بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التخطيط

خطة التنمية السابعة
١٤٢٠/١٤٢١هـ - ١٤٢٤/١٤٢٥هـ
٢٠٠٠ - ٢٠٠٤م

تقديـــــــــــــــــــم

تبدأ الخطة الخمسية السابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد أكملت المملكة مائة عام على تأسيسها وتوحيدها على يد المغفور له الملك عبدالعزيز – طيب الله ثراه – الذي أرسى دعائم النهضة والتنمية التي سار على دربها أبناؤه البررة. ومنذ بداية عهد المملكة بالخطط الخمسية قبل ثلاثين سنة خلت انطلقت العملية التخطيطية مستندة على مؤسسات النظام الاقتصادي الحر ومعتمدة على هدى الشريعة الإسلامية السمحة، فتمكنت المملكة خلال هذه المدة الزمنية الوجيزة من تحقيق منجزات متميزة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية توجت بتقدم كبير في المجتمع انعكس في الارتقاء بمستوى المعيشة ونوعية الحياة في ظل استتباب الأمن، وتكريس الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وتتزامن بداية خطة التنمية السابعة مع بداية الألفية الثالثة التي من المتوقع أن تتسم بالعديد من المستجدات والمتغيرات المتلاحقة، وأن يكتنفها الكثير من التحديات على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، ومن أهمها: التطورات العلمية والتقنية المتسارعة، والتوجه نحو التخصيص، والتكتلات الدولية والعولمة، وانضمام المملكة (المرتقب) لمنظمة التجارة العالمية مما يتطلب ضرورة تهيئة الاقتصاد الوطني للتكامل والاندماج في بوتقة الاقتصاد العالمي. أما على الصعيد المحلي فمن أهم التحديات استمرار التزايد المطرد في أعداد السكان وما يتطلبه من التوسع في الخدمات العامة والتجهيزات الأساسية وزيادة معدلات السعودة لإفساح المجال لأبناء الوطن للمزيد من الإسهام في تنميته ورفعته ورقيّه، مما يتطلب المزيد من التدريب والتأهيل بكل أنواعه وبمختلف مستوياته، وخاصة في المجالات الفنية والتقنية التي تتلاءم ومتطلبات العمل في القطاع الخاص، بصفةٍ خاصة.

وانطلاقاً من ذلك تركز خطة التنمية السابعة على تعزيز قدرات الاقتصاد السعودي لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة من مسيرته التنموية، وتتبنّى مجموعة متكاملة من السياسات الاقتصادية الملائمة لمنظور بعيد المدى لتنمية الموارد البشرية ورفع كفاءتها وزيادة توظيفها في الوظائف المستحدثة وإحلالها محل العمالة غير السعودية، ولزيادة إنتاجيـــة وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها الدولة مباشرة للمواطنين كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والبلدية، والتوسع في توفير خدمات المياه والكهرباء والنقل والاتصالات لمواكبة الطلب المتزايد عليها.

وقد أولت الخطة اهتماماً خاصاً لبرنامج التخصيص لكونه اختياراً استراتيجياً تتبنّاه المملكة في إطار توجهاتها لزيادة إسهامات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد روعي اعتماد التخطيط التأشيري فيما يتعلق بالدور المتنامي لهذا القطاع، والتخطيط التوجيهي للقطاع العام بحيث يتكاملان ويتفاعلان معاً في سعيهما لتحقيق أهداف التنمية. وقد انعكس هذا التوجه على السياسات الاقتصادية والإجراءات الواردة بالخطة التي استهدفت تهيئة المناخ الاستثماري الملائم للقطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أصبحت الآن محل تنافس بين كل دول العالم، نظراً لإسهاماتها في مجالات التطوير التقني وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

واهتمت الخطة بتحقيق التوسع المستمر في التجهيزات الأساسية وصيانتها بما يتلاءم مع نمو الطلب عليها نتيجة للزيادة السكانية المطردة والتوسع الاقتصادي المستهدف في الخطة، مما سيسهم في تعزيز نمو جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتحسين كفاءتها، والمحافظة على التراكم الرأسمالي.

هذا بالإضافة إلى مجالات أخرى شكّلت بدورها ركائز هامة لخطة التنمية السابعة، من أهمها: تطوير التنظيم الإداري والمالي وإعادة هيكلة أجهزة الحكومة لرفع كفاءتها الإنتاجية والتنظيمية والحد من الازدواجية في أعمالها وترشيد نفقاتها. وتعزيز التطوير التقني والمعلوماتي من خلال بناء قاعدة وطنية للعلوم والتقنية أصبحت الحاجة ملحة لها لتعزيز الكفاءة الاقتصادية في القطاعين الحكومي والخاص. وتقليص كل أشكال هدر الموارد والطاقات الإنتاجية المتاحة.

وختاماً، لا يفوتني أن أشيد بالتعاون المثمر والمساهمة الفعالة من قبل جميع الجهات الحكومية والخاصة في إعداد هذه الخطة. وما كان لكل هذا الجهد أن يتبلور في شكله النهائي لولا التوجيه الحكيم من القيادة السديدة لهذا البلد العزيز.

والله ولي التوفيق،،،

وزير التخطيط

خالد بن محمد القصيبي

المحتويـــــــــــــــات

الموضـــــــــــــــــــوع

المحتويـــــــــــــات

قائمة الخرائط والأشكال

١ – التخطيط للتنمية :

١/١ توجهات التخطيط .....

٢/١ أولويات الإنفاق على التنمية .....

٣/١ المنجزات الاقتصادية والاجتماعية .....

١/٣/١ النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي .....

٢/٣/١ رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة .....

٣/٣/١ تنمية الموارد البشرية .....

٤/٣/١ تنويع القاعدة الاقتصادية .....

٥/٣/١ تعزيز دور القطاع الخاص .....

٦/٣/١ تنمية التجهيزات الأساسية والمحافظة عليها .....

٤/١ إدارة الخطة وتنفيذها .....

١/٤/١ نظام التخطيط .....

٢/٤/١ منهجية التخطيط .....

٣/٤/١ التنسيق بين الخطة الخمسية والميزانيات العامة السنوية .....

٤/٤/١ إدارة تنفيذ الخطة .....

١/٤/٤/١ المتابعة والتقويم .....

٢/٤/٤/١ التنسيق مع القطاع الخاص .....

٣/٤/٤/١ أنظمة قواعد البيانات والمعلومات .....

٢– التطورات الاقتصادية والاجتماعية خلال خطة التنمية السادسة :

١/٢ نظرة عامة .....

٢/٢ أهداف خطة التنمية السادسة .....

٣/٢ أولويات خطة التنمية السادسة ومحاورها الرئيسة .....

٤/٢ أداء الاقتصاد الوطني .....

١/٤/٢ تنمية القوى البشرية وزيادة توظيفها .....

٢/٤/٢ الكفاءة الاقتصادية .....

٣/٤/٢ تعزيز دور القطاع الخاص .....

٥/٢ تطور المالية العامة .....

٦/٢ تطور القطاع المالي .....

٣ – المنظور بعيد المدى للاقتصاد السعودي :

١/٣ مقدمـــــة

.....

٢/٣ العناصر الرئيسة للمنظور بعيد المدى .....

١/٢/٣ النمو السكاني وآثاره الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة حتى عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م)

.....

١/١/٢/٣ المضامين الاقتصادية بعيدة المدى للمتغيرات السكانية .....

٢/١/٢/٣ مؤشرات التطور السكاني على المدى البعيد .....
٣/١/٢/٣ الآثار الاقتصادية المتوقعة للنمو السكاني .....
٢/٢/٣ التغيرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية على المدى البعيد ....
١/٢/٢/٣ المنظور بعيد المدى للنمو والتنويع الاقتصادي .....
٢/٢/٢/٣ التحديات الاستراتيجية على الصعيد الدولي .....
٣/٢/٢/٣ المحاور الاستراتيجية والسياسات بعيدة المدى .....
١/٣/٢/٢/٣ المزايا النسبية للاقتصاد السعودي والتخصص في إطار الاقتصاد الدولي ..
٢/٣/٢/٢/٣ دعم القطاع الخاص ورفع كفاءته الإنتاجية .....
٣/٣/٢/٢/٣ تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة .....
٤/٣/٢/٢/٣ تحسين القدرة التنافسية وتنمية الصادرات غير النفطية .....
٣/٢/٣ تنمية الموارد البشرية على المدى البعيد .....
١/٣/٢/٣ المنظور بعيد المدى لموارد المملكة البشرية .....
٢/٣/٢/٣ التحديات الاستراتيجية .....
٣/٣/٢/٣ محاور تنمية الموارد البشرية وسياساتها على المدى البعيد .....
٤/٢/٣ موقع المملكة المستقبلي في أسواق الطاقة الدولية .....
١/٤/٢/٣ المنظور بعيد المدى لدور قطاع النفط في الاقتصاد السعودي .....
٢/٤/٢/٣ التحديات الاستراتيجية وتوقعات تطور أسواق الطاقة الدولية .....
٣/٤/٢/٣ الاتجاهات بعيدة المدى لأسعار النفط .....
٤/٤/٢/٣ التوجهات بعيدة المدى لسياسات الطاقة في المملكة .....
٥/٢/٣ الاستقرار الاقتصادي وتنويع الإيرادات الحكومية على المدى البعيد .....
١/٥/٢/٣ الحاجة إلى استقرار الإيرادات الحكومية وتنويعها .....
٢/٥/٢/٣ التحديات الاستراتيجية والقضايا الأساسية .....
٣/٥/٢/٣ المحاور الرئيسة والسياسات بعيدة المدى .....
٦/٢/٣ إدارة الطلب على الموارد المائية في المدى البعيد .....
١/٦/٢/٣ المنظور بعيد المدى .....
٢/٦/٢/٣ التحديات الاستراتيجية والقضايا الأساسية .....
٣/٦/٢/٣ المحاور الرئيسة والسياسات بعيدة المدى لإدارة الموارد المائية .....
٧/٢/٣ دور العلوم والتقنية والمعلوماتية في التنمية المستقبلية .....
١/٧/٢/٣ المنظور بعيد المدى .....
٢/٧/٢/٣ التحديات الاستراتيجية والقضايا الأساسية .....
٣/٧/٢/٣ المحاور الرئيسة والسياسات بعيدة المدى .....

٤ – التوجهات الاستراتيجية لخطة التنمية السابعة :
١/٤ أبعاد التنمية في المملكة .....
٢/٤ التحديات المحلية والدولية .....
٣/٤ الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية .....
١/٣/٤ الأهداف العامة .....
٢/٣/٤ الأسس الاستراتيجية .....
٣/٣/٤ مجالات التركيز ومحور الاهتمام .....
٤/٤ القضايا العامة الأساسية .....
١/٤/٤ قضايا المياه .....
٢/٤/٤ قضايا التعليم .....

٣/٤/٤ قضايا العلوم والتقنية .....
٤/٤/٤ قضايا المعلوماتية .....
٥/٤/٤ قضايا الكفاءة الإنتاجية والتنظيمية للأجهزة الحكومية .....
٦/٤/٤ تنمية الإيرادات غير النفطية .....

٥ – الاقتصاد الوطني :
١/٥ تمهيـــــــــــــد
.....
٢/٥ السياسات الاقتصادية .....
١/٢/٥ الحوافز وتطوير الأنظمة .....
٢/٢/٥ السياسات المالية .....
٣/٢/٥ السياسات النقدية .....
٤/٢/٥ سياسات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات .....
٣/٥ هيكل الناتج المحلي الإجمالي .....
١/٣/٥ هيكل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي .....
٢/٣/٥ الاستثمار وتراكم رأس المال .....
٤/٥ الإيرادات والمتطلبات المالية .....
٥/٥ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات .....
١/٥/٥ الأهداف العامة للتجارة الخارجية وميزان المدفوعات .....
٢/٥/٥ ميزان السلع والخدمات .....

٦ – القوى العاملة :
١/٦ تطورات سوق العمل .....
٢/٦ قضايا تنمية القوى العاملة .....
١/٢/٦ قضايا العمالة .....
٢/٢/٦ أهداف تنمية القوى العاملة .....
٣/٦ العمالة خلال خطة التنمية السابعة .....
١/٣/٦ التركيب الهيكلي للعمالة
.....
٢/٣/٦ العرض من القوى العاملة الوطنية .....
٣/٣/٦ موازنات العمالة .....
٤/٦ السياسات والإجراءات التنفيذية .....

٧ – القطاع الخاص :
١/٧ السمات الأساسية والأوضاع الراهنة للقطاع الخاص .....
١/١/٧ تزايد دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني .....
٢/١/٧ الخصائص الهيكلية للقطاع الخاص .....
٣/١/٧ الفرص والإمكانات المتاحة .....
٢/٧ التحديات المستقبلية والقضايا الأساسية .....
١/٢/٧ توظيف العمالة الوطنية والسعودة .....
٢/٢/٧ تحرير التجارة الدولية والعولمة .....
٣/٢/٧ مناخ الاستثمار ونظام الحوافز .....
٤/٢/٧ المعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة .....

٣/٧ الدور المتوقع للقطاع الخاص .....
٤/٧ السياسات والمبادرات الحكومية لتعزيز دور القطاع الخاص .....
١/٤/٧ تكثيف الحوار وتعميق قنوات الاتصال .....
٢/٤/٧ سياسات التخصيص .....
٣/٤/٧ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .....
٤/٤/٧ تنمية الصادرات غير النفطية .....
٥/٤/٧ تحسين البيئة التنظيمية والاستثمارية .....
٦/٤/٧ سياسات إحلال القوى العاملة السعودية .....
٥/٧ تنمية المؤسسات والأسواق المالية .....
١/٥/٧ دور القطاع المالي .....
٢/٥/٧ حشد الموارد المالية .....
١/٢/٥/٧ القطاع الخاص .....
٢/٢/٥/٧ النظام المصرفي التجاري .....
٣/٢/٥/٧ أسواق رأس المال المساهم .....
٤/٢/٥/٧ مؤسسات الإقراض المتخصصة .....
٥/٢/٥/٧ صناديق التأمينات ومعاشات التقاعد .....
٦/٢/٥/٧ إعادة توطين رؤوس الأموال السعودية المستثمرة خارج المملكة .....
٣/٥/٧ تنمية الأطر المؤسسية للقطاع المالي .....

٨ – تنمية الموارد الطبيعية :
١/٨ قطاع الميـــــــاه .....
١/١/٨ الوضع الراهن .....
٢/١/٨ القضايا الأساسية .....
٣/١/٨ الكفاءة الإنتاجية .....
٤/١/٨ دور القطاع الخاص .....
٥/١/٨ استراتيجية التنمية .....
١/٥/١/٨ الأهـــــداف .....
٢/٥/١/٨ السياسات .....
٣/٥/١/٨ البرامـــــج .....
٦/١/٨ الأهداف المحددة للنمو .....
٢/٨ قطاع الطاقـــــة .....
١/٢/٨ الوضع الراهن .....
٢/٢/٨ القضايا الأساسية .....
٣/٢/٨ الكفاءة الإنتاجية .....
٤/٢/٨ دور القطاع الخاص .....
٥/٢/٨ استراتيجية التنمية .....
١/٥/٢/٨ الأهداف .....
٢/٥/٢/٨ السياسات .....
٣/٥/٢/٨ البرامـــج .....

٦/٢/٨ الأهداف المحددة للنمو .....
٣/٨ قطاع الثروة المعدنية .....
١/٣/٨ الوضع الراهن .....
٢/٣/٨ القضايا الأساسية .....
٣/٣/٨ الكفاءة الإنتاجية .....
٤/٣/٨ دور القطاع الخاص .....
٥/٣/٨ استراتيجية التنمية .....
١/٥/٣/٨ الأهداف .....
٢/٥/٣/٨ السياســـــات .....
٣/٥/٣/٨ البرامـــــــــج .....
٦/٣/٨ الأهداف المحددة للنمو .....

٩ – القطاعات الإنتاجيـــة :
١/٩ قطاع الزراعة .....
١/١/٩ الوضع الراهن .....
٢/١/٩ القضايا الأساسية .....
٣/١/٩ الكفاءة الإنتاجية .....
٤/١/٩ دور القطاع الخاص .....
٥/١/٩ إستراتيجية التنمية .....
١/٥/١/٩ الأهداف .....
٢/٥/١/٩ السياسات .....
٣/٥/١/٩ البرامج .....
٦/١/٩ الأهداف المحددة للنمو .....
٢/٩ قطاع الصناعة .....
١/٢/٩ الوضع الراهن .....
٢/٢/٩ القضايا الأساسية .....
٣/٢/٩ الكفاءة الإنتاجية .....
٤/٢/٩ دور القطاع الخاص .....
٥/٢/٩ إستراتيجية التنمية .....
١/٥/٢/٩ الأهداف .....
٢/٥/٢/٩ السياســـــــــات .....
٣/٥/٢/٩ البرامـــــج .....
٦/٢/٩ الأهداف المحددة للنمو .....
٣/٩ قطاع الكهرباء .....
١/٣/٩ الوضع الراهن .....
٢/٣/٩ القضايا الأساسية .....
٣/٣/٩ الكفاءة الإنتاجية .....
٤/٣/٩ دور القطاع الخاص .....
٥/٣/٩ استراتيجية التنمية .....
١/٥/٣/٩ الأهـــداف .....

٢/٥/٣/٩ السياســـــــات .....
٣/٥/٣/٩ البرامـــــــــــج .....
٦/٣/٩ الأهداف المحددة للنمو .....
٤/٩ قطاع البناء والشييد .....
١/٤/٩ الوضع الراهن .....
٢/٤/٩ القضايا الأساسية .....
٣/٤/٩ الكفاءة الإنتاجية .....
٤/٤/٩ دور القطاع الخاص .....
٥/٤/٩ استراتيجية التنمية .....
١/٥/٤/٩ الأهـــــــــــداف .....
٢/٥/٤/٩ الســـــــــياسات .....
٣/٥/٤/٩ البرامـــج .....
٦/٤/٩ الأهداف المحددة للنمو .....

١٠- قطاع الخدمـــــــــــات :
١/١٠ قطاع التجارة .....
١/١/١٠ الوضع الراهن .....
٢/١/١٠ القضايا الأساسية .....
٣/١/١٠ الكفاءة الإنتاجية .....
٤/١/١٠ دور القطاع الخاص .....
٥/١/١٠ استراتيجية التنمية .....
١/٥/١/١٠ الأهداف .....
٢/٥/١/١٠ السياسات .....
٣/٥/١/١٠ البرامج .....
٦/١/١٠ الأهداف المحددة للنمو .....
٢/١٠ قطاع السياحة .....
١/٢/١٠ الوضع الراهن .....
٢/٢/١٠ القضايا الأساسية .....
٣/٢/١٠ دور القطاع الخاص .....
٤/٢/١٠ استراتيجية التنمية .....
١/٤/٢/١٠ الأهداف .....
٢/٤/٢/١٠ السياسات .....
٣/٤/٢/١٠ البرامج .....
٣/١٠ المواصفات والمقاييس .....
١/٣/١٠ الوضع الراهن .....
٢/٣/١٠ القضايا الأساسية .....
٣/٣/١٠ الكفاءة الإنتاجية .....
٤/٣/١٠ دور القطاع الخاص .....
٥/٣/١٠ استراتيجية التنمية .....

١٠/٥/٣/١ الأهـــــداف .....
١٠/٥/٣/٢ السياسات .....
١٠/٥/٣/٣ البرامج .....
١٠/٣/٦ الأهداف المحددة للنمو .....
١٠/٤ الخدمات الإحصائية .....
١٠/٤/١ الوضع الراهن .....
١٠/٤/٢ القضايا الأساسية .....
١٠/٤/٣ دور القطاع الخاص .....
١٠/٤/٤ استراتيجية التنمية .....
١٠/٤/٤/١ الأهداف .....
١٠/٤/٤/٢ السياسات .....
١٠/٤/٤/٣ البرامـــــــج .....
١٠/٤/٥ الأهداف المحددة للنمو .....

١١ – تنمية الموارد البشرية :
١/١١ التعليم العام .....
١١/١/١ الوضع الراهن .....
١١/١/٢ القضايا الأساسية .....
١١/١/٣ الكفاءة الإنتاجية .....
١١/١/٤ استراتيجية التنمية .....
١١/١/٤/١ الأهداف .....
١١/١/٤/٢ السياسات .....
١١/١/٤/٣ البرامـــــــج .....
١١/١/٥ أعـــــداد الطلاب والطالبات .....
٢/١١ التعليم العالي .....
١١/٢/١ الوضع الراهن .....
١١/٢/٢ القضايا الأساسية .....
١١/٢/٣ الكفاءة الإنتاجية .....
١١/٢/٤ استراتيجية التنمية .....
١١/٢/٤/١ الأهداف .....
١١/٢/٤/٢ السياسات .....
١١/٢/٤/٣ البرامـــــــج .....
١١/٢/٥ أعداد الطلاب والطالبات .....
١١/٢/٦ دور القطاع الخاص .....
٣/١١ التعليم الفني والتدريب المهني .....
١١/٣/١ الوضع الراهن .....
١١/٣/٢ القضايا الأساسية .....
١١/٣/٣ الكفاءة الإنتاجية .....
١١/٣/٤ دور القطاع الخاص .....
١١/٣/٥ استراتيجية التنمية .....

١/٥/٣/١١ الأهداف .....
٢/٥/٣/١١ السياسات .....
٣/٥/٣/١١ البرامـــــــج .....
٦/٣/١١ أعداد الطلاب المستهدفة .....
٤/١١ العلوم والتقنية .....
١/٤/١١ الوضع الراهن .....
٢/٤/١١ القضايا الأساسية .....
٣/٤/١١ الكفاءة الإنتاجية .....
٤/٤/١١ دور القطاع الخاص .....
٥/٤/١١ استراتيجية التنمية .....
١/٥/٤/١١ الأهداف .....
٢/٥/٤/١١ السياسات .....
٣/٥/٤/١١ البرامـــــــج .....
٥/١١ المعلوماتية .....
١/٥/١١ القضايا الأساسية .....
٢/٥/١١ دور القطاع الخاص .....
٣/٥/١١ استراتيجية التنمية .....
١/٣/٥/١١ الأهداف .....
٢/٣/٥/١١ السياسات .....

١٢ – التنمية الاجتماعيـــة :
١/١٢ الخدمات الصحية .....
١/١/١٢ الوضع الراهن .....
٢/١/١٢ القضايا الأساسية .....
٣/١/١٢ الكفاءة الإنتاجية .....
٤/١/١٢ دور القطاع الخاص .....
٥/١/١٢ استراتيجية التنمية .....
١/٥/١/١٢ الأهداف .....
٢/٥/١/١٢ السياسات .....
٣/٥/١/١٢ البرامـــــــج .....
٦/١/١٢ الأهداف المحددة للنمو .....
٢/١٢ الخدمات الاجتماعية والشبابية والإعلامية
١/٢/١٢ الوضع الراهن .....
٢/٢/١٢ القضايا الأساسية .....
٣/٢/١٢ الكفاءة الإنتاجية .....
٤/٢/١٢ دور القطاع الخاص .....
٥/٢/١٢ استراتيجية التنمية .....
١/٥/٢/١٢ الأهداف .....
٢/٥/٢/١٢ السياسات .....
٣/٥/٢/١٢ البرامـــــــج .....
٦/٢/١٢ الأهداف المحددة للنمو .....

٣/١٢ الخدمات الثقافية .....
١/٣/١٢ الوضع الراهن .....
٢/٣/١٢ القضايا الأساسية .....
٣/٣/١٢ استراتيجية التنمية .....
١/٣/٣/١٢ الأهداف .....
٢/٣/٣/١٢ السياسات .....
٣/٣/٣/١٢ البرامـــــــج
.....

٤/١٢ الخدمات الدينية والقضائية .....
١/٤/١٢ الوضع الراهن .....
٢/٤/١٢ القضايا الأساسية .....
٣/٤/١٢ دور القطاع الخاص .....
٤/٤/١٢ استراتيجية التنمية .....
١/٤/٤/١٢ الأهداف .....
٢/٤/٤/١٢ السياسات .....
٣/٤/٤/١٢ البرامـــــــج
.....

٥/١٢ الخدمات التطوعية .....
١/٥/١٢ الوضع الراهن .....
٢/٥/١٢ القضايا الأساسية .....
٣/٥/١٢ استراتيجية التنمية .....
١/٣/٥/١٢ الأهداف .....
٢/٣/٥/١٢ السياسات .....

١٣ – قطاع النقل والاتصالات :

١/١٣ النقـــــل
.....
١/١/١٣ الوضع الراهن .....
٢/١/١٣ القضايا الأساسية .....
٣/١/١٣ الكفاءة الإنتاجية .....
٤/١/١٣ دور القطاع الخاص .....
٥/١/١٣ استراتيجية التنمية .....
١/٥/١/١٣ الأهداف .....
٢/٥/١/١٣ السياسات .....
٣/٥/١/١٣ البرامـــــــج
.....
٦/١/١٣ الأهداف المحددة للنمو .....

٢/١٣ الإتصالات والخدمات البريدية .....
١/٢/١٣ الوضع الراهن .....
٢/٢/١٣ القضايا الأساسية .....
٣/٢/١٣ الكفاءة الإنتاجية .....
٤/٢/١٣ استراتيجية التنمية .....
١/٤/٢/١٣ الأهداف .....
٢/٤/٢/١٣ السياسات .....
٣/٤/٢/١٣ البرامـــــــج

٥/٢/١٣ الأهداف المحددة للنمو .....

١٤ – تنمية المناطق والمراكز الحضرية :

١/١٤ تنمية المناطق .....

١/١/١٤ الوضع الراهن .....

٢/١/١٤ القضايا الأساسية .....

٣/١/١٤ استراتيجية التنمية .....

١/٣/١/١٤ الأهـــــــــداف

.....

٢/٣/١/١٤ السياسات .....

٢/١٤ الشؤون البلدية والقروية .....

١/٢/١٤ الوضع الراهن .....

٢/٢/١٤ القضايا الأساسية .....

٣/٢/١٤ الكفاءة الإنتاجية .....

٤/٢/١٤ دور القطاع الخاص .....

٥/٢/١٤ استراتيجية التنمية .....

١/٥/٢/١٤ الأهداف .....

٢/٥/٢/١٤ السياسات .....

٣/٥/٢/١٤ البرامـــــــج

.....

٦/٢/١٤ الأهداف المحددة للنمو .....

٣/١٤ الإسكـــــــــان

.....

١/٣/١٤ الوضع الراهن .....

٢/٣/١٤ القضايا الأساسية .....

٣/٣/١٤ الكفاءة الإنتاجية .....

٤/٣/١٤ دور القطاع الخاص .....

٥/٣/١٤ استراتيجية التنمية .....

١/٥/٣/١٤ الأهداف .....

٢/٥/٣/١٤ السياسات .....

٣/٥/٣/١٤ البرامـــــــج

.....

٦/٣/١٤ الأهداف المحددة للنمو .....

١٥– المحافظة على البيئة وتنميتها :

١/١٥ الوضع الراهن .....،.....

٢/١٥ القضايا الأساسية .....،.....

٣/١٥ الكفاءة الإنتاجية .....

٤/١٥ دور القطاع الخاص .....

٥/١٥ استراتيجية التنمية .....

١/٥/١٥ الأهداف .....

٢/٥/١٥ السياسات .....

٣/٥/١٥ البرامـــــــج

.....

٦/١٥ الأهداف المحددة للنمو .....
الملحـــــــــــــق الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السابعة .....

الفصل الأول

التخطيط للتنمية

المملكة العربية السعودية

١- التخطيط للتنمية :

أدى تراكم فوائض دخل مبيعات النفط التي كانت تزيد بمعـــدلات مطردة ابتداءً من أوائل عام ١٣٩٠هـــ (١٩٧٠م)، نتيجة لارتفاع أسعاره وتزايد إنتاجه في آنٍ واحد، واستمرار ذلك لحقبة من الزمن، إلى أن تتخذ حكومة المملكة العربية السعودية القـــرار الحكيم باستعمال تلك الفوائض لتنمية الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية في إطار خطط خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم تنفيذ ست خطط خلال الأعوام الثلاثين الماضية، وهذه هي الخطة السابعة التي ستبدأ في عام ١٤٢٠هـــ وتنتهي عام ١٤٢٥هـــ (٢٠٠٠-٢٠٠٤م).

وفيما يتعلق بمنهج التخطيط وأساليبه، فقد تم اختيار المنهج التخطيطي الشامل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية، وبشقيه التوجيهي والتأشيري، مع زيادة الأهمية النسبية للتخطيط التأشيري، بما يتماشى مع الزيادة المطردة لإسهامات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى التعجيل بنمو القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني، والذي كان يعاني - في بداية عهد المملكة بالتخطيط - من هيمنة واضحة لقطاع النفط بصفته مصدراً وحيداً للدخل والثروة، وافتقار البنية الإنتاجية للتنوع، وضعف الهياكل المؤسسية والإدارية والبنيـــة التحتيـــة، وقلّة أعداد الموارد البشرية الوطنية المؤهلة، وقد تغير هذا الوضع تماماً في الوقت الحاضر، فأصبح الاقتصاد السعودي يتمتع بتنوعٍ ملحـــوظ في القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل، وتم إكمال البنية الأساسية والخدمات العامة التعليميـــة منها والصحية، وتطورت الموارد البشرية بدرجة سمحت بسعودة أغلب الوظائف الحكومية، وبدأ التوجه نحو المزيد من سعودة وظائف القطاع الخاص، وتهيئة الاقتصاد الوطني للتعامل بمرونة وكفاءة مع المتغيرات والمستجدات على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، وبصفة خاصة منظمة التجارة العالمية التي بات انضمام المملكة العربية السعودية إليها وشيكاً.

وفيما يلي نورد لمحة سريعة عن الخطط الست الماضية، وتوجهاتها، وأولوياتها، ومنجزاتها، وطريقة إعدادها والتغيرات التي طرأت على أهدافها وأساليبها.

١/١ توجهات التخطيط :

تبلورت الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى للتنمية منذ بدء الإعداد لخطة التنمية الأولى في المملكـــة عام ١٣٩٠/١٣٩١هـــ (١٩٧٠م). وخلال العقود الثلاثة الماضية اكتسب التخطيط للتنمية في المملكة سماته المميزة، من خلال مواءمة كل خطة للظروف المرحلية الخاصة بها، بحيث تتعامـــل بمرونة وكفاءة مع متغيرات المرحلة المقبلة ومستجداتها، ممهدة بذلك للخطة التي تليها. وأصبح هذا التصور أساساً في تحديد المرتكزات والمحاور الأساسية لكل خطة على حدة، ضماناً لتواصـــل العمل التنموي واستمراريته، وذلك إلى جانب تبني كل خطة للأهداف والبرامج والسياسات التي تضمن درجة عالية من الإنجاز خلال المرحلة الخاصة بها. فجاءت كل خطة شاملة لأبعـــاد التنمية الأساسية: بُعد اجتماعي يركز على المحافظة على القيم الإسلامية وتنمية القوى البشرية، وتحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للمواطنين من خلال الارتقاء بالجوانب الصحية والتعليمية والثقافية في حياتهم.. وبُعد اقتصادي لدعم القاعدة الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل، وتحقيق النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية المختلفة مع الحرص على ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية، ورفع إنتاجيتها وإنتاجية الموارد البشرية معاً.. وبُعد تنظيمي يتجه نحو النهوض بكفاءة الخدمات الحكومية من خلال تعديل النظم واللوائح الإدارية غير الملائمة، وإعادة هيكلة بعض الأجهزة الحكومية وإنشاء أجهزة حكومية جديدة وذلك من أجل تحسين الأداء والارتقاء بمستوى إنتاجية الأجهزة الحكومية المنوط بها خدمة الاقتصاد والمجتمع.

وقد التزمت جميع الخطط المتعاقبة بهذه التوجهات العامة، ووضعتها محل اهتمامها الدائم كإطار أساس لجهود التخطيط للتنمية، فتحقق بذلك وعلى مدار خطط التنمية الخمسية المتعاقبة التوازن بين التطور الحضاري والعمراني والمادي والاجتماعي، مع التحسن المستمر في مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين، الأمر الذي أكسب عمليات التنمية في المملكة تميّزاً خاصاً بها، من حيث العمق والشمولية وحجم الإنجاز خلال مدة زمنية قياسية مع تفادي أغلب الجوانب السلبية للتنمية التي عانت منها معظم الدول النامية.

ومنذ البدايات الأولى للتخطيط، وضعت الخطط المتتالية تنمية قدرات الإنسان السعودي وتحقيق طموحاته وتلبية احتياجاته وتحسين مستوى معيشته هدفاً أسمى للتنمية، فضلاً عن الحرص على امتداد حركة التنمية لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، في جميع مناطق المملكة. واستندت المملكة في تنفيذ استراتيجيتها التنموية على المبادئ والقيم الإسلامية، والحرية الاقتصادية، وسياسة الاقتصاد المفتوح.

وتتلخص أهم الأهداف الاستراتيجية العامة للتنمية خلال الخطط الماضية فيما يلي:

- الحفاظ على القيم الإسلامية، وتطبيق شريعة الله والعمل على ترسيخها ونشرها.

- الدفاع عن الدين والوطن، والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد، وتعزيز قيم الانتماء والولاء للوطن.
- تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة.
- تنمية الموارد البشرية وزيادة إنتاجيتها وإحلال القوى العاملة السعودية المؤهلة محل القوى العاملة غير السعودية.
- تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة المختلفة.
- تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على إنتاج النفط الخام وتصديره وذلك بتنمية الموارد الطبيعية الأخرى وتشجيع النشاطات الاقتصادية المختلفة.
- إيجاد بيئة مواتية لنشاط القطاع الخاص، وتحفيزه على الاستثمار والاضطلاع بمهمات قيادية في مسيرة التنمية.
- تعزيز موقع المملكة في الاقتصاد العالمي وتوسيع التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعـــاون لدول الخليج العربية وزيادة التعاون الاقتصادي مع الدول العربية والإسلامية الأخرى.

وفي ظل تلك الأهداف، تتابعت خطط التنمية الست السابقة مُهيئة أساساً متيناً ومتصلاً تحققت على امتداده منجزات مرحلية أتاحت كل منها لما تلتها قدرة أكبر على الإنجاز. فقد أولت خطة التنمية الأولى اهتماماً خاصاً بوضع اللبنات الأولى لتحول المملكة السريع من دولةٍ نامية إلى دولة أكثر تقدماً من خلال التركيز على التجهيزات الأساسية والخدمات الضرورية،كزيادةٍ إمدادات المياه والطاقة الكهربائية والتوسع في البرامج الاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام المباشر بتنمية الموارد البشرية. وتم الإعداد لخطة التنمية الثانية في ظل ظروف اقتصادية أكثر ملاءمة من الظروف التي اكتنفت الخطـــة الأولى، إذ ازدادت إيرادات المملكة النفطية بصورة واضحة نتيجة تحسن أسعار النفط الخام في السوق العالمية، ولم تعد هناك قيود مالية مثل تلك التي صاحبت إعداد خطـــة التنمية الأولى مما أدى إلى أن توجه خطة التنمية الثانية تركيزها على أربعة اتجاهات رئيسة تمثلت بالعمل على إنجاز أكبر قدر ممكن من التجهيزات الأساسية في قطاعات النقل والكهرباء والمياه والإسكان، والعمل على المحافظة على الموارد الهيدروكربونية وتشجيع إقامة الصناعات المعتمدة على استخـــدام الطاقة وتصدير منتجاتها ذات القيمة المضافة المرتفعة. وقد تم دعم هذا الاتجاه بتأسيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع من أجل توفير البنية التحتية للصناعات الهيدروكربونية. ومن جانب آخر، فقد اهتمت خطة التنمية الثانية بوضع السياسات والأنظمة المالية والإدارية، وتطويرها بما يلائم متطلبات التنمية وتطور الاقتصاد وتيسير التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق معدلات نمو أعلى. ولتحقيق ذلك، اقترحت الخطة مجموعة من الإجراءات لتطوير الجهاز الإداري في مختلف المجـــالات. أما الاتجاه الرابع فقد ركز

على دعم القطاع الخاص وتشجيعه، إذ اعتمدت الخطة إنشاء صناديق الإقراض المتخصصة. هذا بالإضافة إلى مجموعة من السياسات والإجراءات الداعمة لنشاط القطاع الخاص.

وجاء إعداد خطة التنمية الثالثة في مرحلة توسّع فيها اقتصاد المملكة بدرجة كبيرة، وازدادت إيرادات النفط بحيث أصبحت المملكة قوة مالية كبرى، وبرز أثرها الاقتصادي عالمياً لكونها أكبر مصدّر للنفط في العالم. وقد استدعت تلك الظروف المصاحبة لإعداد خطة التنمية الثالثة إجراء تعديلات على توجهات التخطيط في المملكة كان من أبرزها : الحرص على زيادة معدلات النمو في مجالات مختارة، والعمل على استغلال القوى العاملة الأجنبية الموجودة على نحو أكثر كفاءة وفاعلية. وبالتالي، اتجهت خطة التنمية الثالثة إلى التركيز على تحقيق تغيرات في بنية الاقتصاد الوطني من خلال تحديد مستويات إنتاج النفط والغاز للمحافظة على هذه الثروة الوطنيـــة والاستمرار في بناء الصناعات الهيدروكربونية ومواصلة استكمال التجهيزات الأساسية ودعم مقومات النمو وإمكانات التنمية في جميع مناطق المملكة، إضافة إلى الاهتمام بزيادة الفاعلية الاقتصادية والكفاءة الإدارية من خلال تحسين التنظيم الإداري والإجراءات الحكومية.

أما خطة التنمية الرابعة فقد شكلت أنموذجاً جديداً من حيث منهجية التخطيط ومحور اهتمامه. فمنهجيّاً تم الانتقال من أسلوب التخطيط المركزي للمشروعات إلى أسلوب تخطيط البرامج التنموية من أجل توفير المرونة للجهات الحكومية، واتجه محور الاهتمام فيها إلى التركيز على تشغيل المشروعات وصيانتها وتنويع القاعدة الإنتاجية وإعادة تركيب البنية الاقتصادية بحيث يؤدي القطاع الخاص دوراً مهمـــاً في عملية التنمية الاقتصادية. كما ركزت خطة التنمية الرابعة على ضرورة التكيف مع الأوضـــاع المتغيرة في سوق النفط العالمية ونتائجها السلبية على التوازن الداخلي والخارجي لاقتصاد المملكة باتباع سياسات حازمة لإدارة الاقتصاد الكلي.

وأكدت خطة التنمية الخامسة على زيادة فاعلية دور القطاع الخاص وتشجيعه وتعزيز قدراته وتهيئته للاضطلاع بعمـــل تنموي أكبر ومشاركة أوسع في بعض المجالات التي دأبت الدولة على تقديم الخدمات فيها مثل بعض المرافق العامة وقطاع النقل. هذا إضافة إلى ما تضمنته خطة التنمية الخامسة مـــن مبـــادرات تنمويـــة مهمّـــة أخـــرى مثـــل : تحسين القاعدة التقنية في العديد من القطاعات الاقتصادية، وإدخال أحدث الأساليب التقنية وتطويرها لتلائم متطلبات المملكة. إلاّ أن انتظام سير تنفيذ خطة التنمية الخامسة تأثر سلباً – إلى حدٍ ما – بحرب الخليج ١٤١١هـــ (١٩٩١م) الأمر الذي استدعى إجـــراء بعض التعديلات في أولويات الإنفاق الحكومي مما أثّر بدوره على استثمارات القطاع الخاص. ومع ذلك، ورغم تلك الظروف، أحرزت خطة التنمية الخامسة تقدماً ملموساً في تحقيق أهدافها.

وقد تم إعداد خطة التنمية السادسة في ظروف محلية ودولية غير عادية نتيجة استمرار آثار حرب الخليج، بالإضافة إلى التطورات السلبية التي سادت خلال السنوات السابقة في سوق النفط العالمي. وعلى الرغم من ذلك، فقد سعت الخطة إلى تحقيق أهدافها، وخاصة التركيز على زيادة دور القطاع الخاص في تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على عائدات النفط. لذا أكدت الخطة على أهمية تحقيق الأهداف الثلاثة التالية:

- تنمية القوى البشرية، وذلك بزيادة الطاقات الاستيعابية للجامعات، ومؤسسات التعليم الأخرى، والتدريب المهني، والكليات التقنية، مع التركيز على النوعية وتطوير المناهج في جميع مستويات التعليم والتدريب لتواكب متطلبات التنمية واحتياجات القطاع الخاص.
- تحقيـــق الكفاءة الاقتصادية في القطاعين الحكومي والخاص، لأنها شرط أساس لنجاح سياسات تنويع القاعدة الاقتصادية، وترشيد الإنفاق الحكومي.
- تعزيز دور القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار لزيادة إسهامه في عملية التنمية من خلال السياسات والمبادرات التنظيمية، والبدء في تنفيذ برامج التخصيص.

٢/١ أولويات الإنفاق على التنمية:

تعكس بيانات الجدول رقم (١/١) والشكل رقم (١/١) مدى اهتمام خطط التنمية الخمسية المتعاقبة بالإنفاق على جهات التنمية المختلفة، وتُعبّر أيضاً عن تغيّر أولويات الإنفاق ومحاور التركيز الرئيسة على مدار خطط التنمية الخمس الأول [١٣٩٠/١٣٩١هـــ (١٩٧٠م) إلى عام ١٤١٤/١٤١٥هـــ (١٩٩٤م)] حيث يتضح الآتي:

- سجّل متوسط نسبة الإنفاق على تنمية التجهيزات الأساسية خلال خطتي التنمية الأولى والثانية (٤١,٤%) و (٤٩,٣%)، على التوالي، من إجمالي الإنفاق الفعلي على جهات التنمية، متجاوزاً المتوسطات المناظرة لنسب الإنفاق على تنمية الموارد الاقتصادية والبشرية والاجتماعية والصحية، مما أدى إلى بناء قاعدة متكاملة من التجهيزات الأساسية الضرورية للتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول رقم (١/١)
الإنفاق الفعلي على جهات التنمية
خلال الخطط التنموية الخمس الأُوَل
١٣٩١/١٣٩٠هـ - ١٤١٥/١٤١٤هـ (١٩٧٠ - ١٩٩٤م)
(بالبليون ريال)

	الخطة الأولى		الخطة الثانية		الخطة الثالثة		الخطة الرابعة		الخطة الخامسة	
	بليون ريال	(%)	بليون ريال	(%)	بليون ريال	(%)	بليون ريال	(%)	بليون ريال	(%)
تنمية الموارد الاقتصادية	٩,٥	٢٧,٧	٩٧,٣	٢٨,٠	١٩٢,٢	٣٠,٧	٧١,٢	٢٠,٤	٣٤,١	١٠,٠
تنمية الموارد البشرية	٧,٠	٢٠,٦	٥١,٠	١٤,٧	١١٥,٠	١٨,٤	١١٥,١	٣٣,٠	١٦٤,٦	٤٨,٠
التنمية الاجتماعية والصحة	٣,٥	١٠,٣	٢٧,٦	٨,٠	٦١,٢	٩,٨	٦١,٩	١٧,٧	٦٨,٠	٢٠,٠
تنمية التجهيزات الأساسية	١٤,١	٤١,٤	١٧١,٣	٤٩,٣	٢٥٦,٨	٤١,١	١٠٠,٧	٢٨,٩	٧٤,٢	٢٢,٠
المجموع	٣٤,١	١٠٠	٣٤٧,٢	١٠٠	٦٢٥,٢	١٠٠	٣٤٨,٩	١٠٠	٣٤٠,٩	١٠٠

- تم توجيه الإنفاق خلال خطة التنمية الثالثة نحو إكمال التجهيزات الأساسية المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية بنسبة (٤١,١%) من إجمالي الإنفاق الفعلي على جهات التنمية، وفي الوقت نفسه حظي قطاع الموارد الاقتصادية باهتمامٍ كبير في تلك الخطة حيث بلغت نسبة ما أُنفق على ذلك القطاع نحو (٣٠,٧%) من إجمالي الإنفاق الفعلي على جهات التنمية.
- اتّجه التركيز خلال خطتي التنمية الرابعة والخامسة نحو تعزيز قدرات القوى العاملة السعودية وتحسين مستويات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية فاستحوذ قطاع تنمية الموارد البشرية (٣٣%) و (٤٨%) والتنمية الاجتماعية والصحة (١٧,٧%) و (٢٠%) من الإنفاق الفعلي في الخطتين، على التوالي.
- تواصل الاهتمام بالتجهيزات الأساسية عبر الخطط الخمس حيث كان لا بد من أن يواكب التوسع في هذا القطاع نمو الطلب الناشئ عن النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فبلغ متوسط نسبة الإنفاق على إكمال تنمية التجهيزات الأساسية خلال خطتي التنمية الرابعة والخامسة نحو (٢٥,٥%) من جملة الإنفاق الفعلي.
- كما تعكس بيانات الجدول رقم (١/١) الزيادة المطردة في حصة تنمية الموارد البشرية على مدار الخطط الثلاث الأخيرة، فقد ارتفعت نسبتها في إجمالي الإنفاق الفعلي على جهات التنمية من (١٨,٤%) إلى (٣٣%) خلال الخطتين الثالثة والرابعة على التوالي، ثم

ارتفعت إلى (٤٨%) في خطة التنمية الخامسة، مما يعكس الأهمية المتزايدة لتنمية الموارد البشرية.

الشكل (١/١)

الإنفاق على جهات التنمية خلال الخطط الماضية

خطأ!

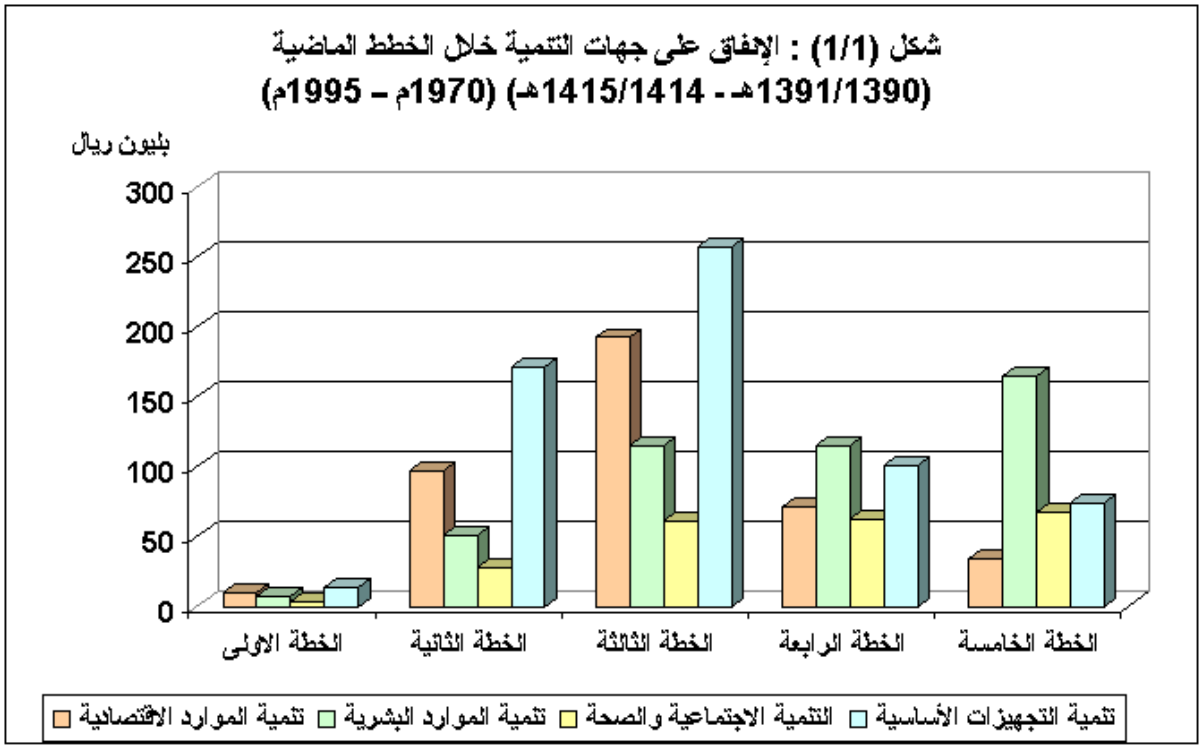

٣/١ المنجزات الاقتصادية والاجتماعية:

١/٣/١ النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي:

سعت المملكة في تخطيطها للتنمية الشاملة، عبر ست خطط تنموية إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للنمو الاقتصادي، والتوظيف الكامل، واستقرار الأسعار وتفادي التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي. وظل توفير الفرص لجميع المواطنين السعوديين هدفاً ثابتاً للإسهام في عملية التنمية في جميع تلك الخطط حرصاً على تفادي الانعكاسات الاجتماعية غير المرغوب فيها التي قد تنجم عن تزايد النمو الاقتصادي والتحديث السريع الذي عانت من سلبياته العديد من الدول النامية. وعلى الرغم من التأثيرات الناجمة عن تقلبات أسواق النفط العالمية، فقد نجحت المملكة، بحمد الله، في تحقيق تلك الأهداف. ويتضح ذلك من خلال الإنجازات التالية:

- بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي (٤,٣٤%)، في المتوسط، خلال المدة من ١٣٨٩/١٣٩٠هـ (١٩٦٩م) إلى ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)، كما بلغ معدل النمو السنوي الحقيقي للقطاعات غير النفطية خلال المدة ذاتها (٥,٢٢%)، في المتوسط.
- تميزت المدة ١٣٩٠/١٣٩١هـ - ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٧٠م - ١٩٩٩م) بالانخفاض التدريجي في معدل التضخم طبقاً للرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية، حيث لم يتجاوز متوسط معدل التضخم في المملكة (٢%) خلال المدة ١٤٠٤/١٤٠٥-١٤١٥/١٤١٦هـ (١٩٨٤-١٩٩٥م).
- وتشير بيانات خطة التنمية السادسة ١٤١٥/١٤١٦-١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٥-١٩٩٩م) إلى استمرار الانخفاض في معدلات التضخم الفعلية الذي لم يتجاوز خلالها (١,٢%)، ويعود الفضل في ذلك إلى كفاءة سياسات إدارة الطلب وترشيد الإنفاق التي انتهجتها الدولة. ولا شك أن انخفاض معدلات التضخم يسهم في تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على مستوى القوة الشرائية للعملة الوطنية، مما ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم.
- ازداد حجم العمالة السعودية من نحو (١,٢) مليون شخص عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ (١٩٦٩م) إلى نحو (٣,٢) مليون شخص عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)، أي بمعدل نمو سنوي مقداره (٣,٣%)، في المتوسط.
- ارتفع متوسط دخل الفرد السعودي أو نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي من (٣٧٥٠) ريال في عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ (١٩٦٩م) إلى (٢٤,١٥٠) ريال في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).

٢/٣/١ رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة:

حرصت خطط التنمية الخمسية المتعاقبة خلال الثلاثين عاماً الماضية على رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين، وتعكس المؤشرات الآتية أهم الإنجازات في بعض المجالات ذات العلاقة:

- بلغ متوسط العمر عند الميلاد (٧١,٤) سنة في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م) بالمقارنة مع (٥٤) سنة عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ (١٩٦٩م)، مما يعكس التحسن الهائل في مستوى المعيشة وسهولة الحصول على خدمات صحية رفيعة المستوى.
- زاد الاستهلاك الخاص من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) بمعدل نمو سنوي مقداره (٧,٦٨%)، في المتوسط، خلال المدة من عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ (١٩٦٩م) إلى عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).

- ارتفع عدد الأطباء في المملكة من (١١٧٢) طبيباً عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ (١٩٦٩م) إلى (٣٠٢٨١) عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م)، كما ارتفع عدد أسرة المستشفيات من (٩٠٣٩) سريراً إلى (٤٥٠٣٢) سريراً خلال المدة ذاتها.
- أسهمت القروض الميسرة المقدمة من صندوق التنمية العقارية التي بلغ قدرها (١٢٤) بليون ريال منذ إنشاء الصندوق في عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) وحتى عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)، في توفير مساكن ذات جودة عالية لما يقارب (٥٧٤,٨٠٠) أسرة.
- بلغ إجمالي المبالغ المقدمة من نظام معاشات الضمان الاجتماعي أكثر من (٢,٥) بليون ريال عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م) بالمقارنة مع (٣٩,٤) مليون ريال في عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ (١٩٦٩م)، كما بلغت المساعدات المقدمة لذوي الحاجات المؤقتة نحو (٤٥٠) مليون ريال في العام ذاته. وقد وفرت هذه النظم الاجتماعية - بجانب الإعانات الحكومية المقدمة لإنتاج المواد الغذائية - الحماية للفئات المتأثرة من سلبيات فترات التحول الاقتصادي السريع.

٣/٣/١ تنمية الموارد البشرية:

تدل التجارب الدولية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أن الثروة الحقيقية للدولة تتمثل في مواردها البشرية والمهارات الإنتاجية للقوى العاملة فيها التي أصبحت تسمى برأس المال البشري. لذلك، أولت خطط التنمية المتعاقبة في المملكة أهمية كبرى لتنمية الموارد البشرية من خلال دعمها للنمو المستمر في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والعالي وكذلك التعليم الفني والتدريب المهني قبل الخدمة وفي أثنائها. وكانت النتيجة زيادة كبيرة في توظيف السعوديين وارتفاعاً منتظماً في مستوى المهارات والإنجازات المهنية للقوى العاملة السعودية، وتوضح المؤشرات التالية أهم الإنجازات في مجال تنمية الموارد البشرية:

- تم افتتاح (٨) جامعات و(٣٥) كلية للبنات، و(١٢) كلية تقنية و(٦٨) معهداً للتعليم الفني ومركزاً للتدريب المهني و(٣٠٨٢) مدرسة ثانوية و(٥٨٩٦) مدرسة متوسطة و(١٢١٩٦) مدرسة ابتدائية على مدار الثلاثين عاماً الماضية.
- ارتفع عدد خريجي الثانوية العامة وخريجاتها من (٣٧٤٥) في عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ (١٩٦٩م)، إلى أكثر من (١٦٥) ألف في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).
- ارتفع إجمالي عدد خريجي التعليم الفني والتدريب المهني من (٤١٧) في عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ (١٩٦٩م)، إلى (١٣٨٣٢) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).

- ارتفع عدد الملتحقين بالمؤسسات التعليمية من نحو (٦٠٠) ألف طالب وطالبة في عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ (١٩٦٩م) إلى (٤٧٤٨) ألف طالب وطالبة في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) أي بمعدل زيادة سنوية مقدارها (٧%)، في المتوسط.

٤/٣/١ تنويع القاعدة الاقتصادية :

أولت خطط التنمية المتعاقبة اهتماماً مستمراً لتنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على إنتاج النفط الخام وتصديره لكونه مورداً قابلاً للنضوب وخاضعاً لتقلبات السوق العالمية. وقد تم بالفعل تحقيق إنجازات ملموسة في مجال تنويع القاعدة الاقتصادية نذكر منها على سبيل المثال، ما يلي:

- تضاعف الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أكثر من خمس مرات خلال المدة ١٣٨٩/١٣٩٠هـ - ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٦٩م - ١٩٩٩م). وقد ارتفعت نسبة إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من (٥٢%) إلى (٦٨,٤%) خلال المدة من عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ (١٩٦٩م) إلى عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) وذلك حسب الأسعار الثابتة لعام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م).
- ارتفعت قيمة الصادرات السلعية غير النفطية من (الصفر) تقريباً في عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ (١٩٦٩م) إلى قرابة (٣٩٧) بليون ريال في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) تمثل نسبة (١٨,٦%) في إجمالي الصادرات السلعية بالأسعار الجارية في العام المذكور.
- ارتفعت نسبة إسهام الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات الحكومية من (١١,٥%) عام ١٣٩٠/١٣٩١هـ (١٩٧٠م) إلى أكثر من (٢٤%) عام ١٤١٦/١٤١٧هـ (١٩٩٦م)، ثم إلى (٣٤,٣%) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).
- بلغ معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للصناعات التحويلية (٧,٤%) في المتوسط خلال المدة ١٣٩٠/١٣٩١هـ - ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٧٠م - ١٩٩٩م) ، وارتفعت إسهامات هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من (٢,١%) في عام ١٣٩٠/١٣٩١هـ (١٩٧٠م) إلى (٥%) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).
- ارتفعت قيمة الإنتاج الزراعي من (٤,٤) بليون ريال عام ١٣٩٠/١٣٩١هـ (١٩٧٠م) إلى (٣٥,٨) بليون ريال في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).
- ازداد حجم الإنتاج الزراعي خلال المدة ١٤٠٤/١٤٠٥هـ - ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٨٤م - ١٩٩٨م) بنحو (٣) أضعاف مع التوجه نحو منتجات ذات قيمة مضافة عالية وتتمتع فيها المملكة بميزات نسبية، في الوقت الذي انخفضت فيه الإعانات المقدمة للقطاع الزراعي أكثر من (٧٥%). وتوضح هذه التطورات التغير الهيكلي الكبير الذي طرأ على

قطاع الزراعة خلال تلك السنوات مما مكن المملكة من الاستمرار في السعي نحو تحقيق أهداف النمو الاقتصادي وتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني مع العمل على ترشيد النفقات الحكومية، في الوقت ذاته.

- ازداد عدد المصانع العاملة في المملكة من (١٩٩) مصنعاً باستثمارات إجمالية مقدارها (٢,٨) بليون ريال في عام ١٣٩٠/١٣٩١هـ (١٩٧٠م) إلى (٣,١٢٣) مصنعاً واستثمارات إجمالية مقدارها (٢٣٠) بليون ريال عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).

٥/٣/١ تعزيز دور القطاع الخاص:

تبنت المملكة فلسفة الاقتصاد الحر منذ بداية التخطيط التنموي، مما يعني أن يظل القطاع الخاص محوراً مهماً للنشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من أن الزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية، التي تحققت خلال الثلاث خطط الأول، قد أولت القطاع الحكومي دوراً ريادياً في تحريك النشاط الاقتصادي وتوجيهه، إلا أن استثمار الموارد المالية الضخمة المتوافرة وتحويلها السريع إلى أصول إنتاجية، جعل من الضروري مشاركة القطاع الخاص بفاعلية في تولي أعمال الإنشاء والتشغيل والصيانة لهذه المرافق والأصول الإنتاجية.

وتبنت الحكومة العديد من الإجراءات المالية والتنظيمية لحفز القطاع الخاص على إنشاء مشروعات مشتركة مع الشركات الأجنبية، والاستثمار في طاقات إنتاجية جديدة باستخدام أحدث التقنيات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، وبصورة خاصة في الزراعة والصناعة، الأمر الذي أدى إلى تزايد أعداد شركات القطاع الخاص وارتفاع استثماراته في الأصول الثابتة واتساع نطاق أنشطته الإنتاجية، فضلاً عن انخفاض درجة اعتماده على الإنفاق الحكومي. وقد أثبت القطاع الخاص أنه على درجة كبيرة من النضج، وذو مقدرة فائقة على التكيف مع انخفاض الإنفاق الحكومي، كما يتضح من المؤشرات التالية:

- ارتفع إنتاج القطاع الخاص بمعدل نمو سنوي حقيقي مقداره (٥,٦%)، في المتوسط، خلال المدة من عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ (١٩٦٩م) إلى عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)، متجاوزاً معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) خلال المدة نفسها، والذي بلغ (٤,٣%).
- بلغت إسهامات القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته (٥٠,٦%) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) وفي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ما نسبته (٧٤%) في العام نفسه بأسعار عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م).

- ارتفع حجم الاستثمار السنوي للقطاع الخاص من (١) بليون ريال في عام ١٣٩٠/١٣٩١هـ (١٩٧٠م) إلى ما يقارب (٧٨,٦) بليون ريال في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)، مما جعل إسهامات القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت في هذا العام تبلغ ما نسبته (٦٧,٣%) بالأسعار الجارية.

٦/٣/١ تنمية التجهيزات الأساسية والمحافظة عليها:

تعد شبكة التجهيزات الأساسية في المملكة من أبرز إنجازات التخطيط للتنمية على مدى الثلاثين عاماً المنصرمة. وتضاهي هذه الشبكة من حيث طاقاتها الاستيعابية ونوعيتها المستويات الدولية وتوفر قاعدة صلبة ومتميزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة. وتوضح المؤشرات الآتية التحولات الكمية في هذا المجال:

- ازدادت أطوال شبكة الطرق المعبدة من (٨,٠٠٠) كم عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ (١٩٦٩م) إلى نحو (٤٥,٤٠٠) كم عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م). وتتمتع المملكة حالياً بشبكة طرق ذات مواصفات عالية تربط بين جميع المدن وغالبية القرى. وهذه الشبكة توفر قاعدة صلبة لتحقيق النمو المتوازن للأنشطة الاقتصادية في جميع مناطق المملكة.
- يوجد حالياً في المملكة (٢٥) مطاراً حديثاً، منها ثلاثة مطارات دولية تستطيع استقبال أحدث أنواع الطائرات، وتسهم في الربط السريع بين جميع المدن الرئيسة.

- ارتفعت قدرة التوليد الكهربائية من (٣٤٤) ميجاوات عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ (١٩٦٩م) إلى (٢٠٢٦٦) ميجاوات عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م)، بمعدل نمو سنوي مقداره (١٥,٧%)، في المتوسط.
- ازدادت طاقة محطات التحلية من (١٩٤٠٠) متر مكعب يوميّاً عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ (١٩٦٩م) إلى نحو (٢,٢) مليون متر مكعب عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)، بمعدل نمو سنوي يزيد عن (١٦,٧%)، في المتوسط.

وقد أدى التوسع الكبير في إنشاء التجهيزات الأساسية خلال خطط التنمية الست السابقة إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة وتعزيزها في المملكة. كما أن الزيادة في الطلب نتيجة النمو السكاني بمعدلات مرتفعة نسبياً أدت إلى زيادة الحاجة إلى التوسع في هذه التجهيزات.

٤/١ إدارة الخطة وتنفيذها:

١/٤/١ نظام التخطيط :

تعتمد المملكة على تكامل أساليب التخطيط وأدواته بشقيه التوجيهي والتأشيري من أجل تحقيق طموحات مسيرتها التنموية وتوجهاتها، وتُعد خطط التنمية الخمسية التي تتضمن الخطوط العريضة لعمليات تنفيذ الخطة، الإطار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويرتكز نظام التخطيط في المملكة على أربع مهمات أساسية هي :

- إعداد تصور بعيد المدى لتوجيه عملية التنمية.
- إعداد إطار تنظيمي لتنسيق جهود التنمية في القطاعين الحكومي والخاص.
- توجيه الموارد الحكومية وفق أولويات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- دعم إدارة الاقتصاد الوطني من خلال المراجعـــات الدوريـــة لسياسات خطط التنمية وبرامجها وتقويم آثارها ونتائجها.

ويتم إعداد الخطط الخمسية استناداً إلى الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية التي تقر من مجلس الشورى ومجلس الوزراء. وتشتمل العناصر الرئيسة للتخطيط على ما يلي:

- **وثيقة الخطة** : تتضمن أهداف الخطة النوعية والكمية والسياسات التنفيذية لتحقيق الأهداف والبرامج والقضايا الأساسية على صعيد الاقتصاد الوطني والقطاعي لمدة خمس سنوات وتمثل حلقة من المنظور بعيد المدى لمسيرة التنمية.

- **الخطـــة التشغيلية** : وهي عبارة عن خطة تفصيلية لكل جهة من الجهات الحكومية، ويتم فيها تحديد الأهداف العامة والأهداف المحددة والسياسات وتحليل الاحتياجات والقضايا الأساسية ووضع البرامج وتحديد المتطلبات المالية والقوى العاملة.

- **تقارير المناطق** : تتضمن وصفاً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبدائل الاستراتيجية واحتياجات التنمية المستقبلية للمناطق.

- **تقارير المتابعة** : وهـــي أحد الجوانب المهمة في نظام التخطيط وإدارة التنمية التي تقوم الوزارة بإعدادها بصفة دورية، حيث يتم من خلالها متابعة الأداء وتقويمه ومراجعته.

وعلى الرغم من تولي وزارة التخطيط الدور الرئيس في عملية إعداد جميع الخطط القطاعية وتنسيقها على المستوى الكلي، إلا أن إسهامات الجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص تعد مهمة وضرورية في عملية إعداد الخطة في مراحلها المختلفة.

٢/٤/١ منهجية التخطيط:

تشتمل منهجية التخطيط على العناصر الرئيسة التالية :

- أساليب التخطيط التي تتضمن الطرق والسياسات والآليات الملائمة لتحقيق أهداف الخطة.
- عملية التخطيط والتي تتم بمشاركة الجهات الحكومية الأخرى والتنسيق معها من أجل الوصول إلى مفهوم موحد حول السياسات التنموية وأولويات برامج التنمية في القطاعات المختلفة.
- الأدوات الفنية للتخطيط والتي تتضمن قواعد المعلومات والنماذج الاقتصادية بالإضافة إلى البيانات التي توفرها المسوحات الميدانية.

ولقد حدثت تطورات مهمة خلال الخطط الخمسية المتعاقبة في أساليب التخطيط. وقد تمثل التطور الأول في التحول من أسلوب تخطيط المشروعات إلى أسلوب تخطيط البرامج القطاعية من أجل التركيز على النتائج الرئيسة وتوفير المرونة المالية الكافية لجهات التنمية الحكومية.

وتمثل التطور الثاني في التركيز على السياسات الاقتصادية والإجراءات والأدوات التي تحقق الكفاءة الاقتصادية بمفهومها الواسع (الاستثماري والإنتاجي والتنظيمي)، بينما تمثل التطور الثالث في توسيع نطاق أساليب التخطيط، بحيث يشتمل على التخطيط التأشيري للقطاع الخاص إلى جانب التخطيط التوجيهي للقطاع الحكومي، ويتم في إطار التخطيط التأشيري تحديد السياسات والبدائل المناسبة لتهيئة المناخ الاستثماري الملائم للقطاع الخاص. ويعكس هذا التطور في أسلوب التخطيط الاهتمام المتزايد بدور القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وأما التطور الرابع في أسلوب التخطيط فقد اتصف بزيادة الاهتمام بالبعد المكاني لخطط التنمية، وذلك من خلال استخدام الأدوات التحليلية والإحصائية لتحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة المختلفة. وكان هذا التطور منطقياً مع تقدم الاقتصاد الوطني، حيث اكتسبت قضايا التنمية في مناطق المملكة المختلفة أهمية متزايدة في عملية التخطيط.

وتتكون منهجية التخطيط في خطة التنمية السابعة من ثلاثة عناصر، هي:

- **التخطيط الاستراتيجي:**

يعد التخطيط الاستراتيجي بمثابة دليل لمسارات النمو المستقبلية المتوقعة، مما يتطلب توفير بيئة ملائمة لتحقيق طموحات التنمية المستمرة على المدى البعيد. ومن أجل ذلك اعتمدت الخطة السابعة في الفصل الثالث منظوراً بعيد المدى للاقتصاد السعودي يتضمن رؤى استراتيجية متسقة مع سياسات اقتصادية ومالية على المدى البعيد لتكون دليلاً مرجعياً تستند عليه قرارات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية.

- **التخطيط التأشيري:**

يشتمل التخطيط التأشيري على ما يخص القطاع الخاص من توجهات وطموحات خطة التنمية، ويرتكز أساساً على تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه على المساهمة في تحقيق الأهداف العامة للخطة، دون أن يتعارض ذلك مع هدف الاستثمارات الخاصة بشأن تعظيم الربح، مما يتطلب توجيه السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية، وسياسات سوق العمل) نحو تهيئة المناخ الاستثماري الملائم، وتوفير الفرص الاستثمارية المجزية، إضافة إلى مراجعة الأنظمة واللوائح ذات العلاقة من أجل تبسيط الإجراءات وتشجيع القطاع الخاص على العمل بحرية ومرونة.

وقد اكتسب هذا النوع من التخطيط أهمية نسبية متزايدة نتيجة للمتغيرات والمستجدات على الأصعدة المحلية والاقليمية والدولية، وبصفة خاصة التوجه نحو العولمة والتخصيص، ويُعدّ توفير بيئة اقتصادية ملائمة وإطار مؤسسي مناسب لأنشطة القطاع الخاص من أهم توجهات خطة التنمية السابعة وذلك من خلال مجموعة متكاملة من الإجراءات التي ترمي إلى الاستمرار في سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهمات الاقتصادية والاجتماعية، شريطة أن يترتب على ذلك منفعة حقيقية تتمثل في تخفيض التكلفة وحسن الأداء وتشغيل المواطنين.

- **التخطيط التوجيهي:**

يعتمد التخطيط التوجيهي على الخطط التشغيلية كأدوات منهجية للتعامل مع القطاع الحكومي، ويشتمل علـــى توجهات ملزمة للجهات الحكومية المختلفة بشأن برامجها وإسهاماتها في تحقيق الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية، وذلك من خلال تطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية محددة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة على الصعيدين الكلـــي والقطاعي، من أجل ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية.

لقد أدى التخطيط التوجيهي دوراً هاماً في التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مدى الخطط الخمسية الثلاث الأول بالمملكة، إلا أن الخطط الخمسية اللاحقة اعتمدت على التخطيط بشقيه التوجيهي والتأشيري، نظراً للدور المتنامي للقطاع الخاص والتحسن المطرد في إسهاماته كشريك في التنمية.

- **الأدوات الفنية للتخطيط:**

تم تطوير نظام متكامل من النماذج الاقتصادية والذي يتكون من أربعة نماذج متكاملة، وهي:

* " **أنموذج القرن**" للتصورات بعيدة المدى ذات العلاقة بتحليل اتجاهات الموارد الاقتصادية، إضافة إلى التوقعات بعيدة المدى للطلب على العمالة غير السعودية عند معدلات نمو مختلفة.

* " **أنموذج الاختيار**" للتوقعات متوسطة المدى التي تسهم في تطوير أولويات التخطيط التنموي، وتحليل مضامين السياسات المختلفة.

* " **أنموذج التنفيذ**" للتوقعات قصيرة المدى ذات العلاقة بمتابعة تنفيذ الخطة وتحديد الاتجاهات القطاعية.

* " **أنموذج النفط**" لتقدير الإيرادات النفطية وإعداد المسارات البديلة للتوقعات ذات العلاقة بأسواق النفط العالمية.

وقد تمت الاستعانة في إعداد خطة التنمية السابعة بكلٍ من "أنموذج الاختيار" و "أنموذج النفط"، كما استُخْدِم "أنموذج القرن" في إعداد المنظور بعيد المدى للاقتصاد السعودي وكذلك الخطة طويلة الأجل، وسوف يتم الاستعانة "بأنموذج التنفيذ" في متابعة مسار تنفيذ هذه الخطة وضبطها.

١/٤/٣ التنسيق بين الخطة الخمسية والميزانيات العامة السنوية :

إن توثيق الارتباط بين الخطة وعمليات إعداد الميزانيات السنوية العامة للدولة يعد من أهم الأسباب المؤدية إلى نجاح تنفيذ الخطة. وتؤكد خطة التنمية السابعة على أهمية ربط اعتمادات أبواب الميزانية بالأهداف والأولويات الواردة في وثيقة الخطة والبرامج والمشروعات الواردة في الخطط التشغيلية المختلفة، والالتزام برصد البرامج والمشروعات بأهداف الخطة وأسسها الاستراتيجية.

١/٤/٤ إدارة تنفيذ الخطة :

تعد إدارة تنفيذ الخطة جزءاً مهماً في نظام التخطيط وتؤثر بصورة مباشرة على تحقيق أهداف الخطة. وفي ظل التطورات المتلاحقة وحتمية الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي بأبعاده ومتغيراته المختلفة، تتطلب المرحلة التنموية المقبلة المزيد من التركيز على تقويم السياسات وتحديد تأثيراتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في إطار الأولويات المحددة في الخطة، بالإضافة إلى التركيز بصورة أساس على تقويم نوعية الخدمات العامة وعلى كفاءة الأداء وفاعليته في تنفيذ البرامج. ولتحقيق ذلك سوف يستمر العمل في خطة التنمية السابعة في صياغة مجموعة من المعايير لقياس الأداء الفعلي على المستويين الكلي والقطاعي، وتتمثل أهم إجراءات إدارة تنفيذ الخطة في الآتي:

١/٤/٤/١ المتابعة والتقويم :

تقوم وزارة التخطيط بعملية متابعة تنفيذ الخطة سنوياً بالتعاون مع الجهات المعنية استناداً للقرارات والقواعد المنظمة لذلك. وتتم عملية متابعة تنفيذ الخطة على مستويين مترابطين ومتكاملين، هما: المستوى الكلي والمستوى القطاعي، وذلك بجمع البيانات وفق نماذج محددة ومعالجتها وإعادة إنتاجها في صورة معلومات ومؤشرات للوصول إلى ما يلي :

- التأكد من أن عملية التنفيذ تسير وفق الأهداف الواردة في الخطة.
- الوقوف على حالات الاختناقات والخروج عن أهداف الخطة أو الصعوبات التي تظهر عند التنفيذ وتحديد طبيعتها وكشف أسبابها ووضع الإجراءات المناسبة للتغلب عليها.
- التعرّف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي بصورة أكثر تفصيلاً وأعمق تشخيصاً ومن ثم يتم استخلاص أهم البيانات والمعلومات اللازمة من أجل استخدامها كمدخلات للخطة اللاحقة.

٢/٤/٤/١ التنسيق مع القطاع الخاص:

في ظل توجه الدولة نحو دعم القطاع الخاص وتذليل الصعوبات أمام تقدمه وتشجيعه على الدخـــول في أنشطة اقتصادية جديدة، فإن خطة التنمية السابعة تؤكد على أهمية التنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص، من خلال عقد اللقاءات وإقامة المؤتمرات والندوات، والعمل على تحسين نوعية المعلومات والتحليلات عن أداء الاقتصاد الوطني والتوسع في نشرها، فضلاً عن إجراء دراسات فرص الاستثمار من قبل الجامعات ومراكز الأبحاث والجهات الحكومية الأخرى أو مجلس الغرف التجارية الصناعية.

وتتوقـــع الخطـــة أن يكون للقطاع الخاص دور مهمٌّ وموسّعٌ للإسهام في التنمية خلال الفترات المقبلـــة، كمـــا أن إتبـــاع الدولة لسياسة الاقتصاد الحر مع تقديم العديد من الحوافز والتسهيلات للقطاع الخاص، يجعل من الاقتصاد السعودي مجالاً خصباً وجاذباً للمزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٣/٤/٤/١ أنظمة قواعد البيانات والمعلومات :

تقوم وزارة التخطيط بتطوير قواعد البيانات وأنظمة المعلومات من أجل تعزيز إدارة نشاطات الخطة ومتابعتها. كما تعمل الوزارة على تحسين نوعية البيانات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لعملية التخطيط الفعال وتوسيع نطاقها، بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية. وبالمثل، تقوم الجهات المختلفة بتعزيز قواعد البيانات وأنظمة إدارة المعلومات الموجودة لديها لمواجهة متطلبات تنفيذ الخطة ومتابعتها، مع تزويد وزارة التخطيط بالمعلومات والبيانات اللازمة لعمليات التقويم والمتابعة.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية والاجتماعية

خلال خطة التنمية السادسة

٢- التطورات الاقتصادية والاجتماعية خلال خطة التنمية السادسة:

١/٢ نظرة عامة:

تم تنفيذ خطة التنمية السادسة في ظل بيئة شهدت تغيرات واسعة النطاق على صعيد الاقتصاد العالمي، مما شكل تحديات كبيرة للاقتصاد الوطني فضلاً عن تأثير تلك التغيرات على مدى تحقيق بعض الأهداف الأساسية للخطة. فبعد ثلاث سنوات متتالية من النمو الاقتصادي المتسارع خلال المدة ١٤١٤/١٤١٥هـ - ١٤١٧/١٤١٨هـ (١٩٩٤-١٩٩٧م)، طرأ انخفاض كبير على أسعار النفط العالمية بلغ نحو (٣٨%) خلال العام الرابع من الخطة ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م)، مما أثر على الموازنة الحكومية وميزان المدفوعات. لذا، قامت الدولة عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) بتنفيذ إجراءات لترشيد الإنفاق، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وإصلاحات هيكلية أخرى للحد من تأثير هذه التطورات. وقد أسهمت هذه الإجراءات، بالإضافة إلى الخطوات التي اتخذت لتحسين أسعار النفط في الأسواق الدولية، في تخفيف التأثيرات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الوطني.

وعلى الرغم من التطورات غير المواتية خلال العامين الرابع والخامس من خطة التنمية السادسة، فإن أداء الاقتصاد السعودي خلال هذه الخطة، يعكس بصفة عامة نضوج القطاع الخاص الذي أصبح أداؤه مستقلاً - إلى حد ملموس - عن الإنفاق الحكومي، وأكثر مرونة في التعامل مع الأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية غير المواتية. كذلك تم تحقيق تقدم ملموس في مجال السعودة وتوفير فرص العمل للقوى العاملة السعودية المتزايدة. علاوة على ذلك، استمر النمو السريع في قطاعات التعليم والتدريب والخدمات الصحية والاجتماعية في ظل توفير التمويل للقطاعات ذوات الأولوية، على الرغم من الانخفاض النسبي الذي شهدته الإيرادات الحكومية في نهاية الخطة.

وقد استمرت خطة التنمية السادسة في المحافظة على استقرار أسعار السلع الاستهلاكية وقيمة العملة الوطنية، والذي تميزت به المملكة خلال العقدين الماضيين، حيث لم يتجاوز معدل التضخم (١,٢%) في المتوسط سنوياً، وهو يقل عن معدلات التضخم الدولية.

٢/٢ أهداف خطة التنمية السادسة :

حدد قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (١٤٢) بتاريخ ١٤١٣/١١/١٩هـ ثلاثة عشر هدفاً عاماً لخطة التنمية السادسة شملت:

- المحافظة على القيم الإسلامية، وتطبيق شريعة الله وترسيخها ونشرها.
- الدفاع عن الدين والوطن، والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد.
- تكوين المواطن العامل المنتج بتوفير الروافد التي توصله لتلك المرحلة وإيجاد مصدر الرزق له، وتحديد مكافآته على أساس عمله.
- تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة عرضها، ورفع كفاءتها لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني، وإحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية.
- تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة.
- الاستمرار في تشجيع إسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تخفيف الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام كمصدر رئيس للدخل الوطني.
- الاستمرار في إحداث تغيير حقيقي في البنية الاقتصادية للبلاد بالتحول المستمر نحو تنويع القاعدة الإنتاجية.
- تنمية الثروات المعدنية، وتشجيع استكشافها واستثمارها.
- التركيز على التنمية النوعية بتحسين أداء ما تم إنجازه من منافع وتجهيزات وتطويره.
- إكمال التجهيزات الأساسية اللازمة للتنمية الشاملة.
- دفع النشاط العلمي والحركة الثقافية والإعلامية إلى المستوى الذي يجعلها تساير التطور الذي تعيشه المملكة.
- تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتقوية علاقة المملكة بالدول العربية والإسلامية والدول الصديقة.

٣/٢ أولويات خطة التنمية السادسة ومحاورها الرئيسة :

أعطت الخطة أولوية خاصة للجوانب التالية:

- الاستمرار في دعم الدفاع الوطني وتعضيده والتطوير المستمر للقوة الدفاعية الذاتية للمملكة وتعميق الولاء والانتماء لدى المواطنين.
- ترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة اعتماد الاقتصاد الوطني على إسهامات القطاع الخاص.
- اتخاذ الوسائل الكفيلة بمعالجة المعوقات التي تواجه تنمية القوى البشرية وتوظيفها.

- التوسع المستمر في التجهيزات الأساسية وصيانتها بصورة تتلاءم مع توسع الطلب عليها نتيجة زيادة أعداد السكان وكثافة التجمعات السكانية.

واسترشـــاداً بتلك الأولويات تم التركيز على ثلاثة محاور رئيسة في خطة التنمية السادسة، هي:

تنمية القوى البشرية وزيادة توظيفها :

ركزت الخطة على السياسات والبرامج المتعلقة بإعداد القوى البشرية وتهيئتها للعمل، وإيجاد الفرص الوظيفية الملائمة لها وتحسين إنتاجيتها. وتضمنت الخطة أهدافاً محددة تتصل بإحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية في القطاعين الحكومي والخاص، ووضعت سياسات تستهدف تشجيع القطاع الخاص على إتاحة المزيد من فرص العمل للمواطنين.

الكفاءة الاقتصادية:

ركزت الخطة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية في القطاعين الحكومي والخاص، وبصفة خاصة على كل من الكفاءة الاستثمارية والإنتاجية والتنظيمية، لأنها شرط أساس لنجاح سياسات تنويع القاعدة الاقتصادية وترشيد الإنفاق الحكومي وبرامج التخصيص.

تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني :

تضمنت الخطة العديد من الإجراءات التنظيمية والسياسات الرامية إلى توسيع نشاط القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، منها ما يتضمن التوسع في استغلال رؤوس أموال القطاع الخاص في تمويل بعض الأنشطة الحكومية بالإضافة إلى دراسة جدوى تحويل ملكية بعض هذه الأنشطة والإدارات ذات الطابع التجاري إلى القطاع الخاص ضمن إطار صيغ متدرجة ومتنوعة من التخصيص تلائم أوضاع المملكة، وتضمن في الوقت ذاته تحقيق منفعة حقيقية للاقتصاد الوطني.

٤/٢ أداء الاقتصاد الوطني :

لكي يتم رصد ما تم تحقيقه من تقدم على صعيد أداء الاقتصاد الوطني خلال مدة الخطة، جرى بلورة مؤشرات كمية ونوعية تلائم طبيعة المحاور الرئيسة في خطة التنمية السادسة من جهة، وطبيعة نشاطات الجهات والقطاعات المعنية في الاقتصاد الوطني، من جهةٍ أخرى.

وفيما يلي توضيح لبعض ما تم إنجازه من تقدم في أداء الاقتصاد الوطني خلال خطة التنمية السادسة عبر محاورها التي جرى التركيز عليها، بالإضافة إلى أهم التطورات التي حدثت بالنسبة للمالية العامة والقطاع المالي والتضخم، والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات.

١/٤/٢ تنمية القوى البشرية وزيادة توظيفها:

شهدت العمالة المدنية نمواً إيجابياً خلال خطة التنمية السادسة وذلك على الرغم من تباطؤ الأنشطة الاقتصادية خلال السنتين الأخيرتين من خطة التنمية السادسة. إذ تزايد إجمالي العمالة المدنية بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (٢%). وتزايدت العمالة السعودية بنحو (٦٢٨,١) ألف عامل، وذلك من (٢,٥٤) مليون عامل في بداية الخطة إلى (٣,١٧) مليون عامل في نهاية الخطـــة، أي بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو (٤,٥%)، (الجدول رقم ١/٢). وتشير الزيادة في نسبة السعوديين من إجمالي العمالة إلى إحراز تقدم في تحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية السادسة لبرنامج إحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية.

وقد أسهمت قطاعات الخدمات، ولا سيما قطاع الخدمات الجماعية والشخصية الذي يتضمن عمال المنازل، والخدمات الحكومية والتجارية على التوالي، بنحو ثلثي الزيادة الكلية في إجمالي العمالة خلال مدة خطة التنمية السادسة، بمعدل نمو سنوي بلغ (٢,٣%) في المتوسط. كما ازداد حجم العمالة في القطاعات الإنتاجية بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (١,٥%). أما العمالة في القطاع الحكومي فقد زادت خلال خطة التنمية السادسة بمعدل نمو سنوي بلغ (١,٣%) في المتوسط.

الجدول رقم (١/٢)
العمالة المدنية خلال خطة التنمية السادسة
(بالآلاف)

القطاعات	١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)	١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)	التغير التراكمي	معدل النمو السنوي المتوسط
١ – القطاعات الإنتاجية :	٢١٠٧,٠	٢٢٧٣,٣	١٦٦,٣	١,٥
– الزراعة	٥٠٠,٩	٥٥٧,٩	٥٧,٠	٢,٢
– الصناعة التحويلية	٥٣٠,٩	٥٨٩,٠	٥٨,١	٢,١
– القطاعات الانتاجية الأخرى	١٠٧٥,٢	١١٢٦,٤	٥١,٢	٠,٩
٢ – القطاعات الخدمية:	٤٢٨٩,٨	٤٨٠٤,١	٥١٤,٣	٢,٣
– القطاعات الخدمية الخاصة	٣٤٢٩,٥	٣٨٨٧,٩	٤٥٨,٤	٢,٥
– الخدمات الحكومية	٨٦٠,٣	٩١٦,٢	٥٥,٩	١,٣
إجمالي القطاعات غير النفطية	٦٣٩٦,٨	٧٠٧٧,٤	٦٨٠,٦	٢,٠
٣ – النفط الخام والغاز	٩٣,١	٩٨,٩	٥,٨	١,٢
إجمالي القطاعات (١،٢،٣)	٦٤٨٩,٩	٧١٧٦,٣	٦٨٦,٤	٢,٠
– العمالة السعودية	٢٥٤٤,٨	٣١٧٢,٩	٦٢٨,١	٤,٥
– العمالة غير السعودية	٣٩٤٥,١	٤٠٠٣,٤	٥٨,٣	٠,٣

٢/٤/٢ الكفاءة الاقتصادية :

تحقق تقدم في مجال الكفاءة الاقتصادية وتحسين مستوى الأداء خلال خطة التنمية السادسة بالنسبة لبعض القطاعات الإنتاجية والخدمية يمكن إيجازه فيما يلي:

القطاعات الإنتاجية:

- أظهرت بعض فعاليات القطاع الخاص تقدماً في مجال الكفاءة الاقتصادية حيث حققت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) نسبة تشغيل عالية من خلال الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية في مصانعها فبلغت نسبة الإنتاج الفعلي نحو (١٠٠٪) من إجمالي الطاقات الإنتاجية عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م)، كما ارتفع معدل إيرادات سابك لكل عامل إلى نحو (١,٧) مليون ريال في العام الثالث من الخطة مقارنة بـ (١,٥) مليون ريال في بداية الخطة بزيادة نسبتها (١٣,٣٪).
- واصلت الإنتاجية في قطاع الكهرباء تطورها الإيجابي حيث سجلت جميع المؤشرات تحسناً ملموساً. فقد ارتفع معدل المشتركين للعامل الواحد من (١٠٤) مشتركين في بداية الخطة إلى (١١٧) مشترك عام ١٤١٨هـ (١٩٩٨م) بمعدل نمو سنوي قدره (٣٪) في المتوسط. كما ارتفع مؤشر حجم مبيعات الكهرباء للعامل الواحد من (٣٠٤٣) ميجاواط ساعة إلى (٣٤٧٧) ميجاواط ساعة خلال تلك المدة، وبمعدل نمو سنوي قدره (٣,٤٪) في المتوسط. أما مؤشر الحمل الذروي للعامل الواحد، فقد ارتفع خلال المدة نفسها من (٦٤٣,٨) ك.و إلى (٧٤٦,٢) ك.و، بمعدل نمو سنوي قدره (٣,٨٪) في المتوسط. وقد انعكس هذا التحسن في مؤشرات الإنتاجية على تكلفة إنتاج الخدمات الكهربائية.

القطاعات الخدمية:

- تحسنت الكفاءة التشغيلية للجهات العاملة في قطاع النقل خلال خطة التنمية السادسة، إذ ارتفع معامل الحمولة المقعدية لدى الخطوط الجوية العربية السعودية من (٦٢٪) عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) إلى (٦٤٪) عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م)، كما ارتفعت إنتاجية القوى العاملة من (٢٢٨) ألف طن كيلو متري متاح إلى (٢٣١,٣) ألف طن كيلو متري متاح للمدة نفسها.

وتحسن الأداء التشغيلي للموانئ بصورة واضحة خلال مدة الخطة، إذ ارتفعت إنتاجية الموظف بين عامي ١٤١٤/١٤١٥هـ و ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٤م و ١٩٩٨م) بنسبة (٧٪)، وازدادت إيرادات الطن من البضائع المناولة بنسبة (٢٠٪). كما ارتفع معدل تغطية مصروفات التشغيل في الخطوط الحديدية من إيراداتها المباشرة إلى (٦٨٪) في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م) مقابل (٥٢٪) في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)، في حين ازدادت إنتاجية الموظف في حركة نقل الركاب والبضائع بنسبة (٦٠٪) من (٢٥٨)

ألف (طن+راكب) كيلومتر في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) إلى (٤١٢) ألف (طن+راكب) كيلو متر في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م).

- شهدت إنتاجية قطاع الاتصالات تطوراً ملحوظاً خلال خطة التنمية السادسة حيث بلغت (٧,٢) موظف لكل ألف خط عامل في منتصف العام الأخير من الخطة ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) مقارنة بـ (١٣) موظفاً لكل ألف خط في بداية الخطة ١٤١٥/١٤١٦هـ (١٩٩٥م). أما في مجال الخدمات البريدية فقد تضاعف معدل الرسائل التي يتم إيصالها خلال مدة تتراوح بين (٢٤ - ٤٨ ساعة) من (١٤%) من إجمالي الرسائل في نهاية خطة التنمية الخامسة إلى (٢٨%) في نهاية خطة التنمية السادسة. كما ارتفع معدل المواد البريدية المعالجة لكل موظف من (١١٧) ألف مادة في نهاية خطة التنمية الخامسة ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) إلى (١٢٤,٥) ألف مادة في نهاية عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م) بنسبة زيادة قدرها (٦,٤%)، ويتوقع أن تصل إلى (١٢٥) ألف مادة لكل موظف في العام الأخير من الخطة السادسة ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).

٣/٤/٢ تعزيز دور القطاع الخاص :

شهدت خطة التنمية السادسة اتخاذ خطوات عملية لتفعيل التوجه العام نحو التخصيص وتمثل ذلك في صدور قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٦٠) بتاريخ ١٤١٨/٤/١هـ والقاضي **"بالاستمرار في زيادة حصة القطاع الأهلي وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني باتباع أفضل الوسائل المتاحة..."** وتنص الفقرة (أولاً) من القرار على **"أن يكون توسيع إشراك القطاع الأهلي في التنمية الاقتصادية وتمكينه من القيام بدوره في الاستثمار والتمويل وفق خطط التنمية الوطنية، وأن تكون هذه العملية إيجابية للدولة وللقطاع الأهلي نفسه..."**. وقد حدّد القرار الأهداف الرئيسة للتخصيص، والأمور المطلوب مراعاتها، والترتيبات التنظيمية والإدارية للتنسيق والإشراف وإعداد البرنامج التنفيذي ومتابعته من خلال لجنة وزارية للتخصيص مع تكليف وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة التخطيط بإعداد "خطة استراتيجية" تحقق الأهداف وتراعي الأمور التي تضمنها القرار.

وقد شهد "التخصيص" خلال خطة التنمية السادسة نقطة تحوّل من حيث التنظيم والتطبيق. ففيما يتعلق بتنظيم التوجّه نحو التخصيص، فإن إعداد "استراتيجية التخصيص" يُعد من أهم الإنجازات التي تحققت منذ صدور قرار مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه، وقد تضمنت استراتيجية التخصيص ما يلي:

- الأهداف العامة التي تضمنها القرار وسياسات تنفيذها.

- الترتيبات الإدارية والتنفيذية.
- أهم الأساليب والضوابط.
- القضايا الأساسية.

أما بالنسبة للتطبيق، فقد تقرر البدء في تطبيق أساليب "تخصيص الملكية" وتمثّل ذلك في قطاع الاتصالات حيث صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (١٣٥) بتاريخ ١٤١٨/٩/١٥هـ القاضي بتحويل مرفق الاتصالات (البرق والهاتف) بجميع مكوناته إلى شركة مساهمة سعودية، وقراره (٢١٣) بتاريخ ١٤١٨/١٢/٢٣هـ بالموافقة على تأسيس شركة مساهمة سعودية باسم "شركة الاتصالات السعودية". كما أصدر مجلس الوزراء الموقر قراره رقم (٥٧) بتاريخ ١٤٢٠/٣/٢٨هـ القاضي بإنشاء "شركة مساهمة سعودية للخدمات بمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين" من أجل القيام بأعمال التشغيل والصيانة والإدارة وأعمال التوسعة وأعمال الإنشاءات لمرافق التجهيزات الأساسية (أنظمة التبريد بمياه البحر للمصانع، والمياه المحلاة المعالجة، والصرف الصحي والصناعي، والكهرباء) من خلال مشاركة القطاع الخاص وبخاصة المعنيون بالصناعات، وذلك لضمان استمرار الخدمة والتوسع الصناعي والاستثمار في توسيع مرافق التجهيزات القائمة وتحديثها، لضمان استمرار الخدمات الصناعية اللازمة لمواصلة مسيرة التنمية الصناعية والتنويع الاقتصادي بالمملكة. واستمراراً في سياق التوجه نحو التخصيص واتخاذ خطوات عملية بشأنه تم كذلك التوسع في "تخصيص الإنتاج" من خلال تطبيق أسلوب "عقود التأجير"، ويتمثّل ذلك في نموذج تأجير أرصفة الموانئ. وتم التأكيد على هذا التوجه بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٢٠١) بتاريخ ١٤١٩/١١/٦هـ الصادر بهذا الخصوص. وصدر كذلك قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (١٦٩) بتاريخ ١٤١٩/٨/١١هـ بشأن إعادة هيكلة قطاع الكهرباء بمكوناته الرئيسة (التوليد والنقل والتوزيع) وترتيب أوضاعه المالية واتخاذ الإجراءات اللازمة لترشيد استخدام الطاقة الكهربائية.

وبصورة عامة، فقد شهد الاقتصاد الوطني نمواً إيجابياً خلال خطة التنمية السادسة بمعدل سنوي قدره (١,١١%) في المتوسط، بالأسعار الثابتة رغم انخفاض أسعار النفط العالمية بنحو (٣٨%) خلال عام ١٤١٩/١٤١٨هـ (١٩٩٨م)، كما يوضح الجدول رقم (٢/٢) والشكل (١/٢)، أما نسبة إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي فقد ازدادت من (٦٦,٨%) في عام ١٤١٥/١٤١٤هـ (١٩٩٤م) إلى نحو (٦٨,٤%) في عام ١٤٢٠/١٤١٩هـ (١٩٩٩م) وارتفعت نسبة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من (٤٩%) في عام ١٤١٥/١٤١٤هـ (١٩٩٤م) إلى (٥٠,٦%) في عام ١٤٢٠/١٤١٩هـ (١٩٩٩م)، الأمر الذي

يشير إلى زيادة إسهام هذا القطاع في تنويع القاعدة الإنتاجية وتوفير فرص العمل للمواطنين.

وعلى الرغم من ازدياد الاستهلاك الحكومي خلال عامي ١٤١٦/١٤١٧هـ و١٤١٧/١٤١٨هـ (١٩٩٦ و ١٩٩٧م) نتيجة التحسن الذي طرأ على وضع الإيرادات. إلا أنه تراجع في عامي ١٤١٨/١٤١٩هـ و١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٨ و١٩٩٩م) نتيجة ترشيد النفقات، استجابة لانخفاض الإيرادات النفطية. فخلال مدة خطة التنمية السادسة تزايد الاستهلاك الحكومي بمعدل نمو سنوي مقداره (٠,٠٧%) في المتوسط، كما هو موضح بالجدول (٢/٢) والشكل (٢/٢).

وبعد أن شهد إنفاق القطاع الخاص على الاستثمار انخفاضاً خلال عامي ١٤١٥/١٤١٦هـ و١٤١٦/١٤١٧هـ (١٩٩٥ و ١٩٩٦م)، تسارع نموه ليبلغ معدله (٨%) خلال عام ١٤١٧/١٤١٨هـ (١٩٩٧م) عاكساً تنامي الفرص الاستثمارية والثقة المتزايدة للمستثمرين في الاقتصاد السعودي إضافة إلى تحسن وضع السيولة. وعلى الرغم من انخفاض الإيرادات النفطية والعقود الحكومية الجديدة، خلال عامي ١٤١٨/١٤١٩هـ و١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٨ و١٩٩٩م) إلا أن استثمارات القطاع الخاص استمرت بصورة جيدة نتيجة استمرار العمل في مشروعات البناء والتشييد الرئيسة. وبلغ معدل النمو السنوي لاستثمارات القطاع الخاص خلال مدة خطة التنمية السادسة نحو (٦,٤١%) في المتوسط.

أما بالنسبة للإنفاق الحكومي على الاستثمار فقد بلغ معدل نموه في المتوسط (٢,٧١%) خلال سنوات خطة التنمية السادسة. وكانت الاستثمارات في قطاع النفط خلال مدة خطة التنمية السادسة التي بلغ معدل نموها السنوي (-٠,٧٧%)، في المتوسط، موجهة أساساً نحو التشغيل والصيانة للمرافق القائمة.

الجدول رقم (٢/٢)
أداء الاقتصاد الوطني خلال خطة التنمية السادسة
بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)
(ببلايين الريالات)

المؤشـــــــــرات	١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)	١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)	معدل النمو السنوي في المتوسط (%)	الإسهام النسبي من الناتج المحلي الإجمالي	
				١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)	١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)
الناتج المحلي الإجمالي :	٤٥٠,٠	٤٧٥,٧	١,١١	١٠٠	١٠٠
– القطاعات غير النفطية	٣٠٠,٧	٣٢٥,٤	١,٥٩	٦٦,٨	٦٨,٤
• القطاع الخاص*	٢٢٠,٦	٢٤٠,٩	١,٧٨	٤٩,٠	٥٠,٦
• الخدمات الحكومية	٨٠,١	٨٤,٥	١,٠٨	١٧,٨	١٧,٨
– القطاع النفطي**	١٤٧,٠	١٤٧,٨	٠,١١	٣٢,٧	٣١,١
– صافي رسوم الواردات***	٢,٣	٢,٥	١,١٦	٠,٥	٠,٥
الاستهلاك :	٣٠٥,٤	٣٠٨,٩	٠,٢٣	٦٧,٩	٦٤,٩
– الخاص	١٨٥,٨	١٨٨,٩	٠,٣٣	٤١,٣	٣٩,٧
– الحكومي	١١٩,٦	١٢٠,٠	٠,٠٧	٢٦,٦	٢٥,١
تكوين رأس المال الإجمالي الثابت:	٨٤,٢	١٠٦,٣	٤,٧٧	١٨,٧	٢٢,٣
– القطاع الخاص	٥٢,١	٧١,١	٦,٤١	١١,٦	١٤,٩
– قطاع النفط	٨,١	٧,٨	-٠,٧٧	١,٨	١,٦
– القطاع الحكومي	٢٤,٠	٢٧,٤	٢,٧١	٥,٣	٥,٨
الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	١	١,٠٦	١,٢		

* القطاع الخاص: يشمل تكرير النفط، ولا يشمل رسوم الخدمات البنكية.
** القطاع النفطي: يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي فقط.
*** رسوم الواردات بعد حسم رسوم الخدمات البنكية.

٢/٥ تطور المالية العامة :

شهدت السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية السادسة نمو الإيرادات الحكومية الفعلية بمعدل سنوي متوسط قدره (١,٢%) في حين بلغ معدل نمو الإنفاق الحكومي الفعلي خلال تلك السنوات (٤%). ويعود تدني معدل نمو الإيرادات الحكومية بصورة رئيسة للتطورات السلبية في أسعار النفط العالمية.

أما النفقات الحكومية فقد كان نموها مدفوعاً بالتزام الدولة بتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين في ظل النمـــو السكاني المرتفع نسبياً. وقد أسهمت إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي التي نفذتها الدولة خلال المدة المذكورة في الحد من معدلات نمو الإنفاق الحكومي الفعلي واحتواء آثاره على رصيد الموازنة العامة.

كذلك شهدت سنوات خطة التنمية السادسة نمواً ايجابياً متواصلاً للإيرادات غير النفطية

يعكس تأثير الإجراءات المتخذة لتصحيح أسعار بعض السلع وتعديل رسوم بعض المرافق في عام ١٤١٥/١٤١٦هـ (١٩٩٥م). وقد أسهمت تلك التعديلات في دعم إجراءات تنويع الموارد المالية. وقد أدت التطورات التي حدثت في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م) والمتعلقة بالانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية إلى تحديات واجهت الإدارة المالية مما أدى إلى ضرورة استخدام مجموعة من مصادر الإيرادات البديلة.

وقد تزايد بند الأجور والرواتب (الباب الأول)، الذي يشكل الحصة الكبرى من النفقات الحكومية المتكررة، بسرعة خلال السنوات الأولى من خطة التنمية السادسة نظراً لتوظيف المزيد من العمالة استجابة للطلب المتنامي على الخدمات العامة.

ويتضح من الجدول رقم (٣/٢) أن إجمالي الإنفاق على القطاعات التنموية في خطة التنمية السادسة بلغ (٤٢٠,٤) بليون ريال بزيادة قدرها (٢٣,٣%) مقارنة بالمنصرف الفعلي خلال خطة التنمية الخامسة على الرغم من الأوضاع المالية غير المواتية في نهاية خطة التنمية السادسة. واتساقاً مع توجه الخطط التنموية السابقة، والأولوية المعطاة لتنمية الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية والصحية فقد استحوذت تلك المجالات على (٥١,٥%) و(٢٠,٨%)، على التوالي، أي ما مجموعة (٧٢,٣%) من إجمالي نفقات التنمية خلال خطة التنمية السادسة.

الجدول رقم (٣/٢)
توزيع الإنفاق الفعلي على جهات التنمية
خلال خطتي التنمية الخامسة والسادسة
(ببلايين الريالات)

القطاعات التنموية	خطة التنمية الخامسة		خطة التنمية السادسة	
	بلايين الريالات	%	بلايين الريالات	%
تنمية الموارد الاقتصادية	٣٤,١	١٠,٠	٤٨,٢	١١,٥
تنمية الموارد البشرية	١٦٤,٦	٤٨,٠	٢١٦,٦	٥١,٥
التنمية الاجتماعية والصحة	٦٨,٠	٢٠,٠	٨٧,٥	٢٠,٨
تنمية التجهيزات الأساسية	٧٤,٢	٢٢,٠	٦٨,١	١٦,٢
الإجمالي	٣٤٠,٩	١٠٠,٠	٤٢٠,٤	١٠٠,٠

الشكل (٢/١)

الناتج المحلي الإجمالي خلال خطة التنمية السادسة

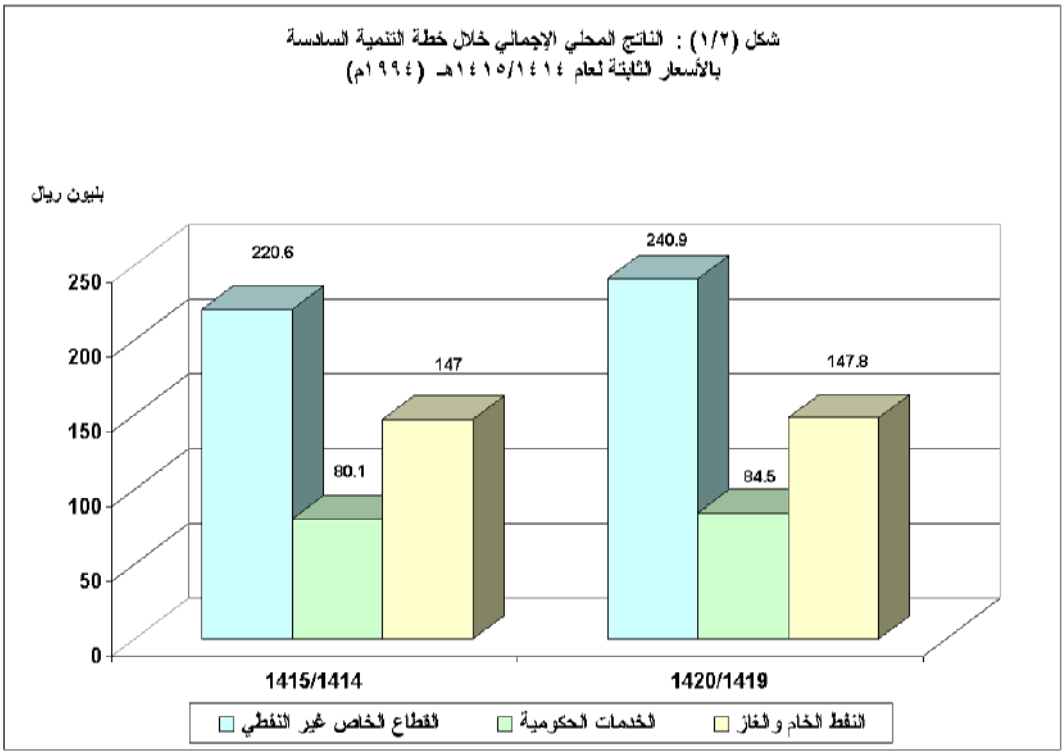

الشكل (٢/٢)

الطلب النهائي المحلي خلال خطة التنمية السادسة

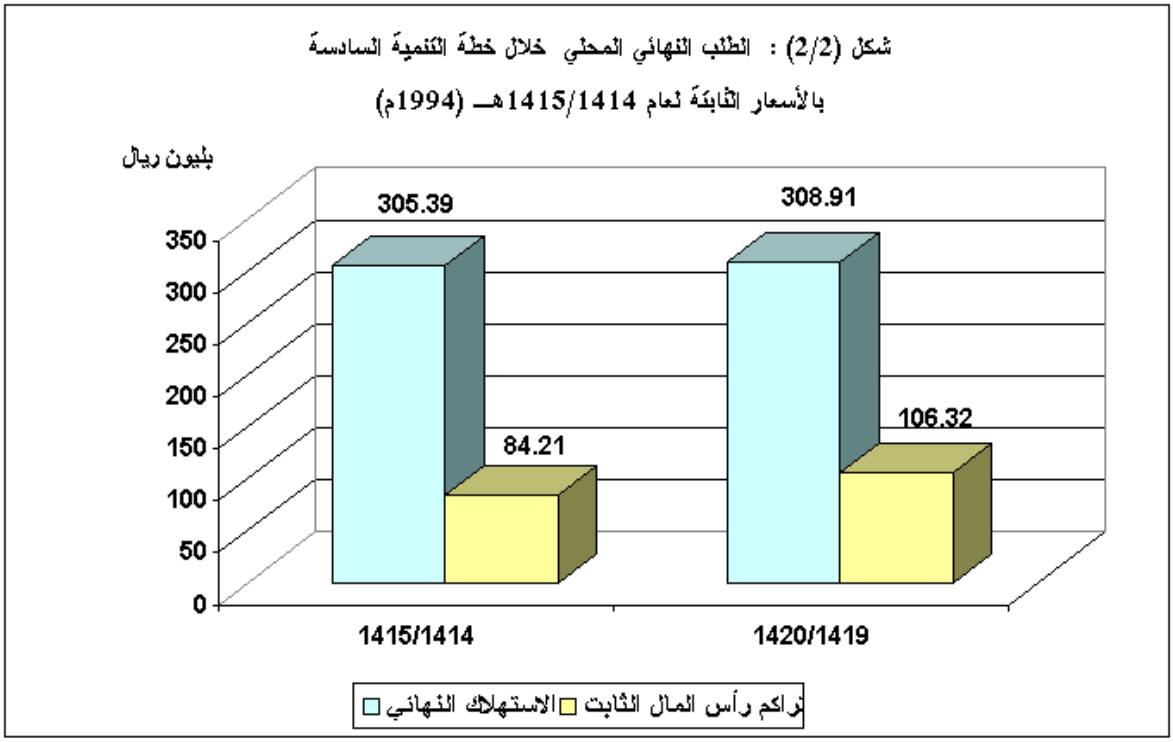

٦/٢ تطور القطاع المالي:

قطاع الخدمات المالية والتطورات النقدية:

حقق النظام المالي تطوراً كبيراً خلال خطة التنمية السادسة. وهذا ما تعكسه بوضوح بعض المؤشرات المالية الرئيسة مثل معدل الملاءة المالية للبنوك التجارية بالمملكة التي تجاوزت نسبة (٢٠%) خلال عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م) بالمقارنة مع معدل (٨%) الذي اعتمدته لجنة بازل الدولية*. وقد أسهمت السياسات المالية والتنظيمية التي تم اتباعها في تمكين الاقتصاد السعودي من المحافظة على الاستقرار والنمو برغم التقلبات التي ظلت تؤثر على العديد من الدول الأخرى نتيجة لعدد من الأسباب وخاصة الأزمة الاقتصادية الآسيوية.

وتولت مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة والبنوك التجارية خلال خطة التنمية السادسة مسؤولية أساسية في تمويل استثمارات القطاع الخاص، إذ بلغ إجمالي قيمة القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة للقطاع الخاص خلال الخطة (٢٧) بليون ريال. وقد تزايد حجم قروض البنوك التجارية الممنوحة للقطاع الخاص بما يزيد عن (٤٠%) خلال المدة من عام ١٤١٣/١٤١٤هـ وحتى ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٣ - ١٩٩٨م). علاوة على ذلك، فقد شهدت الأربع السنوات الأولى من خطة التنمية السادسة زيادة ملموسة في نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى جملة القروض المقدمة للقطاع الخاص بواسطة البنوك التجارية التي بلغت خلال الأعوام ١٤١٥/١٤١٦هـ - ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٥-١٩٩٨م)، (١٢٣,٨) بليون ريال بنسبة (٢٠,٦%) من إجمالي القروض البالغ (٥٩٩,٥) بليون ريال. وقد بلغت القروض المتوسطة الأجل في عام ١٤١٥/١٤١٦هـ (١٩٩٥م) نحو (١٠,٣) بليون ريال وتزايدت حتى وصلت (٢٧,٢) بليون ريال في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨). وبلغت القروض الطويلة الأجل (٨,٢) بليون ريال في عام ١٤١٥/١٤١٦هـ (١٩٩٥م) وتزايدت حتى وصلت (١٧,٥) بليون ريال في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م). ويعكس هذا التزايد في القروض المتوسطة والطويلة الأجل بدرجة كبيرة تزايد الفرص الاستثمارية المجدية للاستثمار في الاقتصاد الوطني.

لقد أدت الجهود المبذولة لتطوير أسواق المال، ولا سيما سوق الأسهم، إلى تحقيق نتائج جيدة. فقد تزايد عدد الشركات المسجلة في سوق الأسهم من (٥٦) شركة في عام

---

* **لجنة بازل "للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية" التي ضمت ممثلين عن مجموعة العشرة أوصت في تقريرها المقدم في يوليو ١٩٨٨م أن يكون معدل الملاءة المالية للبنوك التجارية (٨%) حدّاً أدنى.**

١٤١٠/١٤١١هـ (١٩٩٠م) إلى (٧٤) شركة في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م)، كما تضاعف رأس مال الشركات المسجلة بالسوق بنحو الضعف من (٩٧) بليون ريال إلى (١٩٠) بليون ريال خلال المدة نفسها.

وشهدت فترة خطة التنمية السادسة استمرار السياسات النقدية للدولة الرامية إلى المحافظة على استقرار الأسعار من خلال التأكيد على توافق النمو في السيولة مع النمو في الناتج المحلي الإجمالي مع تمكين النظام المصرفي لمقابلة احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة للقروض.

التضخم :

كان معدل التضخم متواضعاً خلال سنوات خطة التنمية السادسة حيث بلغ (١,٢%) في المتوسط، وهو معدل منخفض مقارنة بالمعدلات الدولية. وقد أسهمت عدة عوامل في تحقيق استقرار الأسعار منها السياسات النقدية التي حرصت بصفة خاصة على احتواء السيولة الفائضة واستقرار سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي.

الفصل الثالث

المنظور بعيد المدى للاقتصاد السعودي

٣ – المنظور بعيد المدى للاقتصاد السعودي :

١/٣ مقدمـــــة :

تُعد خطط التنمية الخمسية المتعاقبة بمثابة حلقات في منظومة مترابطة من الجهود التنموية في إطار استراتيجية عامة وشاملة لمسيرة التنمية. إذ يعتمد نجاح استراتيجية التنمية في تحقيق أهدافها على مدى توافر منظور واضح وشامل لمستقبل الاقتصاد السعودي على المدى البعيد، يساعد على تشخيص العوامل والمتغيرات الرئيسة الفاعلة وتحليلها وتحديد علاقتها بعضها ببعض ومدى تناسبها مع التطورات المحتملة أو الممكنة خلال مدد زمنية تتعدى مدة التخطيط على المدى المتوسط.

ونتيجة لتراكم الخبرات التخطيطية فإن تجربة التخطيط في المملكة ستشهد نقلة نوعية مع بداية خطة التنمية السابعة تتمثل في اعتماد منهجية التخطيط الاستراتيجي على المدى البعيد، وتتسم هذه المنهجية بخطوتين رئيستين، تتضمن الخطوة الأولى صياغة نظرة مستقبلية شاملة من خلال إعداد دراسات مستفيضة على صعيد الاقتصاد الكلي والقطاعي تغطي جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتتضمن الخطوة الثانية إعداد خطة لتحقيق هذه الرؤية المستقبلية خلال مدة زمنية تتراوح بين (٢٠ و٣٠) عاماً.

و يستعرض هذا الفصل النتائج الأولية لعملية التخطيط الاستراتيجي على المدى البعيد، ويقدم العناصر الأساسية لمنظور بعيد المدى للاقتصاد السعودي بالاستناد إلى دراسات وتحليلات مبدئية قامت بها وزارة التخطيط، وستقوم الوزارة بإعداد دراسات مستفيضة على مستوى الاقتصاد الكلي وقطاعاته المختلفة، وستعرض نتائجها للنقاش في إطار ندوة علمية مفتوحة بمشاركة محلية ودولية تسهم فيها كل الجهات المعنية وممثلون عن القطاع الخاص، وستكون هذه الدراسات وما يتم طرحه من تصورات حول مسارات النمو المتاحة أساساً منهجياً لإعداد خطة بعيدة المدى لتنمية الاقتصاد السعودي تستند إليها خطط التنمية المستقبلية.

٢/٣ العناصر الرئيسة للمنظور بعيد المدى :

تواجه المسيرة التنموية في مطلع المئوية الثانية لتأسيس المملكة مجموعة واسعة من التحديات على الصعيدين المحلي والدولي والتي تبرز في الوقت الراهن بصفتها قضايا أساسية أو توقعات مستقبلية للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤثر على مسار التنمية المستقبلية. وفي إطار التحضير للخطة التنموية بعيدة المدى تم تحديد الموضوعات التي تشكل العناصر الرئيسة للمنظور بعيد المدى وهي كالتالي:

- النمو السكاني وآثاره الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة حتى عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).
- التغيرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية على المدى البعيد.
- تنمية الموارد البشرية على المدى البعيد.
- موقع المملكة المستقبلي في أسواق الطاقة الدولية.
- الاستقرار الاقتصادي وتنويع الإيرادات الحكومية على المدى البعيد.
- إدارة العرض والطلب على الموارد المائية في المدى البعيد.
- دور العلوم والتقنية والمعلوماتية في التنمية المستقبلية.

١/٢/٣ النمو السكاني وآثاره الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة حتى عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م) :

١/١/٢/٣ المضامين الاقتصادية بعيدة المدى للمتغيرات السكانية :

تتميز العلاقة بين المتغيرات السكانية والتنمية الاقتصادية بأنها علاقة تبادلية ذات اتجاهين، إذ يتأثر معدل النمو الاقتصادي ونمط استخدام الموارد الاقتصادية وتوزيعها بين الاستهلاك والاستثمار وبين القطاعات والمناطق المختلفة بمعدل النمو السكاني والخصائص الديمغرافية الأخرى للسكان، كما أن معدلات التنمية الاقتصادية المتحققة وانعكاساتها الاجتماعية تؤثر هي الأخرى على المتغيرات السكانية. إلا أنه في الوقت الذي تؤثر فيه المتغيرات السكانية على التنمية الاقتصادية بصورة آنية ومباشرة فإن تأثير التنمية الاقتصادية (بأبعادها الاجتماعية والثقافية) على المتغيرات الديمغرافية يستغرق وقتاً طويلاً. ومن أهم المتغيرات السكانية التي تحمل مضامين اقتصادية تنموية:

- معدل النمو السكاني.
- التركيبة العمرية للسكان.
- التوزيع المكاني للسكان والكثافة السكانية.
- معدل مشاركة السكان في القوى العاملة.

ويشكل التعامل مع هذه المتغيرات الديمغرافية وتحديد مدلولاتها الاقتصادية وتقويمها على المدى البعيد عنصراً أساسياً في صياغة المنظور بعيد المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما أن معدل النمو السكاني بالمملكة يعد مرتفعاً نسبيـــاً، إذ تشير الإحصاءات السكانية المتوقعة إلى أن عدد سكان المملكة سيزداد بنسبة (٥٦,٦%) خلال المدة ١٤٢٠/١٤٢١هـــ - ١٤٤٠/١٤٤١هـــ (٢٠٠٠م - ٢٠٢٠م). في حين سيزداد عدد السكان السعوديين بنسبة (٨٩,٢%) خلال المدة نفسها.

وتحمل هذه الزيادة السكانية مضامين مهمة تتعلق بنمو الطلب على الخدمات الأساسية في مجالات التعليم و الصحة والنقل والاتصالات والبلديات وخدمات المنافع العامة الحيوية من مياه وكهربـــــاء وغيرهـــــا، كما تعني أيضاً ازدياد الطلب على المساكن، والحاجة إلى توجيه الموارد الاقتصادية لمقابلة متطلبات الاستثمار في الأصول الثابتة وفي العنصر البشري لتنمية الطاقات الإنتاجية والمؤسسية.

تشير العلاقة بين النمو السكاني والموارد البشرية إلى مطلبين أساسيين: **أولهما:** ضرورة تحقيق تنمية نوعية للموارد البشرية في ظل تزايدها الكمي مما يعني توسيع الطاقات الاستيعابية لمؤسسات التعليم والتدريب في مختلف المراحل وبمختلف أنواعها لتستوعب الأعداد المتزايدة من الطلاب مع التحسين المستمر لنوعية التعليم والتدريب المقدم، ومواءمته مع متطلبات التنمية الاقتصادية في عصر تتسارع فيه معدلات التطور العلمي والتقني. **وثانيهما:** أهمية إيجاد فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية. ويتطلب ذلك اتخاذ العديد من الإجراءات منها ما يتصل بمعدلات النمو الاقتصادي نفسه، وبصفة خاصة معدلات نمو بعض القطاعات، ومنها ما يتصل بآليات سوق العمل وكفاءته في تحقيق المواءمة السريعة بين جانبي العرض والطلب لمختلف المهن والتخصصات على مستوى مناطق المملكة المختلفة، مما يتطلب تكثيف برامج التدريب والتأهيل للعمالة السعودية.

٢/١/٢/٣ مؤشرات التطور السكاني على المدى البعيد:

تشير التقديرات إلى أن إجمالي عدد السكان في المملكة قد بلغ في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـــ (١٩٩٩م) نحو (٢١,٤) مليون نسمة، منهم (١٥,٧) مليون من المواطنين السعوديين وقرابة (٥,٧) مليون من المقيمين، وذلك على ضوء نتائج التعداد العام للسكان والذي تم إجراؤه في عام ١٤١٢/١٤١٣هـــ (١٩٩٢م). وتشير التقديرات أيضاً إلى أن إجمالي عدد السكان السعوديين سيرتفع من (١٥,٧) مليون نسمة عام ١٤١٩/١٤٢٠هـــ (١٩٩٩م) إلى نحو (٢٩,٧) مليون نسمة في عام ١٤٤٠/١٤٤١هـــ (٢٠٢٠م) وذلك بنسبة زيادة قدرها (٨٩,٢%) خلال المدة المشار إليها

أعلاه. كما أن معدل نمو السكان السعوديين في سن العمل سوف يظل مرتفعاً، إذ سيترواح بين (٤,١%) و(٣,٥%) خلال المدة ١٤١٩/١٤٢٠هـ -١٤٤٠/١٤٤١هـ (١٩٩٩م - ٢٠٢٠م).

٣/١/٢/٣ الآثار الاقتصادية المتوقعة للنمو السكاني :

توقعات العرض والطلب للقوى العاملة :

تشير الدراسات التي أعدتها وزارة التخطيط حول المنظور بعيد المدى للاقتصاد السعودي أن القوى العاملة السعودية ستزداد من (٣,١٧) مليون عامل عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) إلى (٣,٩٩) مليون عامل عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) بمعدل نمو سنوي مقداره (٤,٦٩%) في المتوسط، وإلى (٨,٢٦) مليون عام ١٤٤٠/١٤٤١ (٢٠٢٠م). ومع تفعيل سياسات السعودة، وما تتضمنه من تكثيف لبرامج التدريب للعمالة السعودية فمن المتوقع أن تنخفض العمالة غير السعودية بمعدل سنوي متوسط قدره (٢,٢٥%) خلال العقدين القادمين وبمعدل سنوي متوسط قدره (٢,٥٧%) خلال خطة التنمية السابعة. وهذا التطور المتوقع في معدلات نمو العمالة السعودية والعمالة غير السعودية من شأنه زيادة نسبة مشاركة القوى العاملة السعودية في إجمالي القوى العاملة، الجدول رقم (١/٣).

أما بالنسبة للطلب على العمالة، فمن المتوقع أن يستوعب القطاع الخاص معظم الداخلين الجدد إلى سوق العمل حيث من المستهدف تثبيت حجم إجمالي العمالة الحكومية عند مستواها في نهاية خطة التنمية السادسة ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) (*) عدا ما يتصل بالجهات التعليمية والصحية.

الطلب على المياه البلدية :

تشير توقعات الطلب على المياه للأغراض البلدية إلى أنه سيزداد من (١,٨) بليون متر مكعب عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) إلى (٢,٠٣) بليون متر مكعب في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) وإلى (٣,١) بليون متر مكعب في عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م) وذلك بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (٢,٤) و(٢,٨%)، على التوالي(**). ويتوقع أن يتوزع الاستهلاك على التجمعات السكانية في نهاية المدة كالتالي:

- يتوقع أن تستهلك المدن الكبيرة التي يزيد عدد سكانها عن (٢٥٠) ألف نسمة قرابة (٦٣%) من إجمالي الاستهلاك، إذ سيزداد عددها من (١١) مدينة حالياً إلى (١٧) مدينة عام

(*) **ستؤدي برامج التخصيص إلى تحويل الموظفين الحكوميين في المؤسسات التي سيتم تخصيصها إلى القطاع الخاص مما يؤدي إلى انخفاض العمالة الحكومية وفي الوقت نفسه سيكون هناك زيادة في العمالة الحكومية في قطاعي التعليم والصحة.**

(**) **المصدر: وزارة الزراعة والمياه للمدة من عام ١٤٢٠/١٤٢١-١٤٢٤/١٤٢٥هـ، وتقديرات وزارة التخطيط للفترة بعد ذلك.**

١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).

الجدول رقم (١/٣)
تقديرات العرض والطلب على العمالة
(١٤١٩/١٤٢٠هـ ـــ ١٤٤٠/١٤٤١هـ)
(١٩٩٩م ـــ ٢٠٢٠م)

البيان	العدد بالألف			معدل النمو السنوي المتوسط (%)	
	١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩م)	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤م)	١٤٤١/٤٠هـ (٢٠٢٠م)	خطة التنمية السابعة ١٤٢١/٢٠هـ ـ ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٠-٢٠٠٤)	المنظور بعيد المدى ١٤٢١/٢٠هـ ـ ١٤٤١/٤٠هـ (٢٠٠٠-٢٠٢٠)
١ - الطلب:					
* الخدمات الحكومية	٩١٦,٢	٩٣٢,٣	٩٨٤,٠	٠,٣٥	٠,٣٤
* النفط الخام والغاز	٩٨,٩	١٠٠,٤	١٢٧,٠	٠,٣٠	١,٢٠
* القطاع الخاص	٦١٦١,٢	٦٤٧٢,٢	٩٦٣٥,٠	٠,٩٩	٢,١٥
إجمالي الطلب	**٧١٧٦,٣**	**٧٥٠٤,٩**	**١٠٧٤٦,٠**	**٠,٩٠**	**١,٩٤**
٢ - العرض:					
* السكان السعوديون	١٥٦٥٨,٤	١٨٥٢٠,٣	٢٩٧١٧,٠	٣,٤١	٣,١٠
إجمالي العمالة السعودية (العرض)	**٣١٧٢,٩**	**٣٩٩٠,٢**	**٨٢٦٣**	**٤,٦٩**	**٤,٦٦**
٣-الموازنة بين الطلب والعرض:					
*** العمالة غير السعودية**	**٤٠٠٣,٤**	**٣٥١٤,٧**	**٢٤٨٣,٠**	**٢,٥٧-**	**٢,٢٥-**

المصدر : وزارة التخطيط.

ـــــ أما المدن المتوسطة والصغيرة والتي يتراوح عدد سكانها بين (٢٥) ألف نسمة و(٢٥٠) ألف نسمة فيتوقع أن تستهلك (١٦%) من إجمالي الاستهلاك إذ يتوقع أن يزداد عددها من (٦٠) مدينة حالياً إلى (٧٣) مدينة في عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).

ـــــ أما باقي الاستهلاك ونسبته (٢١%) من الإجمالي فيتوقع أن تستهلكه التجمعات السكانية الأخرى والتي يقل عدد سكانها عن (٢٥) ألف نسمة.

الطلب على الإسكان :

يقدر إجمالي عدد الوحدات السكنية في بداية خطة التنمية السابعة ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) بنحو (٣,١٢) مليون وحدة، منها ما تم توفيره من قبل الجهات الحكومية المختلفة، ومنها ما تم توفيره من قبل الأفراد والقطاع الخاص.

ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي الطلب على الوحدات السكنية خلال مدة خطة التنمية السابعة ١٤٢٠/١٤٢١هـ ـ ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٠م ـــ ٢٠٠٤م) (٨٠٠) ألف وحدة سكنية. ويعكس ذلك الاحتياج الإضافي للمواطنين من الوحدات السكنية خلال هذه المدة. ولقد تم تحديد السياسات اللازمة لمواجهة الطلب خلال هذه المدة في الفصل الخاص بقطاع الإسكان من هذه

الوثيقة.

وعلى مدى العشرين سنة القادمة، من المتوقع أن تؤدي الزيادة السكانية إلى ارتفاع إجمالي الطلب على الإسكان إلى نحو (٣,٩) مليون وحدة سكنية إضافية، وبذلك من المتوقع أن يبلغ العدد التراكمي للمساكن في عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م) نحو (٧) ملايين وحدة سكنية.

الطلب على الكهرباء :

من المتوقع أن ينمو الطلب على الكهرباء بمعدلات تحددها معدلات نمو السكان، بالإضافة إلى معدلات نمو النشاط الاقتصادي العام وتطور أسعار الكهرباء، وسيشهد قطاع الكهرباء تحولات جذرية نتيجة عملية إعادة الهيكلة والتطوير التي ستبدأ أولى مراحلها خلال مدة خطة التنمية السابعة.

وفيما يلي أهم توقعات الخطة بعيدة المدى للكهرباء في المملكة العربية السعودية التي أعدتها وزارة الصناعة والكهرباء :

١ - من المتوقع أن يصل الحمل الذروي (السقف الأعلى للطلب اليومي على الكهرباء) إلى قرابة (٥٩) مليون كيلو واط في عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م) بالمقارنة مع (٢١) مليون كيلو واط في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م) وذلك بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (٤,٥%).

٢ - سيتم رفع قدرات التوليد الفعلية خلال المدة نفسها من نحو (٢١) مليون إلى (٧٠) مليون كيلو واط لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء.

٣ - تقدر الخطة بعيدة المدى قيمة الاستثمارات الإجمالية خلال العقدين القادمين في قطاع الكهرباء بنحو (٣٠٠) بليون ريال بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)، تمثل استثمارات التوليد منها نسبة (٥٤%)، واستثمارات النقل الرئيس والفرعي نسبة (٢٩%)، واستثمارات التوزيع نسبة (١٧%). ويتوقع أن يكون القطاع الخاص المساهم الرئيس في قطاع الكهرباء من خلال عملية إعادة الهيكلة والتخصيص المزمع تنفيذها.

الطلب على الاتصالات:

سوف يتأثر تطور الطلب على خدمات الاتصالات حتى عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م) بصورة مباشرة بالتطورات السكانية، ويمثل عدد الوحدات السكنية العامل الرئيس المؤثر على طلب القطاع المترلي لخدمات الاتصالات، في حين يحدد طلب قطاع الأعمال على هذه الخدمات بحجم العاملين في هذا القطاع.

ورغم أهمية ما تؤديه شبكات نقل البيانات والهاتف الجوال في مجال الاتصالات، إلا أن شبكة المقاسم الهاتفية العامة الثابتة سوف تظل تمثل التجهيزات الأساسية الجوهرية لمدة العقدين القادمين

خاصة بعد الترقيم الكامل للشبكة.

ومن المتوقع على المدى البعيد استمرار ارتفاع الطلب على الاتصالات الهاتفية نتيجة النمو السكاني والتوسع الاقتصادي ليصل إلى أكثر من (١١) مليون خط هاتف في عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).

الطلب على المواصلات :

بالإضافة إلى عامل النمو السكاني سوف يتأثر الطلب المستقبلي على خدمات المواصلات بعوامل أخرى مثل معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، والسياسات المتعلقة بأسعار الوقود وتعرفة النقل.

وتشير الدراسات الأولية التي أعدتها وزارة التخطيط إلى أن الطلب على خدمات النقل بين مختلف مدن المملكة وفي المناطق القروية سوف ينمو بمعدل سنوي مقداره (٣%) في المتوسط، خلال العقدين القادمين، ويساوي هذا المعدل تقريباً معدل النمو المتحقق خلال مدة خطة التنمية السادسة ١٤١٥/١٤١٦هـ ـــــ ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٥ ــ ١٩٩٩م).

أما الطلب على خدمات النقل داخل المدن والتجمعات السكنية الكبيرة فمن المتوقع أن ينمو بمعدل سنوي مقداره (٣,٣%) في المتوسط، خلال مدة المنظور بعيد المدى ١٤٢٠/١٤٢١هـ – ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٠٠ ـــــ ٢٠٢٠م)، وذلك رغم الاختناقات المتوقعة في حركة السير داخل المدن الكبيرة التي يتوقع أن تحد من تسارع نمو الطلب على وسائل النقل الشخصي، وتحفز على التوسع في خدمات النقل الجماعي داخل المدن.

٢/٢/٣ التغيرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية على المدى البعيد :

١/٢/٢/٣ المنظور بعيد المدى للنمو والتنويع الاقتصادي :

استند التخطيط التنموي في المملكة منذ بدايته قبل ثلاثين عاماً على رؤية بعيدة المدى تتعلق بالبنية الهيكلية للاقتصاد السعودي، إذ تضمنت خطة التنمية الأولى في إطار أهدافها العامة: **"تنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيف الاعتماد على النفط عن طريق زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي"**.

وقد أكدت التجارب التي مرت بها المملكة خلال خطط التنمية الست المتعاقبة صحة هذا التوجه الاستراتيجي وأهميته المتزايدة لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد تم إعداد المؤشرات الكمية الخاصة بالمنظور بعيد المدى للاقتصاد الكلي السعودي في ضوء التوجهات الاستراتيجية الخاصة بالتنويع والتخصيص والسعودة والسياسات الأخرى بعيدة المدى وفقاً للآتي:

- استمرار الاقتصاد السعودي في تحقيق معدلات نمو إيجابية على الرغم من التحديات خلال بعض سنوات خطة التنمية السادسة، بسبب التقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية في أعقاب تصدع اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا والتي امتدت آثارها إلى اليابان وروسيا الاتحادية ودول أمريكا اللاتينية.
- نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) بمعدل سنوي متوسط قدره (٤,١٥%) خلال العشرين عاما القادمة ١٤٢٠/١٤٢١هـ - ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٠٠م - ٢٠٢٠م) وبمعدل سنوي متوسط قدره (٣,١٦%) خلال خطة التنمية السابعة ١٤٢٠/١٤٢١هـ - ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٠م - ٢٠٠٤م) أو السنوات الخمس الأولى من المنظور بعيد المدى. الجدول رقم (٢/٣).
- استمرار أهمية دور المملكة على المدى البعيد بصفتها أكبر منتج للنفط في العالم، ويتوقع زيادة الناتج المحلي الإجمالي النفطي، بالأسعار الثابتة، بمعدل سنوي متوسط قدره (٢,١٩%) خلال العشرين عاماً القادمة، وبمعدل سنوي قدره (١,٢١%) في المتوسط، خلال خطة التنمية السابعة.
- يتوقع أن تنمو القيمة المضافة في القطاع الحكومي بمعدل سنوي يبلغ نحو (١,٢٨%) في المتوسط، خلال العشرين عاما المقبلة، إذ إنه من المستهدف أن يتنامى دور القطاع الخاص تدريجياً في المجالات الإنتاجية والخدمية والمنافع العامة (مثل الطاقة الكهربائية والخدمات الهاتفية) مع استمرار الدولة في تقديم خدمات التعليم والصحة والإسكان بصورة مباشرة للمواطنين، وذلك إلى جانب القطاع الخاص الذي يتوقع أن يقوم بدور متزايد في هذه المجالات.
- يتوقع أن يشهد القطاع الخاص السعودي نمواً سريعاً ومطرداً، فمن المستهدف تحسين إنتاجيته ورفع كفاءته وإزالة المعوقات المؤسسية التي تواجهه لتوفير بيئة ملائمة لإحداث تنمية صناعية متميزة بالتخصص القائم على الميزات النسبية والقدرة التنافسية في مجال البتروكيماويات والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ورأس المال. هذا بالإضافة إلى توقع تحول بعض الشركات العائلية إلى شركات مساهمة، وبعضها الآخر إلى شركات متعددة الجنسية.
- تشير التوقعات بعيدة المدى إلى أن القيمة المضافة للقطاع الخاص سوف تنمو بمعدل سنوي قدره (٥,٧٣%) في المتوسط، خلال العشرين عاما القادمة وبمعدل سنوي قدره (٤,٩٣%)

في المتوسط، خلال خطة التنمية السابعة.

وفي ضوء معدلات النمو المتوقعة (المشار إليها أعلاه) يتوقع ارتفاع الإسهام النسبي للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من (٥١,٢%) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) إلى نحو (٥٥,٦%) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) ثم إلى (٦٩,٢%) في عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م) في حين تتراجع الأهمية النسبية لقطاع النفط والقطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي. (الجدول رقم ٢/٣).

الجدول رقم (٢/٣)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتركيبته الهيكلية على المدى البعيد

بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)

البيان	معدل النمو السنوي في المتوسط (%)		الإسهام النسبي (%)		
	خطة التنمية السابعة ١٤٢٠/٢١هـ-١٤٢٤/٢٥هـ (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤)	المنظور بعيد المدى ١٤٢٠/٢١هـ-١٤٤٠/٤١هـ (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)	١٤١٩/٢٠هـ (١٩٩٩م)	١٤٢٤/٢٥هـ (٢٠٠٤م)	١٤٤٠/٤١هـ (٢٠٢٠م)
* القطاع النفطي	١,٢١	٢,١٩	٣١	٢٨,٢	٢٠,٩
* القطاع الحكومي	١,٢١	١,٢٨	١٧,٨	١٦,٢	٩,٩
* القطاع الخاص	٤,٩٣	٥,٧٣	٥١,٢	٥٥,٦	٦٩,٢
الناتج المحلي الإجمالي	٣,١٦	٤,١٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : تقديرات وزارة التخطيط

٢/٢/٢/٣ التحديات الاستراتيجية على الصعيد الدولي:

ظل النمو المتصاعد للتجارة الدولية المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي العالمي على مدى الأربعين سنة الماضية. فالدول التي عزلت نفسها عن المبادلات الدولية تخلّفت عن الركب في حين تمكنت الدول التي تبنّت أنموذجاً للتكامل والتخصص في الإطار العالمي من تحقيق نتائج إيجابية. لذا فإن التخصص القائم على أساس الميزات النسبية ضمن الاقتصاد العالمي يُعدّ في غاية الأهمية للتنمية المستقبلية.

وتتصف عملية العولمة الاقتصادية بمجموعة من الاتجاهات الراسخة، مما يتطلب تهيئة الاقتصاد السعودي للتعامل بمرونة وكفاءة مع المتغيرات والمستجدات الآتية:

النمو المستمر للتجارة الخارجية:

يتوقع أن تستمر عملية تحرير المبادلات الدولية مع انخفاض القيود الجمركية وغير الجمركية

على جميع المنتجات الصناعية والزراعية والخدمات والسلع الوسيطة. وسيزداد عدد الدول الملتزمة بقوانين التجارة الدولية مما سيؤدي إلى تحقيق المزيد من النمو والتخصص على الصعيد العالمي، وقد بدأت بعض الدول ذات الكثافة السكانية العالية باتخاذ خطوات مهمة وجادة نحو تحرير تجارتها الدولية مع التوجه نحو التخصص في مجالات معينة، وستظهر آثار تحرير اقتصادات الصين والهند وروسيا بالكامل خلال العقدين القادمين. وتشير معدلات التبادل التجاري للمملكة إلى أن نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو (٤١,٤%) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) ويتوقع أن تزيد هذه النسبة إلى (٤٣,٩%) في نهاية خطة التنمية السابعة ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) مما يعكس الأهمية المتزايدة لهذا القطاع.

استمرار الثورة المعلوماتية والتقنيات البرمجية:

تشير جميع الدلائل إلى استمرار الثورة التقنية على وتيرة سريعة خلال العقدين القادمين. ففي عصر تقنية المعلومات، يزداد الطلب بصورة أكبر على المنتجات المتطورة التي تتضمن تقنيات وتصاميم خاصة وغيرها من أنماط الإبداع والابتكارات البشرية، في حين سيزداد الطلب بمعدلات أقل على السلع المادية الأخرى.

التزايد المستمر لأهمية التجارة الدولية في مجال الخدمات:

لقد بدأت عملية تحرير التجارة الدولية للخدمات مؤخراً، ومن المتوقع تحقيق تقدم كبير في هذا الصدد مستقبلاً. وكمثال لذلك التصاعد في الطلب على خدمات السياحة. وستسهم الثورة الحالية للاتصالات الدولية والتجارة الإلكترونية ووسائل الأعلام في تحقيق نمو قوي في تقديم الخدمات عبر الحدود. وسيترتب على ذلك حاجة الدول إلى تحديد الخدمات التي تتمتع فيها بميزة نسبية أو قادرة على تحقيق ميزة نسبية فيها والتوجه بقوة نحو تسويق هذه الخدمات في سوق عالمية تتميز بقدر هائل من المنافسة.

العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية:

تشير الدلائل المتاحة حالياً إلى أن عملية إنشاء التكتلات الإقليمية ومناطق التجارة الحرة سوف تستمر على وتيرة سريعة، فقد إزداد مثلاً خلال السنوات القليلة الماضية عدد أعضاء المجموعة الأوروبية فشمل دول وسط أوروبا بالإضافة إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة لدول المتوسط، والتي ستعزز التجارة الحرة أيضاً بين الشركاء المتوسطيين وتقدم لهم العديد من المزايا النسبية المطبقة حالياً في الاتحاد الأوروبي. وفي نصف الكرة الأرضية الغربي يتوقع أن تتوسع منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) لتشمل دول أمريكا اللاتينية. وفي ذات المجال سوف تشهد آسيا استمرار اتحاد دول حوض جنوب وشرق آسيا واتحاد دول الباسفيك (مجموعة إيبك) في التطور نحو التكامل الاقتصادي، إضافة إلى البدء في إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

٣/٢/٢/٣ المحاور الاستراتيجية والسياسات بعيدة المدى:

١/٣/٢/٢/٣ المزايا النسبية للاقتصاد السعودي والتخصص في إطار الاقتصاد الدولي:

استناداً إلى المتغيرات الخارجية المذكورة أعلاه، يتعين على المملكة صياغة استراتيجيتها المستقبلية على أساس الميزة النسبية للاقتصاد السعودي مع الأخذ في الحسبان أن ما يحدد نجاح أي مشروع اقتصادي أو فشله، في التحليل النهائي، هو قدرات القائمين على شؤون التنظيم والإدارة في تلك المشروعات ومهاراتهم، وسوف تركز السياسات بعيدة المدى على دعم الصناعات الآتية:

صناعة البتروكيماويات:

تُعدّ صناعة البتروكيماويات بمثابة العمود الفقري للصناعة السعودية، وتتمتع فيها المملكة بميزة نسبية على المستوى العالمي، وتزداد هذه الميزة مع ارتفاع أسعار النفط.

ويقوم المنظور المستقبلي لتطوير صناعة البتروكيماويات على الأسس التالية:

(أ) الاستفادة من النجاح الذي حققته الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) بالتوسع في تطبيق هذا النموذج مع إدخال التعديلات التي تقتضيها الأوضاع المتغيرة.

(ب) تشجيع القطاع الخاص للدخول في جميع الصناعات الأساسية والمكملة لها، وتوفير بيئة تنافسية بما في ذلك جذب المزيد من الشركات الأجنبية لهذا المجال.

(جـ) فتح المجال أمام مزيد من التكامل بين الصناعات البتروكيماوية السعودية والشركات العالمية العاملة في مجالات الصناعة المكملة أو مجالات التسويق وذلك لتحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانات والتجهيزات الفنية والتسويقية المتاحة لتلك الشركات.

الصناعات الأخرى كثيفة استخدام الطاقة:

تتمتع المملكة بميزة نسبية في الصناعات كثيفة استخدام الطاقة استناداً لما هو متاح لديها من موارد ضخمة من النفط والغاز يمكن الاعتماد عليها في تحقيق تنمية صناعية، في إطار استراتيجية تنموية بعيدة المدى تحقق التنويع المنشود للقاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتسهم في تنمية الصادرات غير النفطية.

ومن الصناعات التي ستشهد نمواً في هذا المجال صناعات الحديد والألمنيوم، وما ينبني عليها من صناعات أخرى مثل الصناعات المعدنية والميكانيكية، إلى جانب صناعات التعدين وصناعات مواد الزجاج والخزف ومواد البناء. مما يمكن الشركات السعودية من إنشاء تجارة صادرات ناجحة في العديد من هذه الصناعات.

الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية والتقنية المتطورة:

من الطبيعي أن تستمر المملكة في إعطاء أولوية لتطوير الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة، التي تستخدم تقنيات متقدمة وعمالة فنية ماهرة. إذ إن تكلفة العمالة ستشكل نسبة منخفضة من هيكل التكلفة الكلية للمنشآت العاملة في هذه الصناعات، وبالتالي ستكون قادرة على دفع أجور عالية نسبياً وتهيئ بيئة عمل ملائمة للعمالة السعودية الماهرة، التي يتوقع أن تجتذبها مثل هذه الصناعات. وستهيئ المملكة بيئة مواتية لنمو الصناعات ذات التقنيات المتطورة والكثافة الرأسمالية العالية، وستوفر المساندة اللازمة لها في سبيل تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية.

التجارة الإقليمية:

تتميز المملكة بموقع جغرافي متميز بين أوروبا وشبه القارة الهندية مما يمكنها من تطوير خدمات النقل إلى مصر وشمال غرب إفريقيا ودول شمال الجزيرة العربية، وتعزيز إسهاماتها في تنمية التجارة الإقليمية. وسيتيح ذلك للقطاع الخاص السعودي، أن يؤدي دوراً إقليمياً بفضل التجهيزات الأساسية المتوافرة له ومرافق الاتصالات الحديثة المتاحة له حالياً والمقبلة على المزيد من التطوير. وسيسهم إنشاء المناطق الحرة في جذب الأنشطة التجارية والصناعة وتشجيعها، ويدعم توجهها نحو الاستفادة من أسواق شمال إفريقيا ودول شمال الجزيرة العربية بفضل موقع المملكة المتميز.

٢/٣/٢/٢/٣ دعم القطاع الخاص ورفع كفاءته الإنتاجية:

خلال العقود الأولى، ركزت السياسات التنموية على تعزيز نمو القطاع الخاص من خلال التوسع في إنشاء التجهيزات الأساسية، وبناء نظام مصرفي قوي، وتوفير التمويل بشروط ميسرة. وقد أسهمت تلك السياسات في بناء القاعدة الإنتاجية، وإنتاج العديد من السلع وخاصة تلك التي يتم استيرادها من الخارج. وإكمالاً لما تم إنجازه ستستمر المملكة في جهودها التنموية، خلال العقدين القادمين، الرامية إلى تحسين الكفاءة وزيادة القدرات التنافسية للقطاع الخاص فضلاً عن انتهاج السياسات الهادفة إلى توسيع نطاق نشاطاته وتنويع قاعدته الإنتاجية.

وتمثل الإنتاجية والكفاءة، حجر الزاوية في بناء اقتصاد مزدهر في ظل معدلات النمو السكاني المرتفع. ولهذا تركز الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطط التنمية على أهمية السياسات التي تستهدف زيادة إنتاجية القطاع الخاص وزيادة كفاءته الاقتصادية من خلال الآتي:

١ - تحويل الاستثمار من القطاعات والأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات والأنشطة ذات الإنتاجية الأعلى.

٢ - تيسير نقل الأساليب الإدارية الحديثة والتقنيات المتقدمة وذلك من خلال تبني عمليات الإنتاج والمنتجات التي تم تطويرها في البلدان المتقدمة اقتصادياً وإقامة روابط قوية مع

الشركات العالمية الرائدة بما يتجاوز الإطار البسيط لترتيبات البيع والشراء. ومما يدعم هذا الاتجاه تعزيز الاستثمارات الإنتاجية.

٣ - تشجيع البحوث والدراسات التي تستهدف تطوير المنتجات التي تتمتع فيها المملكة بميزات نسبية أو تتوافر لها القدرات اللازمة لتحقيق هذه الميزات النسبية.

٤ - تهيئة المناخ الاقتصادي والتنظيمي لزيادة الإنتاجية مع الاستمرار في بناء المزيد من التجهيزات الأساسية واتباع نظم الحوافز التي تساعد على تحسين الكفاءة.

٣/٣/٢/٢/٣ تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً مهماً في زيادة رقعة المنافسة المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة فضلاً عما تجلبه هذه الاستثمارات من تقنية متطورة. ومع تزايد أعداد الدول التي تبذل كل الجهود لزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، تزايدت المنافسة الدولية على استقطاب هذه الاستثمارات.

وتوفر المملكة العديد من العناصر والمزايا الإيجابية التي تشكل في مجموعها حافزاً كافياً لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، منها الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تنعم به، والسجل الحافل في ضمان الاستقرار الاقتصادي والتزامها الواضح والمستمر بتعزيز النشاط الاقتصادي في إطار سياسات اقتصاد السوق.

وستستمر المملكة – في إطار المنظور بعيد المدى – مواصلة الجهود الرامية لتحسين المناخ العام لأنشطة القطاع الخاص والاهتمام بتوسيع خدمات التجهيزات الأساسية وتحسينها، ووضع الأنظمة الحديثة ذات العلاقة بالاستثمار والعمل والأسواق والنشاط الاقتصادي بصفة عامة. وبما يواكب التطورات والمستجدات المحلية والدولية، والتي منها على سبيل المثال، انضمام المملكة المرتقب لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وزيادة إنتاجية العمالة والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

٤/٣/٢/٢/٣ تحسين القدرة التنافسية وتنمية الصادرات غير النفطية:

في ضوء الارتباط القوي بين الميزات النسبية والإنتاجية، فإن السياسات العامة التي تستهدف تعزيز إنتاجية القطاع الخاص غير النفطي، سوف تستمر وتمثل حجر الزاوية بالنسبة للسياسات بعيدة المدى الرامية لتحسين القدرات التنافسية لصادرات المملكة غير النفطية. فتحسين البيئة النظامية والمؤسسية مع بناء التجهيزات الأساسية الحديثة وتوسيع قاعدة القوى العاملة السعودية المدربة والمنتجة، سيعزز الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في الصناعات التصديرية مما يقلل من تكلفة

الصادرات السعودية، ويسهم في تحقيق تحسن مطرد في مقدرتها التنافسية بالأسواق العالمية.

وستستمر جهود الدولة في إطار المنظور بعيد المدى في توسيع قاعدة الصادرات غير النفطية وتنميتها وترويجها. ومن بين العناصر الرئيسة المقترحة لهذا المنظور ما يلي :

- الدعم المستمر لمركز تنمية الصادرات الذي تم إنشاؤه في مجلس الغرف التجارية الصناعية.
- تبسيط الأنظمة واللوائح المتعلقة بالتصدير من أجل تشجيع الصادرات.
- مواصلة الجهود لتعزيز روابط التجارة الحرة بين الدول العربية، مع الاستمرار في تعميق التعاون في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتشير التوقعات بعيدة المدى التي أعدتها وزارة التخطيط إلى أن الصادرات السلعية غير النفطية سوف تستمر في أدائها المتميز خلال العشرين عاماً القادمة، إذ من المتوقع أن تحقق معدل نمو سنوي فعلي قدره (١٠,٢%) في المتوسط، خلال العقدين القادمين، وتشكل في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) ما نسبته (٣٢,٢%) من إجمالي قيمة الواردات المقدرة للعام نفسه. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م) إلى نحو (٦٢,٧%). (الجدول رقم ٣/٣).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن صادرات الخدمات والتي تمثل نحو (١١,٦%) من إجمالي الواردات للمملكة في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) سوف تنمو هي الأخرى بمعدل سنوي حقيقي قدره (٨,١%) في المتوسط، خلال العشرين عاماً القادمة لتبلغ ما نسبته (١٩,٦%) من إجمالي الواردات في عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).

الجدول رقم (٣/٣)

معدلات نمو الصادرات غير النفطية ونسبتها إلى الواردات

١٤٢٠/١٤٢١هـ ـــ ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٠٠م ـــ ٢٠٢٠م)

البيـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــان	معدل النمو السنوي المتوسط (%)		الصادرات كنسبة مئوية من الواردات (%)		
	خطة التنمية السابعة ١٤٢٠/٢١ـ١٤٢٤/٢٥هـ (٢٠٠٠م - ٢٠٠٤م)	المنظور بعيد المدى ١٤٢٠/٢١ـ ١٤٤٠/٤١هـ (٢٠٠٠م - ٢٠٢٠م)	١٤١٩/٢٠هـ (١٩٩٩م)	١٤٢٤/٢٥هـ (٢٠٠٤م)	١٤٤٠/٤١هـ (٢٠٢٠م)
إجمالي الصادرات غير النفطية	١٠,٢	٩,٦	٣٦,٢	٤٥,٦	٨٢,٣
صادرات سلعية غير نفطية:	١١,٠	١٠,٢	٢٤,٥	٣٢,٢	٦٢,٧
* صادرات بتروكيماوية	١٣,١	٨,٨	٨,٤	١٢,٠	١٦,٢
* صادرات سلعية أخرى	٩,٩	١٠,٩	١٦,١	٢٠,١	٤٦,٥
صادرات الخدمات	٨,٣	٨,١	١١,٦	١٣,٥	١٩,٦

المصدر: تقديرات وزارة التخطيط.

ويتضح من هذه التوقعات أن إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية (السلعية والخدمية) سوف تغطي بحلول عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م) نحو (٨٢,٣%) من إجمالي قيمة الواردات مما سيحرر الجزء الأكبر من عائدات الصادرات النفطية لتوجيهها نحو الأصول الاستثمارية المنتجة (مالية أو عينية) التي تدر عائداً مستمراً يسهم في تنويع مصادر الإيرادات الحكومية.

٣/٢/٣ تنمية الموارد البشرية على المدى البعيد :

١/٣/٢/٣ المنظور بعيد المدى لموارد المملكة البشرية :

على مدى خطط التنمية المتتابعة تبلور مفهوم التنمية المستدامة على المدى البعيد ليشمل تنمية الموارد البشرية في المرحلة القادمة من أجل الارتقاء بها وتطويرها وتوفير المهارات العالية، ومواكبة التطور العلمي والتقني من خلال نقل التقنية وتطويعها بكفاءةٍ عالية لمواجهة المنافسة الدولية.

٢/٣/٢/٣ التحديات الاستراتيجية:

إن قدرة المملكة على استيعاب الابتكارات العلمية الجديدة والتقنيات المتطورة ترتبط بدرجة كبيرة بمستوى تطور مواردها البشرية وكفاءتها. وتمثل التطورات الحالية في الاقتصاد العالمي المتوجه نحو التكامل والمنافسة الحادة المستندة بدرجة كبيرة على المعلوماتية والمعرفة أهم التحديات التي ستجابه المملكة خلال القرن القادم.

وعلى الصعيد المحلي، يمثل رفع مستوى التعليم العام والعالي في المملكة إلى مستواه في الدول المتقدمة وزيادة معدلات الالتحاق في مختلف المراحل التعليمية، أحد التحديات الرئيسة التي ينبغي مواجهتها لتضييق الفجوة القائمة حالياً والتي تتسع بين مخرجات نظام التعليم ومتطلبات سوق العمل في المملكة، وإزالتها نهائياً بحلول عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).

ويمكن تلخيص مجموعة التحديات التي تواجه تنمية الموارد البشرية والتي ينبغي التعامل معها خلال العقدين القادمين على النحو الآتي:

١ - توفير فرص العمل الملائمة للداخلين حديثاً في سوق العمل والذين يتوقع أن ينمو عددهم بمعدل سنوي مقداره (٤,٧%) في المتوسط، خلال العقدين القادمين.

٢ - التحديات الناجمة عن ضرورة إحلال العمالة السعودية محل غير السعودية في القطاع الخاص بمختلف المهن والأنشطة.

٣ - تقليص الفجوة التقنية بين المملكة والعالم الخارجي مما يستلزم تكثيف الجهود نحو تطوير

مهارات القوى العاملة الوطنية وتنمية قدراتها الإبداعية.

٤ - تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي والمهني والفني ومتطلبات سوق العمل.

٣/٣/٢/٣ محاور تنمية الموارد البشرية وسياساتها على المدى البعيد :

تتضمن استراتيجية تنمية الموارد البشرية لتحقيق المنظور بعيد المدى بحلول عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م) المحاور والسياسات بعيدة المدى الآتية:

المحور الأول: الموازنة بين العرض والطلب على القوى العاملة السعودية وإحلال العمالة السعودية محل غير السعودية:

اتضح من تحليل العرض من القوى العاملة على المدى البعيد بأن أعداد السعوديين المتوقع دخولهم في سوق العمل سوف يصل إلى (٥,١) مليون في عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م) مما قد يشكل ضغوطاً كبيرة على الاقتصاد الوطني في حالة عدم قدرة سوق العمل على استيعابهم جميعاً، ويركز هذا المحور على تهيئة الظروف الملائمة لإيجاد فرص عمل جديدة للداخلين حديثاً في سوق العمل من خلال صياغة مجموعة من السياسات والإجراءات المناسبة للتأثير المباشر على المتغيرات الآتية:

أولاً: معدلات النمو الاقتصادي ومصادره:

تركز مجموعة السياسات بعيدة المدى على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في القطاع الخاص من خلال التحفيز على الاستثمار في المجالات الإنتاجية التي توفر فرص عمل جديدة، مثل التقنيات الحديثة لنقل المعلوماتية والخدمات المالية والتجارية والخدمات السياحية والصناعات البتروكيماوية والصناعات الصغيرة بصورة عامة. ومن بين هذه السياسات الآتي:

- إعادة النظر في النظم واللوائح والتشريعات الخاصة بالتحفيز على الاستثمار بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.
- زيادة درجة التنسيق والمواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل.
- تشجيع الصناعات والمنشآت المتوسطة والصغيرة ودعمها في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ثانياً: تعزيز سياسات إحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية:

سوف يتم تبني سياسات بعيدة المدى لضمان تحقيق معدلات نمو مرتفعة في القطاع الخاص تؤدي إلى تحقيق زيادة صافية في توظيف القوى العاملة السعودية بهذا القطاع. ستركز هذه السياسات على ما يلي:

- تقليص الفجوة الحالية في التكلفة والأجور بين العمالة الوطنية والأجنبية ليكون توظيف

السعوديين مجدياً لشركات القطاع الخاص وذلك من خلال المراجعة المستمرة لرسوم التأشيرات والإقامات لكي تعكس التكلفة الاقتصادية الفعلية للعمالة الأجنبية على المدى البعيد.

- رفع الكفاءة الإنتاجية والإدارية للعمالة الوطنية من خلال التوسع والتطوير الطموح لبرامج التأهيل والتدريب بكل صوره وإعداد الإطار الملائم لتحفيز القطاع الخاص على زيادة اعتماده على العمالة الوطنية.

المحور الثاني: تكثيف الجهود لتحسين نظم التعليم والتدريب المهني ورفع كفاءتها:

سوف تستمر الجهود خلال العقدين القادمين لبناء نظام تعليمي شامل ومتطور يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني ويضاهي المستويات التي وصلت إليها الدول المتقدمة لكي يسهم بصورة فعالة في تنمية الموارد البشرية من أجل إزالة الفجوة القائمة بين مخرجات نظم التعليم ومتطلبات سوق العمل بصورة نهائية بحلول عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).

ويتضمن هذا المحور ثلاث مجموعات من السياسات والآليات والتي سيتم مناقشتها بالتفصيل في إطار خطة التنمية السابعة والخطط الخمسية التي تليها:

أولاً: الاستمرار في إعطاء الأولوية القصوى لتوسيع نظام التعليم العام وتطويره من خلال تكامل مبادرات القطاعين الحكومي والخاص، وإتاحة فرص التعليم لجميع المواطنين، وتحسين فاعلية التكاليف والكفاءة لهذا النظام.

ثانياً: التوسع الكمي والنوعي في نظام التعليم العالي والجامعي من أجل زيادة التخصصات الرئيسة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني خلال العقدين القادمين والتسهيلات اللازمة لإجراء البحوث التطبيقية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وإتاحة الفرصة الكاملة للقطاع الخاص لإنشاء الجامعات الأهلية والكليات.

ثالثاً: التوسع الكمي والنوعي في نظام التعليم الفني والتدريب المهني عن طريق الدولة والقطاع الخاص لتمكينه من إعداد عمالة فنية ماهرة وملائمة لاحتياجات سوق العمل من مختلف التخصصات والمهارات خلال العقدين القادمين.

٤/٢/٣ موقع المملكة المستقبلي في أسواق الطاقة الدولية:

١/٤/٢/٣ المنظور بعيد المدى لدور قطاع النفط في الاقتصاد السعودي:

استند التخطيط التنموي للمملكة منذ بدايته على المنظور بعيد المدى لموارد المملكة النفطية ودورها في عملية التنمية، حيث حددت خطة التنمية الأولى في إطار الأهداف العامة الهدف الاستراتيجي الرابع الذي ينص على: **"تنويع مصادر الدخل الوطني، وتخفيف الاعتماد على النفط**

عن طريق زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي".

وقد تبلور المنظور بعيد المدى لموارد المملكة النفطية مستنداً على الاستفادة القصوى من هذه الموارد وتحويلها إلى موارد إنتاجية على هيئة أصول رأسمالية ثابتة أو موارد بشرية عالية الكفاءة. هذا وتتضمن النظرة المستقبلية لقطاع النفط السعودي حتى عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م) الجوانب الآتية:

- الحفاظ على موقع المملكة في أسواق الطاقة الدولية متناسباً مع حصتها في احتياطي العالم بحلول عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).
- تحقيق الحجم الأمثل من الإنتاج وتعظيم عوائد النفط الخام وتوظيفها لتمويل البرامج الاستثمارية المستقبلية.
- تنمية موارد المملكة من الغاز الطبيعي وتوسيع دورها في استراتيجية التنمية المستدامة على المدى البعيد.

٣/٢/٤/٢ التحديات الاستراتيجية وتوقعات تطور أسواق الطاقة الدولية :

يُعدّ النصف الأول من العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين القادم (٢٠١٠-٢٠١٥م) فترة فاصلة في تطور مسار الطاقة وذلك لعدة عوامل أهمها:

- بلوغ معظم محطات التوليد النووية القائمة حالياً والتي تم إنشاؤها في السبعينات والثمانينات، نهاية حياتها الإنتاجية، مما يستدعي عندئذ اتخاذ قرار استراتيجي حول الاستمرار في الاعتماد على التقنية النووية في توليد الطاقة الكهربائية من خلال استبدالها بمحطات مماثلة أو عدم استبدالها.
- التأثير المتوقع للبحوث العلمية والابتكارات الحديثة على أسواق الطاقة (على سبيل المثال وسائل النقل الكهربائية ، تحويل الغاز لمنتجات نفطية، وغيرها) والذي سيبلغ ذروته بنهاية العقد الثاني من القرن الميلادي القادم قد يؤدي انتشار استعمالها على نطاق واسع إلى تغيرات جذرية في هياكل العرض والطلب على أنواع الطاقة المختلفة.
- القرارات البيئية المتعلقة بظاهرة الاحتباس الحراري والتي ترمي إلى تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون عن مستواه في عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) والتي سوف تتضح آثارها عند اقتراب عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).

يضاف إلى العوامل المذكوره أعلاه حجم الاحتياطي العالمي للنفط والغاز والذي تشير التوقعات إلى احتمال بدئه بالتناقص خلال العقدين القادمين. ومن أهم التحديات الاستراتيجية في هذا الصدد ما يلي:

توقعات العرض من مصادر الطاقة الأولية :

تشير غالبيـــــة التوقعـــــات الخاصـــــة بتطـــــور أسواق الطاقة العالمية إلى استمرار التوسع في الإنتاج العالمي للنفط خلال العقدين القادمين لمقابلة الزيادة السنوية في الطلب التي يتوقع أن تتراوح بين (١,٥ ــ ٢%). ورغم هذه الاتجاهات الإيجابية فقد تحدث تغيرات هيكلية مهمة في أسواق الطاقة العالمية، قد تؤثر بصورة أساسية على الإيرادات النفطية.

ومن المتوقع أن تواصل صناعة النفط العالمية بذل المزيد من الجهود في تطوير تقنيات الحفر والتنقيب وخلافه لتحقيق المزيد من تخفيض التكاليف.

وتشير التقديرات الخاصة "بالاحتياطيات النفطية غير التقليدية " مثل النفط الثقيل جداً، ورمال القار، والنفط الحجري في مناطق عديدة من العالم إلى أن كمية هذه الاحتياطيات كبيرة. ويسير التقدم التقني لاستغلال هذه الموارد بخطى حثيثة مع تحسن مطرد في معدلات الاستخلاص. ومن المتوقع تزايد معدلات الإنتاج من هذه الاحتياطيات خلال العقود القليلة القادمة مع احتمال وصول نسبة النفط غير التقليدي إلى أكثر من (٩%) من الاستخدام العالمي للطاقة عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م) في حين أن هذه النسبة تقل عن (١%) عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).

ويسهم الفحم الحجري بالجزء الأكبر من احتياطيات الوقود الأحفوري، وينطوي دوره المستقبلي على درجة عالية من عدم اليقين نظراً للتأثيرات البيئية السلبية الناجمة عن حرق الفحم بالطرق التقليدية. ولكن ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات عالية جداً قد يعزز هذا الدور من خلال تحسين جدوى تقنيات الفحم النظيفة.

أما الطاقة النووية فإن أخطارها البيئية وغير البيئية ما زالت قائمة بانتظار حلول دائمة وجذرية. وستكون المدة ١٤٣٠/١٤٣١هـ - ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٠ - ٢٠١٥م) حاسمة بالنسبة لمستقبل الطاقة النووية، حيث تصبح معظم المحطات الحالية (في الولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا الاتحادية، والمملكة المتحدة واليابان) قديمة بحلول ذلك التاريخ ولابد من استبدالها مما سيدفع نحو حسم موضوع مستقبل الطاقة النووية.

وتشير معظم التوقعات بعيدة المدى إلى تزايد دور الغاز الطبيعي وزيادة إسهامه إلى نحو ثلث الإنتاج العالمي من مصادر الطاقة الأولية بحلول عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م). ويتوقع زيادة استهلاك الغاز الطبيعي في أوروبا الغربية وحدها بمعدل يقدر بثلاثة أضعاف معدل نمو الطلب الإجمالي على الطاقة خلال العقدين القادمين.

ويتوقع أن تؤدي الطاقة المتجددة في المستقبل دوراً مهماً في الميزان العالمي للطاقة، إلا أن استمـــرار اعتـــدال أسعـــار الوقـــود الأحفـــوري سيـــؤدي إلى إعاقـــة تنميـــة مصادر الطاقة المتجددة. وتجـــدر الإشـــارة هنـــا أن تنفيـــذ بروتوكـــول كيوتو لاتفاقية التغيّر المناخي سيحفز

الدول الصناعية على تسريع أنشطة البحث والتطوير لمختلف مصادر الطاقة المتجددة. وتشير التقديرات إلى أن إسهام الطاقة المتجددة في العرض الكلي من مصادر الطاقة الأولية قد يصل إلى ما نسبته (١٠%) في عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).

وتشير التقديرات الدولية بأن إجمالي إنتاج النفط الخام في العالم قد يرتفع من نحو (٧٨) مليون برميل يومياً في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) إلى نحو (١١٥) مليون برميل يومياً في عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).

توقعات الطلب العالمي على النفط:

يصعب التخمين بتوقعات بعيدة المدى لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي بسبب ما يحيط بالموضوع من عوامل غير مؤكدة. وتفترض معظم التوقعات بعيدة المدى استمرار النمو الاقتصادي العالمي، وإن كان بمعدلات متناقصة، خلال العقود الثلاثة القادمة. ويمثل النمو الاقتصادي المستقبلي لدول جنوب وشرق آسيا، عنصراً أساسياً في معظم التوقعات بعيدة المدى للطلب العالمي على النفط. إذ من المحتمل أن تظل هذه الدول أسواقاً رئيسة لنفط الخليج خلال العشرين سنة القادمة. وتشير بعض الدراسات حول الاتجاهات بعيدة المدى لأسواق الطاقة العالمية، أن نحو (٥٠%) من الزيادة في الطلب الإجمالي العالمي على الطاقة و(٤٠%) من الزيادة في الطلب على النفط خلال العقدين القادمين، ستكون من نصيب الدول الآسيوية. ونظراً لكون هذه المنطقة تسهم بأقل من (٢%) من احتياطيات النفط العالمية، فإن هناك احتمالاً لارتفاع الواردات الكلية للمنطقة إلى أكثر من (٢٠) مليون برميل في اليوم بحلول عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).

وبالرغم من الدعوة إلى استمرار الجهود الدولية لترشيد استهلاك الطاقة وزيادة كفاءة استخدامها في الدول الصناعية وفي العديد من الدول النامية، إلا أنه يتوقع ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط الخام بنسبة (٤٨%) حتى عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م) ليصل إلى أكثر من (١١٤) مليون برميل يومياً، ومن المتوقع أن ترتفع حصة دول منظمة الأوبك في الإنتاج العالمي إلى أكثر من (٥٠%) في السنة المذكورة، بالمقارنة مع (٣٩%) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).

٣/٤/٢/٣ الاتجاهات بعيدة المدى لأسعار النفط:

أثبتت التجارب السابقة الصعوبات الكبيرة المتعلقة بتوقعات أسعار النفط المستقبلية، إلا أنه نظراً لانخفاض المرونة السعرية لكل من العرض والطلب على النفط على المدى القصير، فإن تغيرات الأسعار دون مستوى حد أدنى معين، لن تكون ذات تأثير كبير على توازن السوق. أما فيما يتعلق بتأثيرها على المدى القصير، فإن الأسعار تميل إلى التأرجح بين:

- حد أعلى يبدأ فيه المستهلكون الصناعيون الأساسيون في التحول نحو أنواع بديلة أخرى من الوقود مثل الميثان والفحم أو مصادر النفط غير التقليدية. وحينما تصل أسعار النفط الخام إلى هذا الحد الأعلى، فإن الطلب يصبح مرناً ويتقلص بسرعة وبمعدلات كبيرة عندما تطرأ زيادة طفيفة في الأسعار مما يحد من إمكان حدوث مثل هذه الزيادة وجدواها.
- حد أدنى تصبح فيه آبار النفط الهامشية غير اقتصادية ومن ثم يتم إغلاقها مما يؤدي إلى تقليص العرض. وحتى قبل وصول هذا المستوى، فإن شركات النفط تعلن عن خفض استثماراتها وخططها المتعلقة بالإنتاج الجديد للنفط، مما يوجه رسالة واضحة إلى السوق مفادها أن العرض الإجمالي من النفط سينخفض.

ويُعدّ الفرق بين المستويين الأعلى والأدنى للأسعار كبيراً، مما يترك هامشاً من عدم اليقين بشأن التقديرات المتعلقة بأسعار النفط بمرور الزمن. وعلى الرغم من تعذر تقدير أسعار النفط المستقبلية، إلاّ أنه بالإمكان تحليل تطور المستويات العليا والدنيا التي تتأرجح بينها الأسعار.

٤/٤/٢/٣ التوجهات بعيدة المدى لسياسات الطاقة في المملكة:

إن المملكة العربية السعودية التي تتمتع بنحو (٢٥%) من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام، ونحو (٤%) من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد من الغاز الطبيعي معنية جداً بتطورات أسواق الطاقة في كامل جوانبها وبجميع أبعادها.

ونظراً للغموض النسبي الذي يحيط بالمستقبل البعيد لنظام الطاقة العالمي، ولكون النفط يمثل جزءاً من نظام تقني وجغرافي عالمي تتفاعل فيه العديد من العوامل والمتغيرات، فإن المملكة ستعتمد التوجهات التالية:

أولاً: متابعة تطورات أسواق الطاقة العالمية ومراقبتها وتحليلها بشكل مستمر ومنتظم عن طريق اتباع نظام متطور لإنجاز هذه المهمة. ومما يجعل تطوير هذا النظام ضرورياً، تزايد تأثير السياسات البيئية والتقنية على أسواق الطاقة العالمية الأمر الذي يقتضي المراقبة الدقيقة والتحليل العميق لبواعث هذه السياسات واتجاهاتها المستقبلية.

ثانياً : استمرار توثيق التعاون والتشاور بين المنتجين في داخل منظمة الأوبك وخارجها لكونه هدفاً أساسياً في أولويات الاستراتيجية النفطية للمملكة. ويظل موضوع الضرائب التمييزية والضرائب المرتفعة من الموضوعات المهمة التي يجب أن يتم التشاور بشأنها. كما ستعمل المملكة مع الدول الأخرى المنتجة للنفط على إدخال التجارة البترولية في نطاق منظمة التجارة العالمية، إذ أن الاستثناء القائم يعد تمييزياً مجحفاً في حق الدول المنتجة للنفط.

ثالثاً : تأكيد دور المملكة وشراكتها النشطة في شؤون قطاعي الطاقة والبيئة ودعمهما وإسهامها في أنشطة البحث العلمي والتطوير التقني في مجال الطاقة والمحافظة على البيئة.

رابعاً : نظراً للفجوة الحالية بين حصة المملكة في الاحتياطي العالمي من النفط من جهة (٢٥%) وحصتها من الإنتاج العالمي (١٢%) من جهة أخرى، وفي ضوء الميزة الاقتصادية النسبية للنفط السعودي، فإن مقتضيات الكفاءة الاقتصادية تملي تضييق هذه الفجوة مع المحافظة على استقرار أسواق النفط.

خامساً: الاستمرار في تطوير مصادر الغاز الطبيعي وأسواقه المحلية والعالمية. وفي هذا الإطار سيتم تطوير شبكة وطنية تغطي أرجاء المملكة لدعم القطاعات الصناعية والخدمات.

سادساً: إعطاء نصيب كبير للقطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في برامج زيادة إنتاج الغاز الطبيعي وإدارته وتطوير استخداماته.

سابعاً: تطوير أسواق النفط ضمن استراتيجية نفطية معنية بالمحافظة على دور النفط في أسواق الطاقة العالمية، وذلك من منطلق المحافظة على حصته في تلك الأسواق.

٣/٢/٥ الاستقرار الاقتصادي وتنويع الإيرادات الحكومية على المدى البعيد:

٣/٥/٢/١ الحاجة إلى استقرار الإيرادات الحكومية وتنويعها :

لقد ظلت الموازنة الحكومية ومنذ عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ (١٩٨٣م) تتعرض لضغوط متفاوتة نجمت عن انخفاض أسعار النفط والحاجة إلى مواصلة تمويل برامج التنمية وتطوير التجهيزات الأساسية وتوفير خدمات عامة عالية الجودة للسكان الذين تزايدت أعدادهم، ومقابلة المتطلبات الأمنية خاصة خلال حرب الخليج وما بعدها.

إن الوضع الحالي للتجهيزات الأساسية لا يزال جيداً إلا أن بعضها بدأ يشهد بعض المشكلات بسبب الزيادة السكانية، واستمرار الزيادة في متطلبات الصيانة. وستكون هناك حاجة ماسة لاستثمارات كبيرة خلال السنوات العشرين القادمة في مجال استبدال ما يستهلك من تلك التجهيزات، وإضافة طاقات جديدة لمقابلة احتياجات النمو السكاني والاقتصادي المتوقع، وضمان توفير خدمات تعليمية وصحية ذات جودة وكفاءة عالية لجميع سكان المملكة. وسيترتب على تحقيق هذه المتطلبات ضغوط متزايدة على الموازنة الحكومية لتوفير الموارد اللازمة لتمويل التوسع في المجالات المذكورة على المدى البعيد، مما يؤكد ضرورة العمل على زيادة الإيرادات الحكومية باستمرار لتمكين الدولة من الاستمرار في تلبية تلك المتطلبات واحتياجات التوسع والنمو الاقتصادي مع المحافظة على التوازن المالي للاقتصاد الوطني. وتأسيساً على ذلك، أصبح من الضروري دراسة الوسائل والطرق المؤدية إلى توسيع قاعدة الإيرادات العامة وتنويعها وخاصة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق ورفع كفاءة أداء الأجهزة الحكومية لتحقيق الرؤية المستقبلية التي تتمثل في التوازن المستمر بين حجم

الإنفاق العام ومستوى الإيرادات الحكومية، على أن تغطي الإيرادات غير النفطية المصروفات المتكررة بصورة كاملة بحلول عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م)، لكي يمكن تغطية نفقات التعليم والصحة، والتي ينظر إليها بأنها نفقات استثمارية، من الإيرادات النفطية.

٣/٢/٥/٢ التحديات الاستراتيجية والقضايا الأساسية:

تتطلب إدارة الجوانب المالية في إطار توازني للاقتصاد الوطني إعطاء الأولوية القصوى للجهود الرامية لتوسيع قاعدة الإيرادات الحكومية وتنويعها، وخاصة الإيرادات غير النفطية. وذلك من خلال تبني إجراءات ووسائل وآليات لزيادة الإيرادات غير النفطية، فضلاً عن تحسين هيكل الإيرادات الحالية ومعدلاتها، ورفع كفاءة تحصيلها، على أن يتم ذلك في إطار منسجم مع الهدف الأساس للمملكة، المتمثل في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستمرة، وأن تتصف تلك التدابير والإجراءات بالشفافية والسهولة، بحيث يسهل استيعابها كما يجب ألا يتطلب تنفيذها إقامة هياكل إدارية كبيرة لإدارتها والإشراف عليها إلى جانب ضرورة استقرارها.

ويتمثل الهدف بعيد المدى لحجم إسهام الإيرادات غير النفطية في الزيادة المتدرجة والمستمرة لإجمالي الإيرادات، أن تغطي بالكامل تكاليف النفقات الجارية في الموازنة الحكومية في المدى البعيد عدا النفقات المتصلة بالتعليم والتدريب والصحة. ويستتبع ذلك بالضرورة تخصيص الإيرادات النفطية لتمويل تنمية رأس المال البشري وزيادة الأصول الإنتاجية في القطاعات غير النفطية وهو ما يضمن التحول السلس إلى مستقبل تكون فيه الاحتياطيات النفطية قد تحولت إلى أصولٍ إنتاجية وتقنيات ومعارف ورأس مال بشري كفء ومتطور وقادر على التعامل مع معطيات القرن القادم.

٣/٥/٢/٣ المحاور الرئيسة والسياسات بعيدة المدى:

تشكل السياسات والإجراءات المعتمدة في خطة التنمية السابعة لتحقيق استقرار الإيرادات الحكومية وتنويع مصادرها حلقة مترابطة مع السياسات التي تم تنفيذها خلال خطط التنمية المتعاقبة. وذلك في إطار استراتيجية استقرار المالية العامة على المدى البعيد والتي ستكون محاورها الرئيسة كالآتي:

تحقيق استقرار الإيرادات الحكومية:

تعتمد بعض الدول النامية بصورة كبيرة على تصدير سلعة واحدة للحصول على العملات الأجنبية ولتعزيز إيرادات ميزانياتها، لذا فقد تتعرض لتقلبات كبيرة في حصيلتها من العملات الأجنبية وفي إيراداتها من حين لآخر. ولذلك قد تلجأ تلك الدول إلى إجراءات تهدف إلى الحد من تأثيرات تقلبات أسعار الصادرات ومعدلات التبادل التجاري على الاقتصاد الوطني. ومن أكثر هذه

الإجراءات شيوعاً إنشاء صناديق إيرادات صادرات المواد الخام الرئيسة.

وتمشياً مع الهدف التاسع لخطـــة التنمية السابعة الذي يدعو إلى إتخاذ إجراءات لتهيئة الاقتصاد الوطني للتعامل بمرونة وكفاءة مع المتغيرات والمستجدات الدولية، أصبح من الضروري دراسة جدوى إنشاء صندوق لاستقرار الإيرادات النفطية. وتقوم آلية عمل هذا الصندوق على الأسس التالية:

- تحديد متوسط قيمة الإيرادات النفطية لعدد من السنوات سابقة لسنة الموازنة ليصبح هو الإيراد المستهدف للسنوات اللاحقة ويكون بمثابة اعتمادات الصندوق. ويمكن أن يطلق على هذا المتوسط اسم "الإيرادات النفطية بعيدة المدى".
- إذا كانت الإيرادات النفطية الفعلية في أي سنة من السنوات أكبر من الإيرادات النفطية المتوقعة في المدى البعيد، يضاف الفرق إلى الصندوق ويحدث العكس عندما تقل الإيرادات النفطية الفعلية عن الإيرادات النفطية بعيدة المدى حيث يؤخذ من أموال الصندوق لإكمال الفرق.
- يتم استثمار الفوائـــض التي تتراكـــم لـــدى الصنـــدوق.

وحتى يتسنى ضمان حدوث تغيرات معقولة وأكثر قابلية للتوقع بها في نفقات الموازنة، فإن آلية الاستقرار المقترحة ستعمل على تحديد مخصصات أي موازنة سنوية تمشياً مع الأسس التالية :

- العمل على الحد من زيادة النفقات المتكررة إلا ما هو مرتبط بالنمو في قطاعات محددة والمحافظة على التكوين الرأسمالي.
- اعتماد مخصصات نفقات المشروعات وغيرها على توفر إيرادات بعيدة المدى، بعد تحديد المخصصات المالية لبنود النفقات المتكررة الرئيسة.

حشد الإيرادات غير النفطية وتنميتها :

يتضمن هذا المحور مجموعة من السياسات الرأسية والأفقية والتي تركز على توسعة نطاق الإيرادات غير النفطية وزيادة فاعليتها في آن واحد. وهي كالآتي:

١ - إعادة النظر في النظام الضريبـــي الحالي ودراسة إمكان تطويره وتنويع مصادره.

٢ - مراجعة نظم تحصيل الرسوم الجمركية وأساليبها وتطوير السبل والتدابير الكفيلة بتحسين كفاءة التحصيل وتنمية حصيلة الإيرادات.

٣ - الاستمرار في تعديل الرسوم الحالية على الخدمات في ضوء التكلفة الفعلية لإنتاج هذه الخدمات وتقديمها وزيادة كفاءة تحصيلها.

٦/٢/٣ إدارة الطلب على الموارد المائية في المدى البعيد:

١/٦/٢/٣ المنظور بعيد المدى:

يُعدّ توفر المياه بالكميات الكافية والنوعية المقبولة عاملاً مهماً وحيوياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع.. ويسهم النمو السكاني ومستويات المعيشة والتنمية الاقتصادية في تحديد نوعية الطلب على المياه وحجمه، فيما يؤثر توفر المياه ونوعيتها وتكلفتها على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتحققة. وفي بلد كالمملكة تشح فيه موارد المياه الطبيعية، فإن ذلك يمثل عنصراً أساساً في تحديد مسار التنمية خاصة على المدى البعيد. لذلك، فإن توافر موارد المياه يُعدّ جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة.

ستكون المملكة على مدى العقدين القادمين في حاجة ماسة إلى تنفيذ استراتيجية متكاملة للمحافظة على الموارد المائية واستغلالها، بما يضمن استمرار توفير احتياجات الإنتاج الصناعي والزراعي على المدى البعيد، علاوة على تلبية حاجات السكان من المياه للاستخدامات المترلية في الوقت الحاضر، على ألاّ يتم ذلك على حساب احتياجات الأجيال القادمة.

وينطوي المنظور بعيد المدى لموارد المملكة المائية على تحقيق التوازن بين موارد المياه المتاحة والطلب عليها بحلول عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م)، على أن تنخفض حصة المياه الجوفية غير المتجددة في إجمالي الاستهلاك إلى أقل من (٤٠%) بحلول عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).

٢/٦/٢/٣ التحديات الاستراتيجية والقضايا الأساسية:

تحتم البيئة الطبيعية السائدة في المملكة ضرورة التعامل مع المياه بوصفها المورد الحرج من بين الموارد الطبيعية الأخرى، ولقد تزايد إجمالي استهلاك المياه في المملكة بمقدار (٧,٥) ضعفاً من عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ (١٩٨٠م) وحتى عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) وذلك بسبب الزيادة السكانية، ونمط الاستهلاك المترلي، وازدياد استهلاك القطاعات الإنتاجية ولا سيما القطاع الزراعي. ويعد نمو الإنتاج الزراعي المحلي (ولا سيما القمح والشعير والأعلاف) السبب الرئيس في تزايد الطلب على المياه. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أسهم النمو المتزايد للمدن الكبيرة والصغيرة والقرى وتغير الأنماط الحياتية للسكان والنمو الصناعي في تزايد استهلاك المياه.

التوقعات القطاعية للطلب على المياه :

بلغ الطلب الإجمالي على المياه في المملكة (٢١,٠٧) بليون متر مكعب في عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م)، ومن المتوقع أن يزداد بمعدل (١,٣%) سنوياً خلال خطة التنمية

السابعة ليصل إلى (٢٢,٤٨) بليون متر مكعب في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م). ويتوقع أن يستمر النمو في الطلب بعد ذلك بمعدل سنوي قدره (١,٤%) ليصل إلى (٢٧,٧٦) بليون متر مكعب في عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م) (الجدول ٤/٣). وفيما يلي التوقعات القطاعية للطلب على المياه حتى عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م) شاملاً القطاع المترلي والصناعي والزراعي:

القطاع المترلي: توضح الإحصائيات أن إجمالي إمدادات مياه الشرب في المملكة بلغت (١,٨) بليون متر مكعب عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م)، نسبة مياه التحلية منها (٤٤%)، والباقي من نصيب المياه الجوفية والسطحية. وبالأخذ في الحسبان توقعات معدل النمو السكاني لكونه عاملاً رئيساً للطلب على المياه في هذا القطاع، يتوقع أن يصل استهلاك المياه للأغراض المترلية إلى (٢,٠٣) بليون متر مكعب في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) وإلى (٣,١) بليون متر مكعب في عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م) وذلك بمعدلات نمو سنوية مقدارها (٢,٤%) و(٢,٨%) في المتوسط على التوالي (الجدول رقم ٤/٣). ومع ازدياد الدور المتنامي لمياه التحلية بصفتها مصدر يعضد المياه الجوفية في مقابلة هذا الطلب، فإن التحدي الكبير هو رفع الكفاءة الاقتصادية لصناعة التحلية وتخفيض تكلفتها، من جهة، وتطوير مصادر المياه الجوفية والسطحية من جهة أخرى، وذلك في إطار رفع كفاءة المنظومة المتكاملة لعمليات الإنتاج والنقل والتوزيع.

القطاع الصناعي: نظراً للتوسع الكبير والمستمر للقطاع الصناعي في المملكة، وأهمية هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن احتياجات المياه لأغراض الصناعة يتوقع أن تنمو بمعدلات مطّردة خلال العقدين القادمين. وتبين التقديرات أن الاستهلاك الصناعي للمياه سيزداد خلال خطة التنمية السابعة من (٠,٤٧) بليون متر مكعب في عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) إلى (٠,٦) بليون متر مكعب في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، ويتوقع أن يصل إلى (١,٦٦) بليون متر مكعب عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م) وذلك بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (٥,٠%) و(٦,٥%) على التوالي (الجدول رقم ٤/٣). ويتوقع أن تؤدي المياه المعالجة مهمةً رئيسةً في توفير المياه لهذا القطاع في المستقبل، إذ إن الإمكانات المتاحة تعد كبيرة استناداً إلى تجارب الدول الصناعية، فقد بلغت نسبة المياه المعاد استخدامها في الصناعة في اليابان ما يزيد على (٧٦%) من الكمية الإجمالية المستخدمة في هذا القطاع. وتمثل المياه المعالجة والمستخدمة لأغراض الصناعة ما يقارب (٤٠%) من المياه المستخدمة في القطاع الصناعي في بريطانيا. وفي ولاية أريزونا في الولايات المتحدة الأمريكية تمثل مياه الصرف المعالجة والمستخدمة للأغراض الصناعية نحو (٣٠%) من إجمالي المياه المستخدمة في القطاع الصناعي.

القطاع الزراعي: لا تزال الزراعة المستخدم الأول للمياه في المملكة إذ تمثل نحو (٩٠%) من

مجمل المياه المستخدمة لجميع الأغراض. وقد بلغ الاستهلاك الزراعي من مياه الري (١٨,٨) بليون متر مكعب في عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م)، إلا أن هذه المستويات يمكن تخفيضها بقدر كبير من خلال ترشيد استهلاك المياه في الأغراض الزراعية باستخدام تقنيات ملائمة في الري واتباع أساليب متكافئة في إدارة المشروعات الزراعية، تكفل رفع الكفاءة وترشيد استخدام المياه. هذا بالإضافة إلى الاستمرار في تطوير السياسة الزراعية التي تقضي بتخفيض إنتاج المحاصيل ذات المقننات المائية العالية، والتركيز على المحاصيل ذات المقننات المنخفضة في إطار موارد المياه المتاحة والعمل على استدامتها على المدى البعيد. ومع توافر العوامل السابق ذكرها، يتوقع لاستهلاك المياه في القطاع الزراعي أن ينمو بمعدل محدود مقداره (١,١%) سنوياً خلال خطة التنمية السابعة ليزداد من (١٨,٨) بليون متر مكعب عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) إلى (١٩,٨٥) بليون متر مكعب عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، وبمعدل (١%) سنوياً للمدى البعيد ليصل إلى (٢٣) بليون متر مكعب في عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م). (الجدول رقم ٣/٤).

الجدول رقم (٣/٤)
تقديرات الطلب على المياه للأغراض المختلفة
١٤٢٠/١٤٢١هـ ـ ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٠٠م ـ ٢٠٢٠م)

	بليون متر مكعب			معدل النمو السنوي (%) في المتوسط	
	١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م)	١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)	١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م)	خطة التنمية السابعة ١٤٢٠/١٤٢١هـ ـ ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤م)	المنظور بعيد المدى ١٤٢٠/١٤٢١هـ ـ ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٠٠ ـ ٢٠٢٠م)
– القطاع المنزلي	١,٨٠	٢,٠٣	٣,١٠	٢,٤	٢,٨
– القطاع الصناعي	٠,٤٧	٠,٦٠	١,٦٦	٥,٠	٦,٥
– القطاع الزراعي	١٨,٨٠	١٩,٨٥	٢٣,٠٠	١,١	١,٠
إجمالي الطلب على المياه	٢١,٠٧ *	٢٢,٤٨ *	٢٧,٧٦ **	١,٣	١,٤

* تقديرات وزارة الزراعة والمياه.

** تقديرات وزارة التخطيط

٣/٦/٢/٣ المحاور الرئيسة والسياسات بعيدة المدى لإدارة الموارد المائية:

المحور الأول: إدارة الطلب على المياه والمحافظة على الميزان المائي:

لمواجهة الطلب المتزايد على المياه، وتنمية الموارد المائية، ستقوم الجهات المختصة بإعداد برنامج متكامل في إطار خطة بعيدة المدى لاستغلال المياه، وتنمية مواردها، بحيث تضمن استمرارية الإنتاج الزراعي، والتوسع الصناعي، على المدى البعيد علاوة على مقابلة حاجة السكان من المياه وينطوي ذلك على وضع مجموعة من الإجراءات في اتجاهات مختلفة.

سيتم إعطاء المحافظة على المياه الأولوية، بما في ذلك تقليل الفاقد من شبكات النقل والتوزيع.

ويمكن دعوة القطاع الخاص لتطوير الشبكات وتشغيلها، في إطار عملية تخصيص الخدمات. وتقتضي المصلحة الوطنية بأن يتم ترشيد استهلاك المياه والمحافظة عليها، من خلال مراجعة تكلفتها للقطاعات المختلفة ليتسق مع تكلفة انتاجها وتوفيرها، ولابد من التركيز على زراعة المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية التي يمكن ريّها من مصادر متجددة، والابتعاد عن زراعة المحاصيل التي تتطلب استخداماً مكثفاً للمياه.

المحور الثاني: تنمية الموارد المائية وزيادة عرضها:

- **المياه الجوفية غير المتجددة:**

سيتم العمل على استغلال المياه الجوفية الاستغلال الأمثل والمحافظة عليها، إذ إنها المصدر الأساس للمياه في المملكة، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

* القيام بدراسات الاستكشاف والدراسات الجيولوجية التي تحدد حجم هذا المورد ومكامنه بالإضافة إلى دراسة السبل الكفيلة بتنميته والمحافظة عليه.
* الالتزام بسياسة الدولة الهادفة إلى المحافظة على مصادر المياه من التلوث بجميع صوره، وذلك من خلال التطبيق الحازم للأنظمة واللوائح ذات العلاقة والعمل على تطويرها.
* الالتزام عند إعداد دراسات الجدوى لجميع المشروعات الزراعية والصناعية الجديدة لكون المياه عنصراً من عناصر التكلفة الأساسية وعلى أساس التكلفة الحدية للمصادر البديلة.
* تطوير قاعدة معلومات موحدة عن مصادر المياه، تشمل كمياتها ونوعيتها ومعدلات استغلالها وغير ذلك، على أن تتوافر هذه القاعدة لجميع الجهات ذات العلاقة والجهات العلمية والبحثية.

- **مياه الصرف الصحي:**

تبلغ كمية مياه الصرف الصحي المعالجة (١,٥) مليون متر مكعب يومياً ويتم استخدام (٣٤٠) ألف متر مكعب، أي ما نسبته (٢٣%) منها يومياً، للأغراض الزراعية، ويوضح ذلك وجود مجال واسع للاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة على المدى البعيد. وسيتم تطوير هذا النشاط في إطار البرنامج الوطني للصرف الصحي الذي يستهدف رفع نسبة التغطية للسكان المخدومين بمشروعات الصرف الصحي إلى (٦٠%) على المدى المتوسط، وإلى ما يزيد عن (٩٠%) في عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).

ويتوقع – بالضرورة – في هذا الإطار أن يتاح للقطاع الخاص تمديد شبكات المياه ومعالجة مياه الصرف وإعادة استخدام المياه المعالجة في قطاعي الصناعة والزراعة.

- **المياه المحلاة:**

إن عملية تقويم البدائل المتاحة والقابلة للاستمرار على المدى البعيد، ترجح أن تكون المياه المحلاة المورد الأساس والأول لمياه الشرب التي تتطلبها عملية التنمية، إذ إن صناعة التحلية لا تعضد بصورةٍ كبيرةٍ موارد المياه الحالية فحسب، بل إن التقنيات المستقبلية تَعِدُ بتوفير الحلول الناجعة لنقص المياه. فعلى المدى البعيد قد تتوافر إمكانية تحلية المياه باستخدام مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح والطاقة النووية المتوالدة، وهو ما يوفر إمكانات مستدامة لتحلية المياه.

أما على مدى منظور العقدين القادمين، فإن صناعة التحلية المعتمدة على الطاقة العادية (النفط والغاز الطبيعي والكهرباء) ستشهد نمواً كبيراً، وذلك بمشاركة القطاع الخاص، إذ سيتم إتاحة المجال لشركات القطـــــاع الخـــاص لإقامة محطات تحلية مياه ومحطات مزدوجة الإنتاج (ماء وكهرباء) في إطار سوق تتيح التنافس في توفير كل من الكهرباء والماء بحيث تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتخفيض التكلفة.

المحور الثالث: التعاون الإقليمي:

تُعَدّ قضية محدودية الموارد المائية على المديين المتوسط والبعيد قضية إقليمية ومن أبرز تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم بصورةٍ عامةٍ وفي منطقة الشرق الأوسط بصورةٍ خاصة. ويتوقع أن يكون التعاون بين الدول المجاورة في مجال تطوير مصادر جديدة للمياه وإدارة الموارد المائية من المجالات الرئيسة في التعاون الإقليمي والدولي في المستقبل. ويمكن أن تشكل أنشطة البحث العلمي والتطوير التقني وتبادل الخبرات في تطوير الموارد المائية وإدارتها، أبرز مجالات هذا التعاون. كما إن ازدياد التنسيق والتكامل والتبادل والمشاركة بين دول المنطقة سيفتح الباب واسعاً أمام أنماط مختلفة من التعاون في المستقبل في مجال توفير الموارد المائية.

٣/٢/٧ دور العلوم والتقنية والمعلوماتية في التنمية المستقبلية:

٣/٢/٧/١ المنظور بعيد المدى:

من المتوقع أن تواجه المملكة خلال العقدين القادمين تحديات عديدة على الصعيدين الداخلي والخارجي يتطلب التعامل معها من خلال تكوين نظرة شاملة وواضحة لمختلف جوانب الاقتصاد السعودي بما في ذلك العلوم والتقنية والمعلوماتية.

وفي هذا الإطار أكدت خطط التنمية الخمسية على تنفيذ استراتيجية لتنمية هذا القطاع وبناء قاعدة وطنية للعلوم والتقنية قادرة على الابتكار والتجديد ونشر التقنية وتطويعها، من خلال مؤسسات وهياكل تنظيمية معينة. وسوف تتبنى المملكة إعداد نظرة مستقبلية شاملة لمنظومة العلوم

والتقنية والمعلوماتية ضمن خطة وطنية شاملة بعيدة المدى، تشتمل على العناصر التالية:

١ - تضييق الفجوة التقنية بين المملكة والدول الصناعية بحلول عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م)، عن طريق تشجيع أنشطة البحث والتطوير في المجالات التقنية المختلفة وتأهيل القوى العاملة الوطنية في المجالات الحيوية.

٢ - تسخير العلوم والتقنية والمعلوماتية لتنمية الموارد البشرية والارتقاء بها إلى المستويات الدولية لتكون قادرة على التعامل مع التقنيات المتطورة.

٣ - اكتساب التقنيات الاستراتيجية المهمة وخاصة فيما يتعلق بتحلية المياه والغذاء والدفاع.

٢/٧/٢/٣ التحديات الاستراتيجية والقضايا الأساسية:

سوف تؤثر التطورات العلمية والتقنية المتسارعة، وبالذات في مجالات تقنية المعلومات وتقنية المواد المتقدمة (هندسة الذرات والجزيئات)، في جميع مناحي الحياة الاقتصادية. وسيشهد القرن الحادي والعشرون نمواً أكثر تسارعاً في ظل توقعات بمزيد من الاكتشافات العلمية والابتكارات والتطبيقات التقنية في تلك المجالات، والتي ستعمق عولمة الاقتصاد والثقافة وترسيخها، وستتيح فرصاً واعدة للتنمية المستدامة. كما أنها ستجلب مزيداً من التحديات.

ويمكن تلخيص مجموعة تلك التحديات التي تواجه المملكة في مجال العلوم والتقنية والمعلوماتية، التي ينبغي التعامل معها خلال العقدين القادمين، على النحو الآتي:

١ - تزايد أهمية حماية الملكية الفكرية وانعكاساتها على المملكة.

٢ - التوجه نحو المزيد من خصخصة البحث العلمي مما يتطلب تحفيز القطاع الخاص وتشجيعه على القيام بالبحث والتطوير، وكذلك تحديد مجالات البحث والتطوير التي تعود مسؤولية الاضطلاع بها للقطاع الحكومي، وتلك التي يفضل إنجازها بواسطة القطاع الخاص.

٣ - تحول التركيز من الاعتماد على مردود خطوط الإنتاج إلى الاعتماد على مردود البحث والتطوير وما يستدعيه ذلك من إعادة النظر في هيكلية الشركات وتنظيماتها وأولويات العمل فيها في المملكة.

٤ - التسارع في الاكتشافات وفي الابتكار وفي التطور التقني مما سيؤثر في خطط الشركات وفي عمليات التفاوض لنقل التقنيات وتوطينها في المملكة.

٥ - ازدياد الإنفاق على البحث والتطوير على المستوى العالمي (لدى القطاعين الحكومي والخاص) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، مما يستدعي اعتماد مثل ذلك الاتجاه في استراتيجية المملكة للعلوم والتقنية.

٣/٧/٢/٣ المحاور الرئيسة والسياسات بعيدة المدى:

تقتضي تنمية القدرات الذاتية العلمية والتقنية وضع خطط واستراتيجيات وسياسات بعيدة المدى ترمي إلى تحديد مسار التطور العلمي والتقني في المملكة. ويتطلب ذلك حشد الموارد والإمكانات اللازمة في إطار خطة وطنية شاملة للعلوم والتقنية وأخرى للمعلوماتية. وقد تم البدء في إعداد هاتين الخطتين بالتعاون بين مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ووزارة التخطيط والجهات ذات العلاقة.

وتشتمل خطة العلوم والتقنية والمعلوماتية بعيدة المدى والتي ستمتد حتى عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م)، على المحاور والسياسات الآتية:

المحور الأول: تنمية المنظومة العلمية والتقنية وترسيخ الوعي العلمي والتقني :

سوف يتم التركيز على اعتماد خطة شاملة لتطوير منظومة العلوم والتقنية بصورةٍ تؤدي إلى مؤازرة عناصرها بعضها ببعض، وتناسق خططها وانتظام روابطها، ونشر الوعي العلمي والتقني بين المواطنين بجميع الوسائل. ويمكن التعامل مع هذا المحور من خلال السياسات التالية:

١- التنسيق بين جهود عناصر منظومة العلوم والتقنية، والبحث والتطوير واكتساب التقنية، والخدمات التقنية المساندة.

٢- إنشاء المؤسسات الوسيطة بين عناصر منظومة العلوم والتقنية مثل مختبرات التطوير الهندسي ومراكز التطوير التقني وصناديق تمويل التقنية والحاضنات.

٣- نشر الثقافة العلمية والتقنية على أوسع نطاق بين المواطنين باستخدام وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية .

٤- تطوير الوسائل المختلفة للتوعية العلمية والتقنية، والارتقاء بالمستويات العلمية للقائمين عليها وضمان استمرار ارتفاع نوعيتها بما يكفل جذب المجتمع من جميع فئاته إليها.

٥- إدخال مدلولات البحث العلمي والتطوير التقني والمعلوماتية ومفاهيمها في مناهج التعليم العام والجامعي.

٦- تبني اللغة العربية في البحث العلمي والتطوير التقني وترجمة الكتب العلمية والتقنية العالمية إلى اللغة العربية.

المحور الثاني: دعم البحث العلمي والتطوير التقني:

سيؤدي تعزيز المقدرة الوطنية في البحوث الاستراتيجية والتنموية، مثل بحوث الإلكترونيات، والبتروكيماويات، وصناعة الأدوية، وتحلية المياه، إلى تنشيط القطاعات الإنتاجية وزيادة الصادرات غير النفطية وإحلال المنتجات المحلية محل مثيلاتها المستوردة. ويتضمن هذا المحور

السياسات التالية:

١- الاستمرار في دعم البحث العلمي والتطوير التقني المتعلق بمصادر المياه (التقليدية منها وغير التقليدية) للحفاظ عليها وتنميتها واستغلالها بصورة أمثل.

٢- دعم البحث العلمي والتطوير التقني المتعلق بتحلية المياه ومعالجة مياه الصرف.

٣- الاهتمام بالبحوث والتقنيات اللازمة لتعزيز قدرات المملكة الدفاعية والأمنية.

٤- رصد التطورات العلمية والتقنية الجارية في مجال الإلكترونيات والمعلوماتية والاتصالات وتتبعها للدخول في البحث والتطوير ذي الطابع الاستراتيجي للمملكة.

٥- إجراء الدراسات والبحوث التي تعني بالثروات الطبيعية والحفاظ على البيئة.

٦- دعم البحث والتطوير اللازم لتحقيق نمو تنافسي ودائم في القطاعات الأساسية (النفط، والغاز، والصناعات البتروكيماوية، والزراعة، والنقل، والاتصالات، والكهرباء والتحلية).

المحور الثالث: نقل التقنية وتوطينها واستنباتها محلياً في المملكة :

لم يعدْ نقل التقنية متروكًا للصدفة، بل يتم وفق خطط معتمدة وبرامج محددة تصنف التقنيات المراد الحصول عليها وفق موقعها الاستراتيجي الخاص، ومن ثم العمل على توطينها واستنباتها محلياً في إطار الإمكانات والظروف المحلية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال السياسات التالية:

١- رصد التقنيات المتقدمة والمستحدثة ومتابعتها في جميع المجالات.

٢- العناية بانتقاء التقنيات المناسبة للتنمية المستدامة في المملكة ودعم نقلها وتشجيع تطبيقاتها واستنباتها محلياً، بكفاءة.

٣- تشجيع نقل التقنيات المتطورة التي تكتشفها الجامعات ومراكز البحوث الوطنية إلى قطاع الإنتاج والخدمات.

٤- تطوير الإمكانات التفاوضية ووضع القوانين المنظمة لضمان نقل التقنية فعليًا عند تنفيذ المشروعات الاستثمارية.

٥- تعزيز الوسائل والسبل اللازمة لتوطين التقنية في المملكة بما يُمكِّن من الاستيعاب والتطويع الكامل للتقنية المستوردة.

المحور الرابع: دعم الإبداع والاختراع والموهبة والإنتاج الفكري وتشجيعها ورعايتها :

سوف يؤدي الاستثمار في المواهب الوطنية المميزة إلى تكوين فريق علمي وتقني عالي المستوى، مما سيؤدي إلى توسيع قاعدة انتشار العلوم والتقنية في المملكة. ويمكن التعامل مع هذا المحور من خلال السياسات التالية:

١- العناية بالموهوبين والمبدعين وخاصة في المجالات العلمية والتقنية.

٢- تشجيع القطاع الخاص لتبني المخترعات المحلية والعالمية المستجدة.

٣- تنفيذ برنامج التعليم التعاوني في جميع مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني.

٤- استقطاب المبدعين والموهوبين للعمل في المراكز البحثية.

٥- إبراز مواهب المبدعين والمخترعين واختراعاتهم في وسائل الإعلام المختلفة.

٦- تفعيل دور الأسرة والمدرسة والمجتمع في اكتشاف المواهب ورعايتها.

المحور الخامس: زيادة الاستفادة من برامج التعاون العلمي والتقني:

سوف تركز المملكة خلال العقدين القادمين على دعم جميع أنواع التعاون العلمي والتقني وتطويره على المستوى الخليجي والعربي والإسلامي ومع المنظمات العالمية والبلدان المتقدمة، وذلك من خلال تنفيذ السياسات التالية:

١- الاستفادة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين المملكة والدول المتقدمة علميًا وتقنيًا في تطوير المجالات ذوات الأولوية للمملكة مثل الصناعات البتروكيميائية والاتصالات والإلكترونيات والمياه والثروة المعدنية والبيئة.

٢- الاستفادة القصوى من الفرص التدريبية والاستشارات الفنية والخدمات الأخرى التي تقدمها الاتفاقيات الثنائية والمنظمات الدولية المختلفة.

٣- الاستفادة من الفرص التي تتيحها الاتجاهات العالمية الجديدة في أساليب التعاون العلمي والتقني.

٤- تطوير التعاون العلمي والتقني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتحقيق التكامل العلمي والتقني بينها، وزيادة التعاون العلمي والتقني الثنائي والمشترك مع الدول العربية والدول الإسلامية الأخرى والدول الصديقة.

الفصل الرابع
التوجهات الاستراتيجية لخطة التنمية السابعة

٤- التوجهات الاستراتيجية لخطة التنمية السابعة :

تشمل التوجهات الاستراتيجية لخطة التنمية السابعة أبعاد التنمية في المملكة، والتحديات المحلية والدولية، والأهداف العامة والأسس الاستراتيجية للخطة، ومجالات تركيزها واهتماماتها، والقضايا العامة الأساسية، مما سيتم توضيحه فيما يلي:

١/٤ أبعاد التنمية :

انتهجت المملكة في التخطيط للتنمية استراتيجية ذات أفق زمني بعيد المدى، يحدد الإطار العام الذي تتواصل في داخله خطط التنمية المتعاقبة، لتأتي كل خطة وهي تمتلك وسائل التعامل مع معطيات المدة التي تنفذ خلالها وتحدياتها، وفي الوقت ذاته تستند إلى مسارات التخطيط وتجاربه السابقة في حشد الإمكانات للتعامل مع مدة قادمة. وبهذا تأتي خطة السنوات الخمس تطوراً مرحلياً للخطط السابقة، وتمهيداً للخطط التالية، الأمر الذي يحفظ للتخطيط للتنمية انتظامه ويتيح فرصاً جيدةً لتحقيق أهداف التنمية في إطار أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية.

وهكذا تأتي خطة التنمية السابعة تكريساً لسمة الاستمرار والتواصل في نسق الخطط التنموية، والحفاظ على المرونة والفاعلية في الاستجابة لمقتضيات الواقع المحلي والإقليمي والدولي ومستجداته.

٢/٤ التحديات المحلية والدولية :

تكتسب خطة التنمية السابعة وضعاً خاصاً في أنها تأتي في وقت أتمت فيه مسيـــرة الاقتصاد الوطني دورة قرن كاملة أثبت على امتدادها مرونته وقدرته على التعامل مع المتغيرات الدولية والمحلية، وهو يتأهب للدخول بثقةٍ في المئوية الثانية، حيث بدت الملامح الأساسية لتحديات القرن القادم الاقتصادية العالمية تظهر في التالي:

- تنامي اتجاهات "العولمة" الاقتصادية المتمثلة في تزايد الاندماج والترابط بين أجزاء الاقتصاد العالمي وفعالياته المختلفة، وتنامي حجم المبادلات التجارية في ظل اتجاهات تحرير نظام التجارة العالمية.

- استمرار الثورة التقنية في مجال المعلومات والاتصالات وما يتمخض عنها من تطورٍ هائلٍ ومتصل في إمكانات معالجة البيانات والمعلومات وتخزينها واسترجاعها ونقلها وتدفقها محلياً وعالمياً بسرعةٍ فائقة وتكلفةٍ معقولة.
- بـــروز العلم والتقنيـــة وسيلة ضرورية وحاسمة لتحقيق مكاسب اقتصادية في ظل تعاظم المنافسة على الصعيدين المحلي والدولي.
- عدم استقرار الأسواق العالمية للأوراق المالية والصرف الأجنبي والمواد الأولية وما يلازم ذلك من تذبذبات – ظلّت تزداد حدة وتواتراً – في الأسعار والعوائد.
- ظهور المجموعة الأوروبية بعد الاتفاق على توحيد نظامها النقدي وبدء العمل بالعملة الأوروبية الجديدة (اليورو) في مطلع القرن الجديد بصفته تكتلاً مهماً على الساحة الدولية بجانب التكتلات الاقتصادية الأخرى وهي مجموعة دول أمريكا الشمالية (نافتا) ومجموعة دول حوض الباسيفك (ايبك).

وانطلاقاً من فلسفة الاقتصاد الحر المنفتح على الاقتصاد العالمي والمتفاعل معه، أصبح الاقتصاد السعودي مشاركاً فاعلاً في المعاملات الاقتصادية الدولية، ويتجه نحو الانسجام مع مختلف اتجاهات الاقتصاد العالمي التي تبلورت في التكتلات الاقتصادية المذكورة والاتفاقات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية.

وعلى صعيد الواقع المحلي يتواصل النمو السكاني بوتيرة عالية، ويتنامى معه الطلب على خدمات التعليم والتدريب والصحة، ومرافق التجهيزات الأساسية، كما يواكبه زيادة في أعداد المواطنين الداخلين حديثاً في سوق العمل، وهذه جميعاً اعتبارات تزايدت أهميتها في خطة التنمية السابعة. ويقابل هذه المتغيرات ومتطلباتها على الساحة المحلية اقتصاد وطني حر يدعمه وجود قطاع خاص وطني ينمو بسرعة وحيوية، ويتمتع بقدراتٍ فنيةٍ واستثمارية جيدة، ويسهم بشكلٍ فعّال في حركة النشاط الاقتصادي وتلبية الطلب على مختلف السلع والخدمات بكفاءة وفاعلية. وكانت مبادرة الدولة في تنفيذ برنامج التخصيص خطوة متقدمة في هذا الاتجاه ستفتح مجالات واسعة لمشاركة هذا القطاع وتعزيز موقعه في المسيرة التنموية. ويدعم ذلك كله توافر مستوى جيد من خدمات التجهيزات الأساسية والخدمات الاقتصادية الأخرى التي تدعم النشاط الاقتصادي وترتقي بفعاليته وكفاءته.

٣/٤ الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية :

في ظل الأوضاع المحلية والدولية تبلورت الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السابعة (١٤٢٠/١٤٢١هـــ ـــ ١٤٢٤/١٤٢٥هـــ) (٢٠٠٠-٢٠٠٤م)، التي تمثل استمراراً

وتأكيداً للنهج التنموي الذي تبنته الخطط السابقة والقائم على اتباع سياسة الاقتصاد الحر في إطار مبادئ الدين الإسلامي الحنيف وتعاليمه السمحة. لذا أكدت الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لهذه الخطة على المحافظة على القيم الإسلامية وتطبيق شريعة الله والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي والاستمرار في تنمية القوى البشرية السعودية، وزيادة توظيفها، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية، وتنويع القاعدة الاقتصادية للبلاد، وحفز القطاع الخاص وتشجيعه، واستكمال تطوير التجهيزات الأساسية بصفةٍ تتلاءم مع توسع الطلب عليها، وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة لمناطق المملكة.

٤/٣/١ الأهداف العامة :

وافق مقام مجلس الوزراء على الأهداف العامة لخطة التنمية السابعة (١٤٢١/٤٢٠هـ ـــــ ١٤٢٥/١٤٢٤هـ) (٢٠٠٠-٢٠٠٤م) بقراره رقم (٥٨) وتاريخ ١٤٢٠/٣/٢٨هـ، وذلك بناء على توصية مجلس الشورى المضمّنة في قراره رقم (٣٤/٣٠) بتاريخ ١٤١٩/٩/١٧هـ.

وتنص الأهداف العامة لخطة التنمية السابعة على:

- المحافظة على القيم الإسلامية، وتطبيق شريعة الله والعمل على ترسيخها ونشرها.
- الدفاع عن الدين والوطن، والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد، وتعزيز قيم الانتماء والولاء الوطني.
- تطوير الخدمات المقدمة للحجـــاج والمعتمرين بما يكفل أداء الشعائر بيسر وسهولة، ويسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي.
- توفير الروافد التي تجعل المواطن عاملاً منتجاً وقادراً على العطاء والتوسع في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في قطاعات التعليم والصحة والخدمات مع التنوع في وسائل تمويلها وإدارتها.
- تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة مشاركتها، ورفع كفاءتها عن طريق التدريب والتأهيل لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني، وإحلال القوى العاملة السعودية محل العمالة غير السعودية.
- دفع الحركة الثقافية والإعلامية إلى المستوى الذي يجعلها تساير التطور الذي تعيشه المملكة.
- العمل على تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة وزيادة إسهامها في التنمية الوطنية.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تهيئة الاقتصاد الوطني للتعامل بمرونة وكفاءة مع المتغيرات والتطورات الاقتصادية

والمستجدات الدولية.

- تخفيف الاعتماد على إنتاج النفط الخام وتصديره بصفته مصدر رئيس للدخل الوطني والعمل على زيادة القيمة المضافة للمنتج من النفط الخام قبل تصديره.
- تنويع مصادر الدخل القومي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في مجال الخدمات، والصناعة والزراعة.
- تنمية الثروات المعدنية، وتشجيع استكشافها واستثمارها.
- استكمال التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة، والمحافظة عليها وتطوير أدائها وأساليب تمويلها.
- الاهتمام بالعلوم والتقنية والمعلوماتية وتشجيع البحث والتطوير وتوطين التقنية.
- الاستمرار في حماية البيئة من التلوث وتطوير أنظمتها والاهتمام بحماية الموارد الطبيعية والحياة الفطرية وصيانتها.
- تعزيز التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيـــة وتطوير علاقة المملكة بالدول العربية والإسلامية والدول الصديقة بما يحقق المصالح المشتركة.

٢/٣/٤ الأسس الاستراتيجية:

لقد حدد قرارا مجلس الوزراء ومجلس الشورى المشار إليهما سابقاً سبعة عشر أساساً استراتيجياً تتبعها سبع وتسعون سياسة لتنفيذ الأهداف العامة للخطة، موضحة بالتفصيل في ملحق في نهاية هذه الخطة.

٣/٣/٤ مجالات التركيز ومحاور الاهتمام :

استمدت مجالات التركيز في خطة التنمية السابعة، توجهاتها الأساسية من مجموعة الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية التي تم إقرارها، والتي جاءت لتعكس اهتماماً خاصاً بأهم القضايا والمستجدات المحلية والدولية التي يتوقع أن يواجهها اقتصاد المملكة خلال سنوات خطة التنمية السابعة. وجاءت الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السابعة مؤكدة على الخصائص الأساسية للنهج التنموي الذي تتبناه هذه الخطة والمتمثلة في إعطاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية وزيادة توظيفها منسجمة بذلك مع الخطط السابقة في اهتمامها بهذا المورد الاستراتيجي الحيوي، فتنمية قدرات الإنسان وتحقيق طموحاته من الأهداف السامية للتنمية. فقد نص الهدف الخامس للخطة على "**تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة مشاركتها، ورفع كفاءتها عن طريق التدريب والتأهيل لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني، وإحلال القوى العاملة السعودية محل العمالة**

غير السعودية". هذا إلى جانب اهتمام مماثل بقطاعات الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، حيث نص الهدف الرابع على **"توفير الروافد التي تجعل المواطن عاملاً منتجاً وقادراً على العطاء والتوسع في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في قطاعات التعليم والصحة والخدمات مع التنوع في وسائل تمويلها وإدارتها"**. وفيما يتصل بذلك نص الأساس الاستراتيجي الثاني في الخطة على **"تحسين كفاءة إنتاج الخدمات والمنافع والمنتجات التي تقدمها الحكومة للمواطنين بصفة مباشرة، كالتعليم والصحة والخدمات الأمنية والبلدية، وغير المباشرة كالماء والكهرباء والنقل والسلع الأساسية"**.

ولما كان التخصيص يمثل خياراً استراتيجياً أساسياً ومهماً تبنّته المملكة، واتخذت في سبيل تحقيقه خطوات عملية مهمة ستسهم في دعم تهيئة واقع اقتصادي جديد يعتمد بشكل متزايد على حيوية القطاع الخاص ومبادراته في تلبية احتياجات المجتمع من السلع والخدمات، فقد أولت أهداف خطة التنمية السابعة أهمية خاصة للمضي في تنفيذ سياسة التخصيص بصيغه المختلفة. وجاء هذا التوجه ضمن سياق الهدف الثامن الذي ينص على **"زيادة مساهمة القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية"**، كما أشار إلى ذلك الأساس الاستراتيجي الثالث للخطة الذي ينص على **"الاستمرار في سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهام الاقتصادية والاجتماعية.. شريطة أن يترتب على ذلك منفعة حقيقية في تخفيض التكلفة، وحسن الأداء وتشغيل المواطنين"**.

إضافةً إلى ما سبق، فقد تضمّنت الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السابعة أهدافاً جديدة .. ففي مجال خدمة العقيدة الإسلامية، وخدمة المسلمين والاهتمام بقضاياهم تم إضافة هدف (الهدف الثالث) ينص على **"تطوير الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين بما يكفل أداء الشعائر بيسر وسهولة، ويسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي"**.

ويستمد هذا الهدف أهميته من ثلاث حقائق أساسية:

أولاً: حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين الدائم والمستمر على الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين.

ثانياً: الازدياد المطرد في أعداد المسلمين الذين يأمّون الحرمين الشريفين، وهو ازدياد نشأ نتيجة عوامل طبيعية (النمو السكاني) وعوامل اقتصادية، الأمر الذي اقتضى معه الاستمرار في التوسع في الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين.

ثالثاً: تنشيط فعاليات الاقتصاد المحلي المختلفة لتحقيق خدمات ومنافع للحجاج والمعتمرين.

وأولت خطة التنمية السابعة كذلك اهتماماً خاصاً بتعزيز التطور التقني، وبناء قاعدة علمية وتقنية وطنية حيث نص الهدف الرابع عشر على "**الاهتمام بالعلوم والتقنية والمعلوماتية وتشجيع البحث والتطوير وتوطين التقنية**". ونص الأساس الاستراتيجي الرابع عشر على "**بناء قاعدة وطنية للعلوم والتقنية قادرة على الابتكار والتجديد ونشر التقنية وتطويعها**".

وإدراكاً لأهمية العلاقة التبادلية بين البيئة والتنمية نص الهدف الخامس عشر على "**الاستمرار في حماية البيئة من التلوث وتطوير أنظمتها والاهتمام بحماية الموارد الطبيعية والحياة الفطرية وصيانتها**".

ووجّهت خطة التنمية السابعة اهتمامها بصيانة التجهيزات القائمة من أجل رفع كفاءتها وتحقيق أقصى مستويات الإنتاج التي تتيحها الطاقات التصميمية لتلك الأصول، هذا فضلاً عن أهمية الصيانة الشاملة في إطالة أعمارها الإنتاجية، فأفردت للصيانة أساساً استراتيجياً قائماً بذاته، حيث نص الأساس الاستراتيجي الرابع على "**الاهتمام بصيانة التجهيزات القائمة للحفاظ عليها في حالة تشغيلية تتيح أقصى قدر من كفاءة الاستخدام وتقليل التكاليف**". وركزت السياسات المرتبطة بهذا الأساس الاستراتيجي على ضرورة شمول أي مشروع على برامج للصيانة والتشغيل، وأن تعطى أهمية خاصة لتكاليف الصيانة والتشغيـــل والترميم عند الحكم على الجدوى الاقتصادية للمشروعات. وقد ورد في السياسة الثانية المنبثقة عن الأساس الاستراتيجي الرابع، ما نصه "**العمل على تخفيض تكاليف الصيانة وذلك عن طريق استخدام المواصفات والمقاييس النمطية كلما كان ذلك ممكناً ومجدياً**".

واهتمت خطة التنمية السابعة بالخدمات التطوعية حيث أفردت لها أساساً استراتيجياً انبثقت عنه مجموعة من السياسات هو الأساس الاستراتيجي الخامس الذي ينص على "**تطوير الخدمات التطوعية وترسيخ مفهومها وأهميتها لدى أفراد المجتمع والارتقاء بوسائلها وأساليب أدائها**".

أما في مجال خدمات التعليم والتدريب، وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية، فقد أكدت الخطة على ضرورة تطويرها على أسس علمية تستند إلى تقدير سليم لتطور المتغيرات والخصائص العددية والنوعية لسكان المملكة وتوزيعهم الجغرافي، وهو ما أكد عليه الأساس الاستراتيجي الخامس عشر الذي ينص على: "**اتباع سياسة سكانية تراعي المتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزيعاتهم الجغرافية وتعزز العلاقة بين المتغيرات السكانية والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية**".

وتنبع أهمية هذا الأساس الاستراتيجي من:

(أ) الزيادة المطردة في الطلب على الخدمات الاجتماعية نتيجة النمو السكاني، وخصائص التركيبة العمرية لسكان المملكة (تركيبة عمرية شابة)، وتنامي الوعي الاجتماعي.

(ب) حجم الموارد المتاحة مما يتطلب انتهاج أساليب علمية في توفير الخدمات الاجتماعية المطلوبة تعتمد بشكل أساس على الاستخدام الأمثل للإمكانات المتاحة (في المرافق العامة القائمة) وتحقيق التوسع والتطوير لتلك الإمكانات على أسس مقننة ومدروسة.

وحرصت خطة التنمية السابعة كذلك على الارتقاء المستمر بمهارات العاملين السعوديين وتنمية قدراتهم الإنتاجية وتمكينهم من التعامل بكفاءة مع التطورات التقنية في مجالات الإنتاج المختلفة حيث نص الأساس الاستراتيجي السادس عشر على **"العناية بإعادة التأهيل والتدريب لرفع إنتاجية العامل بما يحقق الاستفادة القصوى من التقنيات والتجهيزات المستخدمة في الأنشطة التنموية"**.

ويمثل هذا الأساس المهم والسياسات المرتبطة به أحد عناصر استراتيجية خطة التنمية السابعة لتهيئة الاقتصاد الوطني لمرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتزايد اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، فمن خلال تنفيذ هذا الأساس الاستراتيجي يتحقق الارتقاء بمهارات العاملين السعوديين وتنمية قدراتهم الإنتاجية، وتمكينهم من التعامل بكفاءة مع التقنيات والتجهيزات الإنتاجية المستخدمة، مما يترتب عليه تقليل تكلفة المنتجات الوطنية وتحسين جودتها النوعية، وبالتالي تحسين موقفها التنافسي أمام المنتجات الأجنبية في السوق المحلي والأسواق العالمية. هذا فضلاً عن أن إعادة تأهيل القوى العاملة وتدريبها يكسب الاقتصاد الوطني درجة عالية من المرونة في التعامل مع تطورات هيكل الطلب المحلي والعالمي. ويمثل هذا الأساس الاستراتيجي كذلك إحدى الوسائل الفعالة لتسريع عملية السعودة.

وقد اهتمت خطة التنمية السابعة بالترشيد، انطلاقاً من مفهومه الشامل الذي يعنى بكفاءة استخدام الموارد الاقتصادية والطبيعية في مجالات الإنتاج والاستهلاك المختلفة، وعدم هدرها سواء كان ذلك الاستخدام في مجالات الاستهلاك أو الإنتاج مما يجعل من الترشيد في حد ذاته وسيلة فعالة لتمكين المجتمع من بلوغ مستويات مرتفعة من الإنتاج والرفاهية الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل لما هو متاح من موارد اقتصادية، وهو ما نص عليه الأساس الاستراتيجي السابع عشر في **"التركيز على الترشيد كأساس يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية"**، واندرجت تحت هذا الأساس مجموعة من السياسات العامة المحققة لترشيد استخدام الموارد منها:

- العمل على الاستفادة الكاملة من قدرات المرافق والخدمات المتوافرة في مناطق المملكة المختلفة.
- التوسع في استخدام التقنيات الحديثة للمحافظة على الموارد الطبيعية والاقتصادية الحرجة وتحسين كفاءة استخدامها.

- زيادة الوعي لدى المواطنين بأهمية الترشيد وإيجابياته بصفةٍ عامة وترشيد المياه والطاقة بصفةٍ خاصة.

أما في مجال السياسة الخارجية فقد نص الهـــدف السادس عشر على **"تعزيز وتقوية التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيـــة وتطوير علاقة المملكة بالدول العربية والإسلامية والدول الصديقة بما يحقق المصالح المشتركة"**.

واهتمت خطة التنمية السابعة كذلك بانعكاسات المتغيرات والمستجدات الاقتصادية الدولية على التنمية ومن ذلك انضمام المملكة المرتقب لمنظمة التجارة العالمية، وتزايد تفاعل الاقتصاد السعـــودي مـــع منظومـــة الاقتصاد العالمي في ظل واقع العولمة، فنص الهدف التاسع على **"تهيئة الاقتصاد الوطني للتعامل بمرونة وكفاءة مع المتغيرات والتطورات الاقتصادية والمستجدات الدولية"**.

٤/٤ القضايا العامة الأساسية:

يتضمن هذا القسم عرضاً وتحليلاً لبعض القضايا العامة الأساسية التي تؤثر على نمو الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته، وعلى الأهداف بعيدة المدى للتنمية الاقتصادية بالمملكة. وقد تم اقتراح الحلول والبدائل المتاحة للتغلب على هذه القضايا ومعالجتها، وذلك استناداً إلى الدراسات التي أعدتها وزارة التخطيط حول هيكل الاقتصاد الوطني وقطاعاته المختلفة. وما يتم استعراضه في هذا القسم من قضايا يمثل فقط جزءاً من القضايا الأساسية التي تتناولها وثيقة خطة التنمية السابعة، حيث إن هناك قضايا أساسية أخرى تتعلق مباشرة بقطاع تنموي معيّن، وهذه سوف يتم تناولها في الفصل الخاص بذلك القطاع .. ويتوقع من الجهات ذات العلاقة دراسة الحلول المقترحة وتنفيذها خلال خطة التنمية السابعة.

١/٤/٤ قضايا المياه:

تمثل المياه في المملكة – بحكم ظروفها المناخية الجافة وموقعها الجغرافي في بيئة صحراوية أو شبه صحراوية – عنصراً أساسياً ومؤثراً في تحديد مسار عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتُعد ندرة الموارد المائية العذبة من القضايا الأساسية التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة بالمملكة. ومما يزيد هذه القضية تعقيداً الأسباب التالية:

- اختلال التوازن بين موارد المياه المتاحة والطلب عليها نتيجة تزايد الطلب على الموارد المائية العذبة خاصة المياه الجوفية غير القابلة للتجديد لمواجهة الاحتياجات البشرية الأساسية، ولتلبية مختلف الأغراض الزراعية والصناعية والاجتماعية.
- محدودية إمكانات تنمية المياه السطحية والجوفية المتجددة التي تعتمد كمياتها على الأمطار.

- التكاليف الباهظة التي تتحملها الدولة لإنتاج المياه (مياه البحر المحلاّة ومياه الصرف الصحي المعالجة).

وبالرغم من المنجزات التي حققها قطاع المياه خلال مسيرة التنمية، إلا أنه ما زالت هناك العديد من القضايا المائية المتداخلة – في مجال إدارة المياه وتنميتها – تستحق المزيد من الدراسة، وينبغي اتخاذ إجراءات فعّالة لمعالجتها والحدّ من تفاقمها، ومن أبرز هذه القضايا:

- نقص المعلومات والبيانات المائية، والحاجة إلى إرساء قاعدة لها عن طريق مزيد من الدراسات والأبحاث التفصيلية، خاصة في المناطق التي لم يسبق دراستها بالتفصيل من قبل، والعمل على تحديثها في المناطق التي سبق دراستها، وذلك بمشاركة الجهات البحثية بالمملكة وخارجها حتى يمكن استخدامها أداةً لإعداد خطة وطنية للمياه يتم من خلالها وضع استراتيجية محددة للقطاع تحدد العرض من المياه والطلب عليها حالياً ومستقبلاً وطريقة توازنهما.
- الحاجة إلى زيادة إجراءات المحافظة على المياه، وضرورة المراجعة المستمرة للوائح والآليات المنظمة لذلك، مع التأكيد على أهمية ترشيد استهلاك المياه عن طريق جميع الوسائل الإعلامية والتعليمية والإدارية والتنظيمية والفنية وسياسات التسعير.
- الحاجة إلى تنسيق فعّال بين الجهات المعنية بالمياه على المستوى الوطني نظراً للعلاقات المتشابكة بين قطاع المياه والقطاعات التنموية الأخرى، وضرورة إعداد سياسات بديلة للقطاعات المؤثرة المرتبطة بقطاع المياه. وتبدو الحاجة ملحة لإعادة النظر في التنظيم الإداري للمياه، مما يتطلب ضرورة توحيد جميع الجهات المسؤولة عن المياه في جهةٍ واحدةٍ مستقلة.

- ضرورة مراعاة أولويات استخدام المياه بما يتوافق مع نظام المحافظة على موارد المياه، وإعطاء الأولوية للاستخدامات المنزلية في المناطق الحضرية والقروية وسقيا الماشية، وإمدادات المياه لتلبية الاحتياجات الصناعية والزراعية في إطار مستلزمات التنمية المستدامة.
- الحاجة إلى تبنّي استراتيجية لتطوير تقنيات تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي بما يؤدي إلى تحقيق أعلى كفاءة اقتصادية لهذه الاستراتيجية الجديدة.
- تزايد نصيب الفرد من مياه الشرب بالمدن الكبرى، ووجود فجوة ملحوظة بين التكلفة العالية لإنتاج المياه وأسعارها.

السياســـات المائيـــة :

تؤكد توجهات خطة التنمية السابعة على زيادة فاعلية إدارة المياه وتنميتها من خلال مجموعة من السياسات التي تأخذ في الحسبان الاحتياجات المستقبلية، وتركز على أكثر الوسائل فعالية وكفاءة

دون إغفال أهمية أخذ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالمياه في الحسبان. ومن أبرز تلك السياسات:

- المحافظة على موارد المياه العذبة بالمملكة، والأخذ بالأساليب التقنية المتطورة لاستخدامات المياه، من أجل تقليص الطلب على المياه والطاقة المستخدمة.
- الحد من التوسع غير المقنن في استخدامات المياه للأغراض الزراعية، والحفاظ على احتياطي مخزون المياه غير المتجددة.
- تكثيف برامج تنمية موارد المياه السطحية والجوفية المتجددة، وضمان حسن استغلالها لكونها المورد الاقتصادي الأول للمياه بالمملكة.
- تبنّي سياسة صارمة في تطبيق اللوائح والآليات المنظمة لتنفيذ إجراءات المحافظة على المياه وترشيد استخدامها.
- إرساء قاعدة البيانات والمعلومات المائية، وإنشاء بنك معلومات خاص بها.
- العمل على تحليل البيانات المائية ونشرها والاستفادة منها في إعداد خطة وطنية حديثة للمياه.
- الالتزام الكامل بمتابعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٩) وتاريخ ١٤٢٠/١/١٠هـ القاضي بالموافقة على توصيات اللجنة الوزارية للمياه فيما يتعلق باعتماد الإطار العام لترشيد استخدام المياه وتحديث الخطة الوطنية للمياه والمراجعة الشاملة للقرارات والإجراءات المنظمة لذلك.
- تحسين أساليب التشغيل والصيانة لأعمال المياه ومرافقها بما يحقق أعلى كفاءة ممكنة.
- رفع كفاءة القدرات الوطنية في مجال المياه من خلال تعزيز برامج التدريب والابتعاث ليتسنى إعداد طاقات فنية وقيادية في علوم المياه وتخطيطها واستخدامها وإدارتها.
- أخذ الجوانب البيئية في الحسبان عند إنشاء مرافق المياه وتشغيلها وتجنب الوسائل التي تؤدي إلى تلوث مواردها.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص وتفعيل مهمته لرفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع.
- دعم البحث العلمي والتطوير التقني في مجالات تحلية المياه ومعالجتها.

٢/٤/٤ قضايا التعليم :

الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي:

تواجه مؤسسات التعليم العالي تحديات كبيرة لمواكبة الزيادة المطردة في أعداد خريجي الثانوية العامة، مما يستوجب إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة هذه القضية من خلال السياسات

والإجراءات اللازمة لزيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وأهمها ما يلي:

- توسيع قاعدة التعليم العالي رأسياً وأفقياً.
- إيجاد قنوات وأنماط جديدة للتعليم العالي مثل الجامعة المفتوحة والتعليم عن بُعد.
- افتتاح المزيد من كليات المجتمع الجديدة في مناطق المملكة المختلفة بحسب احتياجاتها التعليمية، وزيادة أعداد المقبولين فيها ودعمها بما تحتاجه من إمكانات مادية وبشرية.
- تحسين الكفاءة الداخلية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى .. وتقليل السنوات المستثمرة للتخرج.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في توفير الجامعات والكليات الأهلية.
- دمج فروع الجامعات بالمناطق المختلفة وتوحيدها في جامعات مستقلة.

الكفاءة الداخلية والخارجية لنظامي التعليم والتدريب:

ترجع أهمية هذه القضية إلى انعكاساتها المباشرة على تنمية الموارد البشرية وتذليل معوقات السعودة، وقد حققت الخطط الخمسية السابقة تحسناً نسبياً في مؤشرات هذه القضية، إلا أن الأهمية المتزايدة للتعليم والتدريب خلال المرحلة المقبلة من المسيرة التنموية تتطلب بذل المزيد من الجهود لتحسين الكفاءة الداخلية والخارجية، كالآتي:

أ) **التعليم العام:**

الكفاءة الداخلية:

أدت العلاقة العكسية بين معدلات الرسوب والتسرب (أي الهدر التعليمي أو التدريبي) من جهة، ومستوى الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي أو التدريبي من الجهة الأخرى، إلى اهتمام خطط التنمية السابقة بالكفاءة الداخلية للنظام التعليمي والتدريبي بالمملكة، ومتابعة تطور مؤشرات هذه الكفاءة، واقتراح السياسات الخاصة بتحسينها. ويُظهر تحليل الوضع الراهن لخطة التنمية السادسة أن معدل الكفاءة الداخلية لنظام التعليم العام بالمملكة بلغ (٧٨,٨%) في المرحلة الابتدائية و(٨٦,١%) في المرحلة المتوسطة و(٨١,٤%) في المرحلة الثانوية، مما يتيح فرصاً للتحسين والتطوير خلال خطة التنمية السابعة.

ب) **التعليم الفني والتدريب المهني:**

الكفاءة الداخلية:

تشير الدراسات إلى أن نسب الرسوب والتسرب، وعدد السنوات المستثمرة في تخريج

الطالب أو المتدرب في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني تحتاج إلى معالجة نظراً لما يستتبع ذلك من تدن لمعدل الكفاءة الداخلية. وقد أظهرت هذه الدراسات أن أهم مسببات النسب المذكورة تعدد المجالات التي يتقدم لها الطالب عند رغبته في الالتحاق مع عدم قدرته على تحديد المسار الذي يتوافق مع ميوله وقدراته، وهذا يتطلب وجود وحدة تنسيق وإرشاد تستقبل الطلبات وتوزع المقبولين على المعاهد المختلفة.

جـــ) التعليم العالي:

- الكفاءة الداخلية:

رغم التحسن النسبي المحقق خلال خطة التنمية السادسة في مجال الكفاءة الداخلية للتعليم العالي، فما زال هناك زيادة في عدد السنوات التي يقضيها الطالب قبل التخرج، وما زالت نسبة المتخرجين إلى الملتحقين أقل من المستويات المأمولة، مما يتطلب تكثيف الجهود خلال خطة التنمية السابعة لتحسينها.

- الكفاءة الخارجية:

تعكس الكفاءة الخارجية مدى استجابة النظام التعليمي لمتطلبات سوق العمل من خلال توفير الأعداد المطلوبة وبالمؤهلات الملائمة لشغل المهن التي تحتاجها المؤسسات والأنشطة الاقتصادية المختلفة. وتتمثل هذه الاستجابة في الأعداد المتخرجة من كل تخصص، ونوعية المعارف والمهارات التي يكتسبها الخريج ومستواها ومدى تطابقها مع متطلبات سوق العمل.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة بمؤسسات التعليم العالي لمعالجة هذه القضية، إلا أنها ما زالت في حاجة إلى مزيد من تكثيف الجهود واتخاذ الخطوات العملية لتحقيق نتائج أفضل في مجال الكفاءة الخارجية. وبصفة خاصة معالجة عدم التوازن بين أعداد المتخرجين ونوعيتهم من التخصصات المختلفة واحتياجات سوق العمل من تلك التخصصات.

أما بالنسبة للجانب النوعي فهو يتمثل في عدم الانسجام بين المؤهلات والخبرات المكتسبة لخريجي بعض التخصصات وتلك التي يحتاجها سوق العمل، مما ينعكس سلباً على إنتاجية الخريج ويضعف موقفه التنافسي في سوق العمل.

السياسات:

يتضمن الفصل الحادي عشر من هذه الوثيقة مقترحات عديدة ومحددة حول السياسات والبرامج الموجهة نحو تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم والتدريب. وفيما يلي استعراض لأهم هذه السياسات والبرامج:

تحسين الكفاءة الداخلية للتعليم العام:

ويتم ذلك من خلال:

- تطبيق نظام الترفيع التلقائي بين الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية مع المحافظة على النوعية والمستويات التعليمية.
- إجراء مزيد من الدراسات التقويمية للمواد التي يكثر فيها الرسوب.
- استخدام الوسائل الإرشادية والتوجيهية لمساعدة الطلاب والطالبات ذوي التحصيل المحدود.
- تقويم كفاءة التعليم العام للتعرّف على أنجح الطرق التي تؤثر على العملية التعليمية وتطويرها.

تحسين الكفاءة الداخلية للتعليم الفني والتدريب المهني:

ويتم ذلك من خلال:

- مساعـــــدة الطلاب على تحديد المسار الذي يتوافق مع ميولهم وقدراتهم ويمكن أن يتم ذلك من خلال وحدة تنسيـــق وارشـــاد لاستقبـــال الطلبات وتوزيع المقبولين على المعاهد المختلفة.
- تحسين الممارسات التنظيمية والتدريبية وتوفير إدارة تدريبية فعّالة لتهيئة بيئة تدريب أفضل.

تحسين الكفاءة الداخلية للتعليم العالي:

ويتطلب ذلك تنفيذ مجموعة من السياسات التي تشمل:

- ربط مكافآت الطلاب بأدائهم ومستوى تقدمهم، وحفز الطالب المجد الذي ينهي دراسته في المدة المقررة أو قبلها.
- الارتقاء بمستوى أعضاء هيئة التدريس والباحثين وكفاءة أدائهم.
- التقيد بنسب معقولة للأعباء التدريسية وإتاحة الفرص لأعضاء هيئة التدريس لحضور الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة.

تحسين الكفاءة الخارجية لمؤسسات التعليم العالي:

ويتأتى ذلك من خلال مجموعة من السياسات التي تتضمن:

- حفز الطلاب على الالتحاق بالكليات التقنية والعلمية.
- الربط بين برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.
- تدريب طلاب مؤسسات التعليم العالي عملياً في مؤسسات القطاع الحكومي والخـــاص كجزء من متطلبات التخرج.
- تكثيف جهود الغرف التجارية والصناعية الهادفة إلى إعادة تأهيل الخريجين وفقاً لمتطلبات

التنمية واحتياجات السوق بالتنسيق والتعاون مع وزارة التعليم العالي والجامعات والجهات المعنية.

- التقويم المستمر لأداء خريجي مؤسسات التعليم العالي من قبل القطاع الخاص.

٣/٤/٤ قضايا العلوم والتقنية:

شهدت خطة التنمية السادسة تطورات إيجابية وجهود مكثفة لبناء قاعدة وطنية للعلوم والتقنية، إلا أن المتغيرات والمستجدات المتلاحقة في هذه المجالات، ومعدلات النمو الطموحة والمستهدفة لتنمية القطاعات الانتاجية والخدمية خلال خطة التنمية السابعة، ترجح التوقعات التي تشير إلى زيادة الطلب على الخدمات العلمية والتقنية مما يتطلب تذليل بعض المعوقات ومعالجة القضايا الرئيسة من أجل الوصول إلى المستوى المرغوب فى تطوير التقنية المستوردة واستيعابها وتوطينها لتتلاءم مع الاحتياجات المحلية. ومن أهم تلك القضايا، مايلي:

- **القدرات التقنية المحلية:**

ركزت خطط التنمية المتعاقبة على بناء قدرات تقنية وطنية محلية من خلال إنشاء التجهيزات والمؤسسات اللازمة، ودعم نشاطات البحث والتطوير في المراكز الحكومية المخصصة لذلك والعمل على حفز القطاع الخاص على إنشاء وحدات بحث وتطوير لاستيعاب التقنية المستـــــوردة وتطويرها ومعالجة المعوقات ذات العلاقة، إلا أن الدراسات المسحية تشير إلى ظاهرة الانخفاض النسبي في النشاط البحثي والتطويري في الشركات الوطنية ومؤسسات البحث والتطوير، وذلك بسبب تفضيل الصناعات الوطنية الحصول على الحلول التقنية الأجنبية على القيام باستنباط حلول أو تبني تقنيات محلية، إضافة إلى غياب آلية واضحة لرصد المعلومات الخاصة بمخرجات مراكز البحوث والتطوير ونشرها.

- **التنسيق بين مراكز البحوث والتطوير:**

أدى غياب آلية محددة للتنسيق بين مراكز البحث والتطوير والقطاعات الإنتاجية إلى ضعف الترابط والتفاعل بين منتج الحلول التقنية الوطنية ومستخدمها، مما يُعد عائقاً أساسياً في تطوير القاعدة البحثية الوطنية.

السياسات:

إن معالجة قضايا العلوم والتقنية المذكورة أعلاه تتطلب تنفيذ مجموعة متكاملة من السياسات لتحقيق بناء قاعدة تقنية وطنية قادرة على التجديد والابتكار. وهذه السياسات هي:

- دعم البحث العلمي والتطوير التقني ورعايته، وتوفير الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة لقيامها بمهماتها على الوجه الأمثل في تلبية احتياجات الأمن الوطني الشامل والتنمية المستدامة، ونشر الوعي بأهميتها.
- التركيز على تنمية قدرات منظومة العلوم والتقنية في قطاعي الإنتاج والخدمات، خاصة في مجال استشراف التقنية ونقلها وتوطين إنتاجها، من أجل تحقيق تحسن مطرد في الإنتاجية والمقدرة التنافسية لهذه القطاعات.
- إرساء نظام يضمن نقل المحتوى التقني والأساسيات العلمية مع الأجهزة والمعدات، مع التركيز على التقنيات الملائمة للمتطلبات الوطنية والاحتياجات التنموية.
- وضع آلية مناسبة وفعالة تضمن ارتباط مخرجات مراكز البحث والتطوير باحتياجات القطاع الإنتاجي وعلى وجه الخصوص إدخال وسائل فنية جديدة للإنتاج، تسهم في زيادة مقدرتها التنافسية والإسهام في تخفيض متوسط التكاليف.

٤/٤/٤ قضايا المعلوماتية:

أصبح من الضروري تضافر جهود جميع الأجهزة المعنية بالقطاعين الحكومي والخاص لتطوير تقنية المعلومات واستخداماتها، من أجل مواكبة التطورات السريعة والمتلاحقة في مجالاتها المختلفة، مما يتطلب تكثيف الجهود خلال خطة التنمية السابعة لمعالجة قضيتين أساسيتين:

- **المنظومة الوطنية للمعلومات:**

تطوير الأجهزة الحكومية من أجل تحسين مستوى دقة المعلومات وتوافرها في الوقت المناسب من الناحيتين الكمية والنوعية.

- **الخدمات المعلوماتية:**

تضطلع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالإشراف على خدمات شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) وشبكات المعلومات الأخرى، وحماية براءات الاختراع، إضافة إلى برامج توعية المجتمع بأهمية العلوم والتقنية. ونظراً لزيادة احتياجات المجتمع في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المتسارعة من تقنيات المعلومات وخدماتها، لذا أصبح من الضروري تحسين نوعية هذه الخدمات وتسهيل الحصول عليها للجهات التي تحتاجها بالقطاعين الحكومي والخاص.

السياسات :

يتطلب تحقيق التطور المنشود فى خدمات المعلومات وصناعتها اتباع السياسات الآتية:

- تكامل الجهود في مجال المعلوماتية وبناء قاعدة وطنية للعلوم والتقنية.
- تطوير الأنظمة واللوائح القائمة في مجال المعلومات بما يلائم المستجدات الراهنة.
- دعم الصناعات الوطنية وتشجيعها على زيادة إسهامها في تقنيات المعلوماتية.
- إدخال تقنيات المعلوماتية ونشرها في الجهات الحكومية والخاصة.
- إعداد الطاقات الوطنية وتنميتها في مجال المعلوماتية.
- العمل على نشر الخدمات والتقنية المعلوماتية في المجتمع ورفع مستوى الوعي المعلوماتي.

٥/٤/٤ الكفاءة الإنتاجية والتنظيمية للأجهزة الحكومية:

ترجع أهمية هذه القضية إلى ارتباطها الوثيق بكفاءة أداء الاقتصاد الوطني، والزيادة المطردة في الطلب على الخدمات العامة بسبب استمرار النمو السكاني بمعدلات مرتفعة نسبياً، والتحسن المطرد في مستوى المعيشة ونوعية الحياة مما يتطلب تحسين نوعية الخدمات العامة، إضافة إلى أهمية تقليص ظاهرة تضخم الجهاز الإداري للدولة، والذي يتطلب التحول من استراتيجية التوسع الأفقي في القطاع الحكومي إلى استراتيجية تحسين الكفاءة الإنتاجية والتنظيمية للأجهزة الحكومية.

وتجدر الإشارة إلى أن تحسين الكفاءة الإنتاجية والتنظيمية للأجهزة الحكومية يؤدي إلى المواءمة بين إنتاج الخدمات العامة والطلب المتزايد عليها، وتحسين نوعية هذه الخدمات، وترشيد الإنفاق الحكومي، إضافة إلى سرعة إنجاز المعاملات الرسمية وتبسيط الإجراءات مما يؤدي إلى انعكاسات إيجابية على المناخ الاستثماري وأنشطة القطاع الخاص ذات العلاقة.

السياسات:

- إعادة النظر في الهيكل التنظيمي العام للأجهزة الحكومية عن طريق دراسة إلغاء بعض الأجهزة التي لم تعد الحاجة قائمة لوجودها، ودمج الأجهزة التي تؤدي عملاً واحداً أو أعمالاً متشابهةً، وتغيير تبعية بعض الأجهزة وإلحاقها بالجهات التي ينبغي أن تتبعها.
- وضع أهداف ومؤشرات واضحة لقياس الأداء في الأجهزة الحكومية تعنى بجانب المخرجات (الخدمات المقدمة) من حيث حجم الإنجاز وجودته النوعية وسرعة تحقيقه بكفاءة بدلاً من اقتصار التركيز على جانب المدخلات المتمثل في مدى التزام الوحدة بمخصصات الميزانية.
- تطوير الهياكل التنظيمية الداخلية للوحدات الحكومية بما يضمن توضيح خطوط المسؤولية

والصلاحية، ويسهم في تسريع عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها.

- زيادة مستوى التنسيق والتكامل بين اختصاصات الوحدات الحكومية المختلفة وأنشطتها.
- إزالة الازدواجية والتعارض في أداء الأعمال الحكومية، إن وجد.
- مراجعة الإجراءات الإدارية واختصارها من أجل إزالة التعقيدات البيروقراطية.
- إتاحة المزيد من المرونة والاستقلالية للقيادات الإدارية في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بطريقة الاستفادة من الموارد المتاحة لديها.
- الاهتمام بمعايير اختيار القيادات الإدارية.
- وضع معايير دقيقة ومحددة لتقويم أداء العاملين في الوظائف المختلفة تتضمن الكفاءة الإنتاجية وحسن الأداء مستمدة من طبيعة المهمات المنوطة بهم.

٦/٤/٤ تنمية الإيرادات غير النفطية:

ترجع أهمية تنمية الإيرادات غير النفطية إلى كونها أهم البدائل المتاحة لتنويع مصادر الدخل، بحيث لا تتعرض الإيرادات العامة لتقلبات حادة نتيجة لتقلبات الأسعار العالمية للنفط والتي تنعكس آثارها على الإيرادات النفطية، وقد أولت خطة التنمية السابعة اهتماماً خاصاً لهذه القضية في إطار الأساس الاستراتيجي الثالث عشر، وكذلك من خلال الأهداف العامة التالية:

- تخفيف الاعتماد على إنتاج النفط الخام وتصديره، بصفته مصدراً رئيساً للدخل الوطني.
- تنويع مصادر الدخل القومي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في مجال الخدمات والصناعة والزراعة.
- تنمية الثروات المعدنية وتشجيع استكشافها واستثمارها.

تؤدي تنمية الإيرادات غير النفطية إلى توسيع مصادر تمويل الإنفاق الحكومي وتنويعه، مما يسهم في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، والذي يُعد من أهم مقومات تهيئة المناخ الاستثماري الملائم، ومن ثم فإن الانعكاسات الإيجابية لتنمية الإيرادات غير النفطية لا تقتصر على القطاع الحكومي ولكنها تشتمل أيضاً على القطاع الخاص، حيث يؤدي الاستقرار الاقتصادي إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) وتقليص عنصر المخاطرة.

وعلى الرغم من تحقيق تحسن نسبي في الإيرادات غير النفطية على مدار الخطط الخمسية السابقة، إلا أنه مازال دون مستوى الطموحات المأمولة، نظراً لتعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهذه القضية وتشابكها، مما يتطلب إعداد دراسات متخصصة ومتأنية لتحديد أفضل البدائل المتاحة،

لذا تتبنى خطة التنمية السابعة السياسات الآتية:

- إعادة النظر في النظام الضريبي الحالي بهدف تطويره وتحسين كفاءة نظم الجباية، شريطة تجنب الانعكاسات الاجتماعية غير المرغوبة.
- مراجعة نظم ولوائح تحصيل الرسوم الجمركية بهدف تبسيط الإجراءات وتحسين كفاءة أداء الأجهزة المعنية، وزيادة حصيلة إيرادات الدولة من الجمارك بما لا يتعارض مع التزاماتها الإقليمية والدولية.
- تعديل الرسوم الحالية على الخدمات الحكومية بحيث تتناسب مع تكلفتها مع تغليب النظرة الاقتصادية تدريجياً، وتحسين كفاءة أداء الأجهزة المسؤولة عن التحصيل.
- مراجعة الرسوم المفروضة على استقدام العمالة الأجنبية بهدف ترشيدها ودعم برامج السعودة.
- تحسين أوضاع ميزان المدفوعات لتحقيق فوائض مستقبلية، مع الاستمرار في تكثيف جهود القطاعين الحكومي والخاص لتنمية الصادرات غير النفطية.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) على استكشاف مصادر الثروات المعدنية غير المستغلة وتنميتها.

الفصل الخامس

الاقتصاد الوطني

٥- الاقتصاد الوطني :

١/٥ تمهيـــــــــــــد :

مع بداية خطة التنمية السابعة، تدخل المملكة مرحلة جديدة من مراحل جهودها التنموية تكتنفها بيئة إقليمية وعالمية تختلف تمام الاختلاف عن تلك التي سادت منذ بداية التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م). وفي ضوء المتغيرات السريعة والمتلاحقة على الصعيد العالمي، والتقلبات الحادة التي شهدتها أسواق النفط العالمية في السنوات الأخيرة، والتي كان لها آثارها على معدلات النمو وميزان المدفوعات والإيرادات الحكومية، وتزايد الفجوة بين الادخار والاستثمار، تم إعداد خطة التنمية السابعة في إطار منظور بعيد المدى يحدد الملامح الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة خلال العقدين القادمين ويلقي الضوء على عدد من القضايا المهمة التي تمتد آثارها واستراتيجية التعامل معها لآفاق زمنية تتجاوز مدة الخطة الخمسية ضماناً لتحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، تم إعداد خطة التنمية السابعة بحيث تحقق أهدافها وسياساتها التنموية المرحلية في إطار التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى. ولهذا ركزت الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السابعة على تعزيز الوضع المالي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين ميزان المدفوعات ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي ودعم التغيرات الهيكلية الهادفة لتنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل والإيرادات الحكومية وتفعيل برامج السعودة والتخصيص وزيادة الاستثمارات الخاصة الوطنية منها والأجنبية.

كما أكدت الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السابعة على زيادة الإنتاجية، ورفع كفاءة القطاع الخاص، وتحسين الأداء في القطاع الحكومي مع المحافظة على المعايير الملائمة بالنسبة للخدمات العامة ذات الأولوية كالتعليم والصحة، علاوة على تهيئة جوانب الفاعلية في أنشطة القطاعين العام والخاص، وزيادة رقعة المنافسة وخفض التكاليف بما يهيئ المناخ الملائم لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، وما تقتضيه طبيعة المنافسة الدولية.

وفي إطار المحافظة على منجزات التنمية تم تحديد مرتكزات السياسة التنموية للاقتصاد الوطني خلال خطة التنمية السابعة، وفقاً لما يلي:

- اتباع إجراءات راسخة ومتسقة لخفض عجز الميزانية وتحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري.
- تحقيق نمو مستقر ومنتظم للاقتصاد الوطني من خلال التغيرات الهيكلية في قاعدته الإنتاجية وزيادة الاستثمارات وتنمية الموارد البشرية لتحقيق التنمية المستدامة والزيادة المطردة في معدلات النمو على المدى البعيد.
- تفعيل برامج التخصيص والسعودة وتنويع القاعدة الإنتاجية من أجل تحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي وزيادة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وإحلال العمالة السعودية محل غير السعودية.
- توفير الحجم الملائم من السيولة النقدية ورفع كفاءة القطاع المصرفي وزيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بهدف زيادة الاستثمارات مع الإبقاء على معدلات التضخم عند معدلات منخفضة واستقرار سعر صرف الريال السعودي.

ويشتمل الجدول رقم (١/٥) على موجز لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في خطة التنمية السابعة، والتي تتضمن تحقيق الأهداف الكمية التالية:

أ) تحقيق معدل نمو سنوي متوسط في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ نحو (٣,١٦%) بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)، وذلك بالتركيز على القطاع الخاص غير النفطي الذي يتوقع له أن ينمو بمعدل سنوي متوسط قدره نحو (٥,٠٤%).

ب) تحقيق معدل نمو حقيقي في الاستثمار يبلغ نحو (٦,٨٥%) سنوياً خلال مدة الخطة. مما سيؤدي إلى زيادة نسبة الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي من (٢٢,٧%) في سنة الأساس ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) إلى (٢٥,٤%) في نهاية الخطة ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، ومن المتوقع أن يقوم القطاع الخاص باستثمار قرابة (٤٧٨,٤٨) بليون ريال أي ما يعادل نحو (٧١,٢%) من إجمالي الاستثمار في الخطة، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص للناتج المحلي الإجمالي من (١٥,٣%) في سنة الأساس إلى (١٨,٣%) في نهاية الخطة.

ج) تحسين رصيد الحساب الجاري بميزان المدفوعات وتحويله من عجز يمثل (-٣,٠%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة أساس الخطة ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) إلى فائض يمثل نحو (٦,٩%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الخطة ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

ويتطلب تحقيق الأهداف التنموية للخطة السابعة تضافر جهود القطاعين العام والخاص وتبنّي السياسات التي تدعم التوجهات التالية:

الجدول رقم (١/٥)
المؤشرات الاقتصادية الكلية

	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		معدل النمو السنوي المتوسط(%) بالأسعار الثابتة
	١٤٢٠/٤١٩هـ (١٩٩٩م)	١٤٢٥/٤٢٤هـ (٢٠٠٤م)	
أولاً: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه:			
١ – الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣,١٦
أ) النفط الخام والغاز الطبيعي	٣١,٠	٢٨,٢	١,٢١
ب) القطاع الخاص غير النفطي (*)	٥٠,٦	٥٥,٤	٥,٠٤
جـ) الخدمات الحكومية	١٧,٨	١٦,٢	١,٢١
د) صافي رسوم الواردات والخدمات المصرفية	٠,٦	٠,٢	١٦,٠ –
٢ – الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	١٠٠,٠	١٠٠,٠	–
أ) الطلب النهائي المحلي:	٨٧,٧	٨٤,٤	٣,٤٢
١ – الاستهلاك النهائي	٦٥,٠	٥٩,٠	٢,٢
١/١ الاستهلاك النهائي الخاص	٣٨,٨	٣٦,٠	٢,٩٤
٢/١ الاستهلاك النهائي الحكومي	٢٦,٢	٢٣,٠	١,٠٠
٢ – التكوين الرأسمالي الإجمالي:	٢٢,٧	٢٥,٤	٦,٨٥
١/٢ الاستثمار الخاص	١٥,٣	١٨,٣	٨,٣٤
٢/٢ الاستثمار الحكومي	٥,٧	٥,٨	٤,٥٧
٣/٢ الاستثمار النفطي	١,٧	١,٣	٠,٢٧ –
ب) فائض الصادرات السلعية والخدمية	١٠,٠	١٣,٨	١,٠
١ – الصادرات	٤١,٤	٤٤,٣	٢,٧٤
٢ – الواردات	٣١,٤	٣٠,٥	٣,٣٠
جـ) التغير في المخزون	٢,٣	١,٨	–
ثانياً: رصيد الحساب الجاري (بالأسعار الجارية)	٣,٠ –	٦,٩	–

(*) يشمل تكرير النفط، ولا يشتمل على الرسوم البنكية.

- تعزيز الطاقات الإنتاجية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال تنفيذ الاستثمارات المجدية واختيار التقنيات الفعالة والملائمة.
- تمكين القطاع الخاص السعودي من استثمار الفرص التي يتيحها تزايد اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي وبصفة خاصة فيما بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.
- تنمية الموارد البشرية وتحسين كفاءة سوق العمل لضمان التوظيف الكامل والتوزيع الأمثل لتلك الموارد.
- ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية، في المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، وبصفة خاصة الموارد الاقتصادية الحرجة مثل المياه.

- حشد الموارد المالية للقطاع الخاص وتعبئتها من خلال توسيع نطاق السوق المالية المحلية.

٢/٥ السياسات الاقتصادية :

أصبح التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالسياسات الاقتصادية وذلك في ظل التوجهات العالمية المتزايدة نحو اقتصاديات السوق وتحرير التجارة العالمية والدور المتزايد للقطاع الخاص. وفي هذا الإطار تم إعداد "منهجية التخطيط بالسياسات" والتي تعززها مجموعة من النماذج الاقتصادية المتطورة، بحيث يتم التركيز على الأهداف والسياسات والإجراءات التي تحقق الكفاءة الاقتصادية بمفهومها الواسع (الاستثماري، والانتاجي، والتنظيمي) في القطاعين الحكومي والخاص، بدلاً من التركيز على الإنفاق الحكومي، ويُعد هذا التحول من السمات الأساسية المميزة لخطة التنمية السابعة، والتي تستهدف التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء المتغيرات والمستجدات على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. وفيما يلي عرض لتلك السياسات:

١/٢/٥ الحوافز وتطوير الأنظمة :

تتميز المملكة بسجلها الحافل في مجال تحفيز أنشطة القطاع الخاص، ومن أهم السياسات التي اتبعتها في سبيل ذلك، الدعم المالي المباشر لبعض نشاطات القطاع الخاص – وبصفة خاصة في مجال الزراعة –، والدعم المالي غير المباشر كالقروض الميسرة في المجالات الصناعية والزراعية وقطاع البناء والتشييد، هذا فضلاً عن إفادة القطاع الخاص من التجهيزات الأساسية التي أنفقت عليها الدولة بسخاء. أما في مجال دعم القطاع الخاص لجذب الاستثمارات الأجنبية، فقد لجأت دول عديدة خلال العقد الماضي إلى تحسين الحوافز المقدمة للقطاع الخاص وتعزيز مقدرته التنافسية في اجتذاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية. ويمكن الإفادة من مثل تلك الإجراءات في إعادة صياغة الحوافز الخاصة بالنشاط الاقتصادي للقطاع الخاص بالمملكة وتطويرها بصورة جوهرية، من أجل تعزيز إمكانات النمو المتسارع لمنشآت الأعمال الوطنية، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز القدرة التنافسية للمملكة في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية لما لها من دور مهم في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ونقل التقنيات المتطورة وتوطينها، وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وتوسعة فرص العمل للمواطنين. ولعل من أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي التي ترمي خطة التنمية السابعة لتوفيرها ما يلي:

- تطوير الأنظمة ذات العلاقة بالاستثمار، وبصفة خاصة نظام استثمار رأس المال الأجنبي بحيث تصبح منافسة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

- تهيئة مناخ استثماري يتميز بالاستقرار الاقتصادي.
- توفير حوافز ضريبية معقولة ومنافسة على المستوى العالمي.

ولتحسين آليات الاستثمار وبيئته وتطويرها في المملكة، فإن الدولة تعكف حالياً على دراسة مشروع نظام لتحفيز الاستثمار، يأخذ في الاعتبار الظروف الدولية ويكون منافساً على المستوى الدولي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

ومن بين الإجراءات والتدابير التي ستتم دراستها خلال خطة التنمية السابعة ضمن جهود الدولة الرامية لتحسين بيئة الاستثمار وتطوير آلياتها، مايلي:

- اعتماد أسلوب الخدمة الشاملة الذي يتم من خلاله إنهاء جميع الإجراءات الإدارية اللازمة في مكان واحد وفي أسرع وقت ممكن.
- تبسيط الإجراءات الإدارية في الوزارات والجهات ذات العلاقة من أجل تسريع عملية اتخاذ القرارات. ويتمثل ذلك في وضع نظام يعتمد بدرجة أكبر على مجموعة من اللوائح الواضحة التي يسهل فهمها ويتم تطبيقها على نحو يماثل النظم والإجراءات المتبعة في الدول المتقدمة.
- تبسيط إجراءات الفسح الجمركي.
- نشر جميع الأنظمة واللوائح التي تؤثر على الشركات الوطنية والأجنبية.
- مراجعة الجوانب الإجرائية المتصلة بتسوية المنازعات التجارية.

وبالتزامن مع الجهود الرامية لتطوير النظم واللوائح، سوف تتضاعف الجهود الخاصة بنشر المعلومات وتوفيرها عن مختلف الجوانب الاقتصادية والنظامية والإجرائية المتصلة بالنشاط الاقتصادي الخاص – المحلي والأجنبي – بالمملكة، وذلك لتعريف المستثمرين بتلك الجوانب وبإيجابيات الاستثمار بالمملكة وخصائصه المتميزة.

٢/٢/٥ السياسات المالية :

تتمثل أهداف السياسات المالية لخطة التنمية السابعة في الآتي:

- الإسهام في تحسين أداء الاقتصاد الوطني وتهيئته للتعامل بمرونة وكفاءة مع المتغيرات والمستجدات على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية.
- الإسهام في تحقيق مستوى عالٍ من التوظيف، والتعجيل ببرامج السعودة في القطاعين الحكومي والخاص.
- زيادة الإيرادات العامة غير النفطية، وتقليص عجز الميزانية إلى أقصى حد ممكن.
- المحافظة على مستوى معتدل لتكاليف المعيشة، والإبقاء على معدلات التضخم عند أدنى مستوى ممكن.

- ترشيد الإنفاق الحكومي والإعانات (المباشرة وغير المباشرة)، وتطوير النظام الضريبي الحالي.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف إتباع السياسات والإجراءات الآتية:

(١) تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات الحكومية عن طريق:

* تخفيض عجز الميزانية إلى أدنى مستوى ممكن على مدار سنوات الخطة وذلك بترشيد الإنفاق الحكومي غير الاستثماري وتخفيضه وزيادة الدخل الكلي ما أمكن، مع تمويل العجز (إن وجد) عن طريق سندات التنمية.
* تطوير آلية لتحقيق الاستقرار المالي على المدى البعيد من أجل تجنب الانعكاسات السلبية الناجمة عن تقلبات الإيرادات العامة النفطية.

(٢) استخدام فوائض الإيرادات العامة النفطية لخفض حجم الدين العام وتعزيز الاحتياطي الأجنبي للمملكة.

(٣) التقيد بالإنفاق في حدود الاعتمادات المحددة، وعدم تجاوزها خلال السنة، ومعالجة أي زيادات طارئة وضرورية بالنقل من اعتمادات أخرى.

(٤) التوسع في تطبيق نماذج التخصيص التي يثبت نجاحها، وانتقاء المجالات والأساليب الملائمة في إطار الأهداف والضوابط والاعتبارات الواردة في قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٦٠) بتاريخ ١٤١٨/٤/١هـ.

(٥) الاستمرار في تصحيح أسعار خدمات المرافق العامة.

(٦) تخفيض الإعانات تدريجياً بما يتماشى مع الالتزامات المستقبلية للمملكة تجاه منظمة التجارة العالمية، والعمل في الوقت نفسه على زيادة المعونات الفنية المقدمة للمشروعات الإنتاجية في مجالات البحوث والتطوير والإرشاد.

(٧) استمرار صناديق التنمية في تقديم القروض للأفراد والشركات على أن يكون حجم الإقراض الكلي في حدود التحصيل (سياسة التمويل الذاتي) مع مراعاة ما يلي :

* الربط بين الإقراض ومعدلات توظيف العمالة السعودية.
* الربط بين الإقراض والحصول على الموارد اللازمة لإقامة المشروعات وتشغيلها من المصادر المحلية.

٣/٢/٥ السياسات النقدية :

تتلخص أهداف السياسات النقدية لخطة التنمية السابعة في الآتي:

- المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وتوفير السيولة اللازمة بما يلائم تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم.
- الاستمرار في تحقيق استقرار النظام المصرفي والنهوض بمستوى فاعليته ومقدرته التنافسية بما يؤهله لمواجهة التحديات الناجمة عن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية.
- تطوير الأسواق المالية وزيادة كفاءتها بما يؤهلها لتعزيز عمليات التخصيص المستقبلية وزيادة فاعلية دور القطاع الخاص في المسيرة التنموية.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف اتباع السياسات والإجراءات الآتية:

(١) المحافظة على استقرار القوة الشرائية للريال السعودي، واستقرار أسعار الصرف في الأسواق الداخلية والخارجية.

(٢) توفير السيولة المحلية بما يناسب الاحتياجات الحقيقية للنشاط الاقتصادي في إطار خال من الضغوط التضخمية، من خلال التحكم في معدل نمو عرض النقود بما يلائم تطور المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، والاعتماد على عمليات السوق المفتوحة (شراء السندات الحكومية وبيعها) وتعديل نسبة الاحتياطي النظامي، لكونها أدوات رئيسة لهذه السياسة.

(٣) الاستمرار في زيادة كفاءة القطاع المصرفي ومراقبته لضمان سلامته والمحافظة على موارده وتشجيع توجهه لدعم الاقتصاد الوطني، وإزالة العقبات التي تواجه تدفق الائتمان المصرفي إلى القطاع الخاص، وتطوير القواعد والنظم التي تحكم الإقراض والاستمرار في تشجيع السعودة في المصارف والمؤسسات المالية.

(٤) الاستمرار في تعزيز عمل مركز مخاطر الائتمان الذي أنشأته مؤسسة النقد العربي السعودي لتحسين نوعية البيانات التي تحصل عليها المصارف التجارية وتطوير أنظمة المعلومات ذات العلاقة بالتقنية المصرفية لتحسين كفاءة هذه المصارف وفعاليتها.

(٥) تشجيع زيادة المدخرات وتكوين رأس المال من خلال تطوير قنوات ادخارية جديدة لتجميع المدخرات الصغيرة، وقنوات استثمارية مغرية لاستقطاب رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة خارج المملكة.

(٦) تطوير الأسواق المالية وزيادة كفاءتها عن طريق :

* مراجعة النظم واللوائح وتطويرها.
* تسهيل الإجراءات الخاصة بتنفيذ عمليات الشراء والبيع.
* تشجيع إنشاء مراكز مستقلة للمعلومات لتجميع البيانات عن الشركات المساهمة وتحليلها ونشر نتائجها لمساعدة المستثمرين على اتخاذ قرارات رشيدة.

* دراسة إمكان تداول أدوات مالية جديدة مثل السندات بالإضافة إلى الأسهم.
* تنفيذ التوجه نحو السماح للمقيمين بالتعامل في السوق المالية الوطنية تحت ضوابط معينة.

٤/٢/٥ سياسات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

تتبنى خطة التنمية السابعة مجموعة متناسقة من السياسات التي تهدف في المقام الأول إلى تحقيق التوازن في المعاملات التجارية الخارجية للمملكة، وهي كالآتي:

- التطوير المستمر للإطار المؤسسي للتجارة الخارجية، وتحسين كفاءة أداء المؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة، وترسيخ مستويات التنسيق بينها، وزيادة الدعم لمركز تنمية الصادرات بمجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية.
- تشجيع القطاع الخاص على زيادة إسهامه النسبـــي في التجارة الخارجية، من خلال تكثيف الحوافز والمساعدات الفنية التي تسهم في تحسين قدراته التنافسية في الأسواق العالمية، وبصفة خاصة في مجالات البتروكيماويات وتكرير النفط والصناعات كثيفة استخدام الطاقة.
- تعزيز التعاون التجاري مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال تحقيق المزيد من الانسجام بين النظم الجمركية والمواصفات والمقاييس والتوسع في المشروعات المشتركة كخطوة عملية أولى نحو الاتحاد الجمركي.
- توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي على أساس المصالح المشتركة.
- تعزيز المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق المحلية في مواجهة نظيراتها المستوردة من الخارج بتحسين الجودة النوعية، بالإضافة إلى تكثيف الجهود لتحسين الكفاءة الإنتاجية وخفض التكلفة في منشآت الأعمال الوطنية.
- العمل على تخفيض حجم التحويلات الخارجية الجارية من خلال تكثيف جهود السعودة وإتاحة قنوات وأوعية استثمارية مجزية لاستيعاب مدخرات العمالة الأجنبية وتوظيفها توظيفاً منتجاً داخل المملكة.
- الربط بين مساعدات المملكة للدول النامية وأهداف تنمية التجارة الخارجية، عن طريق تحويل هذه المساعدات إلى مساعدات عينية من فائض الإنتاج السلعي المتاح للتصدير (كلما أمكن ذلك).
- تشجيع تدفق الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) نحو المشروعات الإنتاجية التي تسهم في تنمية الصادرات غير النفطية، مع منح الأولوية للصناعات الوطنية والمشروعات المشتركة التي

تحقق هدفي إحلال المنتجات الوطنية محل الواردات وتنمية الصادرات غير النفطية في آنٍ واحد، ودراسة جدوى إنشاء مناطق تجارة حرة في موانئ المملكة الرئيسة، والاستمرار في تحويل عمليات تشغيل الموانئ وصيانتها إلى القطاع الخاص لتحسين كفاءة الأداء.

- تطبيق جميع الإجراءات الملائمة لتنمية عائدات الصادرات النفطية وتقليص الانعكاسات السلبية الناجمة عن تدهور الأسعار العالمية للنفط، وذلك عن طريق:

* دراسة احتياجات الأسواق العالمية المختلفة وتطور أنماط الطلب وتشريعات الطاقة فيها والعمل على التواجد في تلك الأسواق، وزيادة درجة تكامل الصناعة البترولية السعودية عالمياً عن طريق الدخول في مشروعات تكرير وتسويق مجدية مع شركاء مهمين في الأسواق الرئيسة لضمان تسويق النفط السعودي ومنتجاته في تلك الأسواق، وزيادة أسطول الناقلات الوطنية لتحقيق مرونة في التسويق وخفض تكلفة النقل.
* متابعة أوضاع السوق النفطية من عرض وطلب وتطور سياسات الإنتاج والاستهلاك في الدول الرئيسة. واستمرار التنسيق مع دول أوبك والدول من خارج أوبك لاستقرار السوق على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

٣/٥ هيكل الناتج المحلي الإجمالي:

تهدف خطة التنمية السابعة – ضمن استراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية وتنمية قطاع خاص يتمتع بالكفاءة والقدرة التنافسية – إلى إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد الوطني تتسم بزيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي.

وكما يتضح من الجدول رقم (٢/٥) فإن الملامح الرئيسة لمكونات الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية تشمل الآتي:

الجدول رقم (٢/٥)
المكونات القطاعية للناتج المحلي الإجمالي
خطة التنمية السابعة
[بالأسعار الثابتة للعام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)]

	القيمة المضافة (مليون ريال)		النسبة إلى إجمالي الناتج المحلي		معدل النمو السنوي في المتوسط %
	١٤٢٠/٤١٩هـ (١٩٩٩م)	١٤٢٥/٤٢٤هـ (٢٠٠٤م)	١٤٢٠/٤١٩هـ (١٩٩٩م)	١٤٢٥/٤٢٤هـ (٢٠٠٤م)	
أ) القطاعات غير النفطية :	٣٢٥٣٩٣	٣٩٧٧٢٨	٦٨,٤	٧١,٦	٤,١٠
١ – قطاعات الإنتاج السلعي:	١٣٠٥٠٥	١٦٦٩٠١	٢٧,٤	٣٠,٠	٥,٠٤
١/١ الزراعة	٣٤٦٦٦	٤٠٢٨٢	٧,٣	٧,٢	٣,٠٥

٢/١ التعدين غير النفطي	٢٢٠٧	٣٢٩٥	٠,٥	٠,٦	٨,٣٥
٣/١ – الصناعة	٤٥٣١٣	٥٨٢٠٦	٩,٥	١٠,٥	٥,١٤
١/٣/١ تكرير الزيت	١٧١٤٦	١٨٠٦٤	٣,٦	٣,٣	١,٠٥
٢/٣/١ الصناعات البتروكيماوية	٤٤٧٥	٦٦٦٥	٠,٩	١,٢	٨,٢٩
٣/٣/١ الصناعات التحويلية الأخرى	٢٣٦٩٢	٣٣٤٧٩	٥,٠	٦,٠	٧,١٦
٤/١ الكهرباء والغاز والماء	٧٦٥	٩٥٩	٠,٢	٠,٢	٤,٦٢
٥/١ البناء والتشييد	٤٧٥٥٣	٦٤١٥٨	١٠,٠	١١,٦	٦,١٧
٢ – قطاعات إنتاج الخدمات:	١٩٤٨٨٨	٢٣٠٨٢٨	٤١,٠	٤١,٥	٣,٤٤
١/٢ الخدمات غير الحكومية	١١٠٣٦٦	١٤١٠٧٠	٢٣,٢	٢٥,٤	٥,٠٣
١/١/٢ التجارة	٣٥٨٩٩	٤٤١١٧	٧,٥	٧,٩	٤,٢١
٢/١/٢ النقل والاتصالات	٣٢٤٧٣	٣٩٠٢٩	٦,٨	٧,٠	٣,٧٥
٣/١/٢ خدمات المال والتأمين والعقار والأعمال	٢٩٠٥٤	٤٢٠٥٣	٦,١	٧,٥	٧,٦٨
١/٣/١/٢ خدمات العقار	٧٧٢٨	٩٦٣٣	١,٦	١,٧	٤,٥١
٢/٣/١/٢ خدمات المال والتأمين والأعمال	٢١٣٢٦	٣٢٤٢٠	٤,٥	٥,٨	٨,٧٤
٤/١/٢ الخدمات الجماعية والشخصية	١٢٩٤٠	١٥٨٧٠	٢,٧	٢,٩	٤,١٧
٢/٢ الخدمات الحكومية	٨٤٥٢٢	٨٩٧٥٨	١٧,٨	١٦,٣	١,٢١
ب) قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي	١٤٧٧٩١	١٥٦٩٣٤	٣١,٠	٢٨,٢	١,٢١
جـ) صافي رسوم الواردات والرسوم المصرفية	٢٤٨٩	١٠٣٨	٠,٦	٠,٢	١٦,٠-
إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	٤٧٥٦٧٣	٥٥٥٧٠١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣,١٦

١ – نمو القطاعات غير النفطية بمعدل سنوي يبلغ (٤,١٠%)، في المتوسط، وذلك من خلال نمو قطاعات الإنتاج السلعي وقطاعات إنتاج الخدمات بمعدلات تبلغ (٥,٠٤%) و(٣,٤٤%)، على التوالي. وبالتالي فإن إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي سترتفع إلى نحو (٧١,٦%) في نهاية الخطة مقارنة بنحو (٦٨,٤%) في سنة الأساس ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).

٢ – الزيادة في الإسهام النسبي للقطاعات الإنتاجية السلعية في الناتج المحلي الإجمالي من (٢٧,٤%) في سنة الأساس إلى (٣٠,٠%) في نهاية الخطة من خلال معدل النمو السنوي في قطاعات التعدين غير النفطي البالغ (٨,٣٥%)، والصناعات البتروكيماوية (٨,٢٩%) والصناعات التحويلية الأخرى (٧,١٦%)، والبناء والتشييد (٦,١٧%) والكهرباء والغاز والماء (٤,٦٢%).

٣ – الزيادة في الإسهام النسبي للقطاعات الخدمية غير الحكومية من (٢٣,٢%) في سنة الأساس إلى (٢٥,٤%) في نهاية الخطة بتحقيق معدل نمو سنوي قدره (٥,٠٣%)، وذلك من خلال النمو في قطاعات التجارة (٤,٢١%)، والنقل والاتصالات (٣,٧٥%)، وخدمات المال والتأمين والعقار والأعمال (٧,٦٨%)، والخدمات الجماعية والشخصية (٤,١٧%). وبالتالي، فإن إسهام القطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع من (٥٠,٦%) في بداية الخطة إلى نحو (٥٥,٤%) في نهايتها.

٤ - نمو قطاع الخدمات الحكومية بمعدل سنوي يقدر بنحو (١,٢١%) في المتوسط، خلال مدة الخطة مما سيترتب عليه انخفاض الأهمية النسبية للقطاع في التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي من (١٧,٨%) في سنة الأساس إلى نحو (١٦,٣%) في نهاية الخطة.

٥ - نمـــو قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي بمعدل سنوي يقدر بنحو (١,٢١%) في المتوسط، والذي يقل كثيراً عن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مما سيؤدي إلى انخفاض إسهاماته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي من (٣١,١%) في سنة الأساس إلى (٢٨,٢%) في نهاية الخطة.

إن النمو الإيجابي المتوقع في جميع القطاعات الاقتصادية وإسهاماتها في التطوير الهيكلي للاقتصاد الوطني وتنويعه يتصل بمجموعة الأهداف والسياسات والبرامج ذات الصلة بقطاعات الإنتاج السلعي والخدمي على حد سواء. وفيما يلي استعراض لسياسات النمو المرتبطة بكل قطاع على حده:

أولاً: القطاعات الإنتاجية السلعية:

١ - النفط الخام والغاز:

من المتوقع أن يعاود الاقتصاد العالمي نموه خلال السنوات الأولى من خطة التنمية السابعة. وذلك في ظل استعادة الاقتصاديات المتأثرة بالأزمة المالية في آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا الاتحادية استقرارها ونموها الاقتصادي وإن كان ذلك بمعدلات تقل عن المعدلات السابقة قبل حدوث الأزمة. ونتيجة لذلك، فمن المتوقع أن تستعيد أسواق النفط العالمية توازنها عند مستويات من الأسعار تفوق المستويات المنخفضة التي سادت خلال عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م) وأوائل عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م). ومن المتوقع أن تحافظ دول منظمة "أوبك" على الاتجاهات الحالية لتنامي حصتها في سوق النفط العالمي في ظل طاقاتها الفائضة وتوقعات الأسعار. ويتوقع تزايد حصة الغاز الطبيعي في سوق الطاقة المحلية، وذلك على حساب النفط الخام ومشتقات التكرير الوسيطة المستخدمة وقوداً في قطاعات الطاقة وتحلية المياه والصناعة. وفي ظل الافتراضات الخاصة باتجاهات الطلب المحلي والعالمي، يتوقع أن يشهد قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي نمواً بمعدل سنوي قدره (١,٢١%) في المتوسط، خلال مدة الخطة بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م).

٢ - التعدين والمحاجر :

يتوقع أن يكون قطاع التعدين من بين أسرع القطاعات نمواً خلال خطة التنمية السابعة، حيث بدأ فعلياً منح رخص امتياز في عدة مواقع تعدينية، للبحث عن المعادن النفيسة، كما أن هناك عدة مواقع للمعادن الفلزية ثبت جدواها للاستثمار الأمر الذي يعكس فاعلية الخطوات الرامية لتحسين نظام الاستثمارات بغية تشجيع مستثمري القطاع الخاص، للاستثمار في استغلال المعادن

الواعدة وتصنيعها وتصديرها. وعلى الرغم من تدني الإسهامات النسبية لقطاع التعدين غير النفطي إلا أن معدل نموه المتوقع خلال مدة الخطة والبالغ نحو (٨,٣٥%) سنوياً يعد تمهيداً لتحقيق المزيد من استغلال الموارد المعدنية وتصنيعها وتصديرها.

٣ - تكرير الزيت:

يتوقع أن يستمر العمل في البرامج القائمة التي تهدف إلى تعزيز إنتاج المصافي لمقابلة احتياجات السوق المحلية والأسواق العالمية، وذلك خلال خطة التنمية السابعة. علاوة على ذلك، ستشهد مدة الخطة تسارع عملية إحلال الغاز الطبيعي وزيت الوقود الثقيل محل النفط الخام على المستوى المحلي. وتتوقع خطة التنمية السابعة من القطاع الخاص أن يكثف من بحثه عن الفرص الاستثمارية في الصناعات المكملة في الأسواق المحلية والعالمية وهو ما ينسجم مع الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى للمملكة، الرامية لزيادة القيمة المضافة لقطاع النفط. وعليه فمن المتوقع أن يحقق قطاع تكرير الزيت نمواً سنوياً قدره (١,٠٥%) خلال مدة الخطة.

٤ - الزراعـــــة:

سوف تستمر خلال سنوات خطة التنمية السابعة عملية تحول القطاع الزراعي نحو المنتجات التي تتلاءم مع إمكانات المملكة المائية لتحقيق التنمية المستمرة على المدى البعيد، حيث تتوقع الخطة أن ينمو القطاع الزراعي بمعدل سنوي يبلغ (٣,٠٥%) في المتوسط.

وستستمر سياسة ترشيد الإعانـــات الزراعيـــة مـــما سيؤدي إلى مزيد من التطورات الإيجابية في النمط الإنتاجي لهذا القطاع حيـــث يتوقع التحول من الإنتاج الموسع للمحاصيل كثيفة استخدام المياه نحو إنتاج محاصيل ذات قيمة مضافة عالية وتستخدم أساليب الري الحديثة كالري بالتنقيط والبيوت المحمية، مع التأكيد على أهمية البحوث والارشاد الزراعي في رفع الإنتاجية والجودة النوعية.

٥ - البتروكيماويات :

يتوقع أن يستمر هذا القطاع في تولي مهمة الريادة فيما يتعلق بجهود المملكة في مجال التنويع الاقتصادي. وهناك عدة مشروعات لعمل توسعات كبيرة في الطاقات المتاحة حالياً وإدخال خطوط إنتـــاج جديـــدة، ستصبـــح في مرحلة التشغيل في السنوات الأول من خطة التنمية السابعة. وحيث إن ما يزيد عن ثلاثة أرباع إنتاج هذا القطاع يتم تصريفه في الأسواق الخارجية فإن عودة النمو السريع في الاقتصـــاد العالمـــي ســـوف يكـــون لها أثرٌ إيجابيٌ مهمٌ في حفز نمو الإنتاج في هذا

القطاع بما يتوافق مع نمو الطلب العالمي. وعليه يتوقع أن يكون معدل النمو في قطاع البتروكيماويات نحو (٨,٢٩%) سنوياً.

٦ – الصناعات التحويلية الأخرى:

تشكل "الصناعات التحويلية الأخرى" بالإضافة إلى صناعة تكرير النفط والبتروكيماويات، العمود الفقرى للنهضة الصناعية في المملكة. وما تحقق من تنويع في هذا القطاع يعد إنجازاً مهماً ينعكس أثره في تعميق الروابط بين الصناعات السعودية. وقد حل إنتاج العديد من السلع الاستهلاكية محلياً، بما في ذلك المنتجات المرتبطة بالزراعة ومواد البناء، مكان المنتجات المستوردة. كما أن العديد من منتجات الصناعات التحويلية تتميز بإمكانات جوهرية للتصدير ولاسيما إلى الأسواق الإقليمية. وبالإضافة لذلك، فإن تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي ذات التوجه التصديري للصناعات التحويلية وجذب الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع، تُعد بمثابة عوامل إيجابية توفر للصناعات التحويلية وضعاً مميزاً في خطة التنمية السابعة، وتنعكس على معدل النمو الذي استهدفته الخطة البالغ نحو (٧,١٦%) سنوياً.

٧ – الكهرباء والغاز والمياه :

لقد أسهمت عوامل عدة في زيادة الطلب على الكهرباء والغاز والمياه، ومن أهمها الزيادة في الطاقة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية والنمو السكاني، وما يترتب عليه من زيادة في الوحدات السكنية.

وقد ظل الطلب على المياه مستقراً خلال السنوات الأخيرة، وإن ظل على مستوى عال نسبياً. مما يعكس تأثير الزيادة في التعرفة عام ١٤١٥/١٤١٦هـ (١٩٩٥م). الأمر الذي يؤكد على أهمية الحاجة لاتخاذ المزيد من الإجراءات لترشيد استهلاك المياه خلال مدة خطة التنمية السابعة، وذلك لتحقيق الأهداف الخاصة بالمحافظة على موارد المياه بالمملكة وتخفيف الضغوط لتوسعة طاقات تحلية المياه. أما بالنسبة للغاز فسوف يتم التوسع في انتاجه واستخدامه خلال الخطة السابعة. ومن المتوقع في ضوء هذه العوامل أن تزداد القيمة المضافة لقطاع الكهرباء والغاز والمياه بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط (٤,٦٢%) خلال مدة الخطة.

٨ – البناء والتشييد :

من المتوقع أن تتيح الاستثمارات التي سيتم تنفيذها خلال مدة خطة التنمية السابعة حافزاً قوياً لنمو هذا القطاع وتوسعته. فحسب تقديرات خطة التنمية السابعة فإن نحو (١٢,٩%) من الاستثمارات الكلية خلال مدة الخطة سوف تكون في المباني الخاصة. كما أن الاستثمار الحكومي في

المباني غير السكنية – والذي تتوقع الخطة أن ينمو بمتوسط نمو الاستثمار الحكومي بصفة عامة – سوف يعطي دفعة قوية وحافزاً إضافياً لنمو قطاع البناء والتشييد واتساع رقعة نشاطه. وعليه فمن المتوقع أن يحقق قطاع التشييد والبناء نمواً سنوياً يبلغ (٦,١٧%) خلال مدة الخطة.

ثانياً: القطاعات الخدمية:

١ – التجارة:

يتوقع أن يستند نمو هذا القطاع خلال مدة خطة التنمية السابعة، بصفة أساسية إلى الطلب الناجم عن النمو السكاني. وستحقق مبيعات المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأساسية الأخرى، والأنشطة الفرعية نمواً أسرع في هذا القطاع، مما سيزيد هوامش الأرباح والاستثمارات في هذا القطاع عندما يتم الاستغلال الكامل لطاقاته الفائضة حالياً.

ومن بين العوامل المعززة لدور القطاع التجاري في الخطة توسيع قاعدة الإنتاج غير النفطي وتنويعها وزيادة حجم التبادل التجاري محلياً وخارجياً. ويتوقع أن يبلغ معدل النمو في قطاع التجارة خلال الخطة نحو (٤,٢١%) في المتوسط.

٢ – النقل والاتصالات:

يتمتع قطاع النقل، بصفة عامة، بطاقات إنتاجية كافية مما يخفف الضغوط نحو توظيف موارد استثمارية لانشاء مرافق جديدة. ومن ثم، سوف يتسنى توجيه الموارد لتطوير المرافق القائمة وصيانتها. كذلك سوف يسهم التنسيق الفعال بين مختلف أنماط النقل في تحقيق اقصى منفعة ممكنة من شبكة النقل، وتقليل الحاجة إلى الاستثمارات الجديدة في هذا المرفق. وقد تؤدي مراجعة رسوم استخدام قطاع النقل من أجل توفير نفقات الصيانة إلى حدوث نمو منخفض نسبياً في الطلب على خدمات وسائل النقل المختلفة. أما بالنسبة لقطاع الاتصالات، فإن التطورات التقنية الكبيرة والتنامي المتواصل في الطلب على خدماته سوف تسفر عن الحاجة إلى تنفيذ استثمارات كبيرة في هذا القطاع تستخدم تقنيات حديثة. ويتوقع أن ينمو قطاع النقل والاتصالات بمعدل سنوي قدره (٣,٧٥%) في المتوسط خلال مدة الخطة.

٣ – خدمات المال والتأمين والعقار والأعمال:

تتوقع خطة التنمية السابعة لقطاع خدمات المال والتأمين والعقار والأعمال أن ينمو بمعدل سنوي متوسط يبلغ نحو (٧,٦٨%)، مما سيؤدي إلى ارتفاع نصيب هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من (٦,١%) في سنة الأساس إلى (٧,٥%) بنهاية الخطة. وسيبلغ متوسط معدل النمو السنوي في قطاع خدمات المال والتأمين والأعمال نحو (٨,٧٤%)، في المتوسط. وينسجم هذا المعدل

مع المهمة المناطة بقطاع الخدمات المالية والأعمال في تلبية الاحتياجات التمويلية المتزايدة للاقتصاد الوطني، وحفز الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي، ودعم توجهات التخصيص والإصلاحات الهيكلية المالية المترتبة عليها، علاوة على تحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال مواكبة التطورات التقنية في الخدمات المصرفية. في حين يتوقع أن يبلغ معدل النمو السنوي لخدمات العقار (٤,٥١%) خلال خطة التنمية السابعة.

٤ – الخدمات الجماعية والشخصية:

تمثل القيمة المضافة في قطاع الخدمات الجماعية والشخصية في سنة الأساس نحو (٢,٧%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من أنه يوظف نسبة كبيرة من العمالة، مما يشير إلى تدني إنتاجية العمل في هذا القطاع. وعليه، فإن معدل النمو المستهدف في خطة التنمية السابعة، والمقدر بنحو (٤,١٧%) سنوياً لقطاع الخدمات الجماعية والشخصية ينسجم مع توجهات الخطة نحو تبني استراتيجية القيمة المضافة العالية وتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية في قطاعات الخدمات ذات الإنتاجية المتدنية. وذلك مع مراعاة المؤشرات الإيجابية للعوامل الأخرى المتمثلة في النمو السكاني وانتعاش السياحة والدور المتوقع للقطاع الخاص في توفير بعض الخدمات للمواطنين.

٥ – الخدمات الحكومية:

تمثل تعويضات العاملين نسبة كبيرة من القيمة المضافة في قطاع الخدمات الحكومية مما ينعكس بشكل مباشر على حجم الطلب النهائي على السلع والخدمات.

ويتوقع أن ينمو هذا القطاع بمعدل سنوي متوسط قدره (١,٢١%). ويتسق هذا المسار في نمو قطاع الخدمات الحكومية مع سياسات ترشيد الإنفاق الحكومي في إطار استراتيجية تحقيق التوازن الاقتصادي والدور المتوقع للقطاع الخاص في توفير فرص التوظيف المنتج للعمالة السعودية والتخصيص.

١/٣/٥ هيكل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي:

ترتبط التغيرات الهيكلية المستهدفة في تركيبة الاقتصاد الوطني بأنماط الطلب النهائي على السلع والخدمات المتوقعة خلال خطة التنمية السابعة. وتستهدف الخطة إحداث تغيير في هيكل الإنفاق على الناتج المحلي لصالح التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار). كما يتضح من الجدول رقم (٣/٥) والشكل (١/٥) فإن السمات الرئيسة لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي واتجاهات التغير فيها خلال خطة التنمية السابعة تشمل الآتي:

الجدول رقم (٣/٥)
هيكل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي
خطة التنمية السابعة
[بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)]

	بليون ريال		النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي		معدل النمو السنوي المتوسط
	١٤٢٠/٤١٩هـ (١٩٩٩م)	١٤٢٥/٤٢٤هـ (٢٠٠٤م)	١٤٢٠/٤١٩هـ (١٩٩٩م)	١٤٢٥/٤٢٤هـ (٢٠٠٤م)	
أ – الطلب النهائي المحلي:	٤٢٢,٢٢	٤٩٩,٥٣	٨٨,٨	٨٩,٩	٣,٤٢
١ – الاستهلاك النهائي :	٣٠٨,٩٠	٣٤٤,٤٦	٦٤,٩	٦٢,٠	٢,٢٠
١/١ الاستهلاك الخاص	١٨٨,٩	٢١٨,٣٤	٣٩,٧	٣٩,٣	٢,٩٤
٢/١ الاستهلاك الحكومي	١٢٠,٠٠	١٢٦,١٢	٢٥,٢	٢٢,٧	١,٠٠
٢ – التكوين الرأسمالي الإجمالي	١٠٦,٣٢	١٤٨,٠٧	٢٢,٤	٢٦,٧	٦,٨٥
١/٢ القطاع الخاص غير النفطي	٧١,٠٧	١٠٦,٠٧	١٤,٩	١٩,١	٨,٣٤
٢/٢ القطاع الحكومي	٢٧,٤٠	٣٤,٢٦	٥,٨	٦,٢	٤,٥٧
٣/٢ القطاع النفطي	٧,٨٥	٧,٧٤	١,٧	١,٤	-٠,٢٧
٣ – التغيير في المخزون	٧,٠٠	٧,٠٠	١,٥	١,٣	–
ب) صافي الصادرات السلعية والخدمية	٥٣,٤٥	٥٦,١٧	١١,٢	١٠,١	–
١ – صادرات السلع والخدمات	٢١٤,٥٨	٢٤٥,٦٨	٤٥,١	٤٤,٢	٢,٧٤
٢ – واردات السلع والخدمات	١٦١,١٣	١٨٩,٥١	٣٣,٩	٣٤,١	٣,٣
إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	٤٧٥,٦٧	٥٥٥,٧٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣,١٦

الشكل (١/٥)

هيكل الطلب النهائي في خطة التنمية السابعة

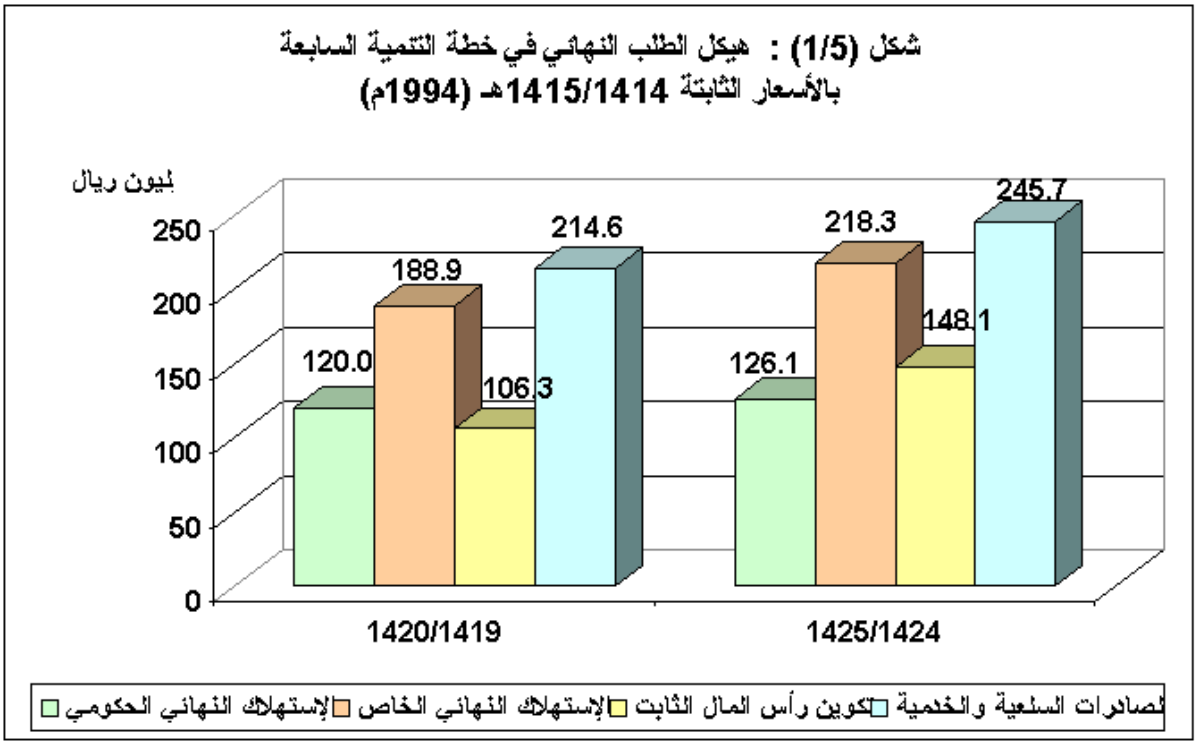

١ – تراجع نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي بشقيه الحكومي والخاص من (٦٤,٩%) في عام ١٤٢٠/١٤١٩هـ (١٩٩٩م) إلى (٦٢,٠%) في عام ١٤٢٥/١٤٢٤هـ (٢٠٠٤م). وذلك من خلال نموها بمعدل سنوي متوسط قدره نحو (٢,٢%). ونتيجة لسياسات الخطة

تجاه ترشيد الإنفاق العام فإن الاستهلاك النهائي الحكومي سينمو بمعدل يبلغ (١,٠%) في المتوسط، مما سيؤدي إلى تراجع نسبة الاستهلاك النهائي الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي من (٢٥,٢%) في سنة الأساس إلى نحو (٢٢,٧%) في نهاية الخطة.

٢ - تراجع نسبة الإنفاق الاستهلاكي الخاص تراجعاً طفيفاً من (٣٩,٧%) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) إلى نحو (٣٩,٣%) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م). حيث سينمو بمعدل سنوي يبلغ نحو (٢,٩٤%) مقارنة بمعدل قدره (٣,١٦%) للناتج المحلي الإجمالي.

٣ - من أهم ملامح التغير الهيكلي في نمط استخدام الموارد المتاحة في خطة التنمية السابعة الزيادة في الأهمية النسبية لإجمالي التكوين الرأسمالي (الاستثمار) من (٢٢,٤%) في سنة الأساس إلى (٢٦,٧%) في نهاية الخطة، وذلك نتيجة للزيادة في إجمالي التكوين الرأسمالي الخاص بمعدل سنوي مرتفع يصل إلى نحو (٨,٣٤%) في المتوسط، وذلك مقابل (٤,٥٧%) و(-٠,٢٧%) بالنسبة للاستثمار في كل من القطاع الحكومي والقطاع النفطي على التوالي.

ونظراً للتفاوت في معدلات النمو المستهدفة بين قطاع الخدمات الحكومية والقطاع النفطي من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى، فإن نصيب القطاع الخاص في إجمالي التكوين الرأسمالي سيرتفع من (٦٦,٨%) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) إلى (٧٢,٦%) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م). وفي المقابل ستتراجع نسبة الاستثمار في إجمالي التكوين الرأسمالي في القطاعين الحكومي والنفطي من (٣٣,٢%) إلى (٢٨,٤%) خلال المدة نفسها.

٤ - بما أن الزيادة في نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي ستتحقق بدرجة كبيرة على حساب التراجع في معدلات نمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي، بسبب تحويل الموارد من الاستهلاك نحو الاستثمار، فإن نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي سوف ترتفع من (٢٢,٤%) في سنة الأساس إلى (٢٦,٧%) في نهاية الخطة. وسوف تنخفض في الوقت ذاته نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٦٤,٩%) في سنة الأساس إلى (٦٢,٠%) في نهاية الخطة. وسوف تزداد قيمة صافي الصادرات من السلع والخدمات من (٥٣,٤٥) بليون ريال في سنة الأساس إلى (٥٦,١٧) بليون ريال في نهاية الخطة.

٢/٣/٥ الاستثمار وتراكم رأس المال:

من المتوقع أن يبلغ إجمالي التكوين الرأسمالي في خطة التنمية السابعة نحو (٦٧١,٧٣) بليون ريال بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م). ويتضح من الجدول رقم (٤/٥) والشكل (٢/٥) أن (٧١,٣%) من إجمالي الاستثمارات الكلية أو ما قيمته (٤٧٨,٤٨) بليون ريال يتوقع أن

يتم تنفيذها من قبل القطاع الخاص غير النفطي. بالإضافة لذلك فإن الملامح الرئيسة لتوزيع الاستثمارات الكلية المستهدفة في خطة التنمية السابعة تتمثل في:

١ - تخصيص ما قيمته (٢٢٢,٦٩) بليون ريال لقطاعات الإنتاج السلعي غير النفطي، وهو ما يعادل (٣٣,٢%) من الاستثمارات الكلية المستهدفة في الخطة. وتتركز هذه الاستثمارات في قطاعي الصناعة نحو (١٥,٦%) والكهرباء والغاز والماء نحو (١١,٨%).

الجدول رقم (٤/٥)
هيكل الاستثمار
خطة التنمية السابعة
[بالأسعار الثابتة للعام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)]

	الاستثمارات	
	القيمة (بليون ريال)	النسبة إلى الإجمالي
أ) القطاعات غير النفطية:	٦٣٨,٣٢	٩٥,٠
١ - قطاعات الإنتاج السلعي:	٢٢٢,٦٩	٣٣,٢
١/١ الزراعة	١٧,٥	٢,٦
٢/١ التعدين غير النفطي	٣,٥١	٠,٥
٣/١ الصناعة:	١٠٤,٨٢	١٥,٦
١/٣/١ تكرير الزيت	٤,٩٣	٠,٧
٢/٣/١ البتروكيماويات	٣٥,٠٠	٥,٢
٣/٣/١ الصناعة التحويلية الأخرى	٦٤,٨٩	٩,٧
٤/١ الكهرباء والغاز والماء	٧٩,٠٠	١١,٨
٥/١ التشييد والبناء	١٧,٨٦	٢,٧
٢ - قطاعات الخدمات:	١٦٩,١١	٢٥,٢
١/٢ التجارة	٣٦,٢٤	٥,٤
٢/٢ النقل والمواصلات	٣٣,٩٩	٥,١
٣/٢ خدمات المال والتأمين والعقار	٧٨,٨١	١١,٨
١/٣/٢ الخدمات العقارية	٣٨,٨١	٥,٨
٢/٣/٢ خدمات المال والأعمال	٤٠,٠٣	٦,٠
٤/٢ الخدمات الجماعية والشخصية	٢٠,٠٧	٣,٠
٣ - المباني الخاصة	٨٦,٦٨	١٢,٩
إجمالي القطاع الخاص غير النفطي	٤٧٨,٤٨	٧١,٣
٤ - الخدمات الحكومية	١٥٩,٨٣	٢٣,٨
ب) النفط الخام والغاز الطبيعي	٣٣,٤١	٥,٠
إجمالي الاستثمارات	٦٧١,٧٣	١٠٠,٠

الشكل (٢/٥)

هيكل الاستثمار في خطة التنمية السابعة

شكل (5 / 2) : هيكل الإستثمار في خطة التنمية السابعة

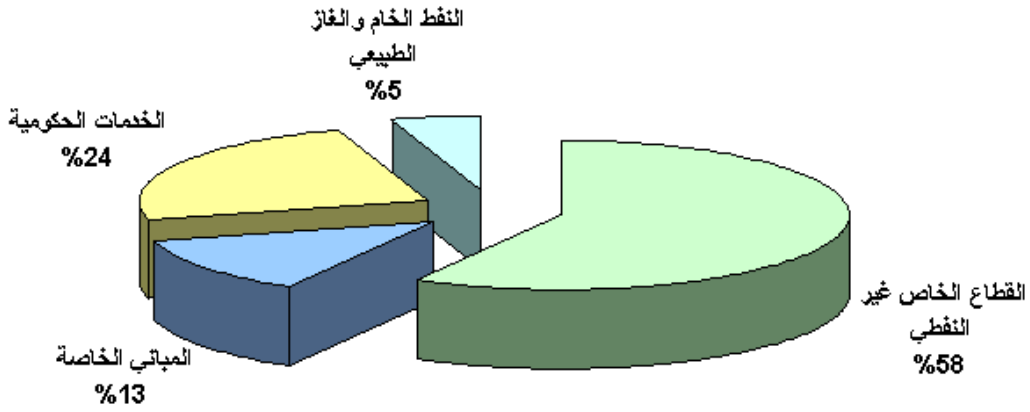

٢ - يحظى قطاع خدمات المال والتأمين والعقار والأعمال بنسبة (١١,٨%) من إجمالي استثمارات الخطة ونحو (٤٦,٦%) من الاستثمارات المخصصة لقطاعات الخدمات والمقدرة بنحو (١٦٩,١١) بليون ريال، والتي تعادل قرابة (٢٥,٢%) من إجمالي الاستثمارات المستهدفة في خطة التنمية السابعة. كما خصصت الخطة ما قيمته (٨٦,٦٨) بليون ريال للاستثمار في المباني الخاصة.

٣ - وبإضافة القيمة المخصصة للاستثمار في قطاع الخدمات الحكومية والبالغة نحو (١٥٩,٨٣) بليون ريال إلى الاستثمارات المخصصة للقطاع الخاص غير النفطي تبلغ الاستثمارات المستهدفة في الخطة للقطاعات غير النفطية (٦٣٨,٣٢) بليون ريال، أي ما يعادل نحو (٩٥,٠%) من الاستثمارات الكلية.

تحرص خطة التنمية السابعة على معالجة ظاهرة الانخفاض النسبي في معدل الادخار المحلي، وذلك من خلال التركيز على السياسات التي ترمي إلى تعديل ذلك الاتجاه نحو مسار إيجابي ومتنامٍ. وتظل الأولوية المعطاة لتعزيز الوضع المالي بمثابة عنصر أساس في استراتيجية الدولة الرامية لزيادة المدخرات الوطنية.

وعلى الرغم من أن النمو المستهدف سوف يؤدي إلى تحقيق زيادة في كل من الادخار والاستهلاك بالقيم المطلقة، إلا أن السياسات الاقتصادية لخطة التنمية السابعة سوف تؤدي إلى زيادة

الدخل، مما يتيح للأسر زيادة مدخراتها بمعدلات أعلى من المعدلات المتوقعة لزيادة الاستهلاك. وذلك في إطار تعزيز التوقعات التي تشير إلى تحقيق تحسن مطرد في مستويات المعيشة.

كذلك فإن استراتيجية الاقتصاد الوطني في خطة التنمية السابعة، تكرس الأولوية للإجراءات الرامية لزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعودة أموال المواطنين السعوديين المستثمرة في الخارج، إلى جانب تعبئة المدخرات المحلية، مما سيشكل رافداً إضافياً يوفر الموارد المطلوبة لتحقيق معدلات الاستثمار المستهدفة في الخطة، وبالتالي يجب أن تستهدف الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية حفز الادخار الخاص، مما يتطلب تنوع الأوعية الادخارية وتطوير آليات سوق رأس المال.

كما أن الاستثمارات لا تمثل الأداة المحورية الوحيدة التي تعتمد عليها خطة التنمية السابعة في تحقيق معدل النمو المستهدف. إذ تتوقع الخطة أن تنمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بمعدل سنوي قدره (٠,٧%) في المتوسط، وأن يشكل هذا النمو في إنتاجية عناصر الإنتاج مصدراً إضافياً ومهماً من مصادر النمو الاقتصادي المستهدف. ولتحقيق هذا النمو في إنتاجية عناصر الإنتاج، أولت الخطة اهتماماً خاصاً بالسياسات والتدابير التي ترتقى بإنتاجية العمل في كل المستويات والمجالات (الإنتاج السلعي والخدمي؛ الحكومي والخاص) ومن ذلك، تكثيف برامج التدريب وتحسين نوعية البرامج التعليمية. كذلك أولت الخطة اهتماماً خاصاً بالتطور العلمي والتقني وجعل منجزاته متاحة لمختلف المجالات الإنتاجية.

ومن العناصر التي ستسهم أيضاً في تطوير الكفاءة والإنتاجية إجراءات الخطة الرامية إلى تحسين الإطار التنظيمي الرسمي لنشاط الأعمال فضلاً عن توفير بيئة أكثر تنافساً بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية. كما أن هناك إمكانات كبيرة لتحسين الإنتاجية من خلال انتقال التقنيات المتطورة والخبرات الإدارية والفنية المصاحبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٤/٥ الإيرادات والمتطلبات المالية:

تشير التوقعات إلى إمكانية التخلص من عجز الميزانية العامة بنهاية خطة التنمية السابعة، وذلك نتيجة لعدة عوامل أهمها: التطورات الإيجابية في الأسعار العالمية للنفط، وتبني مجموعة متكاملة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية بمفهومها الواسع (الاستثماري، والإنتاجي، والتنظيمي)، إضافة إلى إمكانية اتخاذ بعض الإجراءات التي تسهم في زيادة الإيرادات غير النفطية، مثل: إعادة هيكلة تعرفة الخدمات والمرافق العامة وأسعارها، وترشيد النظام الضريبي مع مراعاة تجنب الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية السلبية.

ومن أجل تعزيز هذه التوقعات، تتبنى خطة التنمية السابعة سياسة مالية توازن بين إيرادات الدولة ونفقاتها من خلال تكثيف الجهود على محورين أساسيين:

- **ترشيد الإنفاق الحكومي** عن طريق رفع كفاءة أداء الأجهزة الحكومية، وتخفيض النفقات العامة في القطاعات غير التنموية، وإتاحة فرص جديدة للقطاع الخاص للمساهمة الفعالة في تمويل مشاريع التنمية، واتخاذ الإجراءات الملائمة لتخفيض متوسط تكاليف إنتاج الخدمات بالقطاع الحكومي مع الحرص على جودتها وتوفيرها بالكميات الملائمة، وتحسين كفاءة أداء وإنتاجية الأجهزة الحكومية، وتوفير متطلبات الصيانة للمحافظة على الأصول الرأسمالية.

- **تنمية الإيرادات العامة غير النفطية** عن طريق تحسين استغلال الموارد الاقتصادية المملوكة للحكومة مع تغليب النظرة الاقتصادية وزيادة مشاركة القطاع الخاص في المشاريع التنموية الجاري إنشاؤها أو المزمع تخصيصها، وترشيد النظام الضريبي مع تحسين كفاءة التحصيل، وإعادة هيكلة رسوم الخدمات العامة على أسس اقتصادية.

المتطلبات المالية لجهات التنمية:

ترجع أهمية الإنفاق على جهات التنمية إلى علاقته الوثيقة بتحقيق أهداف خطة التنمية، وانعكاساتها الإيجابية على مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين، وتنشيط دور القطاع الخاص في المسيرة التنموية. ويوضح الجدول رقم (٥/٥) المتطلبات المالية لجهات التنمية خلال خطة التنمية السابعة، حيث يعكس ترتيب جهات التنمية بهذا الجدول – وفقاً للأهمية النسبية لحصصها من المتطلبات المالية – مدى حرص الخطة على تحقيق الانعكاسات الإيجابية المذكورة.

الجدول رقم (٥/٥)
المتطلبات الماليـــة
خطة التنمية السابعة

جهات التنمية	بليون ريال
تنمية الموارد البشرية	٢٧٦,٩
التنمية الاجتماعية والصحية	٩٥,٨
تنمية الموارد الاقتصادية	٤١,٧
التجهيزات الأساسية	٧٣,٨
إجمالي جهات التنمية	٤٨٨,٢

وفيما يتعلق بتوزيع الإنفاق بحسب قطاعات التنمية توضح بيانات الجدول رقم (٦/٥) المتطلبات المالية لجهات التنمية المعتمدة في خطة التنمية السادسة، مقارنة بنظيراتها المستهدفة في خطة التنمية السابعة، وتتلخص أهم نتائج هذه المقارنة في الآتي:

- تبلغ المتطلبات المالية المستهدفة لتنمية الموارد البشرية خلال خطة التنمية السابعة (٢٧٦,٩) بليون ريال بنسبة (٥٦,٧%) من إجمالي الإنفاق على جهات التنمية، وبزيادة نسبتها (٢٤,٦%) عما كان معتمداً في خطة التنمية السادسة، مما يعكس المكانة المتميزة التي تحتلها تنمية الموارد البشرية بين ركائز خطة التنمية السابعة.
- تقدر المتطلبات المالية للتنمية الاجتماعية والصحية خلال خطة التنمية السابعة بنحو (٩٥,٨) بليون ريال بنسبة (١٩,٦%) من إجمالي الإنفاق على جهات التنمية، وبزيادة نسبتها (٢٩,١%) عما كان معتمداً في خطة التنمية السادسة، مما يعكس حرص الخطة على تحسين نوعية الحياة للمواطنين.
- تبلغ المتطلبات المالية المتوقعة خلال خطة التنمية السابعة لتنمية الموارد الاقتصادية (٤١,٧) بليون ريال، بنسبة (٨,٥%) من إجمالي الإنفاق على جهات التنمية. وبمقارنتها بنظيرتها المعتمدة في خطة التنمية السادسة ومقدارها (٤١,٦) بليون ريال، يتضح التغير الطفيف في قيمتها، مما يعكس توجه الخطة نحو تحقيق الاستقرار النسبي لهذا النوع من الإنفاق نتيجة لتخصيص مرافق الخدمات بالهيئة الملكية بالجبيل وينبع وإعادة هيكلة شركات الكهرباء، كما يعكس ذلك توجه الخطة نحو إفساح المجال لتنامي إسهامات القطاع الخاص في تنمية الموارد الاقتصادية وتنويع القاعدة الاقتصادية.
- تقدر المتطلبات المالية لتنمية التجهيزات الأساسية – الذي يضم قطاعات النقل والاتصالات والبلديات والإسكان – خلال خطة التنمية السابعة بنحو (٧٣,٨) بليون ريال، بنسبة (١٥,٢%) من إجمالي الإنفاق على جهات التنمية. وبمقارنتها مع نظيرتها المعتمدة في خطة التنمية السادسة يتضح وجود انخفاض طفيف في الإنفاق على التجهيزات الأساسية وذلك بنسبة (-١,٦%). ويرجع هذا الانخفاض الطفيف إلى تخصيص قطاع الاتصالات. وسوف يتركز الإنفاق في هذا القطاع على توسعة التجهيزات الأساسية، وتحسين نوعيتها لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للسكان والتوسع الاقتصادي ومواكبة التقدم التقني السريع. هذا بالإضافة إلى تلبية احتياجات التشغيل والصيانة، من أجل المحافظة على الأصول الرأسمالية.

الجدول رقم (٦/٥)

المتطلبات المالية لجهات التنمية

خطة التنمية السابعة مقارنة بخطة التنمية السادسة

	المعتمد خلال خطة التنمية السادسة	النفقات المستهدفة بخطة التنمية السابعة

القطـــــــــــــاع	١٤١٦/٤١٥هـ-١٤٢٠/٤١٩هـ		١٤٢١/٤٢٠-١٤٢٥/٤٢٤هـ		
	بليون ريال	(%)	بليون ريال	(%)	نسبة التغير
تنمية الموارد البشرية	٢٢٢,٢	٥٣,٨	٢٧٦,٩	٥٦,٧	٢٤,٦
التنمية الاجتماعية والصحية	٧٤,٢	١٨,٠	٩٥,٨	١٩,٦	٢٩,١
تنمية الموارد الاقتصادية	٤١,٦	١٠,٠	٤١,٧	٨,٥	٠,٢
التجهيزات الأساسية	٧٥,٠	١٨,٢	٧٣,٨	١٥,٢	١,٦-
الإجمالـــــــــي	٤١٣,٠	١٠٠,٠	٤٨٨,٢	١٠٠,٠	١٨,٢

وتجدر الإشارة هنا إلى الدور المهم الذي تلعبه مؤسسات الإقراض المتخصصة في توفير القروض الميسرة لأغراض التنمية، والذي يقدر بنحو (٢٩) بليون ريال، مما يسهم في تحسين الكفاءة الاستثمارية والإنتاجية للقطاع الخاص، ويعزز قدراته على الإسهام في تنمية الموارد الاقتصادية والبشرية.

الشكل (٣/٥)

نفقات التنمية في خطتي التنمية السادسة والسابعة

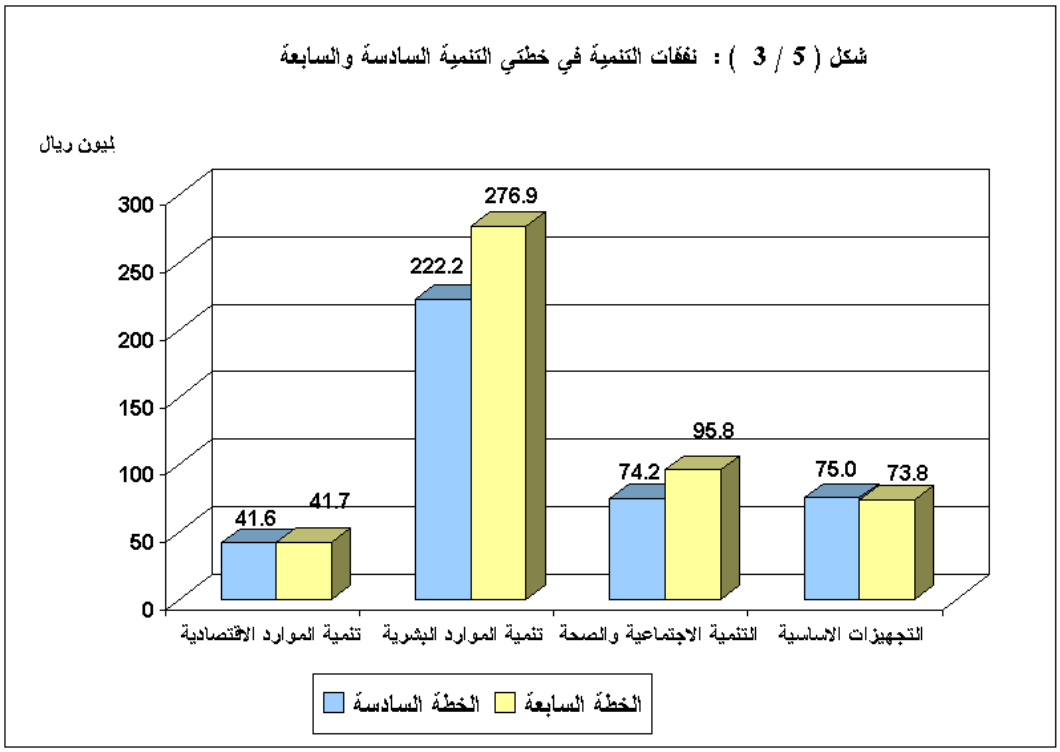

٥/٥ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

١/٥/٥ الأهداف العامة للتجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

تعد سياسات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها استراتيجية التنمية لتحقيق التوازن في المعاملات الخارجية للمملكة على الأمدين المتوسط والبعيد، وتتلخص أهداف هذه السياسات في الآتي:

- تحسين أوضاع ميزان المدفوعات لصالح المملكة واستعادة توازن الحساب الجاري تدريجياً على المدى المتوسط من خلال الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، والتي تهدف إلى تهيئة الاقتصاد الوطني للتعامل بمرونة وكفاءة مع المتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية، بما في ذلك تقلبات الأسعار العالمية للنفط. وذلك من خلال انتهاج سياسات نشطة لتنويع القاعدة الاقتصادية.
- المحافظة على قيمة العملة الوطنية وتعزيز الاحتياطي الخارجي للمملكة.
- زيادة حصة المملكة في السوق الدولية من المنتجات النفطية والبتروكيماويات لتتناسب مع حصتها في احتياطي العالم من النفط الخام.
- زيادة إسهام الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات.
- ترسيخ العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي، وبالأخص تعزيز التعاون الإقليمي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبقية الدول العربية والإسلامية.

٢/٥/٥ ميزان السلع والخدمات:

١- تتوقع خطة التنمية السابعة أن تنمو صادرات المملكة من السلع والخدمات بمعدل سنوي متوسط قدره (٧,٢٤%) بالأسعار الجارية، وسترتفع إثر ذلك نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٤١,٤%) في بداية الخطة السابعة إلى (٤٤,٢٧%) في نهايتها، كما هو موضح في الجدول الآتي.

الجدول رقم (٧/٥)
ميزان المعاملات الجارية مع العالم الخارجي
خطة التنمية السابعة
(بالأسعار الجارية)

البنـــــــــــــــــــــود	بلايين الريالات		النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي		معدل النمو السنوي المتوسط
	١٤٢٠/٤١٩هـ (١٩٩٩م)	١٤٢٥/٤٢٤هـ (٢٠٠٤م)	١٤٢٠/٤١٩هـ (١٩٩٩م)	١٤٢٥/٤٢٤هـ (٢٠٠٤م)	
صادرات السلع والخدمات:	٢١٣,٢٦	٣٠٢,٥٤	٤١,٤	٤٤,٢٧	٧,٢٤
١ – صادرات نفطية	١٥٤,٧٣	٢٠٧,٥٦	٣٠,٠	٣٠,٣٧	٦,٠٥
١/١ النفط والغاز	١١٩,١٦	١٦٠,٣٢	٢٣,١	٢٣,٤٦	٦,١١
٢/١ المنتجات النفطية المكررة	٣٥,٥٧	٤٧,٢٧	٦,٩	٦,٩٢	٥,٨٥
٢ – صادرات غير نفطية	٥٨,٥٣	٩٤,٩٥	١١,٤	١٣,٨٩	١٠,١٦

١/٢ البتروكيماويات	١٣,٥٧	٢٥,٠	٢,٦	٣,٦٦	١٣,٠١
٢/٢ التعدين غير النفطي	–	٠,٣٤	–	٠,٠٥	–
٣/٢ السياحة	١٨,٨٠	٢٨,٠٤	٣,٧	٤,١	٨,٣٢
٤/٢ الصادرات الأخرى	٢٦,١٦	٤١,٥٦	٥,١	٦,٠٨	٩,٧
واردات السلع والخدمات	١٦١,٨٩	٢٠٨,٠٥	٣١,٤	٣٠,٤٤	٥,١٥
رصيد ميزان السلع والخدمات	٥١,٣٧	٩٤,٤٩	١٠,٠	١٣,٨٢	–

– البيانات غير متوافرة.

٢- حسب توقعات الخطة فإن صادرات المملكة من النفط والغاز سوف تنمو بمعدل سنوي متوسط قدره (٦,١١%). في حين يتوقع أن تنمو الصادرات غير النفطية بمعدل سنوي متوسط قدره (١٠,١٦%). ونتيجة لذلك سوف ترتفع نسبة إسهام الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات من (٢٧,٤%) في سنة الأساس إلى (٣١,٤%) في نهاية الخطة. وفي المقابل، سوف تنخفض نسبة إسهام الصادرات النفطية من (٧٢,٦%) إلى (٦٨,٦%). غير أن ما يمثل الخطوة الإيجابية في مجال تنويع صادرات المملكة، هي معدلات النمو المرتفعة في صادرات البتروكيماويات والخدمات السياحية. إذ تتوقع الخطة -في مجال الصادرات غير النفطية- أن تنمو صادرات البتروكيماويات بمعدل سنوي متوسط قدره (١٣,٠١%)، وترتفع إسهاماتها في حصيلة الصادرات من (٦,٤%) في سنة الأساس إلى (٨,٣%) في نهاية الخطة. كذلك تتوقع الخطة أن تنمو صادرات الخدمات السياحية بمعدل سنوي متوسط قدره (٨,٣٢%) وأن يزداد إثر ذلك إسهامها النسبي في حصيلة الصادرات من (٨,٨%) في سنة الأساس إلى (٩,٣%) في نهاية الخطة.

٣ - استهدفت الخطة صادرات تعدينية غير نفطية للمرة الأولى بما قيمته (٣٤٠) مليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

٤ - بالنسبة للواردات من السلع والخدمات، فإن الخطة تتوقع أن تنمو القيمة الإجمالية لتلك الواردات بمعدل سنوي متوسط قدره (٥,١٥%)، وهو ما يقل عن معدل نمو الصادرات. مما يعني تحسناً متواصلاً ومتنامياً لرصيد ميزان السلع والخدمات للمملكة خلال سنوات الخطة. ويتوقع أن يزداد فائض ميزان السلع والخدمات من (٥١,٣٧) بليون ريال في سنة الأساس إلى (٩٤,٤٩) بليون ريال في نهاية الخطة. مما يترتب عليه ارتفاع نسبة فائض هذا الميزان إلى الناتج المحلي الإجمالي من (١٠%) في سنة الأساس إلى (١٣,٨٢%) في نهاية الخطة.

٥ – ارتفعت نسبة إجمالي صادرات السلع والخدمات إلى إجمالي الواردات من (١٣٢%) في سنة الأساس إلى (١٤٥%) في نهاية الخطة، مما يشير إلى تحسن مقدرة الصادرات على تمويل الواردات خلال مدة الخطة.

كما تتوقع الخطة تحسناً في معدل التبادل التجاري الصافي الذي تُعبّر عنه الزيادة في معدل النمو السنوي في أسعار الصادرات البالغ قرابة (٤,٣٨%) في المتوسط بالمقارنة مع معدل النمو السنوي في أسعار الواردات والمقدر بنحو (١,٨%) في المتوسط.

ويوضح الشكل رقم (٤/٥) الميزان التجاري في خطة التنمية السابعة، كما يوضح الشكل رقم (٥/٥) هيكل الصادرات في خطة التنمية السابعة.

الشكل (٤/٥)

الميزان التجاري في خطة التنمية السابعة

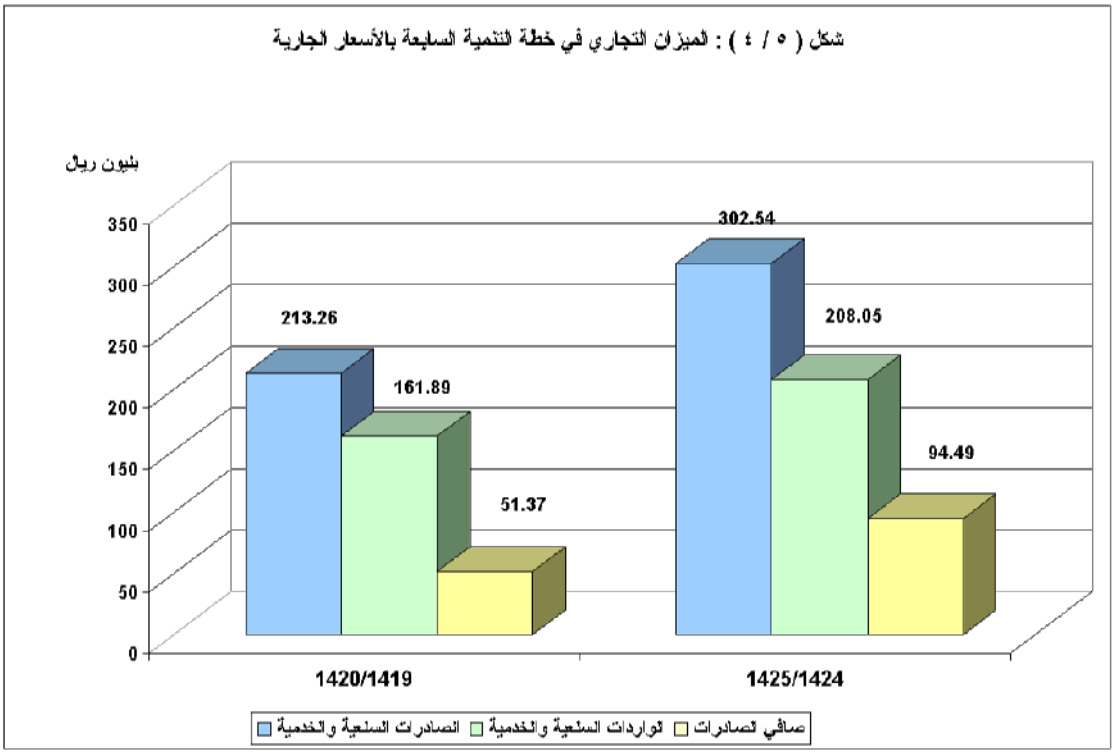

الشكل (٥/٥)

هيكل الصادرات في خطة التنمية السابعة

شكل (٥ / ٥) : هيكل الصادرات في خطة التنمية السابعة بالأسعار الجارية

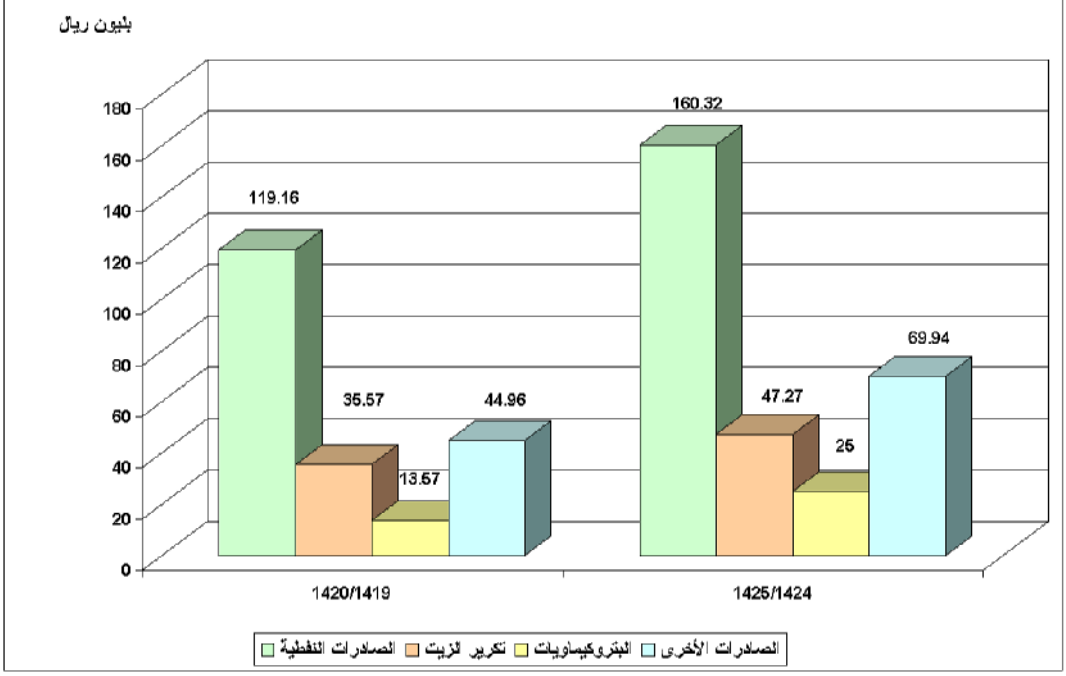

الفصل السادس

القـوى العـاملة

٦- القوى العاملة :

١/٦ تطورات سوق العمل :

أدى اختلاف الظروف المرحلية للخطط الخمسية المتعاقبة، إلى التأثير على تطور اتجاهات الطلب على العمالة. والذي شهد زيادة مطردة خلال الخطط الثلاث الأول، مما أدى إلى التوسع في استقدام العمالة الأجنبية، بينما شهدت خطة التنمية الرابعة التوجه نحو السعودة، مما استدعى تكثيف الجهود لتنمية القوى البشرية الوطنية من خلال التوسع الكمي والنوعي في التعليم والتدريب والتأهيل المهني. وقد استمرت خطة التنمية الخامسة في تنفيذ هذا التوجه بالتركيز على المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية، مع توفير الحوافز المشجعة للقطاع الخاص على توظيف العمالة الوطنية.

وفي خطة التنمية السادسة أصبحت تنمية القوى البشرية وزيادة توظيفها من أهم المحاور الرئيسة. كما ركزت الخطة ضمن أولوياتها على السياسات الملائمة لمعالجة المعوقات التي تواجه التنمية البشرية، وإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، وتشجيع القطاع الخاص على إتاحة المزيد من فرص العمل للمواطنين. وقد شهدت خطة التنمية السادسة تطورات إيجابية أهمها:

- زيادة معدلات مشاركة العمالة الوطنية في سوق العمل وربطها بمخرجات التعليم والتدريب.
- تشجيع القطاع الخاص على توظيف العمالة الوطنية وإحلالها محل العمالة غير السعودية.
- توفير الموارد المالية والمعلومات لتحسين كفاءة أداء خدمات سوق العمل.

أما بالنسبة لخطة التنمية السابعة، فقد ركزت على تنمية القوى البشرية الوطنية ضمن محاورها الرئيسة، وحرصت على معالجة القضايا ذات العلاقة بكفاءة سوق العمل وسياساته في ضوء المتغيرات والمستجدات المحلية والدولية، ومن أهمها الانعكاسات المتوقعة من التخصيص، وانضمام المملكة (المرتقب) إلى منظمة التجارة العالمية، مما يتطلب التركيز على:

- تحسين إنتاجية العمالة الوطنية وكفاءة أدائها، وتذليل معوقات الإحلال بالقطاعين الحكومي والخاص.
- زيادة الطاقة الاستيعابية للقطاع الخاص لتوظيف الأعداد المتزايدة من الخريجين،وإيجاد آلية لتعزيز دور القطاع الخاص في توفير إمكانات التدريب وتطوير برامج التدريب ودعمها قبل

العمل وأثناءه.

- توفير قاعدة بيانات كافية ودقيقة وشاملة عن سوق العمل.

- دعم الأجهزة ذات العلاقة بوضع خطط تشغيل العمالة الوطنية وتنفيذها ومتابعتها، وزيادة الروابط والتنسيق بين تلك الأجهزة.

٢/٦ قضايا تنمية القوى العاملة :

تُعد قضايا تنمية القوى العاملة من أهم التحديات التي تواجه خطة التنمية السابعة، مما يتطلب معالجتها في إطار استراتيجي متكامل من حيث الأهداف والسياسات.

١/٢/٦ قضايا العمالة:

تتمثل قضايا العمالة في المعوقات التي تواجه كل من عمليات الإحلال (السعودة)، ورفع إنتاجية العمالة الوطنية، وتأهيلها بما يلائم احتياجات سوق العمل، وزيادة نسبة مشاركتها في إجمالي القوى العاملة، وتطوير خدمات سوق العمل.

أولاً :السعودة بالقطاع الخاص:

تواجه عمليات السعودة بالقطاع الخاص عدة معوقات أهمها:

- الارتفاع النسبي في تكلفة العمالة الوطنية مقارنة بالعمالة الوافدة، حيث تشير نتائج البحوث والدراسات ذات العلاقة إلى ضعف استجابة القطاع الخاص بشأن تنفيذ توجهات السعودة نظراً للارتفاع النسبي في أجور ورواتب العمالة الوطنية.
- استمرار تدفق العمالة الوافدة إلى سوق العمل خلال خطة التنمية السادسة، مما أدى إلى زيادتها بنسبة تقدر بنحو (١,٥%) من حجمها في سنة الأساس ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م). وقد شكلت هذه الزيادة ضغوطاً على الوضع التنافسي للعمالة الوطنية سواء بالنسبة لحصولها على وظائف جديدة أو إحلالها محل العمالة الوافدة.

ثانياً : رفع إنتاجية العمالة الوطنية :

على الرغم من الاهتمام المتزايد بتحسين إنتاجية العمالة الوطنية خلال الخطط الخمسية السابقة، إلا أن الدراسات ذات العلاقة تشير إلى أن الإنجازات المحققة في هذا المجال، ما زالت أقل من المستويات المأمولة والمستهدفة. لذا أصبح من

الضروري تطبيق سياسات ومبادرات أكثر فاعلية لتحقيق معدلات النمو المستهدفة بشأن إنتاجية العمالة الوطنية بالقطاعين الحكومي والخاص.

ثالثاً : تأهيل العمالة الوطنية :

يتمثل البعد الأول لهذه القضية، في التأهيل العلمي الذي يهتم بالمواءمة بين نظم التعليم والتدريب من حيث المناهج والتخصصات العلمية من ناحية، والوظائف ذات التصنيف والتوصيف المهني وفقاً لاحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى. فما زالت مخرجات نظم التعليم والتدريب غير متوافقة بالقدر الكافي مع متطلبات سوق العمل، وما زالت هناك العديد من التخصصات التي تزيد أعداد الخريجين فيها عن متطلبات سوق العمل.

ويتمثل البعد الثاني لهذه القضية في ضعف التأهيل العملي، والذي يكمن في نقص الخبرة العملية للعمالة الوطنية في المجالات الإنتاجية، نتيجة لجاذبية العمل الحكومي، وضعف تكيف العمالة الوطنية مع ظروف العمل بالقطاع الخاص. لذا تحرص خطة التنمية السابعة على تطبيق إجراءات لتأهيل العمالة الوطنية وتحقيق المواءمة بين ذلك التأهيل ومتطلبات سوق العمل من خلال التأهيل العلمي والعملي.

رابعاً: تطوير خدمات سوق العمل :

هناك ثلاث جهات حكومية تسهم في تعزيز جهود وزارة التخطيط بشأن وضع السياسات الخاصة بسوق العمل وتطوير خدماته، وتنظيم استخدام العمالة السعودية وغير السعودية، والمواءمة بين مؤهلات العمالة الوطنية والفرص المتاحة. حيث تتولى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مسؤولية تنفيذ أحكام نظام العمل والعمال، وتوفير خدمات الإرشاد والتوظيف للمواطنين السعوديين في القطاع الخاص، بينما تتولى وزارة الخدمة المدنية مسؤولية توظيف العمالة الوطنية في قطاع الحكومة، وتنظيم علاقات العمل فيه من خلال لوائحه التنفيذية. أما مجلس القوى العاملة فهو مسؤول عن وضع السياسات وتنسيق أوجه نشاط كل الجهات ذات العلاقة بتنمية القوى العاملة واستخدامها.

وفي هذا الإطار تتبنى خطة التنمية السابعة، مجموعة من السياسات الرامية إلى جعل خدمات التوظيف أكثر استجابة لمتطلبات سوق العمل، إضافة إلى زيادة التنسيق والتكامل بين الجهات ذات العلاقة بسوق العمل، كما يجري العمل حالياً على إنشاء قاعدة متكاملة لمعلومات سوق العمل شاملة

آليات توفير هذه المعلومات وتبادلها وكذلك التنسيق بين مصادرها وجهات استخدامها.

٢/٢/٦ أهداف تنمية القوى العاملة :

تتمثل أهداف تنمية القوى العاملة خلال خطة التنمية السابعة، في الآتي:

- إتاحة المزيد من فرص العمل للقوى العاملة السعودية سواء من خلال التعيين أو الإحلال في جميع المهن والقطاعات الاقتصادية خصوصاً في القطاع الخاص.
- ترشيد عملية استقدام العمالة غير السعودية، وقصر العمل في بعض المهن والقطاعات على العمالة السعودية فقط.
- زيادة مجالات فرص عمل المرأة السعودية وزيادة إسهاماتها في سوق العمل، بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.
- تحسين إنتاجية القوى العاملة الوطنية ورفع مستواها وإعدادها لمواكبة التغيرات التقنية.
- تحقيق المزيد من المواءمة بين مخرجات نظم التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل.
- تطوير خدمات سوق العمل ووضع قواعد متكاملة للمعلومات الخاصة به تتسم بالشمولية والحداثة.
- تحقيق التكامل في مجال التخطيط للقوى العاملة وتطويرها.

٣/٦ العمالة خلال خطة التنمية السابعة:

١/٣/٦ التركيب الهيكلي للعمالة :

في ضوء معدلات النمو المستهدفة للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية ومتوسط إنتاجية العمل، تتوقع خطة التنمية السابعة توفير (٣٢٨,٦) ألف فرصة عمل جديدة لمقابلة احتياجات التنمية من العمالة، مما سيؤدي إلى زيادة إجمالي العمالة من (٧١٧٦,٣) ألف عامل في سنة الأساس ١٤٢٠/١٤١٩هـ (١٩٩٩م) إلى (٧٥٠٤,٩) ألف عامل في نهاية الخطة ١٤٢٥/١٤٢٤هـ (٢٠٠٤م) كما يوضح الجدول رقم (١/٦). وتشمل أهم الملامح الرئيسة لتوقعات العمالة في خطة التنمية السابعة حسب تركيبها القطاعي والمهني الآتي:

أولاً : هيكل العمالة حسب النشاط الاقتصادي :

تعكس بيانات الجدول رقم (١/٦) توقعات خطة التنمية السابعة بشأن هيكل العمالة، فمن المتوقع أن تزيد العمالة في القطاع الخاص غير النفطي من (٦١٦١,٢) ألف عامل في سنة أساس الخطة ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) إلى (٦٤٧٢,٢) ألف عامل في نهاية الخطة ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م). وعليه، فإن إجمالي فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص تصل إلى (٣١١,٠) ألف فرصة عمل، بما يعادل نحو (٩٤,٦%) من إجمالي الفرص المتاحة خلال الخطة.

أما بالنسبة للوظائف المتاحة بالقطاعات الإنتاجية، فإن قطاع التشييد والبناء سيتيح (٨١,٤ ألف فرصة عمل جديدة)، والصناعات التحويلية (٧٢,٠ ألف فرصة عمل جديدة)، والزراعة (٢٤,٤ ألف فرصة عمل). أما الزيادة في العمالة في أنشطة الخدمات بالقطاع الخاص فإنها تتوزع بنسب شبه متجانسة على القطاعات المختلفة، إذ تمثل في قطاع الخدمات المالية والعقارية نحو (١٢,٣%) من الزيادة الكلية في العمالة وفي قطاع الخدمات الجماعية والشخصية نحو (١١,٥%)، والتجارة نحو (١٠,٥%) ، وفي قطاع النقل والاتصالات (٣,٣%).

الجدول رقم (١/٦)
هيكل العمالة
خطة التنمية السابعة
١٤٢١/١٤٢٠هـ - ١٤٢٥/١٤٢٤هـ (٢٠٠٠م - ٢٠٠٤م)

	العدد بالألف		التوزيع النسبي (%)		التغيير الكلي والنسبي		
	١٤٢٠/٤١٩ (١٩٩٩م)	١٤٢٥/٤٢٤ (٢٠٠٤م)	١٤٢٠/٤١٩ (١٩٩٩م)	١٤٢٥/٤٢٤ (٢٠٠٤م)	العدد بالألف	النسبة (%)	معدل النمو السنوي المتوسط (%)
١- القطاع الخاص غير النفطي:	**٦١٦١,٢**	**٦٤٧٢,٢**	**٨٥,٩**	**٨٦,٢**	**٣١١,٠**	**٩٤,٦**	**١,٠**
١/١ القطاع الخاص الإنتاجي :	**٢٢٧٣,٣**	**٢٤٦٠,٦**	**٣١,٧**	**٣٢,٨**	**١٨٧,٣**	**٥٧,٠**	**١,٦**
- الزراعة	٥٥٧,٩	٥٨٢,٣	٧,٨	٧,٨	٢٤,٤	٧,٤	٠,٩
- التعدين غير النفطي	١٣,٢	١٤,٧	٠,٢	٠,٢	١,٥	٠,٥	٢,٢
- الصناعات التحويلية :	٥٨٩,٠	٦٦١,٠	٨,٢	٨,٨	٧٢,٠	٢١,٩	٢,٣
* تكرير الزيت	٢١,٥	٢١,٨	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,٣
* البتروكيماويات	٩,٤	١٠,١	٠,١	٠,١	٠,٧	٠,٢	١,٤
* الصناعة الأخرى	٥٥٨,١	٦٢٩,١	٧,٨	٨,٤	٧١,٠	٢١,٦	٢,٤
- الكهرباء والغاز والمياه	٩٣,٥	١٠١,٥	١,٣	١,٤	٨,٠	٢,٤	١,٧
- التشييد والبناء	١٠١٩,٧	١١٠١,١	١٤,٢	١٤,٧	٨١,٤	٢٤,٨	١,٥
٢/١ القطاع الخاص الخدمي :	**٣٨٨٧,٩**	**٤٠١١,٦**	**٥٤,٢**	**٥٣,٥**	**١٢٣,٧**	**٣٧,٦**	**٠,٦**
- التجارة	١٠٣٦,٦	١٠٧١,٢	١٤,٤	١٤,٣	٣٤,٦	١٠,٥	٠,٧
- النقل والاتصالات	٢٩٩,٢	٣١٠,١	٤,٢	٤,١	١٠,٩	٣,٣	٠,٧
- خدمات المال والعقار	٣٣٤,٩	٣٧٥,٢	٤,٧	٥,٠	٤٠,٣	١٢,٣	٢,٣
- الخدمات الجماعية والشخصية	٢٢١٧,٢	٢٢٥٥,١	٣٠,٩	٣٠,٠	٣٧,٩	١١,٥	٠,٣
٢- الخدمات الحكومية	**٩١٦,٢**	**٩٣٢,٣**	**١٢,٨**	**١٢,٤**	**١٦,١**	**٤,٩**	**٠,٣**
٣- القطاعات غير النفطية	**٧٠٧٧,٤**	**٧٤٠٤,٥**	**٩٨,٦**	**٩٨,٧**	**٣٢٧,١**	**٩٩,٥**	**٠,٩**
٤- النفط الخام والغاز الطبيعي	**٩٨,٩**	**١٠٠,٤**	**١,٤**	**١,٣**	**١,٥**	**٠,٥**	**٠,٣**
إجمالي القطاعات	**٧١٧٦,٣**	**٧٥٠٤,٩**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**٣٢٨,٦**	**١٠٠,٠**	**٠,٩**

- **المجاميع غير متسقة بسبب التقريب إلى منزلة عشرية واحدة.**

ومع الأخذ في الحسبان السياسات المالية والنقدية وترشيد الإنفاق الحكومي، تهدف خطة التنمية السابعة إلى إتاحة (١٦,١) ألف فرصة عمل جديدة للقطاع الحكومي، وهو ما يعادل نحو (٤,٩%) فقط من إجمالي فرص العمل المتاحة خلال الخطة. وبالتالي يتوقع أن تتراجع نسبة العمالة في القطاع الحكومي إلى إجمالي العمالة تراجعاً طفيفاً من نحو (١٢,٨%) في سنة الأساس ١٤٢٠/١٤١٩هـ (١٩٩٩م) إلى نحو (١٢,٤%) في نهاية الخطة ١٤٢٥/١٤٢٤هـ (٢٠٠٤م).

ثانياً : الهيكل المهني للعمالة :

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢/٦) إلى أن معدلات النمو السنوية المتوقعة خلال الخطة السابعة في العمالة حسب مجموعات المهن الرئيسة تتراوح بين (١,٤%) في مجموعة العاملين بالإنتاج والبناء والنقل و(٠,٥%) في مجموعة العاملين بالخدمات.

وبالنسبة للهيكل المهني للعمالة، تتوقع الخطة زيادة طفيفة في نسبة العاملين بالإنتاج والبناء والنقل من نحو (٣٠,٥%) في سنة الأساس ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) إلى نحو (٣١,٢%) من إجمالي العمالة في نهاية الخطة ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م). وذلك على حساب التراجع في الأهمية النسبية لمجموعة العاملين بالخدمات، بينما يتوقع أن تظل الأهمية النسبية للمجموعات المهنية الأخرى ثابتة، تقريباً، على وضعها في سنة الأساس، ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).

الجدول رقم (٢/٦)
الهيكل المهني للعمالة
خطة التنمية السابعة
١٤٢٠/١٤٢١هـ - ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٠م - ٢٠٠٤م)

البيان	العدد بالألف		التوزيع النسبي (%)		التغير الكلي والنسبي		
	١٤٢٠/٤١٩ (١٩٩٩م)	١٤٢٥/٤٢٤ (٢٠٠٤م)	١٤٢٠/٤١٩ (١٩٩٩م)	١٤٢٥/٤٢٤ (٢٠٠٤م)	العدد بالألف	النسبة (%)	معدل النمو السنوي المتوسط (%)
المهن العلمية والفنية	١١٢٢,٤	١١٥٩,٩	١٥,٦	١٥,٥	٣٧,٥	١١,٤	٠,٧
المديرون الإداريون ومديرو الأعمال	١٣٣,٩	١٤٢,٩	١,٩	١,٩	٩,٠	٢,٧	١,٣
القائمون بالأعمال الكتابية	٥٣٤,٤	٥٥٨,٤	٧,٤	٧,٤	٢٤,٠	٧,٣	٠,٩
القائمون بأعمال البيع	٥٠٧,٦	٥٢٨,٢	٧,١	٧,٠	٢٠,٦	٦,٣	٠,٨
العاملون بالخدمات	٢١٣٨,١	٢١٩٦,٦	٢٩,٨	٢٩,٣	٥٨,٥	١٧,٨	٠,٥
العاملون بالزراعة والصيد	٥٥١,٠	٥٧٥,١	٧,٧	٧,٧	٢٤,١	٧,٣	٠,٩
العاملون بالإنتاج والبناء والنقل	٢١٨٨,٩	٢٣٤٣,٨	٣٠,٥	٣١,٢	١٥٤,٩	٤٧,١	١,٤
إجمالي كل القطاعات	٧١٧٦,٣	٧٥٠٤,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣٢٨,٦	١٠٠,٠	٠,٩

- المجاميع غير متسقة بسبب التقريب إلى منزلة عشرية واحدة.

٢/٣/٦ العرض من القوى العاملة الوطنية :

تولي خطة التنمية السابعة أهمية قصوى لتنمية الموارد البشرية، وذلك من خلال تطبيق إجراءات وسياسات فاعلة لزيادة العرض من القوى العاملة الوطنية وتحسين نوعيته، مع الاهتمام بقدر أكبر بمشاركة المرأة السعودية في قوة العمل وإحداث تغييرات هيكلية في التخصصات العلمية للعمالة الوطنية بحيث تزداد أعداد حملة المؤهلات العلمية بشكل عام وحملة المؤهلات العليا والفنية بشكل خاص، ويتضح ذلك من التحليلات الآتية:

أولاً : قوة العمل حسب فئات العمر:

استناداً إلى الاسقاطات السكانية للسكان السعوديين، توضح البيانات الواردة في الجدول (٣/٦) أن متوسط معدل النمو السنوي للسكان في سن العمل خلال سنوات خطة التنمية السابعة يقدر بنحو (٣,٩%) وذلك مقابل (٢,٦%) للسكان دون سن العمل، مما يعني إحداث تغيير هيكلي في تركيبة السكان لمصلحة السكان في سن العمل (أي السكان مصدر القوى العاملة).

وتجدر الإشارة إلى أن معدل المشاركة الكلية في قوة العمل يعد من المؤشرات التي تتغير ببطء على المدى القصير/المتوسط، كما يجب أن يؤخذ في الحسبان الخصوصية المتعلقة بعمل المرأة بالمملكة عند تقدير الزيادة المستهدفة في معدلات المشاركة، لذا تتوقع خطة التنمية السابعة أن يرتفع معدل المشاركة الكلية في قوة العمل من (٣٢,٨%) في سنة الأساس ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) إلى نحو (٣٤,١%) من إجمالي السكان في سن العمل بنهاية الخطة ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

وتبلغ الزيادة التراكمية في قوة العمل (الداخلين الجدد إلى سوق العمل) خلال الخطة (٨١٧,٣) ألف عامل. ويتوقع أن يتم توظيفهم في الفرص الوظيفية الناشئة إما عن النمو أو الإحلال محل العمالة غير السعودية أو كليهما.

الجدول رقم (٣/٦)
تقديرات القوى العاملة
خطة التنمية السابعة
١٤٢٠/١٤٢١هـ - ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٠م - ٢٠٠٤م)

البيان		١٤١٩/١٤٢٠هـ - (١٩٩٩م)	١٤٢٤/١٤٢٥هـ - (٢٠٠٤م)	التغيير الكلي / النسبي
السكان دون سن العمل	العدد (بالآلاف)	٥٩٩٦,٢	٦٨١٤,٨	٨١٨,٦
	معدل النمو السنوي (%) في المتوسط			٢,٦
السكان في سن العمل	العدد (بالآلاف)	٩٦٦٢,٢	١١٧٠٥,٥	٢٠٤٣,٣
	معدل النمو السنوي (%)في المتوسط			٣,٩
إجمالي السكان	العدد (بالآلاف)	١٥٦٥٨,٤	١٨٥٢٠,٣	٢٨٦١,٩
	معدل النمو السنوي (%)في المتوسط			٣,٤
معدل الإعالة (%)		٦٢,١	٥٨,٢	٣,٨
معدل المشاركة الكلية في قوة العمل (%)		٣٢,٨	٣٤,١	١,٢
السكان في قوة العمل	العدد (بالآلاف)	٣١٧٢,٩	٣٩٩٠,٢	٨١٧,٣
	معدل النمو السنوي (%) في المتوسط			٤,٧

ثانياً : المستويات التعليمية للداخلين الجدد إلى سوق العمل:

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٤/٦) إلى أن إجمالي الداخلين الجدد إلى سوق العمل من خريجي نظم التعليم والتدريب، خلال سنوات خطة التنمية السابعة يبلغ (٧٦٠) ألف فرد، بما يعادل نحو (٩٣%) من إجمالي الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

أمـــــا فيمـــــا يتعلق بالمستويات التعليمية للقوى العاملة السعودية واتجاهات تطورها خلال خطة التنمية السابعة فإن البيانات الواردة في الجدول (٤/٦) تشير إلى الخصائص التالية:

- ارتفاع الأهمية النسبية للداخلين الجدد إلى سوق العمل من مخرجات نظم التعليم والتدريب مقارنة بالأهمية النسبية للداخلين الجدد من المصادر الأخرى، يشكل مؤشراً إيجابياً لتطور المستويات التعليمية للقوى العاملة السعودية المؤهلة تعليماً وتدريباً .
- الارتفاع النسبي في نسبة خريجي المرحلة الثالثة من التعليم (خريجي الجامعات ومعاهد إعداد المعلمين/ المعلمات والكليات التقنية المتوسطة) البالغة (٢١%) من إجمالي الداخلين الجدد إلى سوق العمل. والتي يفترض أن تشمل الطلاب الذين أكملوا كل مراحل التعليم/التدريب النظامي، وهذا يعد مؤشراً على الزيادة في أهميتهم النسبية في إجمالي القوى العاملة السعودية. وفي الوقت نفسه يُعد هذا التطور مؤشراً لانحسار الهدر الناجم عن التسرب من التعليم.
- بلوغ عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل من خريجي التعليم الفني بأنواعه والتدريب المهني (٧٨,٧) ألف خريج يمثلون نحو (٩,٦%) من إجمالي الداخلين الجدد خلال الخطة.

٣/٣/٦ موازنات العمالة :

تتعلق اتجاهات موازنات العمالة في خطة التنمية السابعة بتخفيض الاختلالات في سوق العمل الناجمة عن الإفراط في الطلب وعدم كفاية العمالة السعودية لمقابلة كل احتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة. مع الأخذ في الاعتبار أن عنصر الموازنة بين العرض المتاح من العمالة والطلب عليها، يتمثل في العمالة غير السعودية، لذا تُعد الوظائف التي تشغلها هذه الفئة ضمن الفرص الوظيفية المتاحة للعمالة السعودية التي يتوافر لديها التأهيل المناسب والكفاءة المطلوبة.

تنطوي استراتيجية تنمية القوى العاملة الوطنية لتحقيق الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي على بلوغ أقصى حدٍّ من التشغيل لهذه العمالة. لذا، فإن الإحلال يمثل أحد المحاور الرئيسة لتلك الاستراتيجية. وفي هذا الإطار، فإن موازنات العمالة في خطة التنمية السابعة تنطوي على تقليص فائض العمالة الوطنية المتوقع في بداية الخطة من خلال استيعابها في الفرص الوظيفية الناشئة عن نمو

القطاعات الاقتصادية أو الإحلال محل العمالة غير السعودية.

الجدول رقم (٤/٦)
الداخلون الجدد إلى سوق العمل
خريجو نظم التعليم والتدريب
خلال خطة التنمية السابعة
١٤٢٠/١٤٢١هـ - ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٠م - ٢٠٠٤م)

البيـــــــــــــــــــــان		العدد (بالألف)	النسبة (%)
المرحلة الثالثة	الجامعة	١٧٨,٦	٢١,٩
	إعداد المعلمين	٣٦,٧	٤,٥
	الكليات التقنية المتوسطة	١٦,٧	٢,٠
	مجموع فرعي (١)	٢٣٢,٠	٢٨,٤
المرحلة الثانوية	المرحلة الثانوية – عام	٢١٣,٩	٢٦,٢
	التعليم الفني والتدريب المهني	٧٨,٧	٩,٦
	مجموع فرعي (٢)	٢٩٢,٦	٣٥,٨
المرحلة الأولية	المرحلة المتوسطة	١٤٣,١	١٧,٥
	المرحلة الابتدائية	٩٢,٣	١١,٣
	مجموع فرعي (٣)	٢٣٥,٤	٢٨,٨
إجمالي الداخلين من خريجي نظم التعليم والتدريب		٧٦٠,٠	٩٣,٠
الداخلون الآخرون		٥٧,٣	٧,٠
إجمالي الداخلين الجدد		٨١٧,٣	١٠٠,٠

يوضح الجدول رقم (٥/٦) الموازنات المهنية للعمالة، أي أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل حسب مجموعات المهن الرئيسة وتوزيعهم حسب مصادر الطلب عليهم. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر الفرص الوظيفية المتاحة للداخلين الجدد إلى ســـــوق العمل تقع في نطاق المجموعات المهنية التي تشمل العاملين بالخدمات إذ بلغت (٢٥٦,١) ألـــف وظيفـــة، والمهن العلمية والفنية والتي بلغت (٢٣٤,٦) ألف وظيفة، ثم القائمين بالأعمال الكتابية بنحو (١٣٥,٨) ألف وظيفة. كما أن الزيادة في العمالة الوطنية لمقابلة متطلبات الإحلال محل العمالة غير السعودية في المجموعات المهنية نفسها تمثل نحو (٧٧,٢%) و(٨٤,٠%) ثم (٨٢,٣%) من إجمالي فرص العمل المتاحة فيها، على التوالي. مما يعني أن الانخفاض في العمالة غير السعودية في هذه المجموعات الثلاث مجتمعة يصل إلى (٥٠٦,٤) ألف عامل خلال الخطة.

وبالنسبة للمجموعات المهنية الأخرى، باستثناء مجموعة العاملين بالإنتاج والبناء والنقل، فإن

الفرص المتاحة لتوظيف العمالة السعودية فيها تتراوح بين (١٢,٧) ألف وظيفة فقط في مجموعة المديرين ومديري الأعمال، و(٣٥,٥) ألف وظيفة بالنسبة للقائمين بأعمال البيع إلى (٤٤,١) ألف وظيفة بالنسبة للعاملين بالزراعة والصيد. ويمثل الإحلال محل العمالة غير السعودية نحو (٤١,٧%) من إجمالي الفرص الوظيفية المتاحة للعمالة السعودية في هذه المجموعات مجتمعة.

أما بالنسبة لمجموعة العاملين بالإنتاج والنقل والبناء، فإن المكونات الفرعية لهذه المجموعة تشمل العمال المهرة ومتوسطي المهارة ممن نالوا قسطاً من التعليم العام والفني والتدريب المهني. ونظراً لأن مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني تمثل نحو (٩,٦%) فقط من إجمالي الداخلين الجدد إلى سوق العمل خلال خطة التنمية السابعة، جدول رقم (٤/٦)، فإن الزيادة التراكمية للعمالة السعودية في مجموعة العاملين بالإنتاج والبناء والنقل - خلال مدة الخطة - غير كافية لمقابلة كل الطلب الناشئ عن النمو الاقتصادي، مما يقتضي استقدام (٥٦,٢) ألف عامل غير سعودي، لسد الفجوة بين العرض والطلب في هذه المجموعة المهنية، (انظر الجدول رقم ٥/٦).

وبصفة عامة، تبلغ فرص العمل المتاحة للداخلين الجدد إلى سوق العمل عن طريق الإحلال (٤٨٨,٧) ألف وظيفة، وهذا يتطلب الاستغناء عن مثل هذا العدد من العمالة غير السعودية، ويشكل هذا العدد نحو (١٢,١%) من إجمالي العمالة غير السعودية في بداية الخطة. وسيؤدي هذا الاحلال إلى تقليص فجوة الطلب في موازنة عنصر العمل ورفع الإسهامات النسبية للعمالة السعودية في إجمالي العمالة من نحو (٤٤,٢%) في سنة الأساس ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) إلى نحو (٥٣,٢%) في نهاية الخطة ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

الجدول رقم (٦/٥)
الداخلون الجدد إلى سوق العمل
حسب مصادر الطلب
خطة التنمية السابعة
[١٤٢٠/١٤٢١هـ - ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٠م - ٢٠٠٤م)]

البيـــــــــــــــــان		الداخلون الجدد إلى سوق العمل	مصادر الطلب (فرص العمل المتاحة)		
			الوظائف الجديدة	وظائف الإحلال	مجموع الوظائف
المهن العلمية والفنية	العدد بالآلاف	٢٣٤,٦	٣٧,٦	١٩٧,٠	٢٣٤,٦
	التوزيع النسبي حسب فرص العمل المتاحة (%)		١٦,٠	٨٤,٠	١٠٠,٠
المديرون الإداريون ومديرو الأعمال	العدد بالآلاف	١٢,٧	٩,١	٣,٦	١٢,٧
	التوزيع النسبي حسب فرص العمل المتاحة (%)		٧١,٧	٢٨,٣	١٠٠,٠
القائمون بالأعمال الكتابية	العدد بالآلاف	١٣٥,٨	٢٤,٠	١١١,٨	١٣٥,٨
	التوزيع النسبي حسب فرص العمل المتاحة (%)		١٧,٧	٨٢,٣	١٠٠,٠
القائمون بأعمال البيع	العدد بالآلاف	٣٥,٥	٢٠,٦	١٤,٩	٣٥,٥
	التوزيع النسبي حسب فرص العمل المتاحة (%)		٥٨,٠	٤٢,٠	١٠٠,٠
العاملون بالخدمات	العدد بالآلاف	٢٥٦,١	٥٨,٥	١٩٧,٦	٢٥٦,١
	التوزيع النسبي حسب فرص العمل المتاحة (%)		٢٢,٨	٧٧,٢	١٠٠,٠
العاملون بالزراعة والصيد	العدد بالآلاف	٤٤,١	٢٤,١	٢٠,٠	٤٤,١
	التوزيع النسبي حسب فرص العمل المتاحة (%)		٥٤,٦	٤٥,٤	١٠٠,٠
العاملون بالإنتاج والبناء والنقل	العدد بالآلاف	٩٨,٥	١٥٤,٧	-٥٦,٢	٩٨,٥
	التوزيع النسبي حسب فرص العمل المتاحة (%)		١٥٧,١	-٥٧,١	١٠٠,٠
إجمالي كل المهن	العدد بالآلاف	٨١٧,٣	٣٢٨,٦	٤٨٨,٧	٨١٧,٣
	التوزيع النسبي حسب فرص العمل المتاحة (%)		٤٠,٢	٥٩,٨	١٠٠,٠

٤/٦ السياسات والإجراءات التنفيذية :

أولاً : الإحلال (السعودة) وزيادة مشاركة العمالة الوطنية في سوق العمل:

١ - تشجيع القطاع الخاص في استيعاب العمالة السعودية وإتاحة فرص العمل للمواطنين، مع الاستمرار في إحلال السعوديين في الأجهزة الحكومية.

٢ - تحديد الآليات المناسبة لمتابعة تنفيذ خطط السعودة في المهن والقطاعات حسب الأهمية، وذلك بوضع أولويات محددة لسعودة بعض القطاعات والمهن في القطاع الخاص.

٣ - تركيز الاستقدام على العمالة المؤهلة، وذلك بوضع معايير محددة يتم بموجبها ضبط أعداد من يتم استقدامهم.

٤ - الاستمرار في تكثيف الجهود المبذولة في مجال ضبط إجراءات العمل ونُظُم الإقامة.

٥ - تعزيز الاستثمار في المشروعات الصغيرة، وتفعيل مهمة بنك التسليف السعودي في ذلك الاتجاه.

٦ - قيام الجهات الحكومية بتنفيذ قرارات مجلس القوى العاملة ومتابعتها.

٧ - التوعية من خلال وسائل الإعلام بأهمية العمل وقيمته الدينية والاجتماعية.

٨ - الإفادة القصوى من العمالة النسائية السعودية المتاحة، مع العمل على زيادة فرص العمل للمرأة السعودية بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

٩ - مراجعة مواد نظام العمل والعمال بما يكفل المواءمة بينها وبين مقتضيات التنمية في المملكة، والمواءمة بين نظام التأمينات الاجتماعية ونظام التقاعد المدني لتحقيق التكامل بين النظامين.

ثانياً : تحسين مستوى إنتاجية العمالة الوطنية :

١ - العمل على رفع مستوى إنتاجية العمل في القطاعين الحكومي والخاص من خلال دراسة تطوير الأداء والكفاءة الإنتاجية.

٢ - إعادة النظر في حجم العمالة بالقطاع الحكومي بإعادة توزيعها على الجهات الحكومية حسب احتياجها، ومعالجة مشكلات التوظف خارج المدن الرئيسة.

٣- دراسة إمكان توجيه فائض العمالة بالقطاع الحكومي للعمل بالقطاع الخاص.

ثالثاً : تنمية القوى البشرية الوطنية ومواءمة تأهيلها مع متطلبات سوق العمل :

١ - زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات ومؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في التخصصات التي تتطلبها قطاعات الاقتصاد الوطني، وتوجيه سياسة القبول في مؤسسات التعليم العالي بما يوافق متطلبات سوق العمل.

٢ - إشراك القطاع الخاص في المراجعة المستمرة للمناهج والبرامج، واقتراح مسارات دراسية جديدة تلائم الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

٣ - زيادة كفاءة برامج التعليم المستمر، والتركيز على أنشطة محو الأمية ومعالجة مشكلات التسرب الدراسي، بما يؤدي إلى رفع الإنتاجية وزيادة إسهام القوى العاملة السعودية في سوق العمل.

٤ - توجيه الطلاب وإرشادهم بجميع الوسائل الممكنة وتشجيعهم للالتحاق بالتخصصات الدراسية والمهنية التي تناسب ميولهم وقدراتهم.

٥ - وضع استراتيجية شاملة للتدريب تبنى عليها خطة طويلة المدى للتدريب على مستوى المملكة تغطي مختلف المجالات والمستويات.

٦ - تشجيع القطاع الخاص للإسهام في مجالات التدريب المتخصص قبل العمل وأثناءه.

٧ - تهيئة القوى العاملة السعودية التي لم تلتحق بالتعليم النظامي أو المؤسسات التدريبية للدخول في سوق العمل من خلال برامج تدريبية مناسبة.

٨ - تكثيف النشاط البحثي في مجال تنمية القوى البشرية وتطويرها بالجامعات والمؤسسات العلمية المختصة.

رابعاً: تطوير خدمات سوق العمل وتحقيق التكامل بين الجهات ذات العلاقة بالعمالة وسوق العمل:

١ - تفعيل مهمة مكاتب التوظيف بما يمكنها من تقديم خدمات التوجيه والتوظيف للعمالة الوطنية.

٢ - تطوير نظام معلومات القوى العاملة، وإنشاء شبكة معلومات موحدة لجميع مكاتب العمل في المملكة، لإتاحة المعلومات المتعلقة بسوق العمل بشكل دوري ومنتظم للقوى العاملة وأصحاب العمل والطلبة والمؤسسات التعليمية والتدريبية، للاسترشاد بها في عملية الاختيار الوظيفي والمهني.

٣ - استكمال وصف الوظائف وتصنيفها وبيان مواصفاتها ومتطلباتها وتعميم ذلك لإتاحة المجال للباحثين عن العمل لمعرفة المهن والوظائف المتوافرة وشروطها وظروف عملها.

٤ - نشر الوعي التخطيطي والتعريف بأهمية تخطيط القوى العاملة على مستوى الوحدة أو المنشأة الاقتصادية وعلى المستويين القطاعي والكلي، وتوحيد الأساليب والمصطلحات والمفاهيم الخاصة بتقنيات القوى العاملة.

٥ - قيام مجلس القوى العاملة بالمتابعة والتنسيق للجهود التي تبذلها الجهات المختصة بتخطيط القوى العاملة السعودية وتنميتها وتطويرها وتوظيفها، والعمل على زيادة الروابط بينها لتنمية الموارد البشرية واستغلالها ومعالجة ما قد يظهر من مشكلات متعلقة بها.

الفصل السابع
القطـاع الـخاص

٧ – القطاع الخاص:

أولت خطط التنمية الخمسية المتعاقبة اهتماماً متزايداً بالقطاع الخاص في إطار فلسفة الاقتصاد الحر، بهدف تهيئته ليصبح ركيزة أساسية للنشاط الاقتصادي. وذلك من خلال السياسات والحوافز والمبادرات التنظيمية، التي أسهمت في توسيع دوره في الاقتصاد الوطني وزيادة فعاليته. مما أدى إلى زيادة مطردة في الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع. والتي انعكست إيجاباً على استجابته لتوجهات الحكومة بشأن التخصيص.

وفي إطار مهمات الإعداد لخطة التنمية السابعة، قامت وزارة التخطيط بإعداد مسح لمؤسسات القطاع الخاص في عام ١٤٢٠هـ، (١٩٩٩م)، وذلك بهدف التعرف على مؤشرات الأوضاع الراهنة والخصائص الهيكلية والتحديات التي تواجه هذا القطاع، مما يسهم في تعزيز مصداقية التوقعات الاقتصادية ذات العلاقة، إضافة إلى اختيار أفضل البدائل المتاحة للسياسات والاجراءات والمبادرات الملائمة لزيادة فعالية دوره خلال المرحلة المقبلة من المسيرة التنموية.

١/٧ السمات الأساسية والأوضاع الراهنة للقطاع الخاص :

١/١/٧ تزايد دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني :

يعد التحسن المطرد في الكفاءة الاقتصادية للقطاع الخاص (الاستثمارية، والإنتاجية، والتنظيمية) من أهم السمات المميزة لمنجزات خطط التنمية خلال الثلاثين عاماً الماضية. فقد ارتفع عدد المصانع من (١٩٩) مصنعاً في عام ١٣٩٠/١٣٩١هـ (١٩٧٠م) إلى (٣١٢٣) مصنعاً في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م). كما ارتفع عدد الشركات العاملة في القطاع الخاص من (٩٢٣) شركة عام ١٣٩٠/١٣٩١هـ (١٩٧٠م) إلى ما يربو على (٩٣٠٢) شركة عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م). وبلغ إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (٥٠,٦%)، وفي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (٧٤%) في نهاية خطة التنمية السادسة ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م). وارتفع إجمالي العمالة في هذا القطاع من حوالي (١,٨٣) مليون عام ١٣٩٠/١٣٩١م (١٩٧٠م) إلى (٦,١٦) مليون في نهاية خطة التنمية السادسة ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م). ويمثل عدد العاملين

في القطاع الخاص حالياً حوالي (٨٥,٩%) من إجمالي القوى العاملة.

ويوضـــح الجدول (١/٧) توسع دور القطاع الخاص وتنوع مجالات إسهامه في المنجزات المحققة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فقد ارتفعت الاستثمارات الصناعية من (٢,٨) بليون ريال عام ١٣٩٠/١٣٩١هـــ (١٩٧٠م) إلى (٢٣٢) بليون ريال عام ١٤١٩/١٤٢٠هـــ (١٩٩٩م).

الجدول رقم (١/٧)
المؤشرات الرئيسة لدور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني

المؤشـــــــــــــر	١٣٩٠/١٣٩١هـــ (١٩٧٠م)	١٤١٩/١٤٢٠هـــ (١٩٩٩م)
عدد المصانع العاملة	**١٩٩**	**٣١٢٣**
عدد شركات القطاع الخاص	**٩٢٣**	**٩٣٠٢**
الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي	**%٣٣,٣**	**%٥٠,٦**
الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	**%٦٧,٩**	**%٧٤**
الإسهام في تكوين رأس المال الإجمالي الثابت	**%٤٧,٣**	**%٦٧,٣**
العمالة في القطاع الخاص (مليون)	**١,٨٣**	**٦,١٦**
نسبة العمالة في القطاع الخاص إلى إجمالي العمالة	**–**	**%٨٥,٩**

– **البيانات غير متوافرة.**

وبذلك ازدادت القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية خلال المدة ذاتها بمعدل نمو سنوي حقيقي مقداره (١٥%) في المتوسط، مما أدى إلى ارتفاع إسهام هذه الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى أكثر من ضعفين.

تجدر الإشارة إلى دور إسهام الدعم والإعانات الحكومية (المباشرة وغير المباشرة) في التعجيل بنمو القطاع الخاص خلال المراحل المبكرة للمسيرة التنموية، إلا أن الأوضاع الراهنة للقطاع الخاص تشير إلى إمكان إعتماده على قدراته الذاتية دون الدعم والإعانات الحكومية. فقد أوضحت نتائج مسح مؤسسات القطاع الخاص، أن التمويل الحكومي للقطاع الخاص أصبح يشكل أقل من (٥%) من إجمالي تمويل الاستثمارات في القطاع عام ١٤١٨/١٤١٩هـــ (١٩٩٨م). وأن حصيلة إيرادات التعامل مع الوزارات والجهات الحكومية أسهمت بنسبة (١٣%) فقط من إجمالي إيرادات القطاع الخاص في عام ١٤١٨/١٤١٩هـــ (١٩٩٨م)، بالمقارنة مع ما يزيد عن ثلث الإيرادات الكلية قبل عقدٍ من الزمان. ويقوم القطاع الخاص بتسويق ما يزيد عن (٨٠%) من منتجاته في الوقت الحاضر في السوق المحلية لجهات غير حكومية، مما أدى إلى تقليص اعتماده على الإعانات الحكومية، واكتسابه المقدرة على التعامل بمرونة وكفاءة مع الإنفاق الحكومي.

٢/١/٧ الخصائص الهيكلية للقطاع الخاص :

على الرغم من صعوبة وصف هيكل القطاع الخاص بالتفصيل، إلا أن المؤشرات الآتية تسهم

في إلقاء الضوء حول اتساع أنشطته وتنوعها:

- تشكل المؤسسات الصغيرة التي توظف أقل من (٢٠) عاملاً النسبة العظمى من مؤسسات القطاع الخاص المسجلة في السجل التجاري، وتستوعب نحـــو (٧٥%) من العمالة الأجنبية، مما يعكس التقدم المحدود الذي تم تحقيقه في مجال السعودة في المؤسسات الخاصة الصغيرة الحجم. كما تجدر الإشارة إلى أن السمة الهيكلية الرئيسة للقطاع الخاص تتمثل في التباين الواضح بين الشركات والمؤسسات الكبيرة والصغيرة بشأن معدلات الربحية والسعودة، ويوضح الجدول رقم (٢/٧) هذا التباين.

الجدول رقم (٢/٧)
مقارنة المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للشركات الكبيرة والشركات الصغيرة

المؤشر الاقتصادي	الشركات الكبيرة	الشركات الصغيرة
المبيعات لكل موظف (ألف ريال)	٤٨٦,٠	١٥٨,٠
معدل العائد الإجمالي على المبيعات (%)	١٤,٢	٤,٤
معدل العائد على الأصول (%)	١٨,٧	٥,٤

المصدر: مسح مؤسسات القطاع الخاص لعام ١٤٢٠هـ (وزارة التخطيط).

كما تشير بيانات المسح (السابق الإشارة إليه) إلى أن مبيعات الشركات السعودية للأسواق المحلية تختلف نسبتها من منطقة لأخرى من مناطق المملكة، مما يتطلب توفير حوافز خلال خطة التنمية السابعة لتشجيع القطاع الخاص على تحقيق نمو أكثر توازناً بين مناطق المملكة المختلفة. وذلك بهدف زيادة إسهام القطاع الخاص في تحقيق التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة والحد من ظاهرة نزوح السكان إلى المدن الكبرى بحثاً عن فرص عملٍ أفضل. وفي إطار تحقيق هذا التوجه ستشهد خطة التنمية السابعة إقامة مشروعات لمدن صناعية جديدة في معظم مناطق المملكة.

٣/١/٧ الفرص والإمكانات المتاحة :

سوف تؤدي التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة خلال خطة التنمية السابعة إلى إتاحة المزيـــد مـــن الفرص الاستثماريـــة للقطـــاع الخاص. ومن ذلك الانضمام (المرتقب) للمملكة إلى منظمـــة التجـــارة العالمية الذي يتوقع أن يسهم في فتح أسواق عالمية جديدة أمام صادرات القطاع الخاص السعودي، وتعزيز إمكانات المملكة لجذب الاستثمارات الأجنبية والتوسع في المشروعات المشتركة والاستثمارات الصناعية، وهناك إمكانات وفرص أخرى متاحة للقطاع

الخاص تتمثل في الآتي:

- الزيادة المطردة في السكان بمعدلات مرتفعة نسبياً، والتي تتيح مع ارتفاع مستويات الدخل سوقاً محلية واسعة النطاق أمام منتجات القطاع الخاص.
- الموارد المعدنية الوفيرة التي تزخر بها المملكة إلى جانب الثروة النفطية الكبيرة ومشتقاتها.
- انتشـــار استخدام التقنيات الإنتاجية والأساليب الإدارية الحديثة.

٢/٧ التحديات المستقبلية والقضايا الأساسية:

١/٢/٧ توظيف العمالة الوطنية والسعودة :

أصبح من الضروري تكثيف الجهود الرامية لزيادة مقدرة القطاع الخاص على توفير الفرص الوظيفية للسعوديين الداخلين حديثاً في سوق العمل، نظراً للزيادة المطردة المتوقعة في أعدادهم خلال خطة التنمية السابعة، وعدم إمكانية استيعابهم بالقطاع الحكومي. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من قيـــام القطاع الخاص بتوفير نحو (٤٧٣,٥) ألف وظيـــفة للمواطنين السعوديين، خلال خطة التنمية السادسة مقارنة بنحو (١٥٤,٧) ألف وظيفة وفرها القطاع الحكومي، إلا أن نسبة المواطنين السعوديين ما زالت تشكل نسبة متواضعة من مجمل القوى العاملة في القطاع الخاص. وتشير الدراســـات التي أعـــدّها مجـــلس القـــوى العاملـــة في هذا الصدد إلى أن معظم الأيدي العاملة الأجنبية في المملكة تعمل في مؤسسات يقل مجموع عمالتها عن (٢٠) عاملاً، كذلك تشير نتائج مسح المؤسسات الخاصة إلى أن نسبة المواطنين السعوديين في الوظائف الجديدة لدى القطاع الخاص آخذة في الارتفاع. غير أن استمرار هذا الاتجاه الإيجابي يتطلب تذليل المعوقات التي تعرقل تطبيق السعودة بالقطاع الخاص، وأهمها ما يلي:

- تتبنى السياسة الحالية لتعزيز السعودة بالقطاع الخاص إلزام المؤسسات التي يبلغ مجموع العمالة بها (٢٠) عاملاً فأكثر بزيادة أعداد العاملين السعودين لديها بنسبة (٥%) سنوياً، بينما لا تمثل هذه الفئة من المؤسسات الخاصة في الواقع سوى نسبة متواضعة من إجمالي مجموع مؤسسات القطاع الخاص، كما أن هذه الفئة من المؤسسات الخاصة لا تستوعب سوى (٢٥%) تقريباً من إجمالي العمالة بالقطاع الخاص، مما يتطلب دراسة جدوى توسيع نطاق هذه السياسة بحيث تشتمل على المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تشير نتائج المسح إلى أن الارتفاع النسبي في تكلفة استخدام العمالة الوطنية بالقياس على نظيرتها الأجنبية يعوق تطبيق السعودة بالقطاع الخاص، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الأنشطة كثيفة الاستخدام للعمالة في قطاعات الخدمات. ومن ثمّ، فإن اتخاذ مزيد من

الإجراءات لتضييق الفجوة بين تكلفة توظيف القوى العاملة السعودية وغير السعودية سوف ينعكس إيجابياً على معدلات السعودة بالقطاع الخاص.

- كما تشير نتائج المسح إلى أهمية تأهيل القوى العاملة السعودية لتضاهي مستوى إنتاجية العمالة الأجنبية. ويتطلب تحقيق ذلك بذل جهود مكثفة في تدريب القوى العاملة السعودية على المهن التخصصية واكتساب المهارات المطلوبة من قبل القطاع الخاص، وذلك لتعزيز قدراتهم المهنية والعملية. ويقتضي ذلك تغييرات أساسية في المناهج التعليمية وبرامج التدريب بما يكفل تخريج السعوديين بمؤهلات تلبي متطلبات القطاع الخاص، بالإضافة إلى التوعية الإعلامية بأهمية احترام العمل وأنظمته.

٢/٢/٧ تحرير التجارة الدولية والعولمة:

يحقق انضمام المملكة (المرتقب) لعضوية منظمة التجارة العالمية، ميزات تنعكس إيجاباً على أنشطة القطاع الخاص السعودي من خلال تذليل معوقات تنمية الصادرات السعودية غير النفطية، وبصفة خاصة صادرات البتروكيماويات، إضافة إلى اتخاذ إجراءات مضادة للإغراق. كما أن الالتزام باستقرار وشفافية الأنظمة واللوائح المطبقة على الشركات المحلية والأجنبية سوف يسهم في تهيئة مناخ أفضل لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتوسع في المشروعات المشتركة. ومن ناحية أخرى، سوف تواجه أنشطة القطاع الخاص عدة تحديات أهمها ما يلي:

- **زيادة المنافسة:**

تفرض المملكة رسوماً جمركية منخفضة نسبياً على وارداتها، مقارنة بالدول الأخرى. لذا فإن انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية لن يتطلب سوى قدر قليل من التنازلات التي سيتم تعويضها من خلال المكاسب الناجمة عن تنمية الصادرات السعودية غير النفطية، وحصول المستهلكين على السلع المستوردة بأسعار أقل. إلاّ أن الالتزام بسقوف محددة للرسوم الجمركية في حد ذاته يشكل تحدياً للمقدرة التنافسية المستقبلية للمنتجات الوطنية نظراً لزيادة حدة المنافسة مع المنتجات الأجنبية.

- **ترشيد الإعانات:**

أصبح من الضروري تقليص الإعانات وترشيدها في إطار إجراءات تهيئة الاقتصاد الوطني للتعامل بمرونة وكفاءة مع المتغيرات والمستجدات، وبصفة خاصة الالتزامات الناجمة عن الانضمام المرتقب للمملكة إلى منظمة التجارة العالمية، مما يتطلب تطويع السياسات الاستثمارية والإنتاجية للقطاع الخاص بهدف تحسين قدراته التنافسية دون الاعتماد على الإعانات إلا فيما يخص المعونات الفنية، والتي من المتوقع تكثيفها خلال خطة التنمية السابعة

لتعويض التقليص المستهدف للإعانات الأخرى.

- **المنافسة في قطاع الخدمات :**

يتطلب الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية تعديل الأنظمة واللوائح الحالية التي تنظم الاستثمار، وعمل الأجانب، وتملّك المؤسسات التجارية وتشغيلها. ونتيجة لذلك، فإن قطاعات الخدمات ستصبح مفتوحة للاستثمارات الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة على نحو تدريجي في ظل دخول الشركات الأجنبية في قطاعات الخدمات. وسوف يسهم تحديث قطاعات الخدمات وتطويرها في قيام قاعدة إنتاجية أكثر تنويعاً وتطوراً مما يساعد على تقليل اعتماد المملكة على استيراد الخدمات، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى توفير المزيد من الوظائف للمواطنين السعوديين . وفي هذا الصدد فإن صدور قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٧/ب/٦٥٣٦) وتاريخ ١٤٢٠/٥/٥هـ بالموافقة على نظام الضمان الصحي التعاوني سوف يتيح للقطاع الخاص توسيع مشاركته في القطاع الصحي.

٣/٢/٧ مناخ الاستثمار ونظام الحوافز:

تشير نتائج المسح (السابق الإشارة إليه) إلى أن عدداً كبيراً من الشركات ترى الحاجة إلى تطوير بيئة الاستثمار بالمملكة بشكلٍ يساعد على زيادة مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة التنموية المختلفة، كما أشارت بعض المنشآت الخاصة التي شملها المسح إلى وجود صعوبات تكتنف تسوية المنازعات وهو ما يشكل في تقديرها قيوداً تحد من نمو القطاع الخاص، ولا سيما على صعيد المقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن سمات استراتيجية التنمية في المملكة تشجيع التعاون والاستثمار المشترك مع الشركات العالمية لتعزيز تنمية اقتصاد وطني متطور ومتنوع. وقد أسهمت هذه الاستراتيجية في إقامة أكثر من (١٣٠٠) مشروع مشترك برؤوس أموال إجمالية بلغت (١٣١) بليون ريال. إلا أن السنوات الأخيرة شهدت نوعاً من التباطؤ في قيام مشروعات مشتركة جديدة، لذا فإن جذب الاستثمارات الأجنبية، والتوسع في المشروعات المشتركة الجديدة، يعد من أهم توجهات خطة التنمية السابعة.

٤/٢/٧ المعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

لقد ركزت خطط التنمية المتعاقبة على الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير الفرص الوظيفية للسعوديين، وتحقيق المزيد من التنويع وزيادة الإنتاجية والمرونة للاقتصاد الوطني. وتؤكد خطة التنمية السابعة على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق

أهداف الخطة. إلا أن حشد إمكانات مثل هذه المؤسسات وتحريكها يتطلب التغلب على بعض المعوقات التي تحد من أنشطتها وإسهاماتها والتي من بينها:

دراسات الجدوى الاقتصادية:

تبدأ معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشطتها دون دراسات جدوى مسبقة في أسواق تتسم بمنافسة حادة ويرتفع فيها معدل تغيير مجالات النشاط، مما يعرضها لمخاطر عديدة يمكن تقليصها من خلال تحسين نوعية دراسات الجدوى الاقتصادية التي تستند إليها قرارات الاستثمار التي تتخذها هذه المؤسسات، بحيث يتم اختيارها لمجال النشاط وحجم الاستثمار على أسس علمية، بهدف تحسين كفاءتها الاقتصادية وترشيد قراراتها، مما يتطلب تشجيع الغرف التجارية على إعداد هذه الدراسات بتكلفة رمزية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

انتقال الملكية للجيل الجديد :

تواجه العديد من الشركات العائلية مسألة التحول في انتقال الملكية للجيل الجديد من أبنائها، حيث يتعين عليها اتخاذ خطوات نظامية للحفاظ على بقائها وضمان استمرار أنشطتها التجارية، كما يتعين على العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة الاندماج مع شركات أخرى حتى تصبح أكثر قدرة على المنافسة. ويعكس ذلك الحاجة إلى مراجعة الأنظمة ذات العلاقة لتسهيل التطورات المذكورة مع توفير الدعم المؤسسي للشركات التي تقوم بتغيير أوضاعها القانونية مع إعادة هيكلة أنشطتها.

الإنتاجية والكفاءة الإدارية:

تعاني المؤسسات الصغيرة من تدني مستويات التنظيم والإدارة، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى افتقار هذه المنشآت إلى الكوادر الفنية والخبرات الإدارية الحديثة، إضافة إلى ضعف التزامها بالمعايير المحاسبية وحفظ السجلات السليمة فضلاً عن عدم توافر القدرات الفنية المطلوبة لإجراء أبحاث السوق والأنشطة الترويجية. ويستدعي ذلك وضع الآلية المناسبة لتقديم المساعدة والتدريب وإسداء المشورة لهذه المؤسسات، بما يفضي إلى تحسين أوضاعها.

معوقات التمويل:

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما في قطاع الخدمات، صعوبات في تلبية متطلبات الضمانات الخاصة بالقروض والأنواع الأخرى من الائتمان المطلوبة من قِبَل المؤسسات المصرفية، ومؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة، الأمر الذي يحد من فرص التمويل المتاحة لتلك المؤسسات، ويضعف من كفاءتها الاستثمارية، مما يتطلب حث المصارف التجارية على تخصيص نسبة مئوية من قروضها لهذه المؤسسات.

من ناحية أخرى تواجه المنشآت التي يقل رأسمالها عن مليون ريال سعودي صعوبات في الحصول على احتياجاتها التمويلية، وكذا الحصول على الأراضي والخدمات العامة بشروط ميسرة، وسوف تتبنى خطة التنمية السابعة تذليل هذه المعوقات من خلال إعادة النظر في جميع النظم ذات العلاقة، وتشجيع بنك التسليف السعودي على التوسع في إقراض المنشآت الصغيرة الحجم.

٣/٧ الدور المتوقع للقطاع الخاص :

أولت خطة التنمية السابعة دوراً متزايداً للقطاع الخاص في تحقيق الأهداف العامة التي توجه سياسات القطاع الخاص، والتي تتلخص في الآتي:

- تسريع نمو القطاع الخاص لإتاحة المزيد من فرص العمل للمواطنين، مما يؤدي إلى انعكاسات إيجابية على أداء الاقتصاد الوطني ومستوى المعيشة.
- تحقيق المزيد من التنويع للقاعدة الاقتصادية مع التركيز بصفة خاصة على زيادة الصادرات غير النفطية.
- زيادة قدرة الاقتصاد السعودي على التكيف بمرونة خاصة مع التغيرات التقنية والاقتصادية السريعة على مستوى الاقتصاد العالمي.
- رفع مستوى الكفاءة في الاقتصاد الوطني من خلال الاستخدام الأمثل للموارد.

ومن المتوقع أن يؤدي التوسع في تنفيذ التوجه نحو التخصيص إلى تعظيم مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتوسعة الفرص الاستثمارية المتاحة للاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)، لذا تتوقع خطة التنمية السابعة أن يتحقق ما يلي:

- نمو القطاع الخاص غير النفطي بمعدل سنوي حقيقي قدره (٥,٠٤%) في المتوسط.
- زيادة إسهام القطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من (٥٠,٦%) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) إلى (٥٥,٤%) في نهاية الخطة ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م). مما يعكس الدور الريادي للقطاع الخاص في تنويع الاقتصاد بعيداً عن اعتماده على الصادرات النفطية.
- زيادة العمالة في القطاع الخاص غير النفطي من (٦١٦١,٢) ألف عامل في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) إلى (٦٤٧٢,٢) ألف عامل في نهاية الخطة ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، بحيث تمثل إجمالي الفرص الوظيفية الجديدة المتاحة للقطاع الخاص نحو (٩٤,٦%) من إجمالي الفرص المتاحة خلال الخطة.
- زيادة الإسهام النسبي للقطاع الخاص في إجمالي العمالة زيادة طفيفة من نحو (٨٥,٩%) في

بداية الخطة إلى نحو (٨٦,٢%) بنهايتها.

- يتوقع أن يوفر القطاع الخاص (٤١٥,٢) ألف وظيفة إضافية للداخلين الجدد إلى سوق العمل عن طريق إحلالهم محل العمالة الأجنبية القائمة على رأس العمل في بداية الخطة، مما يشير إلى زيادة الإسهام النسبي للعمالة الوطنية في إجمالي العمالة بالقطاع الخاص في نهاية خطة التنمية السابعة.
- إسهام القطاع الخاص غير النفطي بنسبة (٧١,٣%) من إجمالي الاستثمارات المستهدفة خلال خطة التنمية السابعة.

٤/٧ السياسات والمبادرات الحكومية لتعزيز دور القطاع الخاص:

تؤكد توجهات خطة التنمية السابعة على أهمية الاسراع بتنفيذ الإجراءات الرامية لتهيئة بيئة مواتية لأنشطة القطاع الخاص بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية. ومن أهم آليات تنفيذ هذا التوجه ما يلي:

١/٤/٧ تكثيف الحوار وتعميق قنوات الاتصال:

اتخذت الدولة خطوات مهمة خلال خطة التنمية السادسة لتعميق التشاور وتكثيف آليات الاتصال بالقطاع الخاص، فقد تم تنظيم ندوات تناولت عدداً من الموضوعات المهمة من بينها دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تخصيص خدمات الكهرباء والصحة، كما تم عقد عدد من اللقاءات مع ممثلي مجلس الغرف التجارية الصناعية ورجال الأعمال بهدف تقويم المحاور المقترحة في خطة التنمية السابعة وبحث دور القطاع الخاص في الإسهام لتحقيق أهدافها العامة وأسسها الاستراتيجية.

وبناء على اقتراح مقدم من القطاع الخاص، سوف يتم تكثيف جهود الجهات الحكومية المعنية بالتنسيق مع الغرف التجارية الصناعية لتقديم المساعدة وإسداء المشورة النظامية للمؤسسات السعودية الخاصة حول القضايا التجارية الناجمة عن انضمام المملكة لعضوية منظمة التجارة العالمية، كما سيتم في نطاق الجهود المبذولة خلال خطة التنمية السابعة لدعم تنفيذ الخطة وتحقيق المزيد من المرونة لعملية التخطيط، عقد لقاءات منتظمة مع القطاع الخاص، ويتوقع أن يسهم ذلك في تذليل المعوقات التي تواجه القطاع الخاص، فضلاً عن زيادة مشاركته في تنفيذ أهداف الخطة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى توصيات المؤتمر الخامس لرجال الأعمال السعوديين، والذي عقد بالرياض خلال الفترة ٢٨-٣٠ رجب ١٤٢٠هـ (٦-٨ نوفمبر ١٩٩٩م)، والتي تؤكد إتساق

وجهات النظر بصفةٍ عامة مع توجهات خطة التنمية السابعة بشأن زيادة فعالية دور القطاع الخاص في المسيرة التنموية، كما تعكس في الوقت نفسه مدى نضج القطاع الخاص لكونه شريكاً في التنمية.

٧/٤/٢ سياسات التخصيص:

يشكل التخصيص جزءاً مهماً من استراتيجية الدولة بعيدة المدى لزيادة الفرص المتاحة للقطاع الخاص، ورفع مستوى الكفاءة والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وقد تم إعداد خطة استراتيجية للتخصيص تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٦٠) الصادر عام ١٤١٨هـ (١٩٩٨م)، والذي حدد الإطار العام لعملية التخصيص. وتستهدف استراتيجية التخصيص بالمملكة تحسين الكفاءة الاقتصادية، وزيادة الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص. وقد اشتملت هذه الاستراتيجية على أهداف رئيسة تتمثل فيما يلي:

- دفع القطاع الخاص نحو الاستثمار والمشاركة الفعالة في الاقتصاد الوطني وزيادة حصته في الناتج المحلي.
- توسيع نطاق مشاركة المواطنين في الأصول المنتجة.
- تشجيع رأس المال الوطني والأجنبي للاستثمار محلياً.
- زيادة فرص العمل، والتشغيل الأمثل للقوى العاملة الوطنية، ومواصلة زيادة دخل الفرد.
- رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وزيادة قدرته التنافسية لمواجهة التحديات والمنافسة الإقليمية والدولية خاصة في ضوء النتائج المترتبة على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
- توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين في الوقت وبالتكلفة المناسبين.
- ترشيد الإنفاق العام وتخفيض أعباء ميزانية الدولة بإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للقيام بتمويل بعض الخدمات التي يمكنه القيام بها وتشغيلها وصيانتها.
- زيادة إيرادات الدولة من خلال عدة وسائل أهمها: عائد المساهمة في الأنشطة المزمع تخصيصها، ومقابل منح حقوق الامتياز، وإيرادات بيع جزء من حصص الدولة في بعض المشروعات إلى القطاع الخاص.

وفي إطار هذه الأهداف، يرتكز التخصيص على أربعة محاور رئيسة هي:

- تعبئة الأموال الخاصة وتوجيهها لتمويل المشروعات العامة الجديدة والمنفذة والتي تعاني من مشكلات تمويلية.
- التوسع في منح القطاع الخاص عقود الإدارة والتشغيل للمشروعات العامة.
- بيع بعض حصص الدولة في الشركات المساهمة على مراحل تدريجية، أو نقل الملكية (الجزئي

أو الكلي) لبعض المشروعات من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص.

- تهيئة المناخ الاستثماري الملائم من خلال المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وتوفير الحوافز، وتطوير سوق الأوراق المالية، ومراجعة جميع الأنظمة ذات العلاقة بأنشطة القطاع الخاص من أجل تبسيط الإجراءات وتذليل العقبات.

وتتسق تلك الاستراتيجية مع أسس البرنامج وضوابطه وإدارة تنفيذه، وتتولى اللجنة الوزارية للتخصيص مهمة تنسيق سياسات التخصيص والإشراف على البرنامج التنفيذي، وقد كلّفت هذه اللجنة صندوق الاستثمارات العامة بتولي المهام الفنية لإدارة وتنفيذ عمليات التخصيص ومتابعتها، كما تضمنت استراتيجية التخصيص مستوى مشاركة القطاع الخاص وأساليبها ومراحلها، وكذلك مجالات تلك المشاركة مع مراعاة الصفة الاستراتيجية لهذه المجالات.

تجدر الإشارة إلى أن الخطوات التنفيذية الآتية تم استكمالها خلال خطة التنمية السادسة:

- إسناد جميع أعمال إدارة أرصفة الموانئ وتشغيلها وصيانتها وتوفير معداتها إلى القطاع الخاص، وذلك تنفيذاً للموافقة السامية الصادرة في عام ١٤١٧هـ (١٩٩٧م)، والتي تم تعزيزها بقرار من مجلس الوزراء الموقر في عام ١٤١٩هـ (١٩٩٩م) بإعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في إدارة الموانئ وتشغيلها، إضافة إلى مراجعة الهياكل التنظيمية والإجراءات ذات العلاقة، ودراسة جدوى إقامة مناطق حرة في الموانئ، وربط مينائي جدة والدمام بخط حديدي.
- وقد تم في قطاع التعليم تطبيق نظام تمويل بناء المدارس وإنشائها من قبل القطاع الخاص والمشاركة بتقديم خدمات التعليم العالي من خلال الكليات الأهلية، وسوف تشهد الفترة القادمة قيام القطاع الخاص بالتوسع في تمويل إنشاء مشروعات التعليم العام والعالي، وإنشاء جامعات ومعاهد أهلية.
- كما أن صدور قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (١٦٩) بتاريخ ١٤١٩/٨/١١هـ بالموافقة على إعادة هيكلة قطاع الكهرباء، الذي سيتمخض عنه دمج جميع الشركات العاملة في مجال الخدمة الكهربائية وكذلك المشروعات الكهربائية التابعة للمؤسسة العامة للكهرباء في شركة واحدة تسمى الشركة السعودية للكهرباء.
- وقد تم أيضاً إنشاء شركة مساهمة سعودية للخدمات في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين للقيام بأعمال التشغيل والصيانة والإدارة وأعمال التوسعة لمرافق التجهيزات الأساسية، وهذا يعد جزءاً من برنامج التخصيص. وسوف يتم طرح نسبة من رأس مال الشركة للاكتتاب العام بعد مضي ثلاث سنوات من إنشائها.

- إنشاء شركة الاتصالات السعودية: تم خلال خطة التنمية السادسة تحويل قطاع البرق والهاتف بمختلف مكوناته إلى شركة مساهمة تدار على أسس تجارية، وتقوم بتوفير جميع خدمات الاتصالات التي كانت تقدمها في الماضي وزارة البرق والبريد والهاتف. ومن المستهدف أن تدعم النتائج الإيجابية المتمثلة في رفع الكفاءة وتحسين الخدمات المتوقع تحقيقها من جراء إنشاء شركة الاتصالات السعودية بإجراءات أخرى تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات ذات التقنية المتقدمة.

وهناك توجه بأن تشمـــل برامج التخصيص مستقبـــلاً المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، والمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية، والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق.

٣/٤/٧ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتبنـــى خطة التنمية السابعة عدة إجراءات ومبادرات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما لا يتعـــارض مع الالتزامات المستقبلية الناجمة عن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، وأهمها ما يلي:

- تيسير الإجراءات المتعلقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الحد من المعوقات الروتينية التي تواجه إنشاء مثل هذه المؤسسات، وتعزيز المساندة الفنية والإدارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة إمكانية إنشاء صندوق خاص مشترك بين القطاعين الحكومي والخاص لتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قروض، فضلاً عن استنباط أدوات تمويل إسلامية مثل المشاركة والمرابحة والمضاربة من أجل توسيع الفرص التمويلية المتاحة لهذه المؤسسات.
- التوسع في أنشطة الإقراض التي يضطلع بها بنك التسليف السعودي.

٤/٤/٧ تنمية الصادرات غير النفطية :

من المتوقع أن يسهم انضمام المملكة المرتقب لعضوية منظمة التجارة العالمية خلال فترة خطة التنمية السابعة، وإنشاء الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحلول عام ٢٠٠١م، وإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الدول المختلفة (بما في ذلك اتفاقية التجارة الحرة المحتملة بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي) في فتح أسواق جديدة أمام المنتجات السعودية غير النفطية. ولتحقيق الإفادة القصوى من الفرص التي تتيحها هذه الخطوات، سيكون من الضروري اتخاذ الإجراءات الملائمة لمساعدة الشركات السعودية العاملة في مجال التصدير على التغلب على العقبات التي تحول دون وصولها إلى الأسواق العالمية.

تجدر الإشارة إلى أن مركز تنمية الصادرات السعودي التابع لمجلس الغرف التجارية الصناعيـــــة السعودية يتولى حالياً مهام جمع المعلومات المتعلقة بالأسواق التجارية الخارجية. ومن المأمول زيادة إسهامات هذا المركز في تطوير الأنشطة التسويقية وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للمصدرين السعوديين، مع فرض رسوم على الشركات المستفيدة لتغطية تكلفة تقديم مثل هذه الخدمات.

٥/٤/٧ تحسين البيئة التنظيمية والاستثمارية :

يشير الأساس الاستراتيجي الثالث لخطة التنمية السابعة إلى أهمية التعجيل بمراجعة جميع الأنظمة ذات العلاقة بأنشطة القطاع الخاص من أجل تبسيط الإجراءات وتذليل العقبات، وفي هذا الإطار تتولى الجهات المسؤولة حالياً دراسة الإجراءات الملائمة لتحسين البيئة التنظيمية والاستثمارية بالمملكة لتحقيق الأهداف الآتية:

- تعديل نظام استثمار رأس المال الأجنبي بما يتواكب مع انضمام المملكة المرتقب لمنظمة التجارة العالمية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في المملكة.
- إنشـــاء نظام الموقع الواحد الذي يتم فيه خدمة المستثمرين السعوديين والأجانب وإنهاء جميع الإجراءات الإدارية المطلوبة لتسجيل وترخيص المشروعات الاستثمارية الجديدة في أسرع وقت ممكن.
- تسهيل الإجراءات الإدارية في الوزارات والجهات ذات العلاقة بغرض تسريع عملية إصدار القرارات. ويتمثل الهدف المراد تحقيقه في إنشاء نظام يكون التركيز فيه على مجموعة من القواعد الواضحة التي يسهل فهمها وتطبيقها على نحو مشابه لأساليب الأعمال المطبقة في بلدان أخرى، وكذلك تسهيل إجراءات الفسح الجمركي.
- بذل جهود مكثفة لنشر المعلومات حول مختلف الجوانب الاقتصادية والتنظيمية والإجرائية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية. وسيتم ضمن هذا الإطار الإسراع في نشر جميع الأنظمة واللوائح ذات التأثير بالنسبة للشركات المحلية والأجنبية بحيث يمكن لجميع الشركات الحصول عليها من مكان واحد.
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع المشروعات المشتركة.
- إصلاح الجوانب الإجرائية لتسوية المنازعات التجارية والتحكيم وتطويرها وذلك ضمن إطار انضمام المملكة لعضوية منظمة التجارة العالمية.
- تكثيف الجهود لتعزيز حقوق الملكية الفكرية وذلك من خلال إجراءات يأتي من بينها تحسين تطبيق الاتفاقيات المبرمة في إطار منظمة التجارة العالمية، وذلك لاجتذاب استثمارات أجنبية

في مجالات تنطوي على كثافة تقنية.

٦/٤/٧ سياسات إحلال القوى العاملة السعودية :

ستكون سياسات السعودة خلال خطة التنمية السابعة موجهة نحو تحقيق هدف مزدوج يتمثل في تحسين المقدرة التنافسية للشركات السعودية الخاصة، والتي سوف تعمل في ظل بيئة تتسم بالمنافسة الحادة بعد انضمام المملكة إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، والعمل في الوقت ذاته على تسريع عملية السعودة، مما يتطلب تطبيق سياسات سعودة أكثر انسجاماً مع متطلبات السوق، واتخاذ بعض الخطوات الرامية لزيادة حجم العمالة السعودية ومنها :

- إتخاذ الإجراءات اللازمة لتوسعة نطاق السعودة ليشمل أيضاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تقديم حوافز مالية للمؤسسات التي توظف عمالة سعودية بقدر أكبر، على أن تكون معدلات السعودة ملائمة لكل قطاع.
- التأكيد على أن يلبي نظام التعليم متطلبات سوق العمل، والتركيز على المهارات الفنية والعملية لضمان توفير عمالة سعودية مؤهلة تتسق تماماً مع أولويات التنمية في المملكة، وتعزيز لجنة الجودة بوزارة المعارف وذلك من خلال إضافة ممثلين من القطاع الخاص بمثابة أعضاء دائمين في تلك اللجنة.
- إعطاء أولوية قصوى لتوسعة مراكز التدريب، وتنظيم دورات تدريبية مسائية بواسطة الشركات الخاصة العاملة في مجال استشارات الأعمال، بحيث تكون هذه المرافق موجهة بصفة خاصة نحو خدمة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومديريها.
- إعطاء أولوية قصوى لتنفيذ حملة وطنية إعلامية ترمي إلى إبراز أهمية العمل كقيمة دينية واجتماعية بهدف تغيير اتجاهات أفراد المجتمع نحو الحرف والمهن التي لا تلقى قبولاً لدى بعض المواطنين.
- مراجعة تكاليف استقدام العمالة الأجنبية دورياً، والتشدد في تطبيق غرامات تشغيل العمالة الأجنبية غير النظامية، وإنشاء صندوق لتدريب السعوديين للإسهام في تمويل تكاليف التدريب.

٥/٧ تنمية المؤسسات والأسواق المالية:

١/٥/٧ دور القطاع المالي :

أسهمت القروض الميسرة لمؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة في توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص على مدار الخطط الخمسية المتعاقبة، إلا أن هذه المؤسسات أصبحت تعتمد على

حصيلة سداد أقساط القروض السابقة لتمويل القروض الجديدة، مما قد يؤدي إلى عدم إمكانية تلبية جميع احتياجات القطاع الخاص المستقبلية من القروض، ومن المتوقع أن يتجه القطاع الخاص إلى التركيز على مصادر تمويلية أخرى مثل رأس المال المساهم. لذا تتبنى خطة التنمية السابعة تشجيع المدخرات وتذليل معوقات التمويل التي تواجه مؤسسات القطاع الخاص.

وعلى الرغم من الزيادة المتوقعة في الاحتياجات التمويلية خلال خطة التنمية السابعة، إلا أن هناك موارد مالية كبيرة متاحة في شكل ودائع مالية تحت الطلب ومدخرات وأصول مالية أخرى لدى المصارف التجارية المحلية أو في شكل استثمارات مالية في الخارج. وسوف يتطلب حشد هذه الموارد المالية المحلية والخارجية اتخاذ إجراءات جوهرية لجعل بيئة الاستثمارات المالية وغير المالية في المملكة أكثر جذباً ولا سيما من خلال تطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي للنظام المالي والاستثمارات بما في ذلك إدخال أدوات تمويل جديدة لمقابلة الاحتياجات المتزايدة لشركات القطاع الخاص للتمويل طويل الأجل، واتخاذ إجراءات لدعم تحول مؤسسات القطاع الخاص إلى شركات مساهمة فضلا عن تطوير سوق الأوراق المالية.

ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي التكوين الرأسمالي في خطة التنمية السابعة نحو (٦٧١,٧٢) بليون ريال بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)، حيث يتوقع أن يتم استثمار ما قيمته (٤٧٨,٤٨) بليون ريال من قبل القطاع الخاص غير النفطي، أي ما يعادل نحو (٧١,٣%) من إجمالي الاستثمارات بالخطة السابعة.

٢/٥/٧ حشد الموارد المالية :

١/٢/٥/٧ القطاع الخاص:

يمتلك القطاع الخاص السعودي استثمارات ضخمة في بعض الدول المتقدمة، وقد أصبح المناخ الاستثماري بالمملكة ملائماً لجذب هذه الاستثمارات وإعادة تدويرها بالداخل، مما يسهم في تذليل معوقات التمويل التي تواجه القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، هناك عدة مؤشرات توضح التوجه الإيجابي نحو الادخار والاستثمار من قبل المواطنين السعوديين بصورة عامة. ومن أهم هذه المؤشرات الزيادة المطردة في حجم الودائع تحت الطلب والودائع لأجل وودائع الادخار في البنوك التجارية، كما بلغ الاكتتاب على عروض البيع الأولية وإصدارات الحقوق الخاصة بالأسهم التي أصدرت خلال النصف الأول من العقد الماضي ما يتراوح بين (٥) إلى (٨) أضعاف قيمة الأسهم المصدرة وهو مؤشر جيد على حرص المواطن السعودي وإقباله على الاستثمار. وتركز توجهات خطة التنمية السابعة على جعل الادخار أكثر جذباً للمواطنين، حيث تتضمن الخطة العديد من السياسات الرامية لحفز المواطنين على الادخار.

٢/٢/٥/٧ النظام المصرفي التجاري :

لقد تزايد دور البنوك التجارية في تمويل أنشطة القطاع الخاص بدرجة كبيرة، وينعكس ذلك في نمو القيمة الإجمالية لمطلوبات البنوك التجارية بما يزيد عن (٢٠%) في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م). كما تزايد معدل الإقراض المصرفي متوسط وطويل الأجل، إلا أنه من الملاحظ أن النسبة العظمى (٧٥%) من قروض البنوك التجارية لا تزال قصيرة الأجل. من ناحية أخرى ، تقدم بعض البنوك في الوقت الراهن تمويلاً طويل الأجل موجهاً في أغلب الأحيان نحو الصناعات البتروكيماوية وقطاع البناء والتشييد . إن تواجد شبكة واسعة من فروع البنوك في المملكة، والاستخدام المتزايد للبنوك في تسديد أجور ورواتب الموظفين، فضلاً عن الأدوات المصرفية الجديدة الأخرى يعني وجود تجهيزات أساسية تمويلية لتعبئة مدخرات القطاع الخاص. إلاّ أن الحاجة مازالت قائمة لتطوير عمل البنوك بما يسمح لها بالدخول في أنشطة جديدة، والتوسع في تمويل القروض طويلة الأجل للقطاع الخاص.

٣/٢/٥/٧ أسواق رأس المال المساهم :

تعكس مؤشرات سوق الأسهم بالمملكة مدى حاجته للتطوير خلال خطة التنمية السابعة، حيث يقدر معدل رسملة هذا السوق بنحو (٤٠%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ١٤١٧/١٤١٨هـ (١٩٩٧م) وهو معدل منخفض بالمقاييس الدولية. وهناك (٧٤) شركة فقط مسجلة في سوق الأسهم. ويعد تداول الأسهم، الذي يتم عبر البنوك التجارية، دون المستوى المأمول، كما أن التداول يتركز حول أسهم شركات قليلة. ومازال حجم الاستثمار في الإصدارات الجديدة للأسهم منذ عام ١٤١٥/١٤١٦هـ (١٩٩٥م) منخفضاً مقارنة مع القيمة الإجمالية لرسملة السوق. وهو بالطبع دون الإمكانات الادخارية للمواطنين واهتمامهم الواضح بالاستثمار في الأسهم. لقد تطور سوق السندات الحكومية خلال العقد الماضي ، إلا أن إصدارات السندات غير متاحة كمصدر لتمويل الشركات. وتركز خطة التنمية السابعة على زيادة إسهام سوق الأوراق المالية في تعبئة المدخرات وتوفير التمويل للاستثمارات. وسوف يسهم الدور الكبير المتوقع لهذا المصدر، في ضمان إدارة أكثر كفاءة لشركات القطاع الخاص، وتحسين عملية تخصيص الموارد المالية، وسوف يتزامن ذلك مع التقلص المتوقع لدور مؤسسات الإقراض المتخصصة.

٤/٢/٥/٧ مؤسسات الإقراض المتخصصة :

توجد في المملكة خمس مؤسسات إقراض متخصصة تقوم بتوفير التمويل متوسط الأجل وطويله بتكلفة منخفضة لقطاعات الزراعة والصناعة والإسكان. وقد تناقص دور تلك المؤسسات

نظراً لاقتصار منح القروض الجديدة على الموارد التي تتوافر من مدفوعات تسديد القروض السابقة، وهو ما يعكس سياسة الحكومة الرامية لجعل عمليات الإقراض والاقتراض تتم وفق شروط السوق وآلياته.

٥/٢/٥/٧ صناديق التأمينات ومعاشات التقاعـــد :

تشكل هذه الصناديق مصدراً كبيراً محتملاً لمقابلة احتياجات الاقتصاد للتمويل على المدى البعيد. ووفقاً للأنظمة السارية فإن العاملين بمؤسسات القطاع الحكومي من السعوديين يسهمون بحصةٍ من رواتبهم تُدفع لصندوق معاشات التقاعد، بينما يسهم العاملون بمؤسسات القطاع الخاص بحصة من رواتبهم تدفع إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وتُستثمر هذه الأموال في الوقت الحالي في سندات التنمية الحكومية أو مشروعات محلية أو في صناديق الاستثمار. ويتحدد عائد الاستثمارات في السندات الحكومية وفقاً لظروف السوق تبعاً لاختلاف آجال الاستحقاق. وسوف يتعين القيام بالبحث عن سبل جديدة لتحقيق عائدات أعلى على الأصول وأقساط الاشتراكات الجارية التي يتم توجيهها لتلك الصناديق وذلك لضمان توفر القدرة على المدى البعيد لمقابلة الالتزامات المستقبلية فيما يتعلق بصرف معاشات التقاعد لمستحقيها.

٦/٢/٥/٧ إعادة توطين رؤوس الأموال السعودية المستثمرة خارج المملكة:

يوجد بالمملكة في الوقت الحالي قرابة (١٠٥) صناديق استثمار تتم إدارتها من قبل البنوك التجارية، وذلك بالإضافة للعديد من الوسطاء الماليين من غير البنوك. ويتم استثمار القسم الأغلب من أصول تلك الصناديق خارج المملكة. وتشير التقديرات في هذا الصدد إلى أن صناديق الاستثمار الموجودة في المملكة تمتلك أصولاً خارج البلاد تزيد بمقدار عشرة أضعاف عن حجم استثماراتها في المملكة. ويرجع جانب من أسباب تدفق رؤوس الأموال لخارج المملكة إلى محدودية فرص الاستثمار في السوق المحلي للأسهم. وإزاء هذه الأوضاع تركز خطة التنمية السابعة على خفض تدفق رؤوس الأموال للخارج، وتشجيع إعادة توطين الأموال السعودية المستثمرة خارج المملكة من خلال توفير بيئة استثمارية في المملكة تتمتع بالمنافسة على المستوى الدولي.

ويعتمد استثمار تلك الأصول داخل المملكة على تطوير أسواق المال المحلية وتوسعتها لتوفير قدر كبير من الاختيارات والسيولة للمستثمرين. وسوف يتطلب تحقيق هذه الأهداف اتخاذ إجراءات لتعزيز ثقة كل من المواطنين السعوديين والشركات الأجنبية فيما يتعلق بالاستثمار في الاقتصاد السعودي فضلاً عن تبنّي إجراءات لضمان تحقيق عائدات منافسة.

٣/٥/٧ تنمية الأطر المؤسسية للقطاع المالي :

تتمتع المملكة بنظام مصرفي قوي بفضل ما يتم تطبيقه من لوائح تنظيمية حكيمة وما يشترط الالتزام به من معدلات ملاءة رأسمالية عالية وتقارير مالية شفافة إضافة إلى عمليات الفحص والمراجعة الدورية التي يتم إجراؤها دورياً، وتتضح قوة النظام المصرفي من خلال معدل الملاءة المالية – المرجحة بالمخاطر – والبالغ (٢٠%) لعام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م) مقارنة بالنسبة الدنيا ومقدارها (٨%) المحددة من لجنة "بازل" التابعة لبنك التسويات الدولية. وفي هذا الصدد فإن المستوى المرتفع من الشفافية في الإفصاح عن معلومات البنوك يحظى بالاعتراف والتقدير من جانب الشركات العالمية المتخصصة في التصنيف المالي. وتعد معدلات الملاءة المالية المرجحة بالمخاطر التي تشترطها مؤسسة النقد العربي السعودي من بين أعلى المعدلات المطبقة على مستوى العالم.

وقد أسهم الإطار التنظيمي للقطاع المالي في تجنيب المملكة المخاطر التي تعرضت لها بعض الاقتصادات الناشئة من انهيار للمصارف ومن أزمات لحقت بالقطاعات المالية لتلك الدول. وانطلاقاً من هذا الإطار ينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة للبدء في تنفيذ إصلاحات لسوق رأس المال تهدف إلى تعزيز نمو صناعة قوية لسوق الأسهم والسندات، وتشجيع الاستثمارات في المملكة. وسيتم تطوير شامل لسوق رأس المال مع الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية وذلك من خلال دراسة إمكانية القيام بالإجراءات التالية:

- إصدار نظام لسوق السندات، يكون مكملاً لنظام مراقبة البنوك ونظام الشركات الحاليين، وكذلك تطوير التجهيزات الأساسية لسوق رأس المال في المملكة.
- إعداد إطار مناسب وتنفيذه لتنظيم عمليات إصدار السندات التي تقوم بها المؤسسات المالية غير البنكية بما في ذلك المؤسسات التي تقع مراكزها الرئيسة خارج المملكة.
- وضع آلية لتنظيم أنشطة سوق الأوراق المالية والإشراف عليها على غرار النظم المطبّقة في دول أخرى، وينبغي للجهة التنظيمية لسوق الأوراق المالية أن تحدد إجراءات إصدار الأسهم الجديدة من أجل تشجيع الشركات على التحول إلى شركات مساهمة.
- مراجعة اللوائح المتعلقة بتحويل الشركات غير المساهمة إلى شركات مساهمة وتيسير إجراءاتها بهدف تسهيل عملية التحول، لا سيما بالنسبة للشركات ذات القدرات الابتكارية، بالإضافة إلى تحديد الإطار المؤسسي والتنظيمي اللازمين لتمكين القطاع الخاص من الحصول على رؤوس الأموال عن طريق إصدار سندات الشركات.
- تقديم تسهيلات لضمان حصول الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم على التمويل، بحيث تشكل تلك التسهيلات جزءاً لا يتجزأ من سياسات المملكة المتعلقة بتنويع القاعدة الاقتصادية واستحداث الفرص الوظيفية.
- إصدار اللوائح الرامية لتشجيع البنوك التجارية على تقديم قروض بضمان الرهن العقاري

وهو ما يتطلب التنسيق مع الجهات والإدارات الحكومية الأخرى ذات العلاقة.

الفصل الثامن

تنمية الموارد الطبيعية

٨- تنمية الموارد الطبيعية :

يلقي هذا الفصل الضوء على الإنجازات التي تحققت خلال خطة التنمية السادسة في قطاعات المياه والطاقة والثروة المعدنية، ويتناول القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية السابعة، والكفاءة الإنتاجية، وتعزيز دور القطاع الخاص، والأهداف والسياسات والبرامج الخاصة بهذه القطاعات.

١/٨ قطاع الميـــــــــاه :

١/١/٨ الوضع الراهن :

حققت المسيرة التنموية للمملكة منذ خطة التنمية الثالثة العديد من الإنجازات في مجال قطاع المياه، من أهمها: التوسع في إنشاء محطات تحلية المياه لتلبية الزيادة المطردة في الطلب على المياه للأغراض المترلية، إضافة إلى إنشاء شبكات حديثة، رئيسة وفرعية، لتوزيع المياه مع ما يتبعها من مرافق في مختلف مناطق المملكة.

ومن الإنجازات المحددة التي شهدتها فترة خطة التنمية السادسة لوزارة الزراعة والمياه، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، وهيئة الري والصرف بالأحساء، وهي أهم الجهات المعنية بقطاع المياه، ما يلي:

- تنفيذ (٧٦) مشروعاً مائياً، وتزويد قرى وهجر بالمياه عن طريق الناقلات بمعدل سنوي متوسط قدره (٥٩٣) ألف رد.
- استكمال سد خادم الحرمين الشريفين ببيشه بسعة تخزينية قدرها (٣٢٥) مليون متر مكعب، وإنجاز تنفيذ سدود أخرى صغيرة ومتوسطة ليصل إجمالي السدود إلى (١٩٠) سداً بمجموع سعتها التخزينية (٧٧٨) مليون متر مكعب، والبدء في تنفيذ (١٣) سداً جديداً بسعة تخزينية كلية قدرها (٥٩) مليون متر مكعب.
- قيام المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بأعمال التشغيل والصيانة لـــ (٢٧) محطة تحلية عاملة طاقتها الإنتاجية الكلية نحو (٢,٢) مليون متر مكعب يومياً من المياه المحلاة، وجارٍ تنفيذ (٣)

محطات تحلية جديدة طاقتها (٨٢٦) ألف متر مكعب يومياً. و بلغت أطوال خطوط الأنابيب المنفذة لنقل المياه المحلاة للمدن الداخلية في نهاية خطة التنمية السادسة (٣٢٦٣) كيلومتراً، ويجري العمل لتشغيل (٦٢٧) كيلومتراً إضافية أخرى.

- إنجاز مشروع إعادة استعمال مياه الصرف الزراعي لأغراض الري والذي قامت بتنفيذه هيئة الري والصرف بالأحساء. وقد أسهم هذا المشروع في تعزيز مصادر مياه الري بنحو (٣٢) مليون متر مكعب سنوياً. كما قامت الهيئة بحفر (١٠) آبار إضافية في الأحساء جُهِّزَتْ بوحدات الضخ، مما ساعد على مواجهة مشكلة نقص المياه الناجم عن الانخفاض في مستويات المياه ونقص تدفقها من العيون الطبيعية بالمشروع.
- تضافر جهود أجهزة الاعلام المختلفة بالتنسيق مع وزارة الزراعة والمياه لتوعية المواطنين بأهمية المحافظة على المياه وترشيد استخدامها، ومن المتوقع تكثيف هذه الجهود التي أصبحت ضرورة ملحة لتقليص ظاهرة الإسراف في استخدام المياه.

٢/١/٨ القضايا الأساسية :

من القضايا الأساسية التي ينبغي التصدي لها خلال خطة التنمية السابعة ما يلي:

١- إجراءات المحافظة على المياه :

مازالت الحاجة ماسة لزيادة فاعلية إجراءات المحافظة على موارد المياه وترشيد استهلاكها في جميع القطاعات، مما يتطلب تعزيز إجراءات مراقبة الاستهلاك للحد من الهدر وترشيد استخدام المياه، ومراجعة اللوائح التنظيمية لنظام المحافظة على المياه والالتزام بتطبيقها، ووضع آلية ملزمة لتخفيض استهلاك المياه للأغراض الزراعية تأخذ في حسبانها التوسع في استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة للاقتصاد في استهلاك المياه، ووضع المواصفات والمقاييس الوطنية لجميع مرافق المياه، ومراقبة الاستهلاك والاستخراج من مختلف المصادر عن طريق القياس الفعال لعدادات المياه، وتطوير أنظمة شبكات المياه ونقلها وتوزيعها للأغراض المنزلية، واتخاذ إجراءات فعالة لتحسين آلية التحصيل، وأن يواكب ذلك السعي لزيادة الوعي لدى المواطنين والمقيمين بأهمية ترشيد استهلاك المياه عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.

٢- خطة وطنية للمياه :

أصبح إصدار الخطة الوطنية للمياه وإقرارها أمراً ملحاً، وقد سبق إعداد مسودة أولية لها خلال الفترة ١٤٠٠ـ ١٤٠٢هـ (١٩٨٠-١٩٨٢م)، في ظل ظروف تميزت بعدم كفاية المعلومات المتوفرة. وأكدت خطط التنمية المتعاقبة على ضرورة إعداد خيارات لسياسة المياه والزراعة تتماشى مع الوضع الحرج لموارد المياه. وأصبح الأمر يتطلب بالضرورة استكمال الدراسات اللازمة لإعداد

الخطة الوطنية للمياه وإصدارها، وأن يتم ذلك بالتنسيق مع جميع الجهات البحثية.

٣- نصيب الفرد من مياه الشرب بالمدن الرئيسة :

اهتمت الجهات المسؤولة بتوفير خدمات المياه للمستهلكين على أوسع نطاق، ويتم ذلك عادة بلا مقابل، أو بأسعار متدنية دون حسبان لتكلفتها الرأسمالية العالية، وقد نتج عن ذلك ارتفاع متوسط نصيب الفرد من مياه الشرب بصورة مطردة في المدن الكبرى من (١٢٠) لتر/فرد/يوم عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ (١٩٨٠م) إلى نحو (٣١٥) لتر/فرد/يوم عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م). ويتطلب هذا التطور في استهلاك المياه وضع إجراءات وقواعد فعّالة للتشغيل والصيانة لتقليل الفاقد من شبكات التوزيع، ومراقبة الاستهلاك عن طريق القياس المستمر، بالإضافة إلى توعية المواطنين والمقيمين لإنجاح الحملة الوطنية الشاملة لترشيد استهلاك المياه المترلية، والتوسع في إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للأغراض المناسبة، وزيادة إسهام القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع المياه وإدارتها. ومن المتوقع أن تسهم هذه الإجراءات في تحقيق أولويات خطة التنمية السابعة بشأن المحافظة على المياه، وترشيد الإنفاق الحكومي، وتحسين الكفاءة الاقتصادية.

٤- تطوير تقنية تحلية المياه المالحة :

بلغت الطاقة التصميمية للمحطات المقامة على البحر الأحمر والخليج العربي مع نهاية خطة التنمية السادسة (٢,٢) مليون متر مكعب يومياً. ويستخدم في تحلية المياه أسلوبان تقنيان: الأول هو التقطير الوميضي متعدد المراحل لإنتاج المياه والكهرباء معاً، وهو الأكثر شيوعاً، والثاني التناضح العكسي باستخدام الأغشية لإنتاج المياه المحلاة فقط. ويشكل زيت الوقود الثقيل والغاز الطبيعي وقوداً أساسياً لتشغيل هذه المحطات. وتبدو الحاجة ملحة إلى استنباط أنماط تقنية أكثر ملاءمة لتحلية المياه تناسب ظروف المملكة الطبيعية مثل الاستعذاب بالطاقة الشمسية، ودمج طرق التقطير الوميضية مع الطرق الغشائية المستخدمة. كما يتطلب الأمر التركيز على تطبيق الأساليب التي تؤدي إلى خفض التكلفة، وتحسين أداء المحطات باستخدام الغاز الطبيعي كوقود أساسي. وفي هذا السياق نجح مركز الأبحاث والتطوير في المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في تطوير آلية لإنتاج المياه المحلاة باستخدام الأغشية ذات النفاذية الانتقائية في محطات التناضح العكسي.

٣/١/٨ الكفاءة الإنتاجية :

ارتفع متوسط انتاجية القوى العاملة في محطات التحلية خلال خطة التنمية السادسة إلى (٤١٧٥) متر مكعب/يوم/فرد، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢,٣%). هذا وتلبي محطات التحلية (٤٥%) من الطلب على المياه للأغراض المترلية.

كما أمكن خفض معدل استهلاك المياه للوحدة المساحية لمشروع هيئة الري والصرف بالأحساء بواقع (٥%) سنوياً خلال خطة التنمية السادسة دون التأثير على إنتاجية المشروع.

٤/١/٨ دور القطاع الخاص :

أسهم القطاع الخاص في مختلف الأنشطة المتعلقة بشؤون المياه، وتمثلت هذه الإسهامات في: حفر الآبار، وإنشاء السدود وصيانتها، وتنفيذ مشاريع شبكات مياه الشرب، وتأمين مياه الشرب بالناقلات، وتشغيل مشاريع مياه الشرب وصيانتها، وتنفيذ مشاريع إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للأغراض الزراعية، وتوريد مضخات وأجهزة المشاريع المائية وتركيبها. ويتوقع أن يكون للقطاع الخاص دور أكبر خلال خطة التنمية السابعة ليس في المجالات المتعلقة بالتنفيذ والتشغيل والصيانة فحسب بل في مجالات التمويل والإدارة أيضاً، مما سيسهم في تحقيق مزيد من الكفاءة الاقتصادية لقطاع المياه بمفهومها الواسع (الاستثماري، والإنتاجي، والتنظيمي).

٥/١/٨ استراتيجية التنمية:

تضمنت خطة التنمية السابعة استراتيجية متكاملة لتنمية قطاع المياه تتضمن الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١/٥/١/٨ الأهـــــداف:

تتمثل الأهداف الرئيسة لتنمية قطاع المياه خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- استمرار تأمين مياه الشرب بكميات كافية ونوعية جيدة.
- جعل المياه عنصراً أساساً ومقياساً مهماً في تقدير الكفاءة الاقتصادية في مشاريع الحكومة والقطاع الخاص.
- المحافظة على المياه وترشيد استخدامها.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في إدارة مرافق المياه وتشغيلها وصيانتها.

٢/٥/١/٨ السياسات:

يتـــــم تحقيق الأهداف الرئيسة لقطاع المياه خلال خطة التنمية السابعة باتباع السياسات التالية:

- مراجعة السياسات الحالية لقطاعي الزراعة والمياه وتنظيم أولويات استخدامات المياه.
- إعادة النظر في التنظيم الإداري لقطاع المياه، وتوحيد جميع الجهات المسؤولة عن إدارة هذا القطاع في جهة واحدة مستقلة.

- تعزيز قاعدة البيانات المركزية على الحاسب الآلي بشأن المياه لتغطي جميع جوانب شؤون المياه.
- توسعة شبكة المراقبة الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية وتحسينها.
- التوسع في تطبيق الأساليب والتقنيات المتطورة للمحافظة على المياه وتحسين كفاءة استخدامها، بالتعاون مع الجهات البحثية في المملكة.
- تطوير موارد المياه الجوفية والسطحية المتجددة وتعزيزها من خلال الاستفادة من مياه الأمطار والسيول ودعم برنامج السدود.
- تحديث الدراسات الهيدروجيولوجية التفصيلية وإصدار الخطة الوطنية للمياه بالتنسيق والتعاون مع الجامعات ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة.
- تحسين آلية تحصيل إيرادات المياه.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في مجال خدمات المياه.
- تنمية موارد المياه غير التقليدية ويشمل ذلك إنشاء محطات لتحلية المياه المالحة والمرافق المرتبطة بها لتعضيد الموارد المائية الأخرى، وإنشاء مشاريع إعادة استخدام مياه الصرف الصحي والزراعي المعالجة.
- تنمية القوى السعودية العاملة في قطاع المياه وتطويرها.

٣/٥/١/٨ البرامـــــج:

تركز برامج هذا القطاع خلال خطة التنمية السابعة على تنمية موارد المياه، وإمدادات مياه الشرب، وترشيد استخدام المياه والمحافظة عليها، وإنشاء محطات التحلية، وإجراء البحوث، وإعداد الدراسات. وتهدف هذه البرامج إلى تنمية موارد المياه الجوفية والسطحية، وإنشاء مشروعات إمدادات مياه الشرب، وترشيد استخدام المياه للأغراض المترلية والصناعية والزراعية، وتلبية الاحتياجات المتزايدة من المياه بإنشاء مزيد من محطات التحلية والمرافق المرتبطة بها، وإجراء الدراسات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية، ودراسة أثر استخدام مياه الصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي المعالجة في الري.

٦/١/٨ الأهداف المحددة للنمو :

من المستهدف أن يقوم قطاع المياه خلال خطة التنمية السابعة بمجموعة من الإجراءات التي تسهم في تحقيق الأهداف العامة على المدى البعيد، وتضاعف الجهود المبذولة لحل القضايا التي تعترض نمو القطاع، وتركز على إعداد تحليل للسياسة المائية بالتنسيق مع قطاع الزراعة، وإجراء دراسات

هيدروجيولوجية تفصيلية، وإصدار خطة وطنية حديثة للمياه، وزيادة كفاءة تشغيل مرافق المياه وصيانتها بما في ذلك محطات التحلية.

ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف إعادة النظر في ميزان المياه الوطني وإيجاد توازن مقبول يأخذ في الحسبان إمكانات الموارد المائية المتاحة والطلب عليها لجميع الأغراض.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود نوعين من المياه المتجددة المتاحة بالمملكة:

١- مياه سطحية وجوفية متجددة في منطقة الدرع العربي:

توجد هذه المياه بصورة عامة في منطقة الدرع العربي التي تغطي ثلث مساحة المملكة تقريباً، وتشكل مياه الأمطار والسيول المصدر الرئيس لهذه المياه، وهي تستخدم لتلبية احتياجات الزراعة البعلية (المطرية) مباشرة، أو تنتهي بتخزينها في رواسب الأودية وبحيرات السدود التخزينية، وقد قدرت كميات المياه السطحية المتجددة في منطقة الدرع العربي بنحو (٥٠٠٠) مليون متر مكعب سنوياً.

٢- مياه جوفية متجددة في منكشفات الطبقات الرئيسة والثانوية والرواسب الوديانية في المنطقة الرسوبية :

تشكل مياه الأمطار والسيول المصادر الرئيسة لهذه المياه، وهي تتسرب لتغذي الأجزاء المكشوفة من الطبقات الحاملة للمياه بنوعيها الرئيسة والثانوية، وكذلك الطبقات الوديانية الواقعة ضمن المنطقة الرسوبية في الرصيف القاري، وتستخرج هذه المياه عن طريق حفر الآبار السطحية، وتستخدم لأغراض الزراعة والشرب، وتقدر كميتها بنحو (٣٠٠٠) مليون متر مكعب سنوياً.

وفي هذا الإطار تستهدف خطة التنمية السابعة تحقيق استقرار الاستهلاك بالنسبة لموارد المياه الجوفية والسطحية المتجددة بمعدلاتها الحالية، بينما تستهدف الخطة من ناحية أخرى الحد من الزيادة في معدل استهلاك المياه الجوفية غير القابلة للتجديد (العميقة)، مع زيادة الموارد المائية غير التقليدية (تحلية المياه المالحة) بنسبة (٥,٨%) سنوياً لتلبية جانب من الطلب على المياه للأغراض المترلية والبلدية، ومياه الصرف الصحي المعالجة بنسبة (١١,٥%) سنوياً لاستخدامها في الأغراض الزراعية. ويوضح الجدول رقم (١/٨) ميزان المياه الوطني المستهدف لخطة التنمية السابعة.

الجدول رقم (١/٨)
ميزان المياه الوطني
خطة التنمية السابعة
(مليون متر مكعب/سنوياً)

البيـــــــــــــــان	تقديرات عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ	تقديرات عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ
الطلب على المياه:		
الأغراض المنزلية والبلدية	١٧٥٠	٢٠٣٠
الأغراض الصناعية	٤٥٠	٦٠٠
الأغراض الزراعية	١٨٥٤٠	١٩٨٥٠*
إجمالـــــــي الطلب	٢٠٧٤٠	٢٢٤٨٠
الموارد المائية المتاحة :		
المياه السطحية والجوفية المتجددة (منطقة الدرع العربي)*	٥٠٠٠	٥٠٠٠
المياه الجوفية المتجددة (الرصيف القاري)*	٣٠٠٠	٣٠٠٠
المياه الجوفية غير القابلة للتجديد (العميقة)*	١١٧٦٩	١٣١٢٠
مياه البحر المحلاة	٧٩١	١٠٥٠
مياه الصرف الصحي المعالجة	١٨٠	٣١٠
إجمالي الموارد المتاحة	٢٠٧٤٠	٢٢٤٨٠

* بيانات وزارة الزراعة والمياه وتقديراتها.

٢/٨ قطاع الطاقـــــة :

١/٢/٨ الوضع الراهن:

يؤدي قطاع الطاقة بالمملكة دوراً ريادياً على الصعيد العالمي، نتيجة للمركز المتميز الذي تشغله المملكة عالمياً في مجالات إنتاج النفط وتصنيعه وتصديره، كما يحتل هذا القطاع مكانة متميزة بين قطاعات الاقتصاد الوطني، لكونه مصدراً رئيساً للإيرادات العامة للدولة، وركيزة أساسية لدعم ميزان المدفوعات، إضافة إلى مساهماته المتميزة في التراكم الرأسمالي.

تعكس بيانات الجدول رقم (٢/٨) تطور المؤشرات الرئيسة للنفط والغاز الطبيعي خلال خطة التنمية السادسة، ومعدلات النمو السنوية المتوسطة ذات العلاقة.

الجدول رقم (٢/٨)
النفط والغاز الطبيعي
خطة التنمية السادسة

المؤشـــــــــــــــرات	١٤١٥/١٤١٤هـ ١٩٩٤م	١٤١٩/١٤١٨هـ ١٩٩٨م	معدل النمو السنوى المتوسط (%)
إنتاج المملكة من النفط الخام (م.ب.ي)	٨,٠٥	٨,٢٨	٠,٧١
احتياطي النفط الخام (ب.ب)	٢٦١,٤	٢٦١,٥	٠,٠
احتياطي الغاز الطبيعي (تريليون قدم مكعب)	١٩٠,١	٢١٤,٣	٣,٠
حصة المملكة من إنتاج أوبك من النفط الخام (%)	٣٢,٢	٢٩,٧	٢,٠-
حصة أوبك في إنتاج العالم من النفط (%)	٣٩,٩	٤٠,٨	٠,٦

م.ب. ي. : مليون برميل يومياً،ب.ب: بليون برميل.

تقوم وزارة البترول والثروة المعدنية باقتراح السياسة البترولية وتنفيذها والرقابة الإشرافية لقطاع الطاقة، في حين تقوم شركة الزيت العربية السعودية "أرامكو السعودية" بجميع نشاطات صناعة الزيت والصناعات الأخرى المرتبطة بها، كما تقوم شركة الزيت العربية المحدودة وشركة تكساكو العربية السعودية بتلك النشاطات في المنطقة المحايدة المقسومة.

ومن أهم الإنجازات التي شهدتها خطة التنمية السادسة مايلي:

- اكتشاف ثلاثة عشر حقلاً جديداً، منها أربعة حقول اكتشفت حديثاً جنوب مدينة الرياض التي تحتوي على الزيت العربي الخفيف جداً، إضافة إلى اكتشاف كميات من (الغاز الحلو) في مكمن الجوف بمنطقة العثمانية بحقل الغوار، بعد اكتشاف سابق في شدقم، مما يشير إلى توفر الغاز الحلو على امتداد الجانب الشرقي لحقل الغوار العملاق.
- بلوغ إجمالي الكميات المنتجة من الزيت الخام خلال السنوات الأربع الأول من خطة التنمية السادسة نحو (١١,٨) بليون برميل، إلا أن المملكة استطاعت المحافظة على احتياطي الزيت الخام البالغ (٢٦١,٥) بليون برميل، وهذا يعني أنه يتم تعويض كل برميل منتج.
- تطوير حقل شيبه بالربع الخالي الذي بدأ الانتاج بنصف مليون برميل يومياً من الزيت الخفيف جداً عام ١٤١٩/١٤١٨هـ (١٩٩٨م).
- توفير شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) أنواع الغاز اللازم للاحتياجات الصناعية في المملكة، وقد واصلت الشركة تنفيذ مشروعات تحسين شبكة الغاز الرئيسة وتوسعتها حتى أصبحت تلك الشبكة عصب الحياة لنهضة صناعية شاملة في المملكة تمدها بغاز الميثان والإيثان والبروبان والبيوتان.
- ارتفاع الاحتياطي من الغاز الطبيعي خلال خطة التنمية السادسة من (١٩٠,١) تريليون قدم

مكعب عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) إلى نحو (٢١٤,٣) تريليون قدم مكعب عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م) معظمه غاز مرافق. وتبذل "أرامكو السعودية" جهوداً موسعة للتنقيب عن الغاز غير المرافق كان آخرها اكتشاف حقلي الوضيحي وشمعة.

- تطوير الغاز من خلال التوسع في إمداداته بكل من المنطقة الشرقية ومنطقة الرياض، حيث تسهم كميات الغاز الإضافية في مواجهة الزيادة المطردة في الطلب على الطاقة وتلبية احتياجات التنمية الصناعية. وقد بدأ العمل في إنشاء معمل للغاز في الحوية بالمنطقة الشرقية سيكون قادراً على معالجة (١,٤) مليون قدم مكعب قياسية في اليوم من الغاز غير المرافق عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢م). وسيكون هذا المعمل بإذن الله، أول معمل في شبكة الغاز الرئيسة يخصص لمعالجة الغاز غير المرافق. بالإضافة إلى مشروعات توسعة معامل الغاز الثلاثة الأصلية (شدقم والعثمانية والبري) التي تستهدف رفع طاقة المعالجة الكلية فيها لأكثر من الضعف.
- ارتفاع انتاج المصافي من منتجات التكرير بمعدل (١,٤%) سنوياً من (٥٥١,٦) مليون برميل في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) إلى (٥٨٤,١) مليون برميل في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م). وقد استمر استقرار الطاقة الإنتاجية لمصافي التكرير عند هذا المستوي إلى نهاية الخطة السادسة.
- على صعيد الاستهلاك المحلي للطاقة، أدى تعديل أسعار بعض المنتجات المكررة في السنة الأولى من خطة التنمية السادسة إلى تحقيق معدل نمو معتدل نسبياً في استهلاك الطاقة الأولية قدره (٢,٦%) سنوياً إذ ارتفع الاستهلاك السنوي من (١٤٣٦,١) إلى (١٥٩٣,٩) ألف برميل يومياً من النفط الخام المعادل. ويوضح الجدول رقم (٣/٨) طاقة التكرير والاستهلاك المحلي من المنتجات النفطية خلال خطة التنمية السادسة ومعدلات النمو السنوية المتوسطة ذات العلاقة.
- تطوير شبكات إمداد المنتجات المكررة، مما ترتب عليه زيادة طاقة إمداد الجزء الجنوبي الغربي من البترين الممتاز والديزل وزيت الوقود الثقيل. كما يجري حالياً إنشاء خط أنابيب للمنتجات النفطية يمتد من المنطقة الشرقية إلى كل من منطقة الرياض ومنطقة القصيم، بطول (٣٥٠) كيلومتر، ليحل محل (١٦٥٠) شاحنة صهريج تقوم حالياً بنقل المنتجات المكررة إلى هذه المواقع.

طاقة التكرير والاستهلاك المحلي للمنتجات النفطية
خطة التنمية السادسة
(ألف برميل معادل يومياً)

البيـــــــــــــــــان	١٤١٥/٤١٤هـ (١٩٩٤م)	١٤١٩/١٤١٨هـ (١٩٩٨م)	معدل النمو السنوي المتوسط (%)
طاقة التكرير	١٥٧٠,٠	١٦٧٥,٠	١,٦
إنتاج مصافي التكرير	١٥٥١,٢	١٦٠٠,٣	١,٤
الاستهلاك المحلي من الطاقة الأولية:	١٤٣٦,١	١٥٩٣,٩	٢,٦
– منتجات مكررة	٧٥٢,١	٨٠٥,٩	١,٧
– نفط خام للحرق المباشر	٢١٠,٠	٢٦٠,٠	٥,٥
– غاز طبيعي	٤٧٤,٠	٥٢٨,٠	٢,٧

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

- ارتفاع حجم أسطول شركة فيلا للنقل البحري المملوكة لشركة أرامكو السعودية إلى (٢٧) سفينة تضم (٤) ناقلات عملاقة للنفط الخام و(١٩) ناقلة ذات أحجام أقل، و(٤) ناقلات للمنتجات النفطية.
- التوسع في المشاريع المشتركة فقد تم التوصل إلى اتفاق على مشروع مشترك للتكرير والتوزيع مع شركة (هيلاس) اليونانية، يضاف إلى مشاريع الشراكة السابقة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والفلبين وكوريا الجنوبية.

٢/٢/٨ القضايا الأساسية:

الاستخدام الأمثل للطاقة في السوق المحلي:

يعد الاستخدام الأمثل للطاقة في المملكة والحصول على أعلى قيمة مضافة ممكنة للاقتصاد الوطني من الأهداف الاستراتيجية للخطة، وللوصول إلى ذلك ستعمل خطة التنمية السابعة على تحقيق التالي:

- الاستمرار في تطوير احتياطي الغاز وامداداته واستهلاك معظم الغاز المنتج محلياً واستخدام كل من الغاز والزيت الخام والمنتجات كوقود أو لقيم للصناعة بشكلٍ أمثل يأخذ في الحسبان التكاليف الحدية لكل من تلك الموارد وزيادة القيمة المضافة العائدة للاقتصاد الوطني. وسيشمل ذلك إمداد منطقتي الرياض ومكة المكرمة بالغاز بشكل تدريجي بما يحقق الاستخدام الأمثل لذلك المورد.
- الاستمرار في تسعير مختلف مصادر الوقود في المملكة وهي الديزل وزيت الوقود والزيت الخام والغاز بشكل يعكس القيم النسبية لها.
- تحسين كفاءة تحصيل قيم الوقود المستخدم في القطاعات المختلفة في الدولة.

٣/٢/٨ الكفاءة الإنتاجية:

استكملت خلال خطة التنمية السادسة عملية إعادة الهيكلة لقطاع الطاقة من أجل تحسين الكفاءة الإنتاجية، ويعد تطور مؤشر حجم العمالة في شركة أرامكو السعودية خلال السنوات الأربع الأول من الخطة مؤشراً جيداً على تحسن الإنتاجية. فقد ارتفعت الطاقة الإنتاجية على الرغم من انخفاض حجم العمالة من (٥٧٤٨٦) موظفاً عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) إلى (٥٥٥٣٢) موظفاً عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م)، ومن المتوقع أن تستمر الإنتاجية في التحسن في السنوات المقبلة نتيجة الإجراءات الإدارية والتشغيلية التي جرى تنفيذها في إطار عملية إعادة هيكلة القطاع. كما يتوقع أن يوفر فتح المجال أمام القطاع الخاص للإسهام في قطاع الطاقة، خاصة قطاع الغاز الطبيعي، مناخاً تنافسياً في صناعة الطاقة مما سيسهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية.

٤/٢/٨ دور القطاع الخاص :

يسهم القطاع الخاص في العديد من النشاطات ذات العلاقة بمجالات قطاع الطاقة، من أهمها الاستثمار المباشر في مجال التكرير، وفي عمليات الإنتاج والتكرير في المنطقة المحايدة المقسومة. وتشكل أعمال شركة أرامكو السعودية أحد المجالات الرئيسة أيضاً التي يسهم فيها القطاع الخاص، إذ يقوم بعدد من الأعمال المساندة في عمليات التنقيب والإنتاج والتكرير والتوزيع. ومن المتوقع خلال خطة التنمية السابعة أن يتزايد دوره في قطاع الطاقة، وأن يسهم القطاع الخاص المحلي والأجنبي في المشاريع المساندة لنقل الغاز الطبيعي وتصنيعه، حيث تتبنى الخطة الطموحات سالفة الذكر في إطار استراتيجية تنمية هذا القطاع.

٥/٢/٨ استراتيجية التنمية:

يتـــم تنفيـــذ استراتيجية التنمية في قطاع الطاقة من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١/٥/٢/٨ الأهداف:

تتمثل الأهداف الرئيسة لقطاع الطاقة خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- تطوير عمليات إنتاج النفط باستخدام أفضل الطرق الفنية والاقتصادية وتطوير احتياطاته.
- المحافظة على حصة البترول في الاستهلاك العالمي من الطاقة وموقع المملكة في السوق العالمي.
- التعاون مع الدول المنتجة والمستهلكة لاستقرار السوق النفطية.
- العمل على زيادة القيمة المضافة للمنتج من النفط الخام.

- زيـــادة إنتاج الغاز الطبيعي وتطوير احتياطاته واستخداماته المحلية لخدمة أهداف التنمية وتنويع مصادر الدخل.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في الصناعات النفطية.
- زيادة كفاءة الصناعة النفطية السعودية وتكاملها وقدرتها على تلبية الحاجات المحلية من المنتجات النفطية، وتحقيق الأداء الأفضل في عمليات التكرير والتوزيع والتسويق المحلية.
- تنمية الكفاءات السعودية وتأهيلها وتدريبها بما يلائم احتياجات قطاع الطاقة.
- المحافظة على مصادر المياه وترشيد استهلاكها في جميع عمليات صناعة النفط.
- حماية البيئة المحلية من التلوث والاهتمام بقضايا البيئة العالمية.
- تطوير إنتاج الخرائط والمعلومات المساحية اللازمة وتحديثها لتنفيذ المشاريع المختلفة.

٢/٥/٢/٨ السياسات:

يتم تحقيق الأهداف الرئيسة لقطاع الطاقة خلال خطة التنمية السابعة باتباع السياسات والإجراءات التالية:

- الاستمرار في عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط في المملكة لزيادة الاحتياطي وتعويض الكميات المنتجة منه باستخدام أحدث وسائل الاستكشاف المناسبة.
- زيادة طاقة التكرير إلى أقصى حد ممكن اقتصادياً.
- تحقيق التكامل في الصناعة النفطية السعودية عالمياً عن طريق الدخول في مشاريع تكرير وتسويق مجدية مع شركاء ذوي أهمية في الأسواق الرئيسة.
- التنسيق مع الدول المصدرة للنفط داخل أوبك وخارجها لاستقرار السوق النفطية.
- الحوار مع المستهلكين الرئيسين للتعرف على السياسات المختلفة المؤثرة في الطلب على النفط ومنتجاته.
- الاستمرار في عمليات الاستكشاف والتنقيب عن الغاز غير المرافق لزيادة الاحتياطي وتعويض الكميات المنتجة منه.
- ترشيد استهلاك المنتجات النفطية في السوق المحلية ورفع كفاءة استغلالها.
- التركيـــز علـــى برامـــج تدريـــب القـــوى العاملـــة لرفع فاعليتها ودفع عملية إحلال العمالة الوطنية.
- استخدام المياه الجوفية متوسطة وعالية الملوحة في عمليات انتاج الزيت وتقليل الاعتماد على طبقات المياه العذبة.
- تحســـين أنظمة الصيانة وأساليبها في مرافق التكرير والتوزيع، ومواصلة الاهتمام ببرامج

الصيانة الوقائية.

- تطوير منتجات نفطية مكررة خالية من الملوثات الضارة.
- فتح المجال للقطاع الخاص المحلي والعالمي للإسهام في تطوير صناعة الغاز.

٣/٥/٢/٨ البرامـــج:

تركز برامج هذا القطاع خلال خطة التنمية السابعة على تطوير المرافق البترولية، والخدمات المساندة، وإعداد الدراسات والبحوث الجيولوجية والاهتزازات الأرضية، وكذلك البحوث والخدمات البترولية، والخرائط والمعلومات المساحية، بهدف تنمية الثروة البترولية وتحسين كفاءة الأداء.

٦/٢/٨ الأهداف المحددة للنمو :

يوضح الجدول رقم (٨/٤) توقعات الاستهلاك المحلي للطاقة الأولية خلال خطة التنمية السابعة ومعدل النمو السنوي المتوسط له.

الجدول رقم (٨/٤)
الاستهلاك المحلي للطاقة الأولية
خطة التنمية السابعة
(ألف برميل نفط معادل يومياً)

	١٤٢٠/٤١٩هـ (١٩٩٩م)	١٤٢٥/٤٢٤هـ (٢٠٠٤م)	معدل النمو السنوي المتوسط (%)
– منتجات التكرير *	٨٤١,٩	٩٧٤,٢	٣,٠
– نفط خام للحرق المباشر	٢٣٧,٠	١٤٣,٠	-٩,٦
– غاز طبيعي	٥٥٤,٠	١٠٨٣,٠	١٤,٣
إجمالي الاستهلاك	١٦٣٢,٩	٢٢٠٠,٢	٦,١

* تشمل زيوت التشحيم.

٣/٨ قطاع الثروة المعدنية :

١/٣/٨ الوضع الراهن :

يُعد التوسع في استغلال الثروات المعدنية، من أهم المجالات الواعدة لتنويع مصادر الدخل الوطني وزيادته، لذا استهدفت خطة التنمية السادسة "تنمية الثروات المعدنية وتشجيع استكشافها واستثمارها"، ونجحت سياساتها في اكتشاف العديد من المكامن والمواقع المعدنية التي يمكن أن تكون أساساً للصناعات التعدينية الأساسية والثانوية المكملة في المستقبل.

وفيما يلي أهم الإنجازات والتطورات الإيجابية التي تحققت خلال السنوات الماضية:

- أتمت وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية إعداد خرائط المسح الجيولوجي بمقاييس الرســـم (١ : ٥٠٠٠٠٠) و(١: ٢٥٠٠٠٠) التي تغطي مناطق الدرع العربي وجزءاً من الغطاء

الصخري، وأصدرت العديد من الخرائط الجيولوجية التفصيلية لمكامن المعادن وخرائط المسح الجيوفيزيائي والهندسي، ومن أبرز الإنجازات المتحققة في مجال المسح والتنقيب خلال خطة التنمية السادسة، حصر البيانات الجيوفيزيائية وتبويبها والبدء في إعداد الأطلس الجيوفيزيائي، وتقويم الأخطار الزلزالية الناتجة عن زلزال خليج العقبة عام ١٤١٥/١٤١٦هـ (١٩٩٥م)، والاستمرار في أعمال المراقبة الزلزالية، واستقصاء المخاطر البيئية وتقويمها في موقع اليتمة بالقرب من المدينة المنورة.

- إنجاز دراسات لأحد عشر مشروعاً تعدينياً مقترحاً للاستثمار منها مشاريع تعدين فوسفات الجلاميد، وحديد وادي الصواوين، وبوكسايت الزبيرة، والزنك في الخنيقية، بالإضافة إلى (٧) دراسات جدوى اقتصادية عن مغترايت ضرغط، والزنك والنحاس في المصانع وجبل صايد والذهب في الآمار والحجار وحمضة وبلغة (الشكل رقم ٨/١).
- استمرت وكالة الوزارة للثروة المعدنية خلال خطة التنمية السادسة في إصدار الصكوك التعدينية المختلفة ومراقبة الاستثمارات وتقديم المشورة الفنية، حيث بلغت إصدارات امتيازات التعدين الصادرة في نهاية خطة التنمية السادسة (١٧) امتيازاً، منها (٥) امتيازات تعدينية للمعادن اللافلزية، (٨) امتيازات لخامات الإسمنت، وامتياز تعديني واحد للنحاس والزنك والمعادن المصاحبة، و(٣) امتيازات للمعادن النفيسة.
- إنشاء شركة التعدين العربية السعودية (معادن) عام ١٤١٧/١٤١٨هـ (١٩٩٧م) لتصبح شركة مساهمة سعودية ذات شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة، ومملوكة بالكامل للدولة، وتولت الشركة مسؤولية استغلال منجمي مهد الذهب والصخيبرات، كما حصلت شركة

(معادن) على امتياز تعدين لتطوير منجم الآمار لإنتاج الذهب والمعادن المصاحبة له، وهذا يعد أول امتياز تعديني للشركة بعد التأسيس، كما حصلت الشركة على امتياز تعدين آخر لمنجم الحجار بالإضافة إلى حصولها على رخص استكشاف لخامات المعادن في كل من منطقتي وادي بيده، وسمران وشيبان.

٢/٣/٨ القضايا الأساسية :

١- نظام التعدين الحالي والتحولات العالمية :

تبدو الحاجة ملحة إلى وضع سياسات جديدة لقطاع التعدين والنظر في إجراء تعديلات على

بعض النصوص الواردة في نظام التعدين (الصادر في عام ١٣٩٠هـ)، نظراً لكونه لا يتمتع بمرونة كافية لتشجيع الاستثمارات التعدينية، كما يتطلب الأمر إعادة النظر في بعض الحوافز التي كفلها النظام للمستثمرين في مجال أعمال الكشف عن المعادن واستغلالها والحوافز المالية الممنوحة من الدولة للمشاريع الاستثمارية، والعمل على تشجيع قيام شركات تعدينية مشتركة.

وتجدر الإشارة هنا إلى الجهود الحالية المكثفة والتي يبذلها المسؤولون لتطوير الأنظمة ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي، والتي سوف تسهم بلا شك في تذليل المعوقات سالفة الذكر.

٢- التجهيزات الأساسية في مناطق التعدين :

تقع مناطق الامتياز التعدينية غالباً في مناطق نائية غير مأهولة، وتفتقر إلى التجهيزات الأساسية الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل الطرق والاتصالات ومصادر المياه والطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى التجهيزات اللازمة للخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وغير ذلك. ويمثل توافر التجهيزات أمراً حيوياً في تهيئة فرص الاستثمار في الرواسب المعدنية ذات الجدوى الاقتصادية في هذه المناطق. ويتطلب الأمر بذل الجهود للتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للنظر في إعطاء الأولوية لإدراج مشروعات التجهيزات الأساسية في مناطق التعدين، وذلك في إطار أولويات خطة التنمية السابعة بشأن "الاستمرار في توفير التجهيزات الأساسية لتتماشى وازدياد الطلب عليها"، كما تسهم معالجة هذه القضية في تحقيق توجهات الخطة السابعة بشأن تنمية مختلف المناطق الإقليمية للحد من ظاهرة الهجرة الداخلية إلى المدن الكبرى بالمملكة.

٣- إسهام القطاع الخاص في مجال الاستثمارات التعدينية :

انحصر دور القطاع الخاص في مجال استثمار المعادن اللافلزية والمواد الأولية اللازمة للصناعات التحويلية المعدنية والصناعات الكيماوية غير العضوية كصناعات: الإسمنت والزجاج والخزف والصيني والدهانات والمواد العازلة ومواد البناء وغيرها. أما الصناعات الأساسية كالصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية الأخرى التي تعتمد على المعادن الفلزية كالحديد والنحاس والرصاص والزنك. فقد ظلت مشاركة القطاع الخاص في مجال استغلالها محدودة على الرغم من وجود العديد من المواقع للرواسب المعدنية الواعدة التي ثبتت جدواها الفنية والاقتصادية، وأعلن عنها في السوق العالمية والمحلية. وهذا الأمر يتطلب مراجعة مستمرة للجوانب التي تعيق الاستثمار التعديني للمعادن الفلزية، والعمل على حلّها من خلال وضع آلية لتشجيع القطاع الخاص للإسهام في استغلال هذه الرواسب المعدنية الواعدة بصورة مباشرة أو من خلال الصناعات المكملة والثانوية، وتنشيط

الاستثمار في مواقع التعدين وذلك عن طريق تيسير إجراءات إصدار التراخيص وتوفير التجهيزات الأساسية، وإمداد المستثمرين بالمعلومات والدراسات، والعمل على تعديل بعض اللوائح المنظمة لتبسيط إجراءات الحصول على القروض من مصادر التمويل الحكومية والأهلية بهدف تشجيع الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) في هذه المجالات. إضافة إلى أهمية تعريف المستثمرين بجدوى الاستثمار في هذه المشاريع عن طريق الغرف التجارية الصناعية وعقد الندوات والاتصالات المباشرة وغيرها من وسائل الإعلام المختلفة.

٤- القوى العاملة الوطنية المدربة في مجال التعدين :

يتطلب النشاط التعديني نوعية متميزة من العمالة تجمع بين الخبرة في العمل الميداني والدراسة الأكاديمية المتخصصة، لذا استعان هذا القطاع ببيوت الخبرة العالمية ممثلة في البعثات الجيولوجية لتحسين كفاءة أدائه من ناحية، مع استقطاب العمالة الوطنية وتأهيلها من ناحية أخرى. وبالرغم من الجهود التي بذلت في هذا المجال خلال خطة التنمية السادسة، فما زال مجال استكشاف الثروات المعدنية واستثمارها في حاجة إلى المزيد من القوى العاملة الوطنية ذات المستوى التعليمي المتخصص والمهارة الفنية العالية لسد حاجة النشاط التعديني مما يتطلب التركيز على برامج التدريب والابتعاث، وتشجيع خريجي الجامعات على الدخول في مجال التعدين، وزيادة الحوافز والمميزات الممنوحة للعاملين.

٣/٣/٨ الكفاءة الإنتاجية :

توفر لدى القطاع التعديني خلال خطط التنمية السابقة، مجموعة من المعلومات قوامها أكثر من (٤,٠٠٠) تقرير ودراسة متخصصة عن الخامات المعدنية بشقيها الفلزي واللافلزي، والتي تعد الشريان المغذي لكثير من الصناعات الأساسية والتحويلية، بالإضافة إلى العديد من دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لبعض المشاريع المعدنية ذات المؤشرات الإيجابية والتي يمكن استغلالها تجارياً. كما تم إنشاء نظام متقدم للحاسب الآلي لتخزين المعلومات وتنظيمها. وتعد هذه المعلومات مهمة وأساساً للانتقال إلى مرحلة التوسع في الاستثمار التعديني خلال خطة التنمية السابعة. ولتحقيق ذلك ينبغي رفع كفاءة أداء القطاع التعديني ومعالجة المشكلات والقضايا ذات العلاقة، مع وضع الآليات الملائمة لتشجيع الاستثمارات الخاصة في الأنشطة التعدينية، ومن أبرزها:

- تعديل بعض بنود نظام التعدين المعمول به حالياً لمواكبة المستجدات العالمية وتطوير اللوائح المنظمة لأعمال الاستثمار التعديني، والعمل على تيسير إجراءات استخراج امتيازات، وتصاريح التعدين.

- تكثيف استخدام التقنيات الفنية الحديثة، والتطوير المستمر لنظم المعلومات.
- زيادة القدرات الجيوتقنية السعودية والقدرات الإدارية المساندة للعاملين بالقطاع ورفع كفاءتهم الإنتاجية بالابتعاث والتدريب المستمر.

٤/٣/٨ دور القطاع الخاص :

أسهم القطاع الخاص في تنمية قطاع التعدين من خلال المشاركة في المشاريع الاستثمارية التعدينية والصناعات التحويلية التي تعتمد على الخامات الفلزية والصناعية، بالإضافة إلى إسهاماته في مشاريع امتيازات التعدين. ولقد قامت وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية للثروة المعدنية حتى نهاية خطة التنمية السادسة بمنح القطاع الخاص (١٦) رخصة كشف عن المعادن الفلزية والنفيسة، و(٣٤) تصريح استطلاع لمواقع تعدينية واعدة، بالإضافة إلى منح (١٤) ترخيصاً لمناجم صغيرة لاستغلال المعادن الصناعية، و(٨٤٧) إذناً لاستخراج المواد الأساسية المستخدمة في صناعة البناء والتشييد، إلا أن الطموحات ذات العلاقة بالتعجيل بتنمية هذا القطاع تتطلب ضرورة العمل على زيادة فاعلية دور القطاع الخاص لممارسة مهماته، وتسهيل عمليات استخراج الصكوك، وإيجاد الوسائل المناسبة لتوفير التمويل اللازم للمشاريع التعدينية من قبل البنوك المحلية.

يتضح مما سبق أهمية تنفيذ استراتيجية متكاملة لتنمية قطاع الثروات المعدنية ومعالجة القضايا الأساسية ذات العلاقة.

٥/٣/٨ استراتيجية التنمية :

يتم تنفيذ استراتيجية التنمية في قطاع الثروات المعدنية من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١/٥/٣/٨ الأهداف :

تتمثل الأهداف الرئيسة لقطاع الثروة المعدنية خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- تسريع أعمال المسح الجيولوجي، وتحديث البيانات الجيولوجية والتعدينية وتحسين نوعيتها، وتقويم الخامات المعدنية بمختلف أنواعها.
- تعريف المستثمرين بالرواسب المعدنية المتاحة والحث على استكشافها واستغلالها.
- تحديث الجدوى الاقتصادية للرواسب المعدنية ذات المؤشرات الإيجابية.
- تنمية القوى العاملة السعودية وتطويرها وتدريبها وتأهيلها لاكتساب المهارات الفنية والإدارية والتسويقية المرتبطة بالصناعات التعدينية.
- تحسين الكفاءة الاستثمارية التعدينية القائمة، والسعي إلى إيجاد فرص استثمارية جديدة في مجال استغلال المعادن.

٢/٥/٣/٨ السياســـــات :

يتم تحقيق الأهداف الرئيسة لقطاع الثروة المعدنية خلال خطة التنمية السابعة باتباع السياسات التالية:

- تقويم المواقع والمكامن المعدنية المختلفة، واستمرار عمليات الحصر الشامل، واتباع أساليب حديثة لمعالجة البيانات وحفظها، وإعداد دراسات الجدوى الأولية، مع الاستمرار في عمليات التنقيب وحفر المناطق المتمعدنة وتحديد نماذج التعدين.
- تفعيل الدراسات الجيولوجية وتحديث معلوماتها، وتحديث بعض الخرائط الجيولوجية، والقيام بالدراسات الجيولوجية البحرية على طول سواحل المملكة، وإعداد قاعدة بيانات رقمية تتوافق مع نظام المعلومات الجغرافية.
- القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية للرواسب المعدنية ذات المؤشرات الإيجابية، وتقويم جدوى المشاريع القابلة للاستثمار في المواقع المختارة.

- العمل على تنمية القوى العاملة السعودية وتطويرها في الجهات المعنية بقطاع التعدين، ورفع قدراتها ومهاراتها من خلال التدريب والابتعاث وحضور المؤتمرات والندوات في الداخل والخارج.
- تطوير الهيكل التنظيمي للقطاع التعديني.
- زيادة فاعلية التنسيق بين الشركات التعدينية والجهات الحكومية ذات العلاقة، وتشجيع القطاع الخاص للدخول في مجال الصناعات التعدينية والخدمات المساندة.
- تشجيع المشروعات المشتركة من خلال تذليل معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية، والعمل على تطوير أساليب استخلاص المعادن وتحسين نوعية المنتج.

٣/٥/٣/٨ البرامـــــــــج :

تركز برامج هذا القطاع خلال خطة التنمية السابعة على المسح والتنقيب، وتنمية الاستثمارات التعدينية، والاستكشاف، والتنمية التعدينية. وتهدف هذه البرامج إلى تنمية الثروات المعدنية وتشجيع استكشافها واستثمارها لتنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة.

٦/٣/٨ الأهداف المحددة للنمو :

يتضمن الإطار العام للأهداف المحددة لنمو القطاع التعديني خلال خطة التنمية السابعة مايلي:

- عرض (١١) مشروعاً تعدينياً للمعادن الفلزية للاستثمار، لاكتمال دراسة جدواها الاقتصادية، وهذه المشاريع هي:
  * مشروع فوسفات الجلاميد الذي يُعد من أكبر الرواسب على المستوى العالمي.
  * (٨) مشاريع للرواسب المعدنية (الحديد والزنك والنحاس والذهب).
  * مشروعان للرواسب غير المعدنية (البوكسايت والمغترايت).
- زيادة معدل منح امتيازات وتراخيص المناجم الصغيرة اللافلزية بمعدل (٤٠%) خلال خطة التنمية السابعة، وزيادة معدل أذونات مواد البناء بمعدل (١٠%) عن الوضع الراهن وذلك لمواجهة الطلب المحلي.
- تنفيذ (٤) دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع تعدينية سنوياً على الأقل وعرضها للمنافسة على القطاع الخاص.

يوضح الشكل رقم (٢/٨) أهم مناطق ومواقع المعادن الفلزية واللافلزية المخطط دراستها خلال خطة التنمية السابعة.

وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ الأهداف المحددة سالفة الذكر خلال فترة خطة التنمية السابعة سوف يؤدي إلى دخول المملكة مرحلة الإنتاج الفعلي وزيادة القيمة المضافة لقطاع التعديـــن، ومن ثم تحقيق زيادة مطردة في معدلات نمو هذا القطاع. ومن المؤمل أن يتم خلال خطة التنمية السابعة تحديث نظام قاعدة المعلومات، وإعادة النظر في بعض بنود نظام التعدين - الخاصة بالصكوك وضرائب التعدين - حتى تواكب المستجدات العالمية، خاصة بعد صدور قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (١١٥) وتاريخ ١٤٢٠/٧/١٦هـــ القاضي بإنشاء هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، والتي ترتبط بوزارة البترول والثروة المعدنية، وتكون لها شخصية اعتبارية تتمتع بالأهلية الكاملة لتحقيق أهداف القطاع الجيولوجي والتعديني بالمملكة.

الفصل التاسع

القطاعات الإنتاجية

٩- القطاعات الإنتاجية :

يلقي هذا الفصل الضوء على الإنجازات التي تحققت خلال خطة التنمية السادسة في قطاعات الزراعة، والصناعة والكهرباء، والبناء والتشييد، ويتناول القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية السابعة، والكفاءة الإنتاجية، وتعزيز دور القطاع الخاص، والأهداف والسياسات والبرامج الخاصة بهذه القطاعات.

١/٩ قطاع الزراعة :

١/١/٩ الوضع الراهن:

اتخذت وزارة الزراعة والمياه خلال خطة التنمية السادسة إجراءات للمحافظة على المياه الجوفية غير المتجددة، وإيجاد توازن بين الأمن المائي والغذائي، من أبرزها التخفيض التدريجي لإنتاج الحبوب، وإيقاف إصدار تصاريح جديدة لمشروعات زراعة الأعلاف، وتكثيف برامج ترشيد استخدام المياه، وتنويع الإنتاج وفقاً للمزايا النسبية للمناطق والاحتياجات المائية للمحاصيل، وإلزام الشركات الزراعية وأصحاب المشروعات الكبيرة بتركيب عدادات على الآبار الزراعية. وفي إطار تلك التوجهات، حقق قطاع الزراعة معدل نمو سنوي متوسط بلغ (٢,٢%) بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)، وبلغت نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية (١٠,٤%)، ونسبة العمالة الزراعية (٧,٨%) من إجمالي العمالة بالمملكة.

وتتلخص أهم المنجزات التي حققها قطاع الزراعة خلال خطة التنمية السادسة في الآتي:

- تخفيض إنتاج القمح والشعير بنسبة (٣٠,٧%) و(٧٥,١%) على التوالي انسجاماً مع توجهات سياسة الدولة، وما استهدفته خطة التنمية السادسة نحو تخفيض إنتاج هذين المحصولين إلى مستويات لا تتجاوز الاستهلاك المحلي. وقد تزامن خفض الإنتاج الكلي لمحصولي القمح والشعير مع تحقيق معدلات إنتاجية عالية بلغت (٤,٧ طن للهكتار) بالنسبة للقمح، و(٥,٣ طن للهكتار) بالنسبة للشعير.
- تحقيق زيادات جيدة في إنتاج بعض السلع الزراعية تناسبت معدلاتها إلى حد كبير مع معدلات النمو السكانية، مما أسهم في تلبية نسبة كبيرة من الطلب المحلي على الغذاء، وعكس نجاح الخطة في تطبيق سياسة "تنويع القاعدة الزراعية في إطار

المزايا النسبية" (الجدول رقم ٩/١).

الجدول رقم (٩/١)
إنتاج بعض السلع الغذائية
خطة التنمية السادسة
(بآلاف الأطنان)

البيـــــــــــان	١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)	١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)	الزيادة أو (النقص) (%)
١) القمح	٢٦٤٦	١٨٣٤	-٣٠,٧
٢) الشعير	٢٠١٠	٥٠٠	-٧٥,١
٣) اللحوم الحمراء	١٥٠	١٦٠	٦,٧
٤) اللحوم البيضاء	٣٦١	٥٢٦	٤٥,٧
٥) البيض	١٢٧	١٣٩	٩,٤
٦) الألبان	٦٣٣	٨٦٦	٣٦,٨
٧) الخضروات	٢٢٩١	٢٧٥٧	٢٠,٣
٨) الفواكه	٩٨٨	١٢٤٤	٢٥,٩
٩) الأسماك	٥٢	٥٦	٧,٧

المصدر: وزارة الزراعة والمياه.

- تغير التركيب المحصولي تجاوباً مع المعطيات الجديدة التي برزت خلال خطة التنمية السادسة حيث تم تقليص المساحة المزروعة بالقمح والشعير والحبوب الأخرى بنسبة (٣٢,٦%)، و(٦٩,٩%)، و(٣٤,٧%) على التوالي في الوقت الذي ازدادت فيه المساحات المزروعة بالخضروات والفواكه بنسبة (٢٣,٩%)، و(٢٨,٨%) على التوالي (الجدول رقم ٩/٢).

الجدول رقم (٩/٢)
التركيب المحصولي
خطة التنمية السادسة
(بآلاف الهكتارات)

البيـــــــــــان	١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)		١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)		الزيادة أو (النقص) (%)
	المساحة	(%)	المساحة	(%)	
أ) حبوب:					
- قمح	٥٨٢	٤٤	٣٩٢	٤٣	-٣٢,٦
- شعير	٣١٦	٢٤	٩٥	١٠	-٦٩,٩
- حبوب أخرى	١٧٣	١٣	١١٣	١٢	-٣٤,٧
مجموع الحبوب	١٠٧١	٨١	٦٠٠	٦٥	-٤٤,٠
ب) الخضروات	١٣٤	١٠	١٦٦	١٨	٢٣,٩
جـ) الفواكه	١١٨	٩	١٥٢	١٧	٢٨,٨
الإجمالـــــــي	١٣٢٣	١٠٠	٩١٨	١٠٠	-٣٠,٦

المصـــدر: وزارة الزراعة والمياه.

- استمرار تقديم الخدمات البيطرية وخدمات الإرشاد الزراعي وتشغيل مراكز الأبحاث ومحطات التجارب مما أسهم في تطوير الإنتاج الحيواني. (جدول رقم ٩/٣).

الجدول رقم (٩/٣)
الثروة الحيوانية
خطة التنمية السادسة*
(الأعداد بالألف رأس)

البيـــــــــان	١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)	١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)**	الزيادة (%)
إبل	٧٦٧	٨٠٦	٥,١
أبقار	٢٦١	٣٠٩	١٨,٤
ضأن	١٠١٧٠	١٠٧١٨	٥,٤
ماعز	٥٩٨٨	٦٣٤٣	٥,٩
دواجن	٢٩٠٩٨٢	٣٣٥٦٢٥	١٥,٣

* تشمل حيوانات البادية.
** تقديرات وزارة الزراعة والمياه.

- استمرار البنك الزراعي العربي السعودي في تقديم القروض الزراعية التي بلغت نحو (٢,٥) بليون ريال خلال خطة التنمية السادسة.
- قيام المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق بتغطية حاجة الاستهلاك المحلي من الدقيق، والاحتفاظ بمخزون استراتيجي من القمح لمواجهة الظروف الطارئة لمدة (٦) أشهر. وبلغت الطاقة الإنتاجية لمطاحن الدقيق في السنة الأخيرة من خطة التنمية السادسة ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) حوالي (٧٠٢٠) طن قمح يومياً، بزيادة نحو (٣٤%) عن مستويات بداية الخطة. وأسهمت المؤسسة كذلك في تصنيع الأعلاف وتلبية جزء من الطلب عليها.

٢/١/٩ القضايا الأساسية :

١- الطلب على الأعـــلاف :

أدى الرعي الجائر إلى الإضرار بالمراعي الطبيعية مما ترتب عليه تدني طاقتها وإنتاجيتها. فقد قُدّر إجمالي عدد الوحدات الحيوانية بالمملكة عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) بنحو (٤,٥) مليون وحدة حيوانية، في مقابل إنتاج مراعي يبلغ (١٥,٢) مليون طن مادة رعوية فقط تكفي لتغذية (١,٧) مليون وحدة حيوانية. وبلغت كمية الأعلاف المتاحة من الشعير والحبوب الأخرى (الذرة الصفراء وفول الصويا والبرسيم والأعلاف الأخرى) نحو (٨) ملايين طن مادة جافة سنوياً تكفي لتغذية مليوني وحدة حيوانية. وهذا يعني أن الكمية المتاحة من علف المراعي والأعلاف الجافة تقل عن

الطلب عليها بما يقارب (١٨%)، مما يؤكد أهمية تنمية الموارد الرعوية من خلال مجموعة من الإجراءات تهدف إلى مكافحة التصحر والحد من الرعي الجائر والاهتمام بالأحزمة الخضراء للأراضي الزراعية والصحراوية، وتقييد تصدير الأعلاف.

٢- استهلاك الموارد المائية للأغراض الزراعية :

هذا الموضوع هو قضية مشتركة تواجه قطاعي الزراعة والمياه، وتتميز هذه القضية بالزيادة المطردة في استهلاك الموارد المائية للأغراض الزراعية -خاصة الموارد المائية غير المتجددة- نتيجة التوسع الزراعي في المناطق التي تعتمد على المياه الجوفية غير المتجددة، وتوجه المزارعين إلى زراعة الأعلاف ذات المقننات المائية العالية.

ويمكن معالجة هذه القضية من خلال خفض مساحة المحاصيل الزراعية ذات المتطلبات المائية العالية مثل الأعلاف الخضراء والبرسيم، وإيقاف توزيع الأراضي البور إلا في المناطق ذات الموارد المائية المتجددة، والتوسع في زراعة المنتجات الزراعية ذات المتطلبات المائية المنخفضة، واتباع عدد من الإجراءات الفعالة لترشيد استخدام المياه في الأغراض الزراعية تتمثل في تبني أساليب الري المتطورة، وتحديد المقننات المائية للمنتجات الزراعية، ومراقبة استهلاك المياه من خلال تركيب عدادات لقياس المياه المتدفقة من الآبار، ووضع تسعيرة للمياه الزائدة عن المقننات المائية للمحاصيل، والاستفادة من المزايا النسبية الطبيعية للمناطق المختلفة في إعادة توزيع المنتجات الزراعية، وتكثيف برامج الإرشاد الزراعي لتوعية المزارعين بأهمية المحافظة على الموارد المائية.

٣- التصنيع الزراعي للخضروات والفواكه :

شهدت خطط التنمية الثلاث الماضية زيادة مطردة في معدلات النمو السنوية للإنتاج المحلي من الخضروات والفواكه، أسهمت بصورة إيجابية في مواجهة الطلب وتقليص نسبة الواردات من هذه المنتجات بصورة ملحوظة. أما في مجال التصنيع الزراعي لهذه المنتجات فإن الأمر مختلف، حيث لا يتناسب مع حجم الإنتاج ولا يحقق الطموح المطلوب لتقليص الفجوة بين العرض والطلب المحلي على المنتجات الغذائية المصنعة، إذ لا تزيد نسبة إنتاج المصانع العاملة في مجال تصنيع الخضروات والفواكه (باستثناء التمور) عن (١٠%) من إجمالي حجم الطلب، مما أدى إلى ارتفاع حجم الواردات.

ومن المناسب الربط بين عناصر القضية الثلاثة: الإنتاج المحلي والتسويق والتصنيع، على أنها قضية متكاملة تحتاج إلى اهتمام مع التأكيد على استمرار تطبيق العمل بالروزنامة الزراعية، والمراجعة المستمرة لنظام حوافز الإنتاج والأسعار لبعض المنتجات الزراعية، وتشجيع الاستثمار في مشروعات البيوت المحمية خاصة ما يتعلق بإنتاج الخضروات التي تدخل في مجال التصنيع الزراعي، وزيادة كفاءة

مرافق التخزين، وتوسيع مجالات القروض الزراعية لتأخذ في الحسبان الجوانب التسويقية، وتطوير الجمعيات التعاونية الزراعية.

٤- المنتجات السمكية:

اهتمت المملكة بالثروة السمكية لكونها رافداً مهماً للأمن الغذائي. وقد بلغ الاستهلاك في نهاية خطة التنمية السادسة ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) نحو (٩٤) ألف طن، منها (٥٦) ألف طن بنسبة (٥٩,٦%) من إجمالي الاستهلاك من الأسماك الطازجة المحلية المنتجة في المصائد التقليدية والصناعية، ويشكل الباقي مستوردات من الخارج لسد فجوة الطلب على هذه المنتجات. ويتوقع أن يزداد الطلب على المنتجات السمكية إلى (١١٠) آلاف طن في نهاية خطة التنمية السابعة ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، وأن يزداد العرض المحلي بنحو (٦٢) ألف طن، وبالتالي ازدياد الفجوة بين العرض والطلب لتصل إلى نحو (٤٨) ألف طن، ويعني ذلك زيادة حجم الواردات من هذه المنتجات. ولمواجهة هذا التطور يجب إيجاد قوارب صيد مزودة بالمعدات الملاحية الألكترونية وأساليب الصيد الحديثة، وتشجيع الاتجاه إلى الاستزراع والتصنيع السمكي، وحث المستثمرين على إنشاء المصائد الصناعية على البحر الأحمر والخليج العربي، وزيادة قروض البنك الزراعي العربي السعودي المخصصة لتلك الأغراض، والعمل على حل المشكلات التي تواجه الصيادين.

٣/١/٩ الكفاءة الإنتاجية :

أدى استخدام الأساليب التقنية الحديثة في المشروعات الزراعية الكبرى، وإسهام القطاع الخاص في مجالات الإنتاج والتسويق إلى تحقيق تحسن مطرد في الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي خلال خطة التنمية السادسة، إلا أنه ما زالت هناك حاجة ملحة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات لزيادة الكفاءة الإنتاجية للقطاع، مثل المراجعة المستمرة للسياسات الزراعية المتعلقة بنقل التقنية وتوطينها وزيادة كفاءة استخدامها، وزيادة فاعلية برامج الإرشاد الزراعي، والتنسيق مع الجهات البحثية بشأن إجراء البحوث التطبيقية التي تدعم إمكانات الاستغلال الأمثل لهذه التقنيات.

٤/١/٩ دور القطاع الخاص :

تشجيع القطاع الخاص للدخول في المجالات المرتبطة بالتنمية الزراعية هو من الاهتمامات المستمرة للدولة خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في مجالات التسويق والتصنيع الزراعي. وفي هذا الإطار تقوم الجهات المعنية بقطاع الزراعة بتقديم خدماتها لتعزيز قدرة القطاع الخاص من خلال مجموعة من البرامج تشمل الأبحاث الزراعية والخدمات الزراعية والإرشاد الزراعي والتسهيلات الائتمانية، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات نقل التقنيات اللازمة وتطويعها.

٥/١/٩ إستراتيجية التنمية :

تتوقع خطة التنمية السابعة استمرار نمو الطلب المحلي على المواد الغذائية نتيجة للنمو السكاني وارتفاع مستوى المعيشة، مما يتطلب تنمية القطاع الزراعي مع المحافظة على الموارد المائية الحرجة، وتحقيق توازن بين الأمن المائي والغذائي.

ويتم تنفيـــــذ استراتيجية التنمية الزراعية من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١/٥/١/٩ الأهداف:

تتمثل الأهداف الرئيسة لقطاع الزراعة خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- زيادة إسهام الزراعة في تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية.
- التركيز على ترشيد استغلال الموارد الطبيعية للمحافظة عليها وتحسين استخدامها.
- تحسين الكفاءة الاقتصادية للقطاع الزراعي.
- الإسهام في رفع مستويات الدخل وتحسين مستوى معيشة المواطنين في المناطق القروية.

٢/٥/١/٩ السياسات :

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسة لقطاع الزراعة خلال خطة التنمية السابعة على السياسات التالية:

- تقديم بعض المدخلات الزراعية والخدمات المساعدة الأخرى للمزارعين، وإيجاد المناخ الملائم لاستمرارية القطاع الخاص في الإنتاج والتصنيع الزراعي، واستقطاب التقنيات الحديثة التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.
- زيادة الإنتاج المحلي من الفواكه، ومن الخضروات في البيوت المحمية، وتشجيع تطبيق أساليب الزراعة والري الحديثة.
- رفع كفاءة المؤسسات البحثية والفنية والإرشادية، وتعزيز تنسيقها مع الجهات التنفيذية.
- التركيز على رفع كفاءة المشروعات الإنتاجية من خلال دعم البحوث والدراسات الفنية، وتطبيق التقنيات الحديثة والعمل على توطينها.
- رفع مستوى الكفاءة التسويقية للخضروات والفواكه خاصة لصغار المنتجين.
- مراعاة تطبيق الشروط والمعايير الخاصة باستخدام مياه الصرف الصحي والزراعي المعالجة للأغراض الزراعية.
- تنمية القوى العاملة السعودية والعمل على تطويرها.
- توفير سعات تخزينية كافية من الصوامع والمستودعات لاستيعاب الأنواع المختلفة من الغلال وفقاً لحاجة الاستهلاك المحلي.

- زيادة الطاقات الإنتاجية لمطاحن الدقيق بما يتناسب مع الزيادة المتوقعة في الطلب على منتجات الدقيق.
- تقديم القروض الزراعية بما يتناسب والسياسة الزراعية وبما يحقق التوازن بين الإقراض وتحصيل القروض.
- الإسهام في تحقيق التوازن البيئي من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر والحفاظ على الغابات وتنميتها وإيجاد الحماية اللازمة لتكاثر السلالات النباتية والحيوانية وحماية البيئة البحرية والموارد السمكية المختلفة للحفاظ عليها وتنميتها.
- تهيئة القطاع الزراعي للتعامل بمرونة وكفاءة مع التطورات والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية.

٩/١/٥/٣ البرامج :

تركز برامج هذا القطاع خلال خطة التنمية السابعة على تطوير الخدمات الزراعية، وتنمية الثروة السمكية، والتعاون الفني ونقل التقنية، وذلك من أجل تقديم الخدمات الزراعية المختلفة، وتنمية الثروة السمكية، ونقل الخبرة المتطورة والتقنيات المتقدمة بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ولجان التعاون الثنائي، والاستمرار في أعمال التحديث والإحلال لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق ومصانع الأعلاف، وتقديم القروض لتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي، والاستمرار في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية من الدقيق. هذا فضلاً عن تنمية القوى العاملة في القطاع الزراعي ورفع كفاءتها من خلال التدريب خاصة على التقنيات المتقدمة والأساليب الزراعية الحديثة.

٩/١/٦ الأهداف المحددة للنمو:

من المتوقع أن تزداد القيمة المضافة في القطاع الزراعي خلال خطة التنمية السابعة من (٣٤,٦٧) بليون ريال في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) إلى (٤٠,٢٨) بليون ريال عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) حسب الأسعار الثابتة لعام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٣,٠٥%).

ويبين الجدول رقم (٩/٤) الطلب المقدر على السلع الغذائية الأساسية، حيث سيزداد الطلب الإجمالي على السلع الغذائية بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (٣,٢%).

الجدول رقم (٤/٩)
الطلب على السلع الغذائية الأساسية
خطة التنمية السابعة
(بآلاف الأطنان)

البيـــــــــــــان	١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)	١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)
القمح	١٨٣٤	٢١٤٧
اللحوم الحمراء	٣٧٠	٤٣٣
اللحوم البيضاء	٦٨٢	٧٩٨
البيض	١٢٢	١٤٣
الألبان *	٨٢٣	٩٦٣
الخضروات	٣٣٦١	٣٩٣٤
الفواكه	١٩٣١	٢٢٦٠
الأسماك	٩٤	١١٠

* الألبان الطازجة .

ويوضح الجدول رقم (٥/٩) التغيرات في إنتاج السلع الغذائية الأساسية.

الجدول رقم (٥/٩)
إنتاج السلع الغذائية الأساسية
خطة التنمية السابعة

البيـــــــــــــان	الإنتاج (بآلاف الأطنان)		معدل النمو السنوي المتوسط (%)
	١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)	١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)	
اللحوم الحمراء	١٦٠	١٦٨	١,٠
اللحوم البيضاء	٥٢٦	٧٧٣	٨,٠
البيض	١٣٩	١٦١	٣,٠
الألبان	٨٦٦	١٠٠٤	٣,٠
الخضروات	٢٧٥٧	٣١٩٦	٣,٠
الفواكه	١٢٤٤	١٥١٤	٤,٠
الأسماك	٥٦	٦٢	٢,٠

ومن المتوقع أن يؤمن الإنتاج الزراعي المحلي نسبة مهمة من الطلب المتصاعد على المواد الغذائية على مدى سنوات خطة التنمية السابعة. حيث سيفوق إنتاج البيض والألبان حجم الطلب عليهما مما سيحقق فائضاً للتصدير، في حين من المتوقع استمرار استيراد كميات من اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والفواكه والخضروات والأسماك، حيث سيزداد الطلب عليها بمعدل أكبر من معدل الزيادة في إنتاجها.

أما بالنسبة للقمح فلا يتوقع أن يتجاوز إنتاجه في نهاية خطة التنمية السابعة الاستهلاك المحلي المقدر بـــ (٢,١) مليون طن سنوياً، وسيستمر استيراد الشعير عن طريق القطاع الخاص.

٢/٩ قطاع الصناعة:

١/٢/٩ الوضع الراهن:

تضطلع وزارة الصناعة والكهرباء بمسؤولية تنمية القطاع الصناعي وتطويره من خلال

مهماتها الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، وتعمل كل من الهيئة الملكية للجبيل وينبع، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، والـــدار السعودية للخدمات الاستشارية، على مساندة الوزارة في تطبيق سياسات التنمية الصناعية وبرامجها.

وقد حقق القطاع الصناعي إنجازات مهمة خلال سنوات خطة التنمية السادسة، إذ بلغت نسبة إسهامه في الناتج المحلي غير النفطي (١٣,٩%) في نهاية الخطة. وبلغت حصة الصناعات البتروكيماوية في الناتج المحلي الصناعي (٩,٩%)، وصناعة تكرير النفط (٣٧,٨%)، والصناعات التحويلية الأخرى (٥٢,٣%). وشهدت خطة التنمية السادسة تنفيذ توسعات مهمة في مشروعات الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) الأمر الذي أسهم في إضافة نحو (٥,٥) مليون طن إلى طاقاتها الإنتاجية من البتروكيماويات والأسمدة والمعادن. وقد ترتب على ذلك ارتفاع طاقاتها الإنتاجية إلى أكثر من (٢٥) مليون طن سنوياً، بزيادة نسبتها (٢٨%) عما كان عليه الوضع في بداية خطة التنمية السادسة. ومن المتوقع أن تصل طاقاتها إلى أكثر من (٣٥) مليون طن عند اكتمال باقي مشروعاتها التوسعية في عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م). كما قامت شركة سابك بإنشاء مشروع جديد لإنتاج مسطحات الصلب بطاقة إنتاجية سنوية قدرها (٨٥٠) ألف طن.

وفي مجال الصناعات التحويلية بلغ العدد التراكمي للمصانع المنتجة حتى نهاية عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) نحو (٣١٢٣) مصنعاً، وإجمالي التمويل فيها حوالي (٢٣٠) بليون ريال، والعاملين بها (٢٨٧,٦) ألف عامل (الجدول رقم ٦/٩). وقد بلغ عدد المصانع الجديدة التي دخلت مرحلـــة الإنتـــاج خـــلال خطـــة التنمية الســـادسة نحو (٤٧٦) مصنعاً، واســـتثماراتهـــا نحو (١٤,٥) بليون ريال.

وفي مجال الصادرات الصناعية بلغت قيمة الصادرات باستثناء تكرير النفط في العام الرابع من خطة التنمية السادسة ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م) نحو (٣٥,٠٣) بليون ريال بالأسعار الجارية، بزيـــــادة نسبتهـــــا (١٠٩%) عن مستوى ما قبل بداية الخطة. وتشكل حصة الصناعات البتروكيماوية ما نسبته (٣٤%)، وحصة الصناعات التحويلية الأخرى نسبة (٦٦%)، ومن المتوقع أن تصل قيمة الصـــادرات الصناعيـــة عـــدا تكريـــر النفـــط إلى (٣٩,٨٣) بليـــون ريـــال في العـــام الأخير من خطة التنمية السادسة.

الجدول رقم (٦/٩)
المصانع المنتجة (*)
مصنفة حسب نوعية النشاط
١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)

النشاط الصناعي	عدد المصانع	إجمالي التمويل (مليون ريال)	العمالة (ألف عامل)
صناعة المواد الغذائية	٤٩٧	١٦٤٤٦	٤٠,١
صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة	١٣٥	٣٠١٥	١٦,٨
صناعة الأخشاب ومنتجاتها	١٣٥	٢٠٩٣	١١,٨
صناعة الورق والطباعة والنشر	١٨٧	٤٩٩٨	١٤,٦
الصناعات الكيماوية والبترولية	٦٤٣	١٥٠٥٥٣	٦٨,٥
الصناعات غير المعدنية	٥٦٠	٢٥٣٧٠	٥١,٧
الصناعات المعدنية الأساسية	٧٤	٥٧٠٩	٩,٣
صناعة الماكينات والمعدات	٨١٤	٢٠٧٣٦	٦٩,٠
صناعات أخرى	٥٦	١٠٨١	٥,١
مستودعات التبريد	٢٢	٢٦٢	٠,٧
المجموع	٣١٢٣	٢٣٠٢٦٣	٢٨٧,٦

المصدر: وزارة الصناعة والكهرباء.
(*) مصانع وطنية ومشتركة.

وفي مجال إقراض المشروعات الصناعية قدم صندوق التنمية الصناعية السعودي نحو (٨) بلايين ريال خلال السنوات الأربع الأول من خطة التنمية السادسة استفاد منها (٢٧١) مشروعاً صناعياً، ويُقدّر أن يصل عدد المشروعات المستفيدة إلى نحو (٣٤٠) مشروعاً صناعياً مع نهاية الخطة. كما زادت المصارف التجارية حجم تمويلها للقطاع الصناعي، إذ ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح إلى الصناعات التحويلية من (١٢,٨٨) بليون ريال في نهاية خطة التنمية الخامسة إلى (٢١,٤٥) بليون ريال في نهاية العام الرابع من خطة التنمية السادسة ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م) بزيادة نسبتها (٦٦,٥%).

وفي نهاية خطة التنمية السادسة، بلغ عدد المصانع العاملة في المدينتين الصناعيتين في الجبيل وينبع (٢٣) مصنعاً للصناعات الأساسية، و(٢٦) مصنعاً للصناعات الثانوية، و(١٣٢) مصنعاً للصناعات الخفيفة والمساندة، بزيادة نسبتها (٩%)، و(١١٦%)، و(١٨%)، على التوالي مما كان عليه الوضع في بداية خطة التنمية السادسة، هذا بالإضافة إلى المدن الصناعية الثمان المقامة في كل من الرياض وجدة والدمام ومكة المكرمة والقصيم والأحساء البالغ إجمالي مساحاتها المطورة نحو (٤١) مليون متر مربع بزيادة نسبتها (٢٨%) عمّا كان عليه الوضع في بداية خطة التنمية السادسة. وقد بلغت نسبة المساحات التي تشغلها المشروعات الصناعية (٩٥%)، كما تم البدء في تطوير أربع مدن صناعية جديدة في كل من المدينة المنورة وعسير والجوف وتبوك. وتدرس وزارة الصناعة والكهرباء

إشراك القطاع الخاص في إنشاء المدن الصناعية الجديدة لمواكبة الطلب المتصاعد على الأراضي الصناعية.

وفي إطار برنامج التوازن الاقتصادي تم إبرام (٨) اتفاقيات مع كل من الحكومة الفرنسية، والحكومة البريطانية، وبعض الشركات العالمية الكبرى. وانبثق عن هذه الاتفاقيات تأسيس (١٥) شركة في مجالات صناعات الطيران، والإلكترونيات، والاتصالات، والصناعات الأخرى ذات التقنية العالية. وقد بلغ إجمالي رأس المال المستثمر في هذه الشركات (٢٦٧٧) مليون ريال في نهاية خطة التنمية السادسة، بزيادة بلغت نحو (٢٤٢) مليون ريال منذ نهاية خطة التنمية الخامسة.

وفي سياق التوجه نحو زيادة إسهام القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني بما في ذلك تحويل بعض أوجه النشاط التي تقوم بها بعض الجهات الحكومية المسؤولة عن التنمية الصناعية فقد صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٥٧) بتاريخ ١٤٢٠/٣/٢٨هـ القاضي بإنشاء شركة مساهمة سعودية للخدمات بمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين.

ويواجه القطاع الصناعي بعض القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها خلال مدة خطة التنمية السابعة لدعم مسيرة التنمية الصناعية، وتحقيق إسهام أكبر للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

٢/٢/٩ القضايا الأساسية:

١- العمالة السعودية المدربة:

على الرغم من التقدم الذي حققته صناعة البتروكيماويات وصناعة تكرير النفط في مجال السعودة، إلا أن نسبة السعودة في الصناعات التحويلية الأخرى لا تزال منخفضة، فهذه الصناعات لا زالت تعتمد إلى حد كبير على العمالة الأجنبية، بسبب عدم كفاية العرض المتاح من المهارات الصناعية الوطنية، وانخفاض أجور العمالة غير السعودية.

ويتطلب معالجة هذا الوضع اتخاذ بعض الإجراءات الرامية إلى التوسع في التعليم الصناعي ورفع مستواه، وجعله أكثر جاذبية للشباب السعودي، وإعادة تأهيل القوى العاملة الوطنية وتوجيهها للعمل في المنشآت الصناعية، وتقديم الحوافز التشجيعية لمصانع القطاع الخاص التي ترتفع فيها نسبة استخدام العمالة الوطنية، وتقوم بتنفيذ برامج تدريبية وتأهيلية لهم. هذا بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التدريب، وتقديم التسهيلات الائتمانية لأغراض التدريب.

٢- الحوافز المقدمة للصناعات الصغيرة:

تكوّن الصناعات الصغيرة نسبة كبيرة من إجمالي الصناعات، وتُعدّ مصدراً رئيساً لإيجاد فرص

وظيفية للعمالة الوطنية، والمنتجات المغذية للصناعات الكبيرة، وهي لا تتمتع بما تحظى به المشروعات الصناعية الكبيرة من الحوافز التي تقدمها الدولة، ولا توجد مؤسسات أو جهات متخصصة تعنى بشؤونها، هذا بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها في الحصول على التمويل اللازم لنشاطاتها، وحاجتها إلى استخدام الأنظمة الإدارية، والمحاسبية الحديثة في إدارة أعمالها.

تتطلب المرحلة القادمة المزيد من التشجيع للصناعات الصغيرة، ومن ذلك دراسة إقامة مبانٍ جاهزة في المدن الصناعية، وتزويدها بالخدمات والتجهيزات الأساسية، وتأجيرها لصغار المستثمرين. وقيام الغرف التجارية الصناعية بالتعاون مع المؤسسات الأهلية والبنوك التجارية بمساعدة صغار المستثمرين بتحمل تكاليف دراسات الجدوى، وإقامة أقسام خاصة في البنوك التجارية لتمويل صغار الصناعيين، وإنشاء شركات خاصة تعد مؤسسات حاضنة للإسهام في رأس مال المشروعات الصناعية الصغيرة وتنفيذ برامج مساعدات فنية واستشارية.

٣- الحوافز التشجيعية:

تتضمن الحوافز التي تقدمها الحكومة لتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في المشروعات الصناعية، منح الأراضي، والإعفاء الجمركي لعناصر الإنتاج المستوردة، والقروض الميسرة، والإعفاء من ضرائب الشركات. ولكي تؤدي هذه الحوافز دورها بكفاءة وفاعلية في تنمية القطاع الصناعي في ظل المتغيرات والمستجدات الدولية وبصفة خاصة انضمام المملكة المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية، فإن الأمر يتطلب مراجعة شاملة لنظام الحوافز المقدمة وهيكلها بما يساير الأنظمة العالمية، والتركيز في سلم الأولويات على المشروعات التي تحقق متطلبات التكامل، ولديها روابط أمامية وخلفية مع الصناعات القائمة، خاصة الصناعات البتروكيماوية، ومنح الحوافز للصناعات ذات المزايا النسبية التي تتمتع بجودة عالية، وتستخدم تقنيات متقدمة، إضافة إلى توجيه الحوافز لتشجيع الاستثمار في المناطق التي تتميز بمقومات التنمية الصناعية.

٤- تنمية الصادرات الصناعية:

على الرغم من تزايد صادرات المملكة من البتروكيماويات والمنتجات النفطية المكررة والمنتجات الصناعية الأخرى فإن قيمة الصادرات من منتجات الصناعات التحويلية مازالت تمثل نسبة متواضعة من إجمالي صادرات المملكة تُقدّر بنحو (٣٦%) في نهاية خطة التنمية السادسة، وذلك بسبب وجود العديد من المعوقات. إن المرحلة القادمة تتطلب صياغة سياسات منها على سبيل المثال، تشجيع إقامة الشركات والمؤسسات المتخصصة في أساليب تطوير الصادرات، ودراسة تحويل مركز تنمية الصادرات في مجلس الغرف التجارية الصناعية إلى هيئة مستقلة ذاتية التمويل تقدم خدماتها للشركات المصدّرة، وتدعم عمليات تمويل الصادرات الصناعية، والاستفادة من مزايا التجارة

الإلكترونية الحديثة، وزيادة التواجد في الأسواق الخارجية من خلال تكثيف المشاركة في المعارض الدولية، وتوعية أصحاب المصانع بما يترتب على انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية من إجراءات ومتطلبات ومزايا.

٥- التلوث الصناعي:

يؤدي استخدام بعض التقنيات إلى زيادة نسبة تلوث الهواء والمياه نتيجة الانبعاثات الغازية والنفايات الصناعية خاصة في ظل غياب اللوائح البيئية وآليات وإجراءات تنفيذها. وتجنباً للمخاطر التي يخلفها التلـــوث الصناعي على المدى البعيد، فإنه ينبغي الاستمرار في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة، مثل التأكيد على اختيار التقنيات غير الملوثة للبيئة عند إعداد دراسات الجدوى لإقامة المشروعات الصناعية، والتأكد قبل منح الترخيص الصناعي أن المشروع يشتمل على الآلات والمعدات اللازمة لمعالجة النفايات الصناعية المؤثرة على البيئة، والتركيز على مشروعات تدوير المواد، ومعالجة الآثار البيئية السلبية الناشئة من الصناعات القائمة.

٦- الاستثمارات الأجنبية:

تراجعت نسبة مشاركة الاستثمارات الأجنبية في المشروعات الصناعية في السنوات الأخيرة من خطة التنمية السادسة، إذ لم تزد نسبة التراخيص الصادرة للمشروعات المشتركة عن (٥٪) فقط من إجمالي عدد التراخيص الصادرة، وبلغت نسبة التمويل لهذه التراخيص (٥,٤٪) من إجمالي التمويل للتراخيص الصادرة. ويعود هذا التدني إلى المعوقات التي تواجه المشروعات الصناعية المشتركة والتي ينبغي معالجتها بوضع أنظمة جديدة للاستثمار، وتطوير الإجراءات للتغلب على معوقات جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. وقد بادرت وزارة الصناعة والكهربـــاء بوضع مشروع نظام جديد لاستثمار رأس المال الأجنبي يهدف إلى تهيئة الظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتسهيل الإجراءات الإدارية اللازمة لتنفيذ الاستثمارات، ومنح الحوافز التفضيلية للمشروعات التي تحقق أهداف التنمية الصناعية.

٣/٢/٩ الكفاءة الإنتاجية :

شهدت خطة التنمية السادسة ارتفاعاً في نسبة استغلال الأراضي في المدن الصناعية القائمة خاصة تلك الموجودة في الرياض، وجدة، والدمام، حيث بلغت (٩٥٪) من جملة المساحة المخصصة للمصانع، كما بلغت نسبة استغلال طاقات المرافق والخدمات في المدينتين الصناعيتين في الجبيل وينبع مستوى مرتفعاً.

٤/٢/٩ دور القطاع الخاص:

تشير إحصائيات التراخيص الصناعية الصادرة من وزارة الصناعة والكهرباء إلى زيادة توجه القطاع الخاص نحو الاستثمارات الصناعية، إذ تم إصدار ما يزيد عن (٢٤٠٠) ترخيص لإنشاء مشروعات صناعية خلال السنوات الأربع الأول من خطة التنمية السادسة، باستثمارات قدرها (٥٨,٢) بليون ريال. ويشارك القطاع الخاص في المدينتين الصناعيتين في الجبيـــــل وينبع في انشاء المرافق التعليمية وإدارتها، كرياض الأطفال، والمدارس، وإنشاء المباني السكنية والمرافق التجارية والمرافق الصحية. وتدرس وزارة الصناعـــة والكهـــرباء إشراك القطاع الخاص في إنشاء المدن الصناعية، وتوفير التجهيزات الأساسية وتشغيلها وصيانتها.

وستشهد المرحلة المقبلة آفاقاً استثمارية جديدة نتيجة دخول القطاع الخاص في صناعات تعتمد على الثروات المعدنية المحلية، وفي صناعة تكرير النفط وصناعة الغاز، والسلع الرأسمالية التي تمثل نسبة عالية من الواردات، مثل صناعة المعدات والآلات والأجهزة، بالإضافة إلى الصناعات الصغيرة التي تغذي الصناعات الكبيرة القائمة باحتياجاتها من قطع الغيار والمواد نصف المصنّعة، والأجزاء المكملة.

٥/٢/٩ استراتيجية التنمية:

تهدف استراتيجية التنمية للقطاع الصناعي إلى تحقيق نمو وتوسع صناعي يتميز بقدرة تنافسية عالية في الأسواق المحلية والنفاذ للأسواق العالمية.

١/٥/٢/٩ الأهداف:

تتمثل الأهداف الرئيسة لقطاع الصناعة خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- زيادة إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع القاعدة الاقتصادية.
- تحقيق مزيد من التكامل والترابط بين النشاطات في القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تحقيق تنمية صناعية متوازنة بين مناطق المملكة تتناسب مع التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية والبشرية، وتوافر مقومات النمو.
- زيادة نسبة إسهام الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات.
- إقامة المزيد من المشروعات الصناعية المشتركة بين المملكة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية والإسلامية.
- رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية.
- إتاحة المزيد من فرص العمل للسعوديين وتشجيع الصناعات المحلية على إحلال القوى العاملة

السعودية محل غير السعودية.

- التركيز على البعد البيئي للتنمية الصناعية، وإلزام الصناعات القائمة والجديدة بمعايير حماية البيئة، والتأكد من أن التقنيـــة المســـتوردة تتجنب أخطار التلوث البيئي، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية الحرجة.

٩/٢/٥/٢ السياســـــــــات:

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسة لقطاع الصناعة في خطـــة التنمية السابعة على السياسات التالية:

- التركيز على التوسع الأفقي والرأسي في الصناعات البتروكيماوية ومشتقات النفط والغاز.
- إجراء المزيد من دراسات فرص الاستثمار، والجدوى الاقتصادية للمشروعات، وتعريف المستثمرين بنتائج الدراسات.
- فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في صناعة تكرير النفط، وصناعة الغاز، وتشجيع قيام المشروعات المشتركة في هذا المجال.
- إيجاد المعلومات الصناعية على نطاق أوسع، وتحديث البيانات الإحصائية بصورة دورية عن طريق إجراء المسوحات الصناعية.
- تطوير الأنظمة واللوائح من أجل تشجيع الصناعات الصغيرة، ودراسة وسائل تمويلها وتنميتها وحل مشاكلها.
- التوسع في إقامة المدن الصناعية في المناطق التي تتميز بمقومات النمو الصناعي، وإشراك القطاع الخاص في إقامتها وتشغيلها وصيانتها.
- دراسة أوضاع السوق وما تنطوي عليه من منافسة، وتشجيع النشاطات والأبحاث التسويقية، ووسائل الدعاية والإعلان، وتطوير سبل تصدير الإنتاج المحلي.
- استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، والتقنية الحديثة، وتطوير نظام استثمار رأس المال الأجنبي.
- تعزيز ودعم نشاطات البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية في القطاع الخاص.
- تحسين معدلات استغلال الطاقات الإنتاجية ورفع مستويات الكفاءة الاقتصادية في المنشآت الصناعية.
- تشجيع المصانع الوطنية على تطوير برامج تدريب القوى العاملة الوطنية وإعدادها، ودعم المصانع التي ترتفع فيها نسبة القوى العاملة الوطنية.
- حماية البيئة من التلـــوث الصناعـــي، والتحقـــق من أن أدوات الإنتاج المستخدمة تقلل من استعمال الموارد الحرجة.

٣/٥/٢/٩ البرامـــــج:

تركز برامج هذا القطاع خلال خطة التنمية السابعة على التعجيل بالتنمية الصناعية، وزيادة فرص الاستثمار الصناعي، وتشجيع الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)، والتوسع في تقديم الاستشارات والخدمات الفنية، وإعداد الدراسات وإجراء المسوحات الصناعية، مما يتطلب تعريف المستثمرين بفرص الاستثمار المتاحة بالقطاع الصناعي، وتطوير الأنظمة ذات العلاقة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتيسير الإجراءات، وتوسعة المدن الصناعية القائمة وإنشاء مدن صناعية جديدة، والتوسع في تدريب العمالة الوطنية وتأهيلها لتحسين الإنتاجية.

٦/٢/٩ الأهداف المحـــددة للنمو :

من المتوقع أن ينمو القطاع الصناعي خلال خطة التنمية السابعة بمعدل سنوي متوسط مقداره (٥,١٤%)، وأن تحقق الصناعات البتروكيماوية معدل نمو (٨,٢٩%)، وصناعة تكرير الزيت معدل نمو (١,٠٥%)، والصناعات التحويلية الأخرى معدل نمو (٧,١٦%)، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م).

كما يتوقع خلال مدة الخطة تحقيق ما يلي:

- إصدار نحو (٣٠٠٠) ترخيص صناعي لإنشاء مشروعات صناعية جديدة (وطنية ومشتركة) باستثمارات تقدر بنحو (٦٠) بليون ريال.
- إصدار نحو (١٥٠) ترخيصاً صناعياً لمشروعات مشتركة مع مستثمرين أجانب باستثمارات تقدر بنحو (٦,٥) بليون ريال.
- دخول نحو (٦٩٣) مصنعـــاً مرحلـــــة الإنتـــــاج باستثمارات تقدر بنحو (١٨) بليون ريال.

٣/٩ قطاع الكهرباء :

١/٣/٩ الوضع الراهن :

حقق قطاع الكهرباء معدلات نمو إيجابية خلال المدة ١٤١٤/١٤١٥-١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٤-١٩٩٨م) من خطة التنمية السادسة، فقد تم إيصال الخدمة الكهربائية إلى نحو (٤٤١,١) ألف مشترك جديد، وسجل عدد المشتركين معدل نمو سنوي متوسط قدره (٣,٧%)، واستهلاك الطاقة الكهربائية معدل نمو سنوي متوسط قدره (٤,٢%)، والحمل الذروي معدل نمو سنوي متوسط قدره (٢,٧%)، كما يتضح من الجدول رقم (٧/٩).

تواجه تنمية قطاع الكهرباء بعض المعوقات التي ينبغي معالجتها من خلال إعادة هيكلة القطاع وترتيب أوضاعه المالية، وهو ما وافق عليه مجلس الوزراء الموقر بقراره رقم (١٦٩) وتاريخ ١٤١٩/٨/١١هـ.

الجدول رقم (٧/٩)
المؤشرات الرئيسة لقطاع الكهرباء
خطة التنمية السادسة

المؤشرات	١٤١٥/٤١٤هـ (١٩٩٤م)	فعلي ١٤١٩/٤١٨هـ (١٩٩٨م)	تقديري ١٤٢٠/٤١٩هـ (١٩٩٩م)	معدل النمو السنوي المتوسط (%) ١٤١٥/١٤١٤-١٤١٩/١٤١٨هـ (١٩٩٤-١٩٩٨م)
متوسط الاستهلاك الكلي السنوي للمشترك السكني (كيلوواط – ساعة)	٣٤٥٨١,٧	٣٥٩٣٨,٥	٣٦٨١٩,٥	٠,٩٧
متوسط الحمل الذروي للمشترك (كيلوواط)	٦,٢	٥,٩	٦,٤	١,٢-
إجمالي الطاقة الكهربائية السنوية المستهلكة (مليون كيلوواط – ساعة)	٨٢١٩٨,١	٩٧٠٥٠,٠	١٠٤٥٣٥,٧	٤,٢
الحمل الذروي (ميجاواط)	١٧٣٨٧,٠	١٩٣٢٦,٠	٢١٩٢٦,٧	٢,٧
عدد المشتركين (ألف مشترك)	٢٨١٥,٥	٣٢٥٦,٦	٣٤٣٢,٠	٣,٧
عدد العاملين في القطاع	٢٧٠١١,٠	٢٧٩١٠,٠	٢٨٥٣١,٠	٠,٨
نسبة العاملين السعوديين (%)	٦٠,٣	٦٧,٦	٦٩,١	٢,٩
متوسط عدد المشتركين للعامل الواحد	١٠٤,٠	١١٧,٠	١٢٠,٠	٣,٠
متوسط الطاقة المباعة للعامل الواحد (ميجاواط – ساعة)	٣٠٤٣,٠	٣٤٧٧,٠	٣٦٦٤,٠	٣,٤

المصدر: وزارة الصناعة والكهرباء.

٢/٣/٩ القضايا الأساسية :

١- الوضع المالي :

تتمثل هذه القضية في ارتفاع مديونية شركات الكهرباء، وتكبدها خسائر تشغيلية ناجمة عن انخفاض أسعار الكهرباء عن مستوى تكلفة الخدمة، وتدني معدلات تحصيل الإيرادات. وقد أدى هذا الوضع إلى إضعاف قدرتها على تمويل برامجها الرأسمالية، خاصة الاستفادة من الأسواق المالية في تمويل تلك البرامج. وتصحيح هذا الوضع هو أحد أهداف عملية إعادة تنظيم قطاع الكهرباء.

٢- التغطية الكهربائية :

يُعدّ هدف توفير الخدمة الكهربائية إلى جميع المستهلكين من أولويات التنمية، وقد تحققت إنجازات في هذا المجال تتمثل في عدد المشتركين الجدد الذين تم خدمتهم خلال مدة خطة التنمية السادسة، إلا أن الموارد المتاحة لا تلبي الطلب المتزايد على خدمات الكهرباء، الأمر الذي يستدعي المعالجة، لتحقيق التغطية الشاملة للخدمة الكهربائية.

٣- الإنتاجية وتكلفة الخدمة :

شهدت خطة التنمية السادسة تطوراً إيجابياً في مؤشرات إنتاجية العمالة، إلا أن تكلفة الخدمة الكهربائية لم تواكب هذا التطور بسبب التأخير في تنفيذ بعض مشروعات الربط بين مراكز الأحمال ومرافق التوليد الرئيسة، وبعض المعوقات التشغيلية، مما أدى إلى عدم انخفاض تكلفة الخدمة إلى أدنى مستوياتها الممكنة. ومن المتوقع حصول تحسن في هذا المجال في أعقاب تطوير النظام الكهربائي،

وإدخال المنافسة في قطاع التوليد، وتفعيل المهمات الرقابية والتنظيمية في القطاع، وهي أمور ستكون محل اهتمام عند إعادة هيكلة القطاع.

٩/٣/٣ الكفاءة الإنتاجيـــــة :

استمرت مؤشرات الإنتاجية في التحسن خلال مدة خطة التنمية السادسة، فقد طرأ تحسن على مؤشر عـــدد المشتركين للعامل الواحد بمعدل (٣%) سنوياً، حيث ارتفع من (١٠٤) مشتركين في عام ١٤١٤/١٤١٥هـــ (١٩٩٤م) إلى (١١٧) مشتركاً في عام ١٤١٨/١٤١٩هـــ (١٩٩٨م)، وارتفع مؤشر متوسط الطاقة المباعة إلى العامل الواحد بمعدل (٣,٤%) سنوياً من (٣٠٤٣) ميجاواط - ساعة إلى (٣٤٧٧) ميجاواط - ساعة خلال المدة نفسها. وقد واكب هذا التطور انخفاض في تكلفة الخدمة. ومن المتوقع أن يحقق قطاع الكهرباء تقدماً ملحوظاً على صعيد الكفاءة الإنتاجية في ضوء الإجراءات التي يتم تنفيذها حالياً لإعادة الهيكله وترتيب الأوضاع المالية.

٩/٣/٤ دور القطاع الخاص :

يعد هدف تعزيز دور القطاع الخاص من الأهداف الرئيسة في عملية إعادة هيكلة قطاع الكهرباء التي أقرها مجلس الوزراء والمتضمنة الجوانب الرئيسة التالية:

- تأسيس شركة مساهمة للكهرباء على مستوى المملكة تسمى "الشركة السعودية للكهرباء".
- دمج جميع الشركات العاملة في مجال تقديم الخدمة الكهربائية وكذلك مشروعات الكهرباء التابعة للمؤسسة العامة للكهرباء في الشركة السعودية للكهرباء .. ويراعى في إطار ذلك ما يلي:
  * تنفيذ التنظيم الذي يحقق تقديم الخدمة حسب المعايير الفنية المعتمدة وبأقل التكاليف.
  * تمكين القطاع الخاص من التنافس في إنشاء مشروعات الطاقة الكهربائية وإدارتها.
  * يمكن للشركة السعودية للكهرباء أن تؤسس أو تمتلك شركات فرعية عاملة في قطاعات التوليد والنقل والتوزيع، وأن تشترك مع الشركات أو المؤسسات أو الهيئات السعودية والأجنبية التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها، أو قد تعاونها على تحقيق أغراضها.
- إنشاء هيئة مستقلة لمراجعة تكلفة الطاقة الكهربائية وتعرفتها، تتولى إجراء مراجعة دورية لتكلفة الخدمة وأسعار البيع.
- ترتيب الأوضاع المالية للقطاع.

٩/٣/٥ استراتيجية التنمية:

يتم تحقيق استراتيجية التنمية في قطاع الكهرباء من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

٩/٣/٥/١ الأهـــداف :

تتمثل الأهداف الرئيسة لقطاع الكهرباء خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- توفير الخدمات الكهربائية بالمستوى الفني الملائم لجميع مراكز النمو السكاني.
- تحقيق التغطية الشاملة للخدمة الكهربائية.
- الاستفادة من الطاقة الكهربائية في تنويع القاعدة الاقتصادية.
- تحقيق الربط الكهربائي وتعزيز التكامل في هذا المجال مع دول الجوار.

٩/٣/٥/٢ السياســـــــات :

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسة لقطاع الكهرباء خلال خطة التنمية السابعة على السياسات التالية:

- تطوير نظم الكهرباء وإدارة الطلب على الطاقة الكهربائية.
- تشجيع المحافظة على الطاقة وترشيد استهلاكها.
- إدارة الأحمال بشكل يحقق الاستغلال الأمثل للنظم الكهربائية ومرافقها.
- تطبيق الإجراءات الهادفة لتشجيع استعمال العزل الحراري.
- وضع معايير ملزمة لكفاءة نظم وأجهزة التكييف والتبريد وغيرها.
- تطويـــــر برامـــــج تدريـــــب القـــــوى العاملة نحو رفع فعاليتها ودفع عملية إحلال العمالة الوطنية.
- تطويـــــر التعـــــاون الخليجي والعربي والإقليمي في مجال الكهرباء لتحقيق ربط النظم الكهربائية.

٩/٣/٥/٣ البرامـــــــــج :

تتبنى برامج هذا القطاع تنمية قدرات النقل والتوليد والتوزيع الكهربائي، ونظم الاتصالات والتحكم، إضافة إلى التنمية الإدارية، بهدف إيجاد قدرات التوليد اللازمة لمقابلة النمو المتوقع في الأحمال، وتعزيز شبكات النقل والتوزيع وتوسعتها، وتوفير المرافق والنظم المتعلقة بمهام إرسال الطاقة وتوزيعها، والمراقبة والتحكم، وتنمية القوى العاملة، وتطوير مشروعات الخدمات المساندة.

٩/٣/٦ الأهداف المحددة للنمو:

يتوقع خلال خطة التنمية السابعة إيصال الخدمة لـــ (٧٩٣) ألف مشترك جديد، ونمو الاستهلاك الكلي للمشترك السكني بمعدل سنوي متوسط قدره (١,٢%)، من (٣٦٨٢٠) كيلوواط - ساعة عـــــــام ١٤١٩/١٤٢٠هـــ (١٩٩٩م) إلى (٣٩١١٦) كيلوواط - ساعة عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـــ (٢٠٠٤م)، والاستهلاك الكلي للطاقة الكهربائية بمعدل سنوي متوسط قدره (٥,٢%) من (١٠٤٥٣٦) مليون كيلوواط - ساعة عام ١٤١٩/١٤٢٠هـــ (١٩٩٩م) إلى (١٣٤٧٠٧) ملايين كيلوواط - ساعة عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـــ (٢٠٠٤م)، والحمل الأقصى غير المتزامن بمعدل سنوي قدره (٥,١%) من (٢١٩٢٧) ميجاواط عام ١٤١٩/١٤٢٠هـــ (١٩٩٩م) إلى (٢٨١٤٦) ميجاواط عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـــ (٢٠٠٤م). ويوضح الجدول رقم (٨/٩) المؤشرات الرئيسة المتوقعة لقطاع الكهرباء خلال خطة التنمية السابعة.

الجدول رقم (٨/٩)
المؤشرات الرئيسة لقطاع الكهرباء
خطة التنمية السابعة

المؤشـــــــــــــــــــرات	١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)	١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)	معدل النمو السنوي المتوسط (%)
متوسط الاستهلاك الكلي للمشترك السكني (كيلوواط – ساعة)	٣٦٨١٩,٥	٣٩١١٦,١	١,٢
متوسط الحمل الذروي للمشترك (كيلوواط)	٦,٤	٦,٧	٠,٩
إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة (مليون كيلوواط – ساعة)*	١٠٤٥٣٥,٧	١٣٤٧٠٦,٨	٥,٢
الحمل الذروي (ميجاواط)	٢١٩٢٦,٧	٢٨١٤٦,٢	٥,١
عدد المشتركين (ألف مشترك)	٣٤٣٢,٠	٤٢٢٥,٠	٤,٢
عدد العاملين في القطاع	٢٨٥٣١	٣١٨٥٨	٢,٢
نسبة العاملين السعوديين (%)	٦٩,١	٧٩,٢	٢,٨
متوسط عدد المشتركين للعامل الواحد	١٢٠	١٣٣	٢,١
متوسط الطاقة المباعة للعامل الواحد (ميجاواط – ساعة)	٣٦٦٣,٩	٤٢٢٨,٤	٢,٩

* **الطاقة الكهربائية المستهلكة تشمل ما يتم استيراده من محطات تحلية المياه المالحة ثنائية الغرض والذي يتوقع أن تصل القدرة التصديرية الثابتة لها نحو (٣٧٣٤) ميجاواط عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـــ (٢٠٠٤م).**

٤/٩ قطاع البناء والتشييد :

١/٤/٩ الوضع الراهن:

يمثل قطاع البناء والتشييد، بكل نشاطاته سواء في القطاع الحكومي أم في القطاع الخاص، أم في مجالات الإسكان والتجهيزات الأساسية، والمرافق والخدمات العامة، والمنشآت الصناعية، واحداً

من قطاعات الاقتصاد الوطني المهمة نظراً لتشابكه المميز مع القطاعات الإنتاجية الأخرى.

وقد شهد هذا القطاع خلال خطة التنمية السادسة استقرارا في نشاطه على الرغم من الانخفاض في معدلات تصاريح البناء إلى ما يقارب (٥٠%) من معدلاتها في خطة التنمية الخامسة، فقد حقق خلال سنوات خطة التنمية السادسة معدل نمو سنوي متوسط قدره (٢,١٦%)، وبلغت نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (١٦%) في نهاية الخطة، وشهدت خطة التنمية السادسة تطوراً في صناعة مواد البناء إذ وصل عدد مصانع مواد البناء والسيراميك والزجاج خلال الخطة إلى ما يزيد على (٥٦٠) مصنعاً تمثل نسبة (١٨%) من إجمالي عدد المصانع المنتجة في المملكة مما أسفر عن زيادة في انتاج بعض مواد البناء وصل إلى مرحلة التصدير.

وفي مجال الإقراض العقاري، قدم صندوق التنمية العقارية خلال خطة التنمية السادسة (٢٧,٨) ألف قرض قيمتها (٨٦٤٤) مليون ريال لتمويل بناء وحدات سكنية للمواطنين.

وقامت وكالة وزارة الأشغال العامة والإسكان لشؤون الأشغال العامة خلال خطة التنمية السادسة بالإشراف على (٣٣٦) مشروعاً من المباني العامة. وقد أنجزت الوزارة (٣٧١) تصميماً تتعلق بمشاريع للجهات الحكومية المختلفة، وشملت هذه التصميمات مراحل أولية ونهائية وتكميلية.كما انجزت مختبرات الوكالة نحو (١٠) آلاف اختبار في مجالات فحص مواد البناء والتربة، ووفرت خدمات استشارية لنحو (٥٥٧) من المباني المتصدعة الحكومية والخاصة. وقامت الإدارة العامة لتطوير منى بوزارة الأشغال العامة والإسكان خلال خطة التنمية السادسة بتنفيذ العديد من المشروعات والإشراف عليها لتيسير أداء مناسك الحج وخدمة ضيوف الرحمن مثل مشروع إسكان الحجاج، ومشروعات الطـــــرق والأنفاق وممرات المشاة، وإنشاء دورات المياه، وتوسعة منطقة الجمرات، وتثبيت الصخور.

ويواجه هذا القطاع عدداً من القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها لرفع كفاءة القطاع في أداء دوره الحيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢/٤/٩ القضايا الأساسية:

١- القوى العاملة:

مازالت أعداد القوى العاملة السعودية بقطاع البناء والتشييد منخفضة ومركزة في الوظائف المهنية. ويعود ذلك إلى عدد من العوامل التي تقلل من جاذبية هذا القطاع للعمالة السعودية، مما يتطلـــــب إصـــــدار عدد من الضوابط والإجراءات التي تساعد على تحقيق الاستقرار الوظيفي للعاملين في قطاع البناء والتشييد، فضلاً عن التوسع في تأهيل الراغبين في العمل في هذا القطاع في

معاهد التعليم الفني والتدريب المهني والكليات التقنية وتدريبهم، وتشجيع القطاع الخاص على توظيفهم وتأهيلهم.

٢- القدرات الفنية والإدارية:

على الرغم من التحسن المطرد في أداء شركات البناء والتشييد السعودية، إلا أن أداء الشركات المتوسطة منها والصغيرة لا يزال غير مرض، الأمر الذي يقتضي مراجعة ضوابط منح التراخيص، لمثل هذه الشركات، ومراعاة منحها لشركات المقاولات التي تتمتع بخلفية مهنية مؤهلة لتنفيذ المشروعات على النحو المطلوب. وقد أسهم تطبيق نظام تصنيف المقاولين وفقاً لقدراتهم ومؤهلاتهم في تحقيق تقدم في هذا الاتجاه، إلا أن فئة التصنيف الخامسة التي تشكل غالبية المقاولين من الفئة المتوسطة والصغيرة ما زالت تستحوذ على النصيب الأكبر من التصنيف، لذا فهي بحاجة إلى المساعدة والدعم لتمكينها من التطور وفقاً لتخصصها وتصنيفها. ويمكن دعم هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة، من خلال:

- توفير الخدمات الاستشارية لمساندتها في المجالات الفنية والإدارية والقانونية، وتشجيعها على التخصص.
- إلـــزام الشركـــات الكبيرة بتخصيص عقود من الباطن للشركات المحلية الصغيرة المتخصصة.

٣- معوقات التمويـــــل :

يواجه المقاولون السعوديون مشكلة عدم توافر التمويل اللازم لأعمالهم بسبب تردد البنوك في منحهم قروض كافية. وقد أدى ذلك إلى عدم تمكن المقاولين من توفير رأس المال اللازم لتمويل مراحل الاستثمار الأولية بعد ترسية العقود مثل دفع التأمين وتوظيف العمالة وتأمين المواد والمصروفات الأخرى. ويتطلب معالجة هذا الوضع اتخاذ إجراءات عديدة، منها:

- إعادة تقويم إجراءات ترسية العقود.
- حث البنوك على تسهيل إجراءات منح القروض، وتطبيق نظام التأمين ضد خسائر هذه القروض.
- مراجعـــة نظـــام منح التراخيص للمقاولين بحيث يخضع الترخيص لمعايير مهنية عالية ومتخصصة.

٤- قاعدة للمعلومات:

أدى تعدد الجهات التي تقوم بجمع البيانات، وغياب التنسيق بينها، إلى محدودية ترابط قاعدة المعلومات المطلوبة وتكاملها وانتظامها، وعدم توافر المعلومات بصورة منتظمة. وقد أفضى ذلك إلى الحد من تأسيس الأعمال والمكاتب الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الخدمات المرتبطة بقطاع البناء

والتشييد. ويقترح لمعالجة هذا الوضع ما يلي:

- إيجاد قاعدة بيانات تفصيلية شاملة تغطي جميع مجالات النشاط في هذا القطاع.
- توحيد الإشراف على قواعد البيانات في جهة محددة تكون مسؤولة عن انتظام تحديث البيانات وتطويرها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، والتأكيد على ما ورد في وثيقة خطة التنمية السادسة من إسناد تنظيم تلك المهمة إلى المكتب المركزي للبناء والتشييد بوكالة وزارة الأشغال العامة والإسكان لشؤون الأشغال العامة.

٩/٤/٣ الكفاءة الإنتاجية :

تشير الإحصاءات إلى تزايد أعداد المقاولين والمؤسسات والشركات العاملة في قطاع البناء والتشييد، إلا أنه لم يطرأ تحسن ملحوظ في أدائها من النواحي الفنية والإدارية بسبب وجود أعداد كبيرة من الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة ذات إمكانات فنية وإدارية محدودة، وعدم كفاية أعداد الشركات المتخصصة في مختلف مجالات البناء. ويمثل تصنيف المقاولين وفق معايير جديدة مساندة نوعية في اتجاه تفعيل الكفاءة الإنتاجية لقطاع البناء والتشييد. هذا بالإضافة إلى تحديث المواصفات العامة للمباني التي وضعتها وكالة الأشغال العامة، وإعداد مواصفات ومقاييس البناء (كود البناء السعودي) بالتعاون بين وزارة الأشغال العامة والإسكان والهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، ودراسة الأساليب المختلفة للإنشاء، وأوضاع السوق العقاري في المناطق الحضرية الرئيسة بالتعاون مع جامعة الملك سعود. ومن المتوقع أن تنعكس الآثار الإيجابية لهذه الإجراءات على الكفاءة الإنتاجية لقطاع البناء والتشييد.

٩/٤/٤ دور القطاع الخاص :

تقوم شركات القطاع الخاص ومؤسساته بتنفيذ مشروعات البناء سواء تلك التي يمولها القطاع الخاص أو التي تقوم الحكومة بتمويلها. ويقوم القطاع الخاص كذلك بإنتاج مواد البناء، وأعمال التشغيل والصيانة. وقد شهدت استثمارات القطاع الخاص تزايداً متنامياً في مجال البناء والتشييد شملت المجالات السكنية والتجارية والصناعية والاجتماعية، هذا في الوقت الذي تراجعت فيه استثمارات القطاع الحكومي في هذا المجال.

وتستهدف خطة التنمية السابعة زيادة فاعلية دور القطاع الخاص في تنمية قطاع البناء والتشييد، بتنفيذه المزيد من المشروعات الإنشائية والتشغيلية، وإسهامه في تمويل بعض المرافق ومن ثم تأجيرها للجهة المعنية، وتحويل ملكيتها للدولة بعد مدة محددة. هذا إلى جانب تكثيف دور صناديق الإقراض المتخصصة والبنوك التجارية وزيادة فاعليتها في تقديم التسهيلات الائتمانية الملائمة.

٩/٤/٥ استراتيجية التنمية:

يتم تحقيق استراتيجية التنمية في قطاع البناء والتشييد من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

٩/٤/٥/١ الأهـــــــــــداف:

تتمثل الأهداف الرئيسة لقطاع البناء والتشييد خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- تنمية القوى العاملة الوطنية وزيادة معدلات السعودة.
- التوسع في صناعة مواد البناء لتغطي حاجة السوق المحلي، وتصدير الفائض إلى الأسواق المجاورة.
- تشجيع المؤسسات والشركات المتوسطة منها والصغيرة الحجم في مجال البناء والتشييد، وتسهيل إيجاد التمويل اللازم لها.
- إنشاء قاعدة بيانات لقطاع البناء والتشييد يتم تحديثها بشكل دوري، وتحديد جهة مسؤولة عنها.
- رفع مستوى الكفاءة والجودة في جميع نشاطات قطاع البناء والتشييد.

٩/٤/٥/٢ الســـــــــــياسات:

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسة لقطاع البناء والتشييد خلال خطة التنمية السابعة على السياسات التالية:

- رفع مستوى القوى العاملة بما يتناسب مع متطلبات تنمية هذا القطاع.
- تحفيز القطاع الخاص للتوسع في مجال صناعة مواد البناء، ورفع طاقة الإنتاج الحالية، وإنتاج مواد جديدة.
- مساندة المؤسسات والشركات المتوسطة وصغيرة الحجم خاصة في بداية تأسيسها.
- رفع مستوى جمع البيانات، والدراسات والبحوث التطبيقية.
- تطوير أساليب تنفيذ المشروعات ونظم إدارتها والإشراف عليها، وإجراء الاختبارات المعملية.

٩/٤/٥/٣ البرامـــج:

تركز برامج هذا القطاع خلال خطة التنمية السابعة على تنمية القوى العاملة، والتوسع في إعداد الدراسات والتعاون الفني والإنشاءات والمختبرات، وذلك بهدف تقديم المساندة الفنية لوزارة الأشغال العامة والإسكان لتنفيذ المهام المناطة بها، واستكمال المشروعات التطويرية لمنطقتي منى

والمشاعر المقدسة.

٦/٤/٩ الأهداف المحددة للنمو:

يتوقع أن ينمو قطاع البناء والتشييد خلال مدة خطة التنمية السابعة بمعدل سنوي متوسط قدره (٦,١٧%) وأن تتحسن نسبة العمالة في هذا القطاع إلى إجمالي العمالة، وأن يتوفر عرض كاف من المباني التجارية والمراكز التسويقية. ومن المستهدف كذلك ما يلي:

- تحسين معدل السعودة للعاملين بهذا القطاع من خلال زيادة الطاقة الاستيعابية والنوعية للمعاهد والكليات المهنية والفنية، وتوسع مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال.
- زيادة نسبة المنتجات الوطنية من مواد البناء إلى (١٠٠%) للمواد الأساسية و(٥٠%) للمواد الأخرى .
- التوسع في نشاطات الجهات التنفيذية الموجهة لرعاية المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
- قيام وكالة وزارة الأشغال العامة والإسكان لشؤون الأشغال العامة بإنشاء قاعدة بيانات لهذا القطاع بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات العلاقة.
- رفع مستوى الجودة النوعية لمواد البناء، وتطوير أساليب تنفيذ المشروعات ونظم إدارتها والإشراف عليها، وإجراء الاختبارات المعملية.

الفصل العاشر
قطاع الخدمات

١٠- قطاع الخدمـــــــــــــات :

يلقي هذا الفصل الضوء على الإنجازات التي تحققت خلال خطة التنمية السادسة في قطاعات التجارة، والسياحة، والمواصفات والمقاييس، والخدمات الإحصائية. ويتناول القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية السابعة، والكفاءة الإنتاجية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وكذلك الأهداف والسياسات والبرامج الخاصة بهذه القطاعات.

١/١٠ قطاع التجارة

١/١/١٠ الوضع الراهن :

يسهم قطاع التجارة في تنمية مصادر الدخل الوطني، وتوفير احتياجات المواطنين من السلع والخدمات إلى جانب توفير فرص العمل، ويشتمل هيكل هذا القطاع على عدد كبير من المنشآت الفردية المسجلة في السجل التجاري والتي تمارس نشاطاتها بحرية في إطار التنظيم المؤسسي واللوائح التنظيمية الخاصة به، وتتولى وزارة التجارة بصفتها الجهة الحكومية المعنية بهذا القطاع توجيه التجارة الداخلية والخارجية غير النفطية وتنظيمها، كما تقوم بالإشراف على إجراءات ومفاوضات انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، وعلى أعمال اللجنة الوطنية لتمويل التجارة، واللجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي بين الدول الإسلامية (كومسك)، إلى جانب رئاسة الجانب السعودي في اللجان المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني مع بعض الدول، في حين تمثل الغرف التجارية الصناعية مصالح الشركات والمؤسسات التجارية العاملة في هذا القطاع.

وتتلخص أهم الإنجازات التي تحققت خلال خطة التنمية السادسة فيما يلي:

- ارتفعت القيمة المضافة التي حققها هذا القطاع من (٣٢,٩٨) بليون ريال في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) إلى (٣٥,٨٩) بليون ريال في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)، وبلغ المتوسط السنوي لمعدل النمو الذي حققه هذا القطاع خلال مدة الخطة السادسة (١,٧%)، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)، كما استطاع هذا القطاع تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين من السلع الغذائية والمواد التموينية دون حدوث اختناقات أو ضغوط تضخمية.
- إصدار نحو (٣٥٧) ألف شهادة منشأ خاصة بتصدير المنتجات الوطنية حتى نهاية عام

١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م).

- تطوير مختبرات الجودة النوعية وتحديثها وتوفير المعدات والأجهزة اللازمة لها، واستكمال أقسام أجهزة كشف الإشعاع الذري، وفحص المواد والسلع المحلية والمستوردة وتحليلها، وممارسة الرقابة للتأكد من صلاحية السلع المعروضة وجودتها وعدالة أسعارها وعدم مخالفتها للمواصفات والمقاييس السعودية.
- إصدار نظام السجل التجاري ولائحته التنفيذية، ونظام التسوية الواقية من الإفلاس، ونظام الأسماء التجارية، كما قامت الوزارة بتنظيم العمل بالسجل التجاري، ورفع مشروعات الأنظمة التالية للموافقة عليها: نظام البيع بالتقسيط - نظام البيانات التجارية - نظام الرهن التجاري - نظام الإيداع في المخازن العامة. وأصدرت دليلاً للوكالات التجارية، والدليل التجاري الشامل، ودليل إحصائي لأنشطة الوزارة، وجارٍ إعداد دليل لمكاتب المهن الحرة يشتمل على تصنيف للمكاتب الاستشارية.
- زيادة السجلات والتراخيص الصادرة للخدمات التجارية الرئيسة وفقاً لبيانات الجدول رقم (١/١٠).

الجدول رقم (١/١٠)
تطور بعض الخدمات الرئيسة
خطة التنمية السادسة

البيان	المجموع في عام ١٤١٥/١٤هـ (١٩٩٤م)	المجموع في عام ١٤١٩/١٨هـ (١٩٩٨م)	نسبة الزيادة (%)	المتوقع في عام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩م)
السجلات القائمة للشركات والمؤسسات الفردية	٤٠٠٣٤٣	٤٧٦١٤٨	١٨,٩	٤٩٦٥١٨
الوكالات التجارية	٤٨٨٨	٦٣٢٦	٢٩,٤	٦٤٤٧
العلامات التجارية	٣٢٢٩٦	٤٤٤٦٢	٣٧,٧	٤٤٥٦٢
الفنادق والاستراحات	٢٨٧	٣٧٤	٣٠,٣	٣٨١
مكاتب المهن الحرة	٢٧١٩	٣٤٨١	٢٨,٠	٣٥٤٥
المخابز الآلية ونصف الآلية	٥٥٣	٧٣٠	٣٢,٠	٧٣٧
محلات الذهب والمجوهرات وورشها	٣٦٨٢	٤٦٩٤	٢٧,٥	٤٧٤١

- التنسيق مع الغرف التجارية الصناعية في تنظيم العديد من الدورات التدريبية وإعداد دراسات عن الأسواق الخارجية وفرص الاستثمار التسويقية.
- صدور قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (١٠٩) بتاريخ ١٤١٦/٧/٢٦هـ بالموافقة على

انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، وقد انطوى ذلك على تشكيل لجنة وزارية تتولى مهمة الإشراف المباشر على عملية الإعداد للمفاوضات، انبثق عنها تكوين فريق تفاوضي يتولى إجراء المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول الأعضاء بالمنظمة وشركاء المملكة التجاريين، ويعقب انتهاء المفاوضات مرحلة صياغة البروتوكول الخاص بوثيقة الانضمام والتزامات المملكة تجاه ذلك.

- مشاركة وزارة التجارة في أنشطة المنظمات التجارية (الإقليمية والعالمية) ومتابعة توصياتها وقراراتها، وتقديم المعلومات والخدمات اللازمة لرجال الأعمال والجهات ذات العلاقة داخل المملكة وخارجها من أجل تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي مع مختلف دول العالم.

٢/١/١٠ القضايا الأساسية:

١- الكفاءة التنظيمية:

تعاني بعض المنشآت التجارية الفردية، ولا سيما الصغيرة منها، من ضعف الكفاءة التنظيمية مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على تطوير أساليب العمل وفقاً للمتغيرات والمستجدات، ويزيد من تعرضها للمخاطر الناجمة عن ضعف كفاءة الأداء، الأمر الذي يتطلب تكثيف البرامج التدريبية التي تقدمها الأجهزة الحكومية بالتعاون مع الغرف التجارية الصناعية والمؤسسات الكبرى بالقطاع الخاص، وتكثيف الجهود لتطوير هذه البرامج وفق احتياجات السوق ومتطلبات القطاع التجاري من أجل النهوض بالقدرات الإدارية المطلوبة والإسهام في رفع الكفاءة الاقتصادية.

٢- إغراق الأسواق المحلية:

يعاني القطاع التجاري من ظاهرة إغراق الأسواق المحلية بالسلـــــــــع والمنتجات المستوردة والمدعومة من قبل الدول المنتجة، وكذلك السلع المستوردة ذات المواصفات المتدنية والتي تدخل المملكة بأساليب متعددة، مما يحد من مقدرة المنتجات الوطنية على منافسة نظيراتها الأجنبية بالأسواق المحلية، لذا أصبح من الضروري إيجاد نظام لمكافحة الإغراق، وآلية تنفيذية فاعلة لتقليص إنعكاساته السلبية، والاستمرار في تطوير برامج المواصفات والمقاييس لمختلف السلع والمواد للحد من استيراد السلع الأقل جودة بما لا يتعارض مع أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى أهمية تكثيف برامج التوعية الإعلامية.

٣- ظاهرة التستر التجاري:

تنامت خلال سنوات خطة التنمية السادسة ظاهرة التستر على بعض الأجانب بأساليب غير نظامية لتمكينهم من ممارسة بعض النشاطات التجارية. ورغم الجهود التي بذلتها وزارة التجارة

بالتعاون مع وزارة الداخلية فإن هذه الظاهرة ما زالت قائمة، الأمر الذي يتطلب زيادة عدد اللجان المكوّنة لمكافحة هذه الظاهرة، في إطار الأنظمة المتعلقة بمراقبة الأسواق والمحلات.

٤- إصدار شيكات من دون رصيد:

يقوم بعض الأفراد، بإصدار شيكات من دون رصيد بالرغم مما نص عليه نظام الأوراق التجارية من تجريم لهذه الأعمال بالنظر إلى ما يترتب عليها من ضياع لحقوق المستفيدين من هذه الشيكات وإهدار للثقة في التعامل بها. وقد قامت وزارة التجارة بالتعاون مع الجهات المختصة باتخاذ إجراءات إضافية مثل: الحجز على أرصدة وأسهم المحكوم ضده وشطب سجله التجاري، كما قامت وزارة الداخلية بإصدار تعميم يقضي باعتبار قضايا الشيكات من دون رصيد من القضايا التي يعمم عنها جنائياً.

ورغم هذه الجهود إلا أن هذه الظاهرة مازالت قائمة، مما يؤكد الحاجة الماسة إلى التنسيق بين وزارة التجارة والجهات المعنية الأخرى وبين مجلس الغرف التجارية الصناعية للتوعية بالعقوبات والأضـــرار المترتبـــة على إصدار شيكات من دون رصيد، فضلاً عن تفعيل الدور الإعلامي في هذا الاتجاه.

٣/١/١٠ الكفاءة الإنتاجية:

أدت الجهود التي قامت بها وزارة التجارة خلال خطة التنمية السادسة إلى دعم إسهامات قطاع التجارة في تنمية مصادر الدخل الوطني، وتهدف خطة التنمية السابعة إلى رفع القيمة المضافة لهذا القطاع إلى (٤٤,١) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، ورفع معدل النمو السنوي المتوسط إلى (٤,٢%) بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)، وتشجيع قيام المزيد من الشركات المساهمة لتوظيف المدخرات الوطنية، وتشجيع تحول الشركات الخاصة الكبرى إلى شركات مساهمة، من أجل توسيع ملكية رأس المال وإيجاد المزيد من فرص العمل وتحقيق الكفاءة الإنتاجية، بالإضافة إلى تشجيع اندمـــاج المؤسســـات والشركـــات الصغيرة في وحدات كبيرة تتوافر لها الكثافة الرأسمالية التي ترفع قدراتها الإدارية والفنية وتساعدها على تنويع مجالات الاستثمار، ومواكبة التقنية الحديثة، مثل الاستفادة من مزايا التجارة الإلكترونية التي تعتمد على تداول المعلومات على الشبكة الحاسوبية وسرعة خدماتها.

٤/١/١٠ دور القطاع الخاص:

تشير الإنجازات التي تمت خلال خطة التنمية السادسة إلى تنامي الدور الذي قام به القطاع

الخاص في مختلف الأنشطة التجارية. وتسعى وزارة التجارة خلال خطة التنمية السابعة لتعزيز هذا الدور في التنمية الاقتصادية ورفع الكفاءة الاقتصادية لمنشآته وتوسيع مجالات استثماراته الموجهة للسوق المحلية والعالمية، والعمل على زيادة إسهام الغرف التجارية الصناعية في تنمية القطاع الخاص، وتوعية رجال الأعمال بالانعكاسات المتوقعة من انضمام المملكة (المرتقب) إلى منظمة التجارة العالمية وطريقة التعامل معها بمرونة وكفاءة.

ولا شك أن معالجة القضايا سالفة الذكر وتحقيق طموحات خطة التنمية السابعة يتطلب استراتيجية متكاملة لتنمية هذا القطاع.

١٠/١/٥ استراتيجية التنمية :

يتـــم تنفيـــذ استراتيجية التنمية في قطاع التجارة من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١٠/١/٥/١الأهداف:

تتلخص الأهداف الرئيسة لقطاع التجارة خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- تنمية التجارة الداخلية والخارجية غير النفطية وتوجيهها وفق احتياجات الاقتصاد الوطني، وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول العالم.
- زيادة فاعلية دور القطاع الخاص، وتشجيعه على رفع الكفاءة الاقتصادية لمنشآته وتوسيع مجالات أنشطته التجارية بالأسواق المحلية والعالمية.
- تنمية العمالة الوطنية في الأنشطة التجارية وتأهيلها وإحلالها محل غير السعودية.
- تحسين كفاءة أداء قطاع التجارة فيما يتعلق بتوفير احتياجـــات الأســـواق المحليـــة من السلع والخدمات وفقاً للمواصفات السعودية والدولية، وحصول المستهلك عليها بالكمية المناسبة والسعر المناسب.
- دعم الإجراءات التي تساعد على تنمية الصادرات غير النفطية وزيادة إسهامها في إجمالي الصادرات.
- تنميـــة قطاع خدمات الأعمال وتنظيمه، وتنمية النشاطات التمويلية بالتعاون مع الجهات المعنية.

١٠/١/٥/٢ السياسات:

يتطلب تحقيق الأهداف السابقة تطبيق الإجراءات والسياسات الآتية:

- مراجعة الأنظمة واللوائح المعمول بها وتطويرها لتحسين أساليب مزاولة الأنشطة التجارية.

- تشجيع قيام المزيد من الشركات المساهمة وتحويل الشركات الخاصة الكبرى إلى شركات مساهمة لتوسيع ملكية رأس المال وتوفير المزيد من فرص العمل.
- تشجيع اندماج المؤسسات والشركات الخاصة ذات الأحجام الصغيرة والمتماثلة في طبيعة النشاط من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتحسين المقدرة التنافسية.
- تعزيز الثقة في التعامل بالأوراق التجارية وضبط مخالفات الأنظمة وحالات الإغراق السلعي والتستر التجاري وغيرها من الممارسات المعوقة لنمو التجارة.
- تعزيز العلاقة بين وزارة التجارة والغرف التجارية الصناعية لزيادة إسهامها في تنمية القطاع الخاص، وتشجيع نشاط البحث والتطوير في أعمال الغرف التجارية ونشر خدماتها لمواكبة المستجدات المحلية والإقليمية والدولية.
- العمل على زيادة نسب العمالة السعودية في الأنشطة التجارية.
- تشجيع إسهام القطاع الخاص في وضع برامج التدريب وتنفيذها، مع التنسيق المستمر بين مجلس الغرف والغرف التجارية الصناعية والجامعات ومراكز التدريب وغيرها من الجهات ذات العلاقة لتنمية مهارات العاملين في القطاع الخاص، ودعم مراكز التدريب الخاصة ومعاهده.
- ترشيد سياسات استقدام العمالة الأجنبية وإجراءاتها وإحلال العمالة الوطنية محلها بصورة تدريجية وإيجاد الوسائل المناسبة لإتاحة فرص العمل للمواطنين في القطاع الخاص.
- الاستمرار في تقدير الاحتياجات المحلية من السلع الغذائية والمواد التموينية الضرورية، ووضع الخطط لاستمرار توفيرها من أفضل المصادر وبأقل الأسعار، ومتابعة توفير مخزون استراتيجي منها.
- مراقبة الأسواق المحلية وتنظيمها، والتحقق من جودة السلع والمواد المعروضة وصلاحيتها، والرقابة على الخدمات، ومكافحة الغش التجاري.
- التنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والجهات ذات العلاقة لتحقيق إقامة السوق الخليجية المشتركة، وتوحيد الأنظمة واللوائح التجارية بما يتفق مع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.
- تنمية التجارة البينية العربية، ودعم العلاقات التجارية مع جميع دول العالم إنطلاقاً من المصالح المشتركة، وبما يحقق فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية، ودعم الجهود التي يقوم بها مركز تنمية الصادرات بمجلس الغرف التجارية الصناعية للترويج للمنتجات السعودية القابلة للتصدير.
- تطوير سوق الأوراق المالية لزيادة إسهاماته في تنمية الأنشطة التجارية.

١٠/١/٥/٣ البرامج:

تركز برامج هذا القطاع خلال خطة التنمية السابعة على تطوير خدمات وزارة التجارة وتحسين أساليب ممارسة العمل التجاري، وتنظيم وتصنيف الخدمات التجارية وضبط مخالفات الأنظمة، وتوفير المواد الرئيسة من أفضل المصادر وبأقل الأسعار ومراقبة الجودة النوعية، وتنظيم تداول أسهم الشركات وأوضاع شركات التأمين وإصدار التراخيص لخدمات الأعمال. إضافة إلى تدريب القوى العاملة والاهتمام بالبحوث والدراسات ذات العلاقة بتنمية القطاع التجاري وتحديد احتياجاته.

١٠/١/٦ الأهداف المحددة للنمو :

يتوقع أن ينمو قطاع التجارة بمعدل سنوي متوسط مقداره (٤,٢%) خلال مدة خطة التنمية السابعة، وأن يبلغ إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الخطة (٧,٩%). ويتوقع أن تنمو بعض الخدمات الرئيسة التي تقدمها وزارة التجارة بمعدلات سنوية متوسطة كالتالي: تسجيل الشركات والمؤسسات (٣%)، تسجيل الوكالات التجارية (٢%)، تسجيل العلامات التجارية (٥%)، الترخيص لمكاتب المهن الحرة (٢%)، الترخيص للفنادق والاستراحات (٢%)، خدمات فحص المواد والسلع المحلية والمستوردة وتحليلها في مختبرات الجودة (١%)، وإصدار شهادات المنشأ (٢%).

١٠/٢ قطاع السياحة:

١٠/٢/١ الوضع الراهن:

يسهم قطاع السياحة في تنمية مصادر الدخل الوطني، وتوفير فرص العمل للمواطنين، وتكتسب تنمية السياحة الداخلية أهمية خاصة بالمملكة، لكونها بديلاً منافساً للسياحة الخارجية التي تؤدي إلى تسرب نسبة كبيرة من دخول المواطنين إلى الخارج سنوياً، وتنعكس سلباً على أوضاع ميزان المدفوعات وحجم الطلب على السلع والخدمات.

وتتميز مناطق المملكة المختلفة بتنوع ثرواتها الطبيعية والتراثية والثقافية، كما تتمتع بإمكانات سياحية كبيرة على ساحل البحر الأحمر وساحل الخليج ومنطقتي عسير والباحة في جبال السروات وعيون المياه المعدنية في الإحساء والجوف وشمال حائل وقرب منطقة المدينة المنورة، إضافة إلى التجهيزات الأساسية المتطورة.

وقد شهدت السياحة خلال خطة التنمية السادسة تطوراً نوعياً ملموساً في مجال الخدمات

المساندة للنشاط السياحي، كما عقدت العديد من الندوات عن السياحة الوطنية شملت عدة مناطق في المملكة كان من أهمها الندوات التي عقدت في الرياض عام ١٤١٥هـ، وفي أبها عام ١٤١٧هـ، وفي الدمام عام ١٤١٩هـ، كذلك عقدت ندوات اخرى في كل من مكة المكرمة وتبوك، كما تم تنظيم العديد من البرامج السياحية.

وقد تم مؤخراً تأسيس كلية الأمير سلطان الأهلية لعلوم السياحة والفندقة بأبها، كما تم إدخال برامج التدريب ذات العلاقة بقطاع السياحة في العديد من الكليات والمعاهد ومؤسسات التعليم الفني.

ومن المتوقع بنهاية خطة التنمية السادسة استكمال دراسة مشروع تنظيم هيئة عليا تسمى (الهيئة العليا للسياحة) يكون غرضها الأساس الاهتمام بالتخطيط للسياحة في المملكة وتنميتها وتطويرها، وإبراز التراث العربي والإسلامي، والعمل على تعزيز دور قطاع السياحة، وتذليل معوقات نموه لكونه رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية السابقة، إلا أن التنمية السياحية مازالت تواجه معوقات وقضايا أساسية، مما يتطلب معالجتها في إطار استراتيجي متكامل مع توجهات خطة التنمية السابعة، مع التركيز على توفير الفرص الاستثمارية المجزية للاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)

٢/٢/١٠ القضايا الأساسية:

١- أداء قطاع السياحة:

يعد تحسين كفاءة أداء قطاع السياحة مطلباً مهماً لتنمية السياحة الداخلية خلال المرحلة المقبلة من المسيرة التنموية، مما يتطلب تكثيف الجهود على محورين أساسيين: يشتمل المحور الأول على تحسين الكفاءة التنظيمية لهذا القطاع من خلال تزويده بالكفاءات البشرية المتخصصة، وتكثيف برامج التدريب والتأهيل لرفع إنتاجية العاملين، في حين يشتمل المحور الثاني على توفير التجهيزات السياحية من خلال تشجيع القطاع الخاص والمشروعات المشتركة على استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة بهذا القطاع.

٢- السياحة الداخلية:

يُعدّ تحسين المقدرة التنافسية للسياحة الداخلية شرطاً ضرورياً لإغراء المواطنين على عدم الاستمرار في التهافت على السياحة خارج المملكة، مما يتطلب تطبيق إجراءات وسياسات فاعلة لتحقيق "نقلة نوعية" للخدمات والتجهيزات السياحية، وتيسير إجراءات تنقل الوافدين بين مناطق المملكة المختلفة، وتنوع البرامج السياحية بصفة عامة والإعلامية بصفة خاصة، بما يؤدي إلى جذب المواطنين والوافدين من الدول المحيطة للسياحة داخل المملكة.

٣- قاعدة معلومات:

يعتمد نجاح جهود التنمية السياحية على توفر قاعدة معلومات شاملة وتفصيلية عن عدد السياح وجنسياتهم وخصائصهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والمناطق السياحية في المملكة وإمكاناتها وغير ذلك من المعلومات، لذا تولي خطة التنمية السابعة عناية خاصة لتذليل المعوقات التي تواجه جهود إيجاد قاعدة بيانات سياحية.

١٠/٢/٣ دور القطاع الخاص:

قامت الدولة بتعزيز دور القطاع الخاص وتشجيعه عن طريق تقديم القروض الميسرة في مجال مشروعات الفنادق، وتوفير التجهيزات الأساسية في المناطق السياحية بما في ذلك طرق المواصلات، والاتصالات الهاتفية، والكهرباء والمياه النقية، وإقامة الحدائق والمتنزهات في مناطق الجذب السياحي.. بالإضافة إلى تخصيص الأراضي وتنظيم استخدامها، فضلاً عن تنظيم المهرجانات الثقافية والفنية والرياضية التي تشجع السياحة الداخلية، كمهرجان التراث والثقافة بالجنادرية، والمهرجانات الرياضية التي تنظمها الرئاسة العامة لرعاية الشباب.

وقد قام القطاع الخاص بإنشاء العديد من الشركات في مجال الفنادق والمناطق السياحية، بجانب الأندية والقرى السياحية والمدن الترفيهية القائمة على شاطئ البحر الأحمر وشاطئ الخليج العربي، وإنشاء عدد كبير من الوحدات السكنية المفروشة في هذه المناطق.

ويتوقع أن يتزايد النشاط السياحي، وأن يستمر القطاع الخاص في إنشاء المزيد من الفنادق والاستراحات والقرى السياحية والمدن الترفيهية خلال خطة التنمية السابعة. وذلك في إطار إستراتيجية متكاملة للتنمية السياحية.

١٠/٢/٤ استراتيجية التنمية:

يتم تنفيذ استراتيجية تنمية قطاع السياحة من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١٠/٢/٤/١ الأهداف:

تتمثل الأهداف الرئيسة لتنمية قطاع السياحة خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- تطوير الإطار المؤسسي والهيكلي لقطاع السياحة، لتحسين كفاءة أدائه ومقدرته التنافسية.

- توفير التجهيزات والخدمات ذات العلاقة لتنمية قطاع السياحة وتحسين نوعيتها بما يسهم في تحقيق الاستغلال الأمثل للمقومات السياحية في جميع مناطق المملكة على مدار العام.
- إيجاد مناطق سياحية جديدة.
- الإسهام في إيجاد وظائف مناسبة للقوى العاملة الوطنية المؤهلة وتدريبها.
- التركيز على دور القطاع الخاص في تنمية قطاع السياحة، وتشجيع المشروعات المشتركة على استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة.

١٠/٢/٤/٢ السياسات:

إن تحقيق الأهداف الرئيسة لقطاع السياحة خلال خطة التنمية السابعة يعتمد على السياسات التالية:

- إعداد دراسات تحليلية شاملة عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لقطاع السياحة وإعداد تقارير إحصائية دورية للاستفادة منها في تقويم أداء القطاع.
- تكثيف التوعية حول أهمية السياحة الداخلية وإيجابياتها ودورها في عملية التنمية الوطنية.
- التعاون بين الجهـــات المعنية بتنمية السياحة الداخلية في تقديم الخدمات السياحية عالية الجودة.
- تشجيع القطاع الخاص على التوسع في مشروعات تنمية السياحة الداخلية.
- إعداد برامج دراسية وتدريبية في الجامعات ومعهد الإدارة العامة في مجال الإدارة الفندقية والسياحية وذلك لتأهيل السعوديين في مجال الخدمات السياحية.

١٠/٢/٤/٣ البرامج:

تتبنى برامج هذا القطاع خلال خطة التنمية السابعة تنشيط السياحة الداخلية، والعروض السياحية والرحلات، والتوعية الإعلامية، وذلك في إطار آلية لتنظيم أوجه الأنشطة المرتبطة بقطاع السياحة والإشراف عليها، وإنشاء مراكز إرشادية للسياح وتسهيل خدمات النقل (وخاصة النقل الجوي) وتكثيفها، والتعريف بالمناطق السياحية وحث المواطنين على الإفادة منها. فضلاً عن تدريب القوى العاملة والاهتمام بالبحوث والدراسات ذات العلاقة بتنمية قطاع السياحة وتوفير احتياجاته.

١٠/٣ المواصفات والمقاييس :

١٠/٣/١ الوضع الراهن:

تتولى الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، التي تأسست عام ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م)، مهمات وضع المواصفات القياسية الوطنية وتحديثها وتحسين طرق اختبار أجهزة القياس

والمعايرة، وترميز المواصفات القياسية المعتمدة، ونشر التوعية بشأن التوحيد القياسي في المملكه، بالإضافة إلى تطبيق لوائح منح علامات الجودة وإصدار شهادات المطابقة، واعتماد قيام المختبرات الخاصة بتقديم خدمات الفحص والمعايرة ، وتقوم الهيئة بتقديم الاستشارات الفنية للجهات المختلفة، والمشاركة في الهيئات العربية والدولية المعنية بالمواصفات والمقاييس.

وتتلخص أهم إنجازات الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس خلال خطة التنمية السادسة فيما يلي:

- اعتماد (٦٠٠) مواصفة قياسية سعودية وفقاً لاحتياجات القطاعات التنموية ومتطلباتها ليصل المجموع التراكمي إلى (١٥٦٠) مواصفة قياسية سعودية معتمدة.
- الترخيص لـــ (٥١) مصنعاً باستعمال علامة الجودة على المنتجات الوطنية والخليجية، ليصل المجموع التراكمي إلى (١٢٦) مصنعاً يتم متابعتها والتأكد من ضبط جودة منتجاتها.
- إصدار (١٦٧٨٦٢) شهادة مطابقـــة من بلد المنشأ لبعض السلع الواردة إلى المملكة بالتعاون مع وزارة التجارة.
- منح (١٣٦٦) شهادة تصدير للمنتجات الغذائية المصنعة محلياً، ليصل المجموع التراكمي إلى (١٨٧٤) شهادة تصدير.
- دراسة (٤٠٣٠) ترخيصاً صناعياً للتأكد من وجود مواصفات قياسية معتمدة للمنتجات المرخصة، ليصل المجموع التراكمي إلى (١١٧٤٦) ترخيصاً صناعياً.
- اعتماد قيام (٦) مختبرات للقطاع الخاص لتقديم خدمات الفحص والمعايرة في المجالات التي تحددها الهيئة وتحت إشرافها ليصل المجموع التراكمي إلى (١٣) مختبراً.
- تبني مجموعة المواصفات القياسية الدولية (الآيزو٩٠٠٠) ومجموعة المواصفات القياسية الدولية (الآيزو ١٤٠٠٠) لتكون مواصفات سعودية وخليجية، ومنح (١٣) منشأة وطنية شهادات تسجيل طبقاً لمجموعة مواصفات (الآيزو ٩٠٠٠).
- تقديم (٢٠٢٠) استشارة فنية للجهات المختلفة ليصل المجموع التراكمي إلى (٢٨٨٧) استشارة فنية تتعلق بمشاكل الإنتاج وتطبيق المواصفات القياسية المعتمدة على المنتجات الوطنية والسلع المستوردة.
- تحليل (٤٤,٢٣) ألف عينة من جميع أصناف السلع واختبار (٢٣,٥٠) ألف معايرة من مختلف وحدات القياس والمعايـــــرة، ليصل المجموع التراكمي إلى (٨٧,٣٩) ألف عينة و(٤٠,١٩) ألف معايرة.
- القيام بمهمات الأمانة العامة لهيئة المواصفات والمقاييس لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والإسهام الفعال في أعمال مركز المواصفات والمقاييس في المنظمة العربية للتنميـــــة

الصناعيـــــة والتعدين، والاشتراك في اللجان والمنظمات الدولية المعنية بالتقييس، والإسهام في إعداد مشروعات المواصفات القياسية الخليجية والعربية، وإبداء الرأي حول مشروعات المواصفات التي تعدها الدول العربية الأخرى.

٢/٣/١٠ القضايا الأساسية:

١- الإمكانات الفنية والخبرات المتخصصة :

تتطلب عملية إعداد المواصفات القياسية توافر كوادر فنية تتمتع بالخبرة في مجالات متعددة، وتواجه الهيئة نقصاً في هذه الخبرات خاصة مع تزايد دورها لمواجهة مرحلة انضمام المملكة (المرتقب) إلى منظمة التجارة العالمية وفتـــح الأســـواق الوطنيـــة أمام السلع والخدمات الأجنبية، الأمر الذي يتطلب تعزيز إمكانات الهيئة الفنية ودعمها بالخبرات المتخصصة من خلال التوسع في تدريب القوى العاملة الوطنية لديها، وزيادة التعاون مع الجهات الأكاديمية والبحثية والجهات المعنية داخل المملكة، والعمل على رفع مستوى الإفادة من خبرات المنظمات الدولية المعنية بالتقييس، والاستمرار في تطوير أساليـــب عمـــل اللجـــان الفنيـــة المختصـــة بإعـــداد مشروعـــات المواصفـــات القياسيـــــة لتيسير مراحـــل إعـــداد مشروعات المواصفات القياسية وتسهيل تطبيقها وتحسين مستوى الالتزام بها بعد اعتمادها النهائي.

٢- مراقبة الجهات التي تمنح شهادات أنظمة إدارة الجودة وأنظمة البيئة:

اكتسبت مجموعة المواصفات القياسية الدولية (آيزو ٩٠٠٠) المتعلقة بأنظمة إدارة الجودة أهميـــــة خاصـــــة مـــــن قبل التكتلات الاقتصادية تتمثل في إعطاء الأولوية عند التصدير لمنتجات الشركات الحاصلة على شهادات تسجيل طبقا لهذه المجموعة من المواصفات ، كما اكتسبت مجموعة المواصفات القياسية الدولية (آيزو ١٤٠٠٠) المتعلقة بأنظمة البيئة أهمية على المستويين المحلي والدولي نظراً لتزايد الاهتمام العالمي بحماية البيئة.

وقد بدأت الهيئة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنح المنشآت الوطنية شهادات أنظمة إدارة الجودة وشهادات أنظمة البيئة وتبنيها كمواصفات قياسية سعوديـــــة وخليجيـــــة، تلبية لرغبة العديد من المنشآت الوطنية في الحصول على تلك الشهادات التي تسهم في تحسين المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والعالمية. إلا أن إمكانات الهيئة المادية والفنية لم تمكنها من تحقيق هذا الهدف بالنسبة للعديد من المنشآت الوطنية، مما يتطلب قيام الهيئة بتفويض جهات متخصصة من القطاع الخاص لمنح المنشآت الوطنية شهـــــادات (الآيزو ٩٠٠٠) وشهـــــادات (الآيزو ١٤٠٠٠)، والعمل على تكثيف الرقابة عليها والتأكد من مصداقية الشهادات التي تمنحها، علماً بأن معالجة هذه القضية تتماشى مع توجهات خطة التنمية السابعة بشأن إعادة النظر في جميع الأنظمة من

أجل تيسير الإجراءات وتنمية الصادرات غير النفطية.

٣- تنظيم أوضاع مختبرات الفحص والاختبار والمعاينة :

كان للاهتمام المتزايد من قبل المنتجين والمستهلكين بالجودة النوعية للسلع والخدمات أثره في تزايد احتياجات الصناعة الوطنية إلى اختبار موادها ومنتجاتها للتأكد من مطابقتها للمواصفات والمقاييس الوطنية، وتزايد احتياجات المستوردين إلى فحص وارداتهم للتأكد من مطابقتها لشروط المستهلك والمواصفات القياسية الوطنية والدولية، الأمر الذي أدى إلى وجود العديد من مختبرات الفحص والاختبار التي تقوم بفحص ومعاينة السلع، مما يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم مختبرات الفحص والاختبار والمعاينة ومراقبتها للتأكد من أنها تقوم بعملها على الوجه الصحيح.

١٠/٣/٣ الكفاءة الإنتاجية:

بلغ مجموع ما قامت الهيئة باعتماده من المواصفات القياسية السعودية (٦٠٠) مواصفة قياسية مقارنة بالمتحقق خلال خطة التنمية الخامسة والبالغ (٣٨٢) مواصفة قياسية. كما بلغ معدل إنتاجية الموظف (٢٠٥) شهادات مطابقة في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م) مقارنة بالمتحقق في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) البالغ (٧٥) شهادة.

وقد أدت مشاركة الأطراف الحكومية وغير الحكومية في لجان إعداد مشروعات المواصفات القياسية إلى تيسير مراحل إعداد مشروع المواصفة القياسية. كما أن تنفيذ برنامج إصدار شهادات المطابقة من مختبرات معتمدة في بلد المنشأ كان له دور كبير في تيسير إجراءات فسح السلع الواردة وسهولة دخولها إلى المملكة.

وتسعى الهيئة خلال خطة التنمية السابعة إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية لمختلف الأنشطة والخدمات التي تضطلع بها، عن طريق تيسير الإجراءات واختصارها، ورفع كفاءة أداء العاملين لديها من خلال برامج التدريب والابتعاث.

١٠/٣/٤ دور القطاع الخاص:

قامت الهيئة بوضع قاعدة عريضة من المواصفات القياسية الوطنية علاوة على الاستشارات الفنية في المجالات المتعددة للقطاع الخاص، كما حرصت على مشاركة ممثلين عن القطاع الخاص في لجان إعداد مشروعات المواصفات القياسية السعودية، مما أدى إلى الالتزام بتطبيق المواصفات القياسية السعودية والإسهام في تحسين مستويات الجودة والمقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية بالأسواق المحلية والخارجية، إضافة إلى حماية الأسواق الوطنية من السلع غير المطابقة للمواصفات السعودية.

وستواصل الهيئة خلال خطة التنمية السابعة تعزيز دور القطاع الخاص وفتح المجال أمامه لمنح المنشآت الوطنية شهادات (الآيزو ٩٠٠٠) المتعلقة بأنظمة إدارة الجودة، وشهادات (الآيزو ١٤٠٠٠)

المتعلقـــــة بأنظمة البيئة، وتحفيزه على إنشاء مختبرات الأبحاث والتطوير، ومختبرات للفحص والمعايرة والمعاينة وفقاً للضوابط المحددة وتحت إشراف الدولة.

ولا شك أن معالجة القضايا السابقة وتحقيق طموحات هذا القطاع يجب أن يتم في إطار إستراتيجي متكامل مع توجهات خطة التنمية السابعة.

١٠/٣/٥ استراتيجية التنمية:

يتم تنفيذ استراتيجية التنمية في قطاع المواصفات والمقاييس من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١٠/٣/٥/١ الأهـــــداف:

تتمثل الأهداف الرئيسة لقطاع المواصفات والمقاييس خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- التوسع في إعداد مشروعات المواصفات القياسية السعودية واعتمادها وتحسين مستوى الالتزام بالمواصفات القياسية المعتمدة.
- رفـــــع كفـــــاءة الأداء والمحافظـــــة على مستوى عالٍ من نشاط الأبحاث لدعم تطوير المواصفات السعودية ونظم ضبط الجودة النوعية.
- الإسهام في تحقيق التكامل مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمشاركة في أعمال المنظمات العربية والدولية المعنية بالتقييس.

١٠/٣/٥/٢ السياسات:

إن تحقيق الأهداف الرئيسة لقطاع المواصفات والمقاييس خلال خطة التنمية السابعة يعتمد على السياسات والإجراءات الآتية:

- إعداد مشروعات المواصفات القياسية السعودية التي تلائم ظروف المملكة البيئية وتحقق المصلحة العامة واعتمادها.
- متابعة التطورات التقنية في مجال المواصفات.
- تطبيق لوائح علامة الجودة وشهادات المطابقة، ونظام اعتماد خدمات المختبرات الخاصة، ونظام التفتيش الدوري على المصانع المنتجة للسلع التي تصدر إلى الخارج.
- تقديم المشورة الفنية للجهات المختلفة خاصة المصانع الوطنية.
- تطوير إمكانات الهيئة لمراقبة مستوى الالتزام بالمواصفات القياسية المعتمدة.
- إجراء الدراسات والأبحاث والإسهام في البحـــــوث التطبيقية التي تجريها الجهات الأخرى في مجال المواصفات والمقاييس.

- الإسهام في إعداد مشروعات المواصفات الخليجية والعربية.
- المشاركة الفعالة في أعمال اللجان والمنظمات العربية والدولية التي تشترك الهيئة في عضويتها.

١٠/٣/٥/٣ البرامج:

تركز برامج هذا القطاع خلال خطة التنمية السابعة على المواصفات وضبط الجودة، وتطوير المختبرات بهدف حماية الأسواق المحلية وتحسين مستويات الجودة النوعية للمنتجات الوطنية، وتطوير مختبرات الهيئة ورفع كفاءتها، واستكمال مشروعات المختبرات التي تحت التنفيذ وتجهيزها، وتنفيذ مشروعات المختبرات الجديدة، فضلاً عن تدريب القوى العاملة والاهتمام بالبحوث والدراسات ذات العلاقة بالمواصفات القياسية.

١٠/٣/٦ الأهداف المحددة للنمو:

يتوقع أن تنمو بعض الخدمات الرئيسة التي تقدمها الهيئة بمعدلات سنوية متوسطة كالتالي: اعتماد المواصفات القياسية وتعديلها، وتقديم الاستشارات الفنية، وإصدار شهادات المطابقة بمعدل (٥%)، منح علامات الجودة للمصانع الوطنية، وإجراء المعايرات وتحليل العينات بمختبرات الهيئة بمعدل (٣%)، وإصدار شهادات التصدير للمنتجات الغذائية بمعدل (٨%).

١٠/٤ الخدمات الإحصائية:

١٠/٤/١ الوضع الراهن:

أدت التغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة خلال العقود الأخيرة إلى تزايد دور المعلومات والإدارة الفاعلة في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. واستجابة لذلك، تبذل الحكومات، ومؤسسات القطاع الخاص، والهيئات الأخرى على مستوى العالم، جهوداً كبيرةً في سبيل تطوير قدراتها على الاستفادة من الفرص المتاحة ومجابهة التحديات التي أفرزتها هذه التطورات. ويمثل توفر المعلومات والبيانات الإحصائية وسهولة الحصول عليها بتكلفة منخفضة أحد الشروط الأساسية لإدارة المعرفة والتنمية الاقتصادية.

ويتكون قطاع الخدمات الإحصائية في المملكة من عدد من الجهات الحكومية، وبعض مؤسسات القطاع الخاص التي تضطلع بمهمة جمع المعلومات الإحصائية وتصنيفها وتنسيقها ونشرها في مجال اختصاصها مع مراعاة الترتيبات المتبعة دولياً بهذا الشأن. بيد أن الجهة الرئيسة التي تتولى مسؤولية جمع المعلومات الإحصائية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومعالجتها ونشرها، هي مصلحة الإحصاءات العامة التي تم إنشاؤها بالمرسوم الملكي رقم (٢٣) وتاريخ ١٣٧٩/١٢/٧هـ

لتصبح المرجع الإحصائي الرسمي في المملكة. وبموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٥٥) وتاريخ ١٤١٦/٣/١٨هـ انتقلت تبعية مصلحة الإحصاءات العامة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني إلى وزارة التخطيط لعلاقتها المباشرة في توفير المعلومات والبيانات التي تتطلبها عملية التخطيط.

وقد شهدت خطة التنمية السادسة بعض التقدم في تحسين المعلومات الإحصائية وتوفيرها، إذ قامت مصلحة الإحصاءات العامة بإعداد نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ (١٩٩٢م) ونشرها، وتنفيذ مسح لمؤسسات القطاع الخاص في عام ١٤١٥/١٤١٦هـ (١٩٩٥م). واستمرت المصلحة خلال الفترة نفسها في جمع إحصاءات الحسابات القومية، والتجارة الخارجية، وأسعار السلع الاستهلاكية، والخدمات الحكومية، فضلاً عن المعلومات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ونشرها وإدراجها في الكتاب الإحصائي السنوي. كما بادرت المصلحة بتنفيذ العديد من المسوحات الأساسية بما في ذلك مسح التوظف والأجور في عام ١٤١٧/١٤١٨هـ (١٩٩٧م)، ومسوحات فرص الاستثمار في القطاع الخاص (مع تغطية تفصيلية لقطاعات محددة)، ومسح حول الإنفاق الأسري. وقد تم أيضاً تحقيق تقدم في تعزيز الأنظمة الإدارية لجمع البيانات، وإعداد التقارير الإحصائية.

٢/٤/١٠ القضايا الأساسية:

١- المعلومات الإحصائية :

على الرغم من تكثيف الجهود في الوقت الحاضر لتطوير المعلومات الإحصائية، إلا أن نوعية الإحصاءات المتاحة مازالت دون المستوى المأمول لتلبية متطلبات تطوير عمليات التخطيط التنموي، لذا تحرص خطة التنمية السابعة على معالجة هذه القضية في إطار أهداف وسياسات محددة للارتقاء بنوعية الإحصاءات وتوسعة نطاقها وتأمين انتظام نشرها.

٢- التنسيق بين الجهات الحكومية :

تتولى مصلحة الإحصاءات العامة رسمياً مسؤولية تجميع الإحصاءات المعدة من قبل الوزارات والجهات الحكومية وتنسيقها، إلا أن التنسيق الفعلي يحتاج إلى مزيد من الجهود لاستكمال البيانات الأولية التي تقدمها الوزارات والجهات الحكومية إلى المصلحة لمعالجتها، فضلاً عن أن التأخير في تقديم هذه البيانات من الجهات المعنية يؤدي إلى تأخير نشر الإحصاءات النهائية.

٣- العلاقة مع مستخدمي المعلومات الإحصائية:

في ظل الحاجات المتنامية للمعلومات الإحصائية، وسرعة التغيرات، تبرز الحاجة إلى وجود آلية لطريقة التعرّف على حاجة الجهات المستفيدة من الإحصاءات، والتي تُعد في الوقت الحالي

غير كافية في القطاعين الحكومي والخاص، مما يتطلب تعزيز القدرة على الاستجابة لأولويات المعلومات المطلوبة من مستخدميها.

٤- القدرات التنظيمية والإدارية:

هناك حاجة لتطوير الكفاءات الإدارية والعلمية في مصلحة الإحصاءات العامة والجهات ذات العلاقة لأهمية ذلك في إعداد المعلومات الإحصائية وجودتها واتساقها مع المتطلبات التنموية. وتواجه المصلحة بعض الصعوبات في جذب الموظفين ذوي الكفاءات العالية والاحتفاظ بهم وتقديم الحوافز الملائمة لهم، مما يتطلب مراجعة الهيكل التنظيمي الحالي لمصلحة الإحصاءات العامة لتعزيز مقدرته على الاستجابة للاحتياجات الحالية والمستقبلية من المعلومات الإحصائية وتحسين كفاءة الأداء.

١٠/٤/٣ دور القطاع الخاص:

هناك نقص في البيانات والإحصاءات المتاحة عن مختلف أنشطة القطاع الخاص (من الناحية الكمية والنوعية وانتظام النشر)، مما يؤدي إلى عدم دقة التقديرات لبرامج ومشروعات القطاع الخاص. ولا شك أن المسوحات الميدانية الممولة من قبل الحكومة تؤدي دوراً هاماً في تذليل هذه المعوقات. ومن المأمول أن تسهم الغرف التجارية الصناعية والشركات الكبرى بتعزيز جهود مصلحة الإحصاءات العامة خلال خطة التنمية السابعة، وتوسعة نطاق نوعية البيانات المتعلقة بالبيئة الاستثمارية في المملكة وتحسينها.

ومن المتوقع خلال فترة الخطة التعرف على المزيد من احتياجات القطاع الخاص لتحقيق تنسيق أكبر بين الخدمات الإحصائية الحكومية واحتياجات هذا القطاع، وإتاحة العديد من الفرص له للمشاركة في الأبحاث والدراسات الإحصائية في مختلف المجالات، مثل إجراء التحليلات الإحصائية والأبحاث والدراسات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسات الصناعية والتجارية، بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات الأخرى المستندة إلى الإحصاءات الرسمية.

وتتطلب معالجة القضايا سالفة الذكر إعداد استراتيجية متكاملة لتنمية الخدمات الإحصائية خلال خطة التنمية السابعة.

١٠/٤/٤ استراتيجية التنمية:

يتم تنفيذ استراتيجية تنمية الخدمات الإحصائية من خلال الأهداف والسياسات والبرامج الآتية:

١٠/٤/٤/١ الأهداف:

تتمثل الأهداف الرئيسة للخدمات الإحصائية خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- تحقيق الانسجام بين المعلومات والإحصاءات السكانية والاجتماعيـــــة والاقتصاديـــــة.
- إعطاء الأولوية لتعزيـــز إيجاد المعلومات الإحصائية الأساسية الدقيقة تمشياً مع متطلبات الإدارة الاقتصادية وأولويات التنمية.
- نشر المعلومات في الوقت الملائم، وجودة هذه المعلومات.

١٠/٤/٤/٢ السياسات:

يتم تحقيق أهداف الخدمات الإحصائية في خطة التنمية السابعة من خلال تنفيذ السياسات التالية:

- تعزيز آليات تبادل المعلومات وتسهيل تدفقها بين الجهات المستفيدة.
- تحسين القدرات الفنية والتحليلية والإدارية للعاملين في مصلحة الإحصاءات العامة والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة بالمعلومات الإحصائية.
- تحسين مستوى التنسيق بين مصلحة الإحصاءات العامة والوزارات والجهات الحكومية الأخرى فيما يتعلق بإعداد البيانات الإحصائية وتحليلها ونشرها لتفادي ازدواجية الجهود المبذولة وضمان انسجام البيانات الإحصائية وإيجادها في الوقت الملائم وتوثيقها.
- تعديل نظام الإحصاءات العامة مع الإفادة من التجارب الدولية لتطوير كفاءة العمل في مصلحة الإحصاءات العامة فيما يتعلق بكيفية تنفيذ الأعمال الإحصائية، والتزامها بنشر المعلومات في أوقات محددة، وضمان توفرها، وإلتزام الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والأفراد بالاستجابة لطلب المصلحة للمعلومات في الوقت الملائم.
- تطوير الوعي العام حول أهمية المعلومات الإحصائية ودورها في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغية تسهيل جهود المصلحة والجهات الأخرى في تنفيذ المسوحات الإحصائية الميدانية.

١٠/٤/٤/٣ البرامـــــــج:

تركز برامج هذا القطاع على تحسين نوعية الإحصاءات الاقتصادية والسكانية والاجتماعية، وتنمية قدرات العاملين في مصلحة الإحصاءات العامة، بحيث يشتمل التطوير المستهدف خلال خطة التنمية السابعة على مجالات عديدة أهمها: المسح الميداني للسكان على المستوى الوطني والمناطق وتحليله، وعمل مسوحات حول ميزانية الأسرة، وتحديث البيانات الخاصة بالخدمات الحكومية، وإعداد الإحصاءات الاقتصادية، بالإضافة إلى التعدادات والمسوحات الخاصة بمؤسسات القطاع الخاص، وتحسين مستوى الإفادة من الإحصاءات التي يتم جمعها بواسطة الجهات الحكومية الأخرى،

وتطوير الإحصاءات قصيرة المدى، وتنفيذ برنامج شامل لتعزيز الجوانب التنظيمية لمصلحة الإحصاءات العامة وتفعيلها بالتوازي مع تعزيز قدرات العاملين على إعداد المعلومات الإحصائية وتنظيمها ونشرها، والاهتمام بالبحوث والدراسات ذات العلاقة بتنمية قطاع الخدمات الإحصائية.

٥/٤/١٠ الأهداف المحددة للنمو :

من المستهدف أن تقوم مصلحة الإحصاءات العامة خلال خطة التنمية السابعة ببذل جهود مضاعفة لتطوير الخدمات الإحصائية، وإعداد الدراسات والأبحاث، ونشر المعلومات والإحصاءات عن مختلف المجالات، ومن أهمها المجالات التالية:

الإحصاءات السكانية والاجتماعية

- تحديث إطار التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ لسحب عينة حديثة للبحوث الاجتماعية والديموغرافية مع السعي لتنفيذ العمل الميداني خلال العام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م).
- إجراء البحوث الديموغرافية الهادفة إلى إعداد التقديرات المتعلقة بمعدلات المواليد والوفيات، وحجم وتوزيع السكان حسب الجنسية، والعمر والنوع (الجنس).
- إعداد إحصاءات القوى العاملة والعمالة حسب القطاع والمهنة والعمل والنوع استناداً إلى مسوحات سنوية لسوق العمل وتحليلها ونشرها.
- استكمال نتائج مسح الدخل والإنفاق الأسري الذي أجري عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) ونشره خلال العام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م)، وتنفيذ مسح جديد عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م)، يتم إجراؤه بعد ذلك بصفة دورية كل خمس سنوات.

الإحصاءات الاقتصادية والمسوحات الخاصة المنتظمة:

- الاستمرار في نشر الحسابات القومية السنوية حسب القطاعات وفئات الإنفاق الرئيسة وذلك وفقاً لنظام الحسابات القومية ١٩٦٨م مع العمل على تطبيق نظام الحسابات القومية ١٩٩٣م (SNA) للأمم المتحدة.
- نشر الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية (الصادرات والواردات) حسب الكمية والقيمة، والتصنيف، وبلد المنشأ على أساس فصلي ونصف سنوي.
- نشر إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية لتكاليف المعيشة على أساس شهري وسنوي، وتحديث سلة السلع للرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية استناداً إلى مسح الإنفاق الأسري لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).
- تحديث سنة الأساس لتقدير الحسابات القومية بالأسعار الثابتة، وإصدار التقديرات الخاصة

ببنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أيضاً.

- إصدار دليل حصر الخدمات الحكومية على المستويين المحلي والإقليمي.
- إعداد الكتاب الإحصائي السنوي، والمؤشر الإحصائي السنوي، وتطويرهما ونشرهما.
- إنشاء رقم قياسي لأسعار الواردات.

بالإضافة إلى هذه الإصدارات المنتظمة، ستجري مصلحة الإحصاءات العامة التعدادات والمسوحات المطلوبة لضمان دقة التقديرات السنوية المستندة إلى المسوحات. وتتضمن مثل هذه التعدادات والمسوحات ما يلي:

- التعداد العام للمنشآت الاقتصادية مع تنفيذ العمل الميداني خلال العام المالي ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠م)، ويتم إجراؤه بعد ذلك مرة كل خمس سنوات.
- الحصر الاقتصادي السنوي للأنشطة الاقتصادية مع إجراء البحوث الاقتصادية السنوية الهادفة إلى إعطاء مؤشرات لجميع الأنشطة الاقتصادية.
- تقوم وزارة الزراعة والمياه، بالتنسيق مع مصلحة الإحصاءات العامة، بتنفيذ التعداد الزراعي الشامل الثالث خلال السنوات الأولى للخطة.

الفصل الحادي عشر

تنمية المـــوارد البشرية

١١ – تنمية الموارد البشرية :

يلقى هذا الفصل الضوء على الإنجازات التي تحققت خلال خطة التنمية السادسة في قطاعات التعليم العام والعالي والفني والتدريب والعلوم والتقنية والمعلوماتية، ويتناول القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية السابعة، والكفاءة الإنتاجية، وتعزيز دور القطاع الخاص، والأهداف والسياسات والبرامج الخاصة بهذه القطاعات.

١/١١ التعليم العام :

١/١/١١ الوضع الراهن :

يُعد قطاع التعليم من أبرز القطاعات التي حظيت باهتمام الدولة، من أجل تنمية الموارد البشرية وزيادة إنتاجيتها ومواكبة التطورات العلمية والتقنية. وقد تضمنت أولويات خطة التنمية السادسة التركيز على النوعية في التعليم العام، وزيادة الطاقة الاستيعابية. لذا تحمّلت الدولة أعباء مالية ضخمة لتنمية هذا القطاع تجاوز مجموعها (١٧٥) بليون ريال خلال سنوات خطة التنمية السادسة. ويوضح الجدول رقم (١/١١) معدلات النمو السنوية المتحققة للمتغيرات الكمية في مرحلة التعليم العام.

الجدول رقم (١/١١)
التعليم العام
معدلات النمو السنوي
من ١٤١٦/١٥هـ إلى ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٥م ـــ ١٩٩٩م)

المتغيـــــــــــر	ابتدائي		متوسط		ثانوي	
	بنون %	بنات %	بنون %	بنات %	بنون %	بنات %
المستجدون	٠,٩٨	-٠,٧٤*	٦,٠٩	٤,٧٣	١٢,٠٣	٧,٤٦
الخريجون	٢,٥٠	٥,٣١	٦,٠٧	٦,١٩	١٧,٠٨	١٣,٥٣
المدارس	١,٨٨	٣,١٤	٦,٠٦	٥,٨٧	١٢,٨٧	٨,٩١
المدرسون	٢,٤٩	٣,٩٠	٥,٦٩	٨,١٣	١٢,١٠	١٢,٦٠

* **يرجع تناقص معدل النمو إلى تحديد سن القبول في المرحلة الابتدائية بست سنوات فقط بعد أن كان نظام القبول يسمح بقبول الطلاب والطالبات في سن أقل.**

يعزز بيانات الجدول السابق ارتفاع مجموع أعداد الطلاب والطالبات بمراحل التعليم العام من نحو (٣,٨) مليون طالب وطالبة في عام ١٤١٥/١٤١٦هـ (١٩٩٥م)، يدرسون في أكثر من (٢٢)

ألف مدرسة تشتمل على (١٧٠) ألف فصل دراسي، ويقوم بالتدريس فيها (٢٨٦) ألف معلم ومعلمة، إلى نحو (٤,٤) مليون طالب وطالبة في عام ١٤٢٠/١٤١٩هـ (١٩٩٩م) يدرسون في (٢٦) ألف مدرسة تشتمل على (١٩٤) ألف فصل دراسي، ويقوم بالتدريس فيها (٣٥٧) ألف معلم ومعلمة.

٢/١/١١ القضايا الأساسية :

١- الكفاءة الداخلية :

مازالت الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي العام دون الطموحات المستهدفة، فقد أظهرت الدراسات ارتفاع عدد السنوات التي يقضيها الطالب للتخرج خلال مراحل التعليم العام، وارتفاع نسبة التسرب في الصف الأول والرابع الابتدائي والصف الأول المتوسط والثانوي، وكذلك ارتفاع نسبة الراسبين الذين يشغلون مقاعد لسنوات إضافية بالصف الأول وحتى الصف الثاني عشر، ويتطلب ترشيد نفقات التعليم ضرورة إيجاد حلول فاعلة لتقليص هذه الظواهر السلبية وتحسين الكفاءة الداخلية للتعليم.

٢- أداء المعلمين والمعلمات:

أظهرت بعض المؤشرات انخفاض مستوى أداء بعض المعلمين والمعلمات، مما يتطلب تكثيف برامج التدريب لرفع مستوى الأداء والتأهيل واكتساب المهارات المهنية الأساسية في مجال التخصص.

٣- المناهج وطرق التدريس :

لا تزال الحاجة قائمة لبذل مزيد من الجهود لمراجعة المنهج الدراسي وتقويم محتواه من أجل مواكبة متطلبات التنمية، والعمل على تقويم طرق التدريس، واستخدام الأساليب الحديثة القائمة على أساس الفهم والاستيعاب والتحليل والاستنباط.

٤- المبنى المدرسي :

إن إيجاد المبنى المدرسي الملائم بمرافقه وشروطه المطلوبة مازال يمثل أحد القضايا الأساسية للتعليم العام. ورغم الجهود المبذولة والمتمثلة بإنجاز العديد من مشروعات المباني المدرسية بمختلف مناطق المملكة، سواء ما تم تمويله من ميزانية الدولة أو من القطاع الخاص، إلا أن المباني المستأجرة مازالت تمثل نسبة عالية سواء بالنسبة لمدارس البنين أو مدارس البنات، وقد تزيد حدة هذه المشكلة بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني بالمملكة، مما يستوجب تكثيف الجهود الرامية لبناء المزيد من المدارس خلال خطة التنمية السابعة مع مراعاة توافر الشروط والمواصفات التربوية.

٥- مرحلة الحضانة ورياض الأطفال:

رغم أهمية هذه المرحلة للتهيئة المبكرة للطفل وتعويده على الجو المدرسي، إلاّ أن عدد الملتحقين ما زال محدوداً، مما يتطلب تكثيف برامج توعية المواطنين بأهمية هذه المرحلة لأطفالهم،

وتشجيع القطاع الخاص بالإسهام في هذا المجال.

٦- الإدارة المدرسية :

لم يعد مجال الإدارة المدرسية مقصوراً على العناية بالنواحي الإدارية فقط، بل اتسع فشمل النواحي الفنية والتربوية أيضاً، مما يتطلب تكثيف الجهود خلال خطة التنمية السابعة للاهتمام بكل ما يتصل بالطالب والطالبة والجهاز الفني والإداري والنشاطات الصفية وغير الصفية، وغير ذلك من النواحي التي تتصل بالعملية التربوية وتحسينها في إطار هذا المفهوم.

٣/١/١١ الكفاءة الإنتاجية :

على الرغم من تركيز الخطة السادسة على أهمية تحسين مخرجات النظام التعليمي، إلا أن تحليل إحصاءات التعليم العام بمراحله المختلفة أظهرت أن متوسط عدد السنوات التي يقضيها الطالب والطالبة في مراحل التعليم العام، أعلى من عدد السنوات المحددة للتخرج، وهي ١٢سنة، لذا أصبح من الضروري معالجة معوقات الكفاءة الإنتاجية للتعليم بحلول فاعلة خلال خطة التنمية السابعة.

ولا شك في أن معالجة المعوقات وتحقيق الطموحات السابقة يتطلب إطاراً استراتيجياً يتماشى مع أولويات وتوجهات خطة التنمية السابعة.

٤/١/١١ استراتيجية التنمية :

تهدف استراتيجية التنمية لقطاع التعليم العام خلال خطة التنمية السابعة إلى تحقيق نمو نوعي وكمي متميز من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية :

١/٤/١/١١ الأهداف:

- إتاحة فرص التعليم لكل مواطن في سن التعليم.
- الارتقاء بمستوى التعليم العام كمّاً ونوعاً.
- الارتقاء بمستوى التنظيم والإدارة.
- تنمية القوى البشرية الوطنية وإحلالها محل غير السعودية.
- العناية بالتعليم والتدريب المهني للطالبات والتوسع في افتتاح معاهد ثانوية مهنية.
- القضاء على الأمية وتكثيف برامج تعليم الكبار ومحو الأمية.
- تنشيط الحركة الثقافية والنشاط العلمي وغير الصفي.
- النهوض بمستوى برامج التربية الخاصة للطلاب والطالبات من ذوي الحاجات الخاصة (المعوقين).
- التأكيد على أهمية الرعاية والعناية بالموهوبين والمتفوقين.
- إنشاء المشروعات والمرافق التعليمية وتحسين القائم منها وتفعيل مشاركة القطاع الخاص في

التمويل.

٢/٤/١/١١ السياسات :

- تحسين الكفاءة الداخلية عن طريق تطبيق نظام الترفيع التلقائي بين الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية مع المحافظة على النوعية والمستويات والمعايير التربوية.
- تحسين نوعية التعليم عن طريق تقويم المناهج الدراسية وطرق التدريس وتطويرها بما يلائم متطلبات التنمية، والاستفادة من مراكز البحوث المتخصصة في هذا المجال، مع التأكيد على أهمية التدريب المستمر للمعلمين والمعلمات.
- تعزيز إدخال مادة علوم الحاسب الآلي في المرحلة الثانوية ودراسة تعميمها على المرحلتين الابتدائية والمتوسطة.
- التوسع في برامج التعليم لمرحلة الحضانة ورياض الأطفال، وتشجيع القطاع الخاص للإسهام في افتتاح دور للحضانة والتوسع فيها.
- ترشيد الإنفاق على التعليم من خلال تحسين الكفاءة التنظيمية ورفع مستوى أداء العاملين، ومعالجة معوقات الكفاءة الداخلية، وخفض متوسط عدد السنوات التعليمية، وزيادة استخدام تقنيات التعليم الحديثة، ودعم دور القطاع الخاص.
- تحسين الإدارة التعليمية وتطويرها عن طريق اختيار الكفاءات المتميزة وتكثيف الدورات التدريبية اللازمة.
- تفعيل دور القطاع الخاص في تمويل إنشاء المباني والمرافق التعليمية المدرسية، واستكمال اللوائح الخاصة بفتح المجال لقبول الهبات والتبرعات.
- الاستفادة من إمكانات مراكز البحوث المتخصصة لإعداد بحوث متنوعة في المجالات التعليمية، والمشاركة في إعداد دراسات تقويمية لبرامج التعليم لمعرفة مدى تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها.
- تطوير الوعي لدى الطلاب بأهمية الخدمات التطوعية وحثهم على المشاركة فيها، وتنظيم دورات تدريبية لزيادة قدراتهم وتنمية مهاراتهم.

٣/٤/١/١١ البرامج :

تركز برامج هذا القطاع على تطوير العملية التعليمية، والإدارة والتشغيل، والخدمات الطلابية والنشاط غير الصفي، والانشاءات، وذلك بهدف توفير الخدمات التعليمية لمواجهة الزيادات المستمرة في أعداد الطلاب والطالبات في مراحل التعليم العام.

٥/١/١١ أعداد الطلاب والطالبات :

يوضح الجدول رقم (٢/١١) ورقم (٣/١١) أعداد الطلاب والطالبات المستهدف قبولهم

وتخرجهم.

الجدول رقم (٢/١١)
المستجدون والمستجدات
خطة التنمية السابعة

الطلاب والطالبات بحسب المرحلة : **(الأعداد بالآلاف)**

المرحلـــــة	سنة الأساس	سنـــــــــوات الخطـــــــــة				
	١٤٢٠/١٩هـ — (١٩٩٩م)	١٤٢١/٢٠هـ — (٢٠٠٠م)	١٤٢٢/٢١هـ — (٢٠٠١م)	١٤٢٣/٢٢هـ — (٢٠٠٢م)	١٤٢٤/٢٣هـ — (٢٠٠٣م)	١٤٢٥/٢٤هـ — (٢٠٠٤م)
أ) المستجدون :						
الابتدائية	١٨٨,٠	١٩٦,٠	٢٠٣,٠	٢١٠,٠	٢١٨,٠	٢٢٧,٠
المتوسطة	١٦٦,٠	١٦٨,٠	١٧٠,٠	١٧٥,٠	١٧٩,٠	١٨١,٠
الثانوية	١١٢,٠	١١٤,٠	١١٧,٠	١٢٢,٠	١٢٥,٠	١٣١,٠
كليات المعلمين *	٤,٦	٤,٥	٤,٦	٤,٧	٥,٢	٥,٧
ب) المستجدات :						
الابتدائية	١٨٣,٠	١٩١,٠	١٩٨,٠	٢٠٥,٠	٢١٣,٠	٢٢١,٠
المتوسطة	١٥٥,٠	١٦٤,٠	١٦٧,٠	١٧١,٠	١٧٥,٠	١٨٠,٠
الثانوية	١١٨,٠	١٢٦,٠	١٣٥,٠	١٣٨,٠	١٤١,٠	١٤٦,٠
كليات المعلمات **	٧,٨	٨,١	٨,٤	٨,٧	٩,٠	٩,٣

* أربع سنوات دراسية بعد المرحلة الثانوية.
** من سنتين إلى أربع سنوات بعد المرحلة الثانوية.

الجدول رقم (٣/١١)
الخريجون والخريجات
خطة التنمية السابعة

الطلاب والطالبات بحسب المرحلة : **(الأعداد بالآلاف)**

المرحلـــــة	سنة الأساس	سنـــــــــوات الخطـــــــــة				
	١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩م)	١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠م)	١٤٢٢/٢١هـ — (٢٠٠١م)	١٤٢٣/٢٢هـ — (٢٠٠٢م)	١٤٢٤/٢٣هـ — (٢٠٠٣م)	١٤٢٥/٢٤هـ — (٢٠٠٤م)
أ) الخريجون :						
الابتدائية	١٨٠,٠	١٩٠,٠	٢٠٠,٠	٢١١,٠	٢٢٢,٠	٢٣٥,٠
المتوسطة	١٢٨,٠	١٣٠,٠	١٣٦,٠	١٣٨,٠	١٤٢,٠	١٤٦,٠
الثانوية	٨٠,٠	٨٦,٠	٩٢,٠	٩٧,٠	١٠٢,٠	١٠٧,٠
كليات المعلمين *	٣,٢	٢,٥	٢,٦	٢,٨	٢,٩	٣,١
ب) الخريجات						
الابتدائية	١٦٦,٠	١٦٨,٠	١٧٣,٠	١٧٨,٠	١٨٢,٠	١٨٨,٠
المتوسطة	١٣٨,٠	١٤٣,٠	١٤٦,٠	١٤٩,٠	١٥٤,٠	١٦٣,٠
الثانوية	٩٥,٠	١٠٧,٠	١١٨,٠	١٣٠,٠	١٤٤,٠	١٥٩,٠
كليات المعلمات **	٦,٨	٧,١	٧,٤	٧,٧	٨,٠	٨,٢

* أربع سنوات دراسية بعد المرحلة الثانوية.
** من سنتين إلى أربع سنوات بعد المرحلة الثانوية.

٢/١١ التعليم العالي :

توافر الدولة التعليم العالي من خلال الجامعات وكليات الرئاسة العامة لتعليم البنات

والكليات العسكرية وبعض الجهات الحكومية الأخرى.

١/٢/١١ الوضع الراهن :

يحظى قطاع التعليم العالي باهتمام الدولة ورعايتها، نظراً لأهميته في تخريج الكفاءات الوطنية المؤهلة تأهيلاً عالياً بمختلف المجالات العلمية والنظرية، لذا استحوذ هذا القطاع على اعتمادات مالية ضخمة في ميزانيات الدولة خلال سنوات خطة التنمية السادسة بلغت نحو (٣٥) بليون ريال مما مكن مؤسسات التعليم العالي من تحقيق معدلات نمو مرتفعة في جميع المتغيرات التعليمية. فقد ارتفع إجمالي أعداد الطلاب والطالبات الملتحقين بالجامعات وكليات البنات من (١٦٥) ألف طالب وطالبة في عام ١٤١٥/١٤١٦هـ (١٩٩٥م) إلى أكثر من (٢٦٣) ألف طالب وطالبة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) بمعدل نمو سنوي قدره (١٢,٤%) في المتوسط، وازداد عدد المستجدين والمستجدات من (٤٦,٨) ألف طالب وطالبة إلى (٧٨) ألف طالب وطالبة. وازداد عدد الخريجين والخريجات من (٢٢) ألف خريج وخريجة إلى (٤١) ألف خريج وخريجة خلال المدة نفسها، وذلك بمعدل نمو سنوي قدره (١٣,٦%) في المتوسط للمستجدين والمستجدات، و (١٦,٨%) للخريجين والخريجات. ويوضح الجدول رقم (٤/١١) معدلات النمو السنوية خلال المدة من عام ١٤١٥/١٤١٦هـ (١٩٩٥م) إلى عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) لأهم المتغيرات التعليمية.

الجدول رقم (٤/١١)
التعليم العالي
معدلات النمو السنوية
من ١٤١٥/١٤١٦هـ إلى ١٤١٩/١٤٢٠هـ
(١٩٩٥م ـــ ١٩٩٩م)

المتغير	مرحلة البكالوريوس (%)
إجمالي الطلاب والطالبات	١٢,٤
المستجدون والمستجدات	١٣,٦
الخريجون والخريجات	١٦,٨
أعضاء هيئة التدريس السعوديون	١٩,٥
أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين	-٦,٥
الجهاز الإداري والفني	٩,٢

وشهد قطاع التعليم العالي خلال خطة التنمية السادسة تطورات إيجابية أخرى، أهمها ما يلي:

- صدور التنظيم الخاص بإنشاء الكليات الأهلية وتشغيلها.

- افتتاح عدد من كليات المجتمع والكليات الأهلية بمختلف مناطق المملكة.
- صدور الأمر السامي بإنشاء جامعة الملك خالد في المنطقة الجنوبية.
- صدور عدد من اللوائح والأنظمة الخاصة بمؤسسات التعليم العالي.
- افتتاح عدد من الكليات الجامعية الجديدة ومراكز البحوث والعمادات المساندة.

٢/٢/١١ القضايا الأساسية :

١- الطاقة الاستيعابية :

في ظل النمو المتسارع لأعداد خريجي المرحلة الثانوية تواجه مؤسسات التعليم العالي تحديات كبيرة في قبولهم، مما يستوجب التركيز على إيجاد الحلول الكفيلة للتعامل مع هذه القضية المهمة ومعالجتها. فقد استطاعت مؤسسات التعليم العالي القائمة استيعاب نحو (ثلثي) خريجي المرحلة الثانوية في المتوسط خلال سنوات الخطة السادسة، وذلك على الرغم من محدودية الإمكانات والطاقة الاستيعابية المتاحة.

وتجدر الإشارة إلى الإجراءات التي تم تنفيذها خلال خطة التنمية السادسة لتوسعة الطاقة الاستيعابية للجامعات، ومن أبرزها افتتاح عدد من كليات المجتمع في كل من جازان وحائل وتبوك وحفر الباطن، إضافة إلى دمج فرعي جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأبها في جامعة مستقلة باسم "جامعة الملك خالد" مما أسهم بلا شك في تخفيف حدة هذه القضية، إلا أنه أصبح من الضروري أن تتبنى خطة التنمية السابعة حلولاً فاعلة لمعالجة هذه القضية، وذلك من خلال تكثيف جهود القطاعين الحكومي والخاص، ووضع برنامج حوافز لتشجيع القطاع الخاص على توسعة مساهماته في هذا المجال.

٢- التوازن في التوزيع على التخصصات المتاحة :

أدت الضغوط الكبيرة على الجامعات إلى قبول أعداد تزيد عن طاقتها الاستيعابية، مما أدى إلى اختلال التوازن بين التخصصات النظرية والعلمية، فحوالي ثلثي مجموع الطلاب والطالبات قبلوا في المجالات النظرية، مما نتج عنه زيادة في أعداد الخريجين من هذه الكليات بدرجة تفوق حاجة سوق العمل. لذا فإن إعادة التوازن بين التخصصات في مؤسسات التعليم العالي أصبح يمثل ضرورة ملحة تمليها الظروف الحالية واحتياجات التنمية.

٣- الكفاءة الداخلية والخارجية :

أدت الزيادة المطردة في أعداد المقبولين بالجامعات بما يفوق طاقتها الاستيعابية، إلى انخفاض في الكفاءة الداخلية والخارجية، ويتمثل ذلك في زيادة عدد السنوات التي يقضيها الطالب في الجامعة قبل

أن يتخرج، وعدم الانسجام بين مؤهلات الخريجين والخريجات في بعض التخصصات وتلك التي يحتاج إليها سوق العمل، لذا أصبح من الضروري تكثيف الجهود خلال خطة التنمية السابعة لتحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لهذا القطاع.

٤- احتياجات القطاع الخاص :

أظهرت تحليلات الوضع الراهن أن مستوى التكامل والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص ما زال دون الطموحات المستهدفة، مما يضعف مقدرة القطاع الخاص على استيعاب وتوظيف الأعداد المتوقعة بالخطة من الخريجين والخريجات، وسوف تتبنى خطة التنمية السابعة معالجة هذه القضية من خلال:

- الربط بين برامج التعليم ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، وتفعيل دور القطاع الخاص في المشاركة في تدريب الطلاب في مؤسساته، واحتساب مدة التدريب إحدى متطلبات التخرج.
- إعادة النظر في برامج تأهيل الخريجين والخريجات، والمشاركة في التقويم للأداء من قبل القطاع الخاص.

٥- التعليم المستمر :

لم يحظ التعليم المستمر بالاهتمام المأمول من قبل بعض مؤسسات التعليم العالي على الرغم من أنه يُعدّ وسيلة مهمة من وسائل تنمية القوى العاملة ومواكبة التطورات العلمية والتقنية المتلاحقة، حيث ينحصر دوره في تقديم المعرفة للمتخصصين وغيرهم دون الاهتمام بتنفيذ برنامج دراسي لمنح "شهادة" أو "دبلوم"، بل يكون الهدف منه تلقي الفرد معرفة متطورة ومتكيفة في مجال تخصصه لمواكبة الظروف التقنية والمهنية المتغيرة، علماً بأن هذا النوع من التعليم يناسب فئات عديدة من المجتمع، ويسهم في تحسين الإنتاجية وكفاءة الأداء للعمالة الوطنية بمستوياتها المختلفة، لذا فإنه من المتوقع أن تشهد فترة الخطة السابعة اهتماماً متزايداً بهذا النوع من التعليم.

٣/٢/١١ الكفاءة الإنتاجية :

تشير نتائج الدراسات الميدانية التي أعدتها بعض الجامعات السعودية إلى الحاجة لرفع الكفاءة الداخلية لنظام التعليم العالي متمثلة في عدد السنوات التي يقضيها الطالب بالجامعة ليتخرج منها، لذا تحرص خطة التنمية السابعة على معالجة هذه القضية في إطار أولوياتها ذات العلاقة بترشيد الإنفاق الحكومي وتحسين الكفاءة الإنتاجية.

٤/٢/١١ استراتيجية التنمية :

تهدف استراتيجية التنمية لقطاع التعليم العالي خلال خطة التنمية السابعة إلى تحقيق الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١/٤/٢/١١ الأهـــــــداف:

- تأمين فرص التعليم العالي للمواطنين من ذوي الكفاءات والقدرات لمواصلة الدراسة.
- توسيع قاعدة التعليم العالي بما يتفق ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه سياسة القبول وتطوير المناهج والبرامج التعليمية بما يتفق واحتياجات سوق العمل.
- الاستمرار في تنمية القوى العاملة السعودية وتطويرها كماً ونوعاً وإحلالها محل العمالة غير السعودية.
- رفع كفاءة الأداء العلمي والإداري لتحسين مستوى العملية التعليمية.
- تفعيل دور الجامعات في خدمة المجتمع.
- تطوير أوجه التنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لتحقيق أهداف التعليم العالي بصورة خاصة وأهداف التنمية بصورة عامة.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في تمويل البرامج والمشروعات التعليمية، وتفعيل دور الجامعات في تقديم خدماتها البحثية للقطاع الخاص كمصدر من مصادر التمويل الذاتي.
- تطوير البحث العلمي والدراسات العليا .
- ترشيـــد نفقـــات تشغيـــل المرافق الجامعية وصيانتها مع المحافظة على جودة النوعية وحسن الأداء.

٢/٤/٢/١١ السياسات:

- زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي عن طريق دراسة الاحتياجات المتجددة من التخصصات العلمية والتقنية لتلبية متطلبات التنمية.
- تطوير المناهج والبرامج وربطها باحتياجات سوق العمل، والتقويم الدوري لها، والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص.
- تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم العالي عن طريق تطوير أداء القوى العاملة ورفع كفاءتها من خلال التدريب والابتعاث واختيار العناصر المتميزة من أعضاء هيئة التدريس والباحثين، وإتاحة الفرص لهم لحضور الندوات والمؤتمرات المتخصصة.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم العالي عن طريق افتتاح الكليات الأهلية وتشغيلها، والمشاركة في تمويل المشروعات المعتمدة، ونشاطات البحث العلمي، والتدريب على رأس العمل.

- التوسع في برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر لرفع مستوى الكفاءات الوطنية، وزيادة فعالية عقد الندوات والمؤتمرات عن طريق تطبيق النتائج والتوصيات إلى واقع عملي يستفاد منه اقتصادياً واجتماعياً.
- الاهتمام بالبحث العلمي التطبيقي وتطوير وسائله وأدواته، والتقويم الدوري للبرامج والدرجات العلمية والتخصصات وأنظمة الدراسة والامتحان، والسعي لاستقطاب باحثين وأساتذة متميزين لدعم مراكز البحوث، وربط برامج البحث العلمي والدراسات العليا بمشكلات البيئة والمجتمع ومواكبة التطورات الحديثة في ميادين العلم والمعرفة، وإشراك القطاع الخاص في التمويل.
- تطوير الوعي لدى الطلاب بأهمية الخدمات التطوعية عن طريق زيادة الوعي بأهمية المشاركة، وتنظيم دورات تدريبية لزيادة قدراتهم وتنمية مهاراتهم.

٣/٤/٢/١١ البرامـــــــج :

تركز برامج هذا القطاع على تنفيذ المشروعات الجامعية الإنشائية وتوسيعها بهدف مواجهة الزيادة المستمرة في أعداد الطلبة والطالبات، وتجهيزها بالمعامل والمختبرات، وإنشاء محطات التجارب والخدمات العامة الأخرى، كما تركز على التطوير النوعي للعملية التعليمية، والذي يغطي المهام الرئيسة لمؤسسات التعليم العالي، وتقديم الخدمات الإدارية الحديثة والوسائل التقنية المتقدمة بأقل تكلفـــــة ممكنـــــة وأحســـــن أداء في إطار جهود تطوير الإدارة والتشغيل، وتوفير جميع الخدمات والنشاطات الطلابية وأوجه النشاط غير الأكاديمي، وتعزيز نشاطات مؤسسات التعليم العالي المتصلة بخدمة المجتمع.

٥/٢/١١ أعداد الطلاب والطالبات :

يوضح الجدول رقم (٥/١١) أعداد الطلاب والطالبات المستهدف قبولهم وتخرجهم من الجامعات وكليات البنات.

الجدول رقم (٥/١١)
الأعداد المستهدفة للطلبة والطالبات
خطة التنمية السابعة

الجامعة	المستجدون			الخريجون		
	طالب	طالبة	المجموع	طالب	طالبة	المجموع
جامعة الملك سعود	٤٧٧٠٠	٢٢٣٠٠	٧٠٠٠٠	٣٢٣٠٠	١٥٧٠٠	٤٨٠٠٠
جامعة الملك عبدالعزيز	٣٣٦٠٠	٢٦٤٠٠	٦٠٠٠٠	٢٠٨٠٠	١٤٧٠٠	٣٥٥٠٠
جامعة الملك فيصل	١٠٨٠٠	٧٢٠٠	١٨٠٠٠	٥٧٠٠	٥٥٠٠	١١٢٠٠
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٩٠٠٠	–	٩٠٠٠	٤٣٠٠	–	٤٣٠٠
الجامعة الإسلامية	٦٠٠٠	–	٦٠٠٠	٤٥٠٠	–	٤٥٠٠
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٥٨٥٠٠	١١٥٠٠	٧٠٠٠٠	٣٩٢٠٠	٨١٥٠	٤٧٣٥٠
جامعة أم القرى	٢٤٤٠٠	١٥٦٠٠	٤٠٠٠٠	٨٦٠٠	٨٧٠٠	١٧٣٠٠
جامعة الملك خالد	١٣٥٠٠	٣٥٠٠	١٧٠٠٠	١٢٠٠٠	٨٠٠	١٢٨٠٠
كليات البنات	–	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	–	٩٢٥٠٠	٩٢٥٠٠
المجموع	٢٠٣٥٠٠	٢٨٦٥٠٠	٤٩٠٠٠٠	١٢٧٤٠٠	١٤٦٠٥٠	٢٧٣٤٥٠

٦/٢/١١ دور القطاع الخاص:

أولاً : التعليم العام :

- تمويل المرافق التعليمية وتنفيذها والمشاركة في تطويرها وتحديثها.
- افتتاح المدارس الأهلية ورفع نسبة الطلاب والطالبات فيها لتصل إلى (١٠%) من مجموع المقيدين بالتعليم العام في نهاية خطة التنمية السابعة.
- المشاركة في تمويل النشاطات المدرسية ودعم أوجه النشاط الثقافي والاجتماعي والعلمي والمهني والرياضي.
- التوسع في تمويل برامج التقنيات التعليمية وأساليب التعليم الذاتي والتعليم عن بعد.
- المشاركة في اللجان الاستشارية لتحديث برامج التعليم المختلفة وتطويرها.
- زيادة الإسهام في نقل الطلبة والطالبات.

ثانياً: التعليم العالي:

- الإسهام في تمويل بعض احتياجات الجامعات في مجالات إنشاء المرافق الجامعية، مثل برامج التأجير التي تنتهي بالتملك، مما يتطلب تكثيف الحوافز لتشجيع مساهمات القطاع الخاص في هذه المجالات.
- التشجيع لإنشاء الكليات الأهلية وكليات المجتمع، بما في ذلك وضع برنامج للحوافز.

- دراسة إمكان خصخصة الخدمات التعليمية المساندة وفق ضوابط تضمن الكفاءة والجودة والسعر المناسب.
- تشجيع التعاون المشترك بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال الاستشارات العلمية والتدريب.
- التشجيع لدعم النشاط العلمي والبحثي وتقديم المنح والجوائز والاعانات والقروض طويلة الأجل.
- تكثيف الجهود لعقد الدورات التدريبية الهادفة لإعادة تأهيل الخريجين وفقاً لمتطلبات التنمية واحتياجات السوق.

٣/١١ التعليم الفني والتدريب:

١/٣/١١ الوضع الراهن:

المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني:

يعد التعليم الفني والتدريب المهني بجميع أنواعه أحد الركائز المهمة فى مجال إعداد القوى العاملة الوطنية وتأهيلها وتنميتها وزيادة إنتاجيتها، وقد برزت أهمية هذا القطاع ضمن أولويات خطة التنمية السادسة والتي تنص على "زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني والكليات التقنية بما يكفل تخريج العدد والنوعية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني"، وقد انعكس هذا الاهتمام في الاعتمادات المالية التي رصدت لهذا القطاع والتي بلغت (٦,١) بليون ريال خلال سنوات الخطة السادسة.

- **التعليم الفني:**

بلغ عدد الملتحقين بالكليات التقنية نحو (١٢,٥) ألف طالب عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)، وبلغ إجمالي المستجدين خلال خطة التنمية السادسة نحو (٢٠,٨) ألف طالب، وبلغ إجمالي الخريجين خلال المدة نفسها نحو (٩,٧) ألف خريج. ويلحظ أن الكفاءة التشغيلية لهذه الكليات مرتفعة نسبياً، حيث بلغ معدل أستاذ/طالب نحو (٦:١). أما بالنسبة للتعليم الفني دون الجامعي فقد وصل عدد المعاهد في نهاية خطة التنمية السادسة ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) إلى (١٠) معاهد صناعية، و(١٦) معهداً تجارياً، و(٤) معاهد زراعية، و(٥) معاهد للمراقبين الفنيين، تعمل بنظام الثلاث سنوات. وبلغ إجمالي الملتحقين بهذه المعاهد نحو (٢١) ألف طالب خلال عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)، وعدد الطلاب المستجدين في التعليم الثانوي الفني نحو (٤٠) ألف طالب خلال خطة التنمية السادسة، وعدد الخريجين خلال المدة نفسها نحو (٢٧) ألف خريج.

بلغ إجمالي الملتحقين في بقية المعاهد الفنية التي تخضع لإشراف جهاتها مباشرة وهي: (معاهد وكليات وزارة الصحة (بنين وبنات)، ومعاهد المعلمات وكليات البنات المتوسطة، ومعاهد وزارة البريد والبرق والهاتف، والكليات التي كانت تابعة لها، وكلية التربية الرياضية، وكليتا الجبيل وينبع) نحو (٤١,٢) ألف طالب في عام ١٤١٨هـ (١٩٩٨م)، وعدد الخريجين للعام نفسه نحو (١٤,٨) ألف خريج.

- **التدريب المهني:**

تدير المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ثلاثين مركزاً للتدريب المهني، ومركزاً واحداً لتدريب المعلمين والمدربين، و(٣) مراكز للتدريب أثناء العمل، موزعة على جميع أنحاء المملكة. وقد بلغ إجمالي الملتحقين بتلك المراكز نحو (١٢,٣) ألف متدرب في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)، وإجمالي أعداد الملتحقين خلال مدة خطة التنمية السادسة نحو (٤٠) ألف متدرب تخرج منهم خلال المدة نفسها نحو (٢٨,٢) ألف خريج.

وبلغ عدد المتدربين في المعاهد المهنية الأخرى (التدريب على رأس العمل، وإعداد المدربين، ومعاهد التعليم والتدريب الأهلي، ومراكز التأهيل المهني للمعوقين) نحو (١٠٨,٢) ألف متدرب ومتدربة خلال خطة التنمية السادسة، وعدد الخريجين للمدة نفسها نحو (٦١,٦) ألف خريج وخريجة.

ويوضح الجدول رقم (٦/١١) بعض المتغيرات الكمية في التعليم الفني والتدريب المهني في العام الأخير من خطة التنمية السادسة.

الجدول رقم (٦/١١)
التعليم الفني والتدريب المهني
١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)

المتغير	الكليات التقنية	التعليم الثانوي الصناعي	التعليم الثانوي التجاري	التعليم الثانوي الزراعي	معاهد المراقبون الفنيون	التدريب المهني
المستجدون	٦٠٠٥	٤٩١٣	٣٢٧١	٤٥٧	٩١٧	–
الخريجون	١٩٥٨	١٧٤١	٢٢٦٠	٢٠٩	٦٣٢	٧٠٠٦
الملتحقون	١٢٤٦٢	٩٦٦٧	٧٦٧٨	٨٢٣	٢٣٤٦	١٢٣٨٧

معهد الإدارة العامة:

يضطلع معهد الإدارة العامة بمسؤولية رفع كفاية موظفي الدولة وإعدادهم علمياً لتحمل مسؤولياتهم وممارسة مهماتهم، على نحو يكفل الارتقاء بمستوى الإدارة ويدعم قواعد تنمية الاقتصاد الوطني، وتعكس الإعتمادات المالية خلال سنوات خطة التنمية السادسة والتي بلغت (٠,٩) بليون ريال، هذا التوجه.

بلغ إجمالي عدد الملتحقين في البرامج الإعدادية خلال مدة خطة التنمية السادسة نحو (٢٢,٢) ألف طالب، وإجمالي الملتحقين في برامج التدريب أثناء الخدمة نحو (٧٢,٣) ألف طالب، وإجمالي

الطلاب في البرامج الخاصة نحو (٥,٣) ألف طالب. هذا إلى جانب ما نفذه المعهد من استشارات ودراسات بلغت نحو (٢٥٦) استشارة، و(٨٨) دراسة خلال المدة نفسها، فضلاً عن أعمال علمية بلغت نحو (٥٤) عملاً للمدة نفسها.

ويوضح الجدول رقم (٧/١١) بعض المتغيرات الكمية التي حققها المعهد، في العام الأخير من خطة التنمية السادسة.

الجدول رقم (٧/١١)
معهد الإدارة العامة
١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)

المتغير	البرامج الإعدادية	التدريب أثناء الخدمة	البرامج الخاصة	تنمية الإدارة العليا
الملتحقون	٢٦٥٢	١٣٣٥٦	٩١٧	٢٤٨١ (مشاركا)
الخريجون	٨٥١	١٣٢٣٠	٩٠٥	

التدريب فى الجهات الحكومية الأخرى :

تقوم بعض الجهات الحكومية الأخرى بالإسهام في إعداد القوى العاملة الوطنية من خلال برامج تدريبية تناسب طبيعة عملها، تخطط لها وتنفذها وتوظف خريجيها في مرافقها المختلفة، وقد بلغ إجمالى عدد المتدربين في مختلف الجهات الحكومية نحو (٤٤٩,٩) ألف متدربٍ ومتدربةٍ خلال خطة التنمية السادسة، وعدد الخريجين في المدة نفسها نحو (٢٩٨,٨) ألف خريج وخريجة.

التدريب فى القطاع الخاص :

يقوم القطاع الأهلي بالتدريب في مجالات مختلفة تخدم الاقتصاد بوجه عام، وتحقق التكامل مع برامج ومناهج التدريب المختلفة، وقد بلغ إجمالى عدد المتدربين في برامجه نحو (٢٤٢) ألف متدربٍ خلال خطة التنمية السادسة تخرج منهم نحو (٢١٣,٨) ألف خريجٍ في المدة نفسها.

٢/٣/١١ القضايا الأساسية :

١- الطاقة الاستيعابية :

لقد شكل الإقبال المتزايد على مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني تحدياً كبيراً للطاقة الاستيعابية المحدودة لهذه المؤسسات، والتي لا تتناسب إلى حد كبير مع إجمالي أعداد المتقدمين في برامج التعليم فوق الثانوي، وكذلك برامج التعليم الثانوي، مما يحتم إعطاء أولوية قصوى لزيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني خلال خطة التنمية السابعة، وذلك من خلال افتتاح المزيد من الكليات والمعاهد الفنية ومراكز التدريب المهني، مع التركيز على تحسين حجم مخرجات التدريب ونوعيته، والتوسع في الدورات التدريبية التي يتم عقدها لفترات قصيرة، وتقديم

برامج التدريب التعاوني، والتوسع في التدريب على رأس العمل، نظراً لأهمية هذه التوجهات في إطار استراتيجية السعودة.

٢- الوعي المهني :

أصبح من الضروري تكثيف الجهود خلال خطة التنمية السابعة لنشر الوعي المهني من خلال يÇáÊÑÈæ ÑÔÇÏ¸æÇ æÇáÊæÌíå ÇáÊæÚíÉ ÈÈÑÇãÌ ÇáÇåÊãÇã æÇáãÊÑÈíä áØáÇÈ ل æÇáãåä وتعريفهم بأهمية العمل المهني بدءاً من مراحل التعليم المبكرة، وتحسين النظرة الاجتماعية نحوه، وذلك من أجل المواءمة بين نظام التعليم الفني والتدريب المهني من ناحية، والاحتياجات الفعلية للقطاعين الحكومي والخاص من ناحية أخرى.

٣- الفحص المهني :

يمثل عدم وجود مقاييس وظيفية أو نظام فحص معترف به لتحديد متطلبات كل مهنة عائقاً أمام توحيد نظام الفحص المهني ومنح الشهادات. لذا أصبح من الضروري إجراء الدراسات الميدانية خلال خطة التنمية السابعة لتحديد المهارات القياسية المطلوبة لكل مهنة، ووضع نظام متكامل للفحص المهني يمكن من خلاله تحديد المهارات المطلوبة لكل مهنة، ووضع نظام للاختبارات اللازمة على ضوء المهارات القياسية.

٤- اÇáÏÇÎáíÉ áßÝÇÁÉ :

ÇáÊÚáíã في ÚÇáíÉ æÇáÊÓÑÈ ÇáÑÓæÈ äÓÈ ãÇÒÇáÊ æÇáÊÏÑíÈ على الرغم من äÓÈ ÇäÎÝÇÖ (استاذ/طالب)ا و(ãÊÑÈ/ãÏÑÈ)، ÇáÏÇÎáíÉ ÇáßÝÇÁÉ ãÚÏá ÇäÎÝÇÖ أدى إلى ããÇ السنوات التعليمية المستثمرة في تخريج الطالب أو المتدرب، ÇáÊßáÝÉ æÇÑÊÝÇÚ ÇáÊÔÛíáíÉ. وسوف تهتم خطة التنمية السابعة بمعالجة هذه القضية من خلال إجراء الدراسات والبحوث لتحديد أسباب ارتفاع هذه المعدلات وÇááÇÒãÉ ÌÑÇÁÇÊ¡Çá ÇÊÎÇÐ ãäå ááÍÏ، وتحسين فعالية وكفاءة التدريب، ورفع كفاءة استخدام موارد التدريب عن طريق تحسين الأساليب التنظيمية والتدريسية.

٥- إعداد المعلم :

أصبح من الضروري ربط الخبرة العملية المكتسبة أثناء العمل بالإعداد النظري، مما يتطلب الاهتمام بإعداد المعلم وتأهيله وتدريبه من خلال برامج تدريب متخصصة لتمكينه من اكتساب المهارات الأساسية ومواكبة التطورات المستمرة في مجال تخصصه.

٦- الاحتياجات الفعلية للتدريب:

على الرغم من الجهود المبذولة لدراسة سوق العمل لتحديد احتياجاته الفعلية، فما زالت الصورة غير واضحة للجهات التدريبية الرئيسة، الأمر الذي يتطلب معه إعداد خطة وطنية شاملة للتدريب خلال فترة خطة التنمية السابعة يتم من خلالها تحديد الاحتياج بصورة دقيقة بالتنسيق بين جهات التدريب والجهات المستفيدة.

٣/٣/١١ الكفاءة الإنتاجية :

بالرغم من تركيز الخطة السادسة على أهمية مخرجات نظام التعليم الفني، إلا أن النتائج تشير إلى ارتفاع نسب الرسوب والتسرب، وارتفاع عدد السنوات التعليمية المستثمرة، وانخفاض معدل الكفاءة الداخلية، مما يتطلب اتخاذ إجراءات وحلول فاعلة لمعالجة هذه المعوقات خلال خطة التنمية السابعة. ويوضح الجدول رقم (٨/١١) تحليلاً لأرقام فوج دراسي.

٤/٣/١١ دور القطاع الخاص :

- المشاركة في تمويل بعض برامج التعليم الفني والتدريب ومشروعاته وتنفيذها.
- التوسع في افتتاح مراكز للتعليم الفني والتدريب الأهلي.
- زيادة التنسيق والتشاور بين القطاع الخاص والجهات المسؤولة عن التعليم الفني والتدريب المهني في مختلف المجالات.
- إشراك القطاع الخاص في التخطيط لبرامج التدريب على رأس العمل وتنفيذها.

الجدول رقم (٨/١١)
التعليم الفني الثانوي
الكفاءة الإنتاجية
١٤١٣/١٤١٤هـ ـــ ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٣م ـــ ١٩٩٨م)

- عدد السنوات التعليمية المستثمرة	٤,١٢
- نسبة الخريجين دون رسوب	%٤٥,٨
- نسبة الخريجين بعد رسوب سنة	%١٧,٨
- نسبة الخريجين بعد رسوب سنتين فأكثر	%٤,٤
- معدل الكفاءة الداخلية	%٧٢,٩
- نسبة التسرب في الفوج	%٣٠,٨
- نسبة الرسوب في الفوج	%١,٢

٥/٣/١١ استراتيجية التنمية:

تهدف استراتيجية التنمية لقطاع التعليم الفني والتدريب خلال خطة التنمية السابعة إلى تحقيق

نمو نوعي وكمي متميز من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١١/٣/٥/١ الأهداف:

- الإسهام في تنمية القوى البشرية السعودية وزيادة عرضها ورفع كفاءتها لتفي باحتياجات الاقتصاد الوطني.
- الارتقاء بفاعلية التدريب وكفاءته وتطوير أجهزته المختلفة.
- تحسين نوعيـــــــة برامـــــــج التدريـــب والتركيز على التقنية الحديثة والمتطورة.
- تطوير المناهج وتحسينها لتلبية حاجة سوق العمل.
- التوسع الأفقي والرأسي في التعليم الفني والتدريب ليغطي جميع مناطق المملكة.
- التوسع في برامج التدريب أثناء الخدمة في القطاعين الحكومي والخاص.
- التنسيق والتعاون التام بين مؤسسات التعليم الفني والتدريب والجهات ذات العلاقة.

١١/٣/٥/٢ الســـــــــياسات :

- الاستجابة لاحتياجات سوق العمل، وفقا للمتغيرات الاقتصادية، وتقويم مهارات العمالة الوافدة، والاستفادة من برامج التدريب على رأس العمل، في ضوء دراسة حاجة السوق من المهن.
- التوســـع في برامـــــج التدريب على رأس العمل لأنه جزء أساس في استراتيجية السعودة، ووضع برامج مكثفة لتحقيق ذلك، مع إشراك القطاع الخاص في التخطيط والتنفيذ لبرامج التدريب على رأس العمل.
- تحسين مخرجات التدريب، واعتماد سياسة قبول انتقائية تعتمد على نظام توجيه الاختبارات وإرشاد الطلاب ومتابعتهم في جميع المستويات.
- تحسين استغلال الطاقة الاستيعابية لمرافق التدريب المختلفة، اعتماداً على عدة إجراءات تشمل استغلال الوقت بدورات تدريبية قصيرة ولمدد مختلفة خلال اليوم، وإدخال نظام التلمذة الصناعية، والتوسع في تطبيق نظام التعليم التعاوني ليغطي مختلف برامج التدريب، والاستفادة القصوى من الإمكانات التدريبية المتاحة في القطاعين الحكومي والخاص.
- التوسع في تغطية مختلف مناطق المملكـــــة عن طريق نشر برامج التعليم الفني والتدريب فيها.
- تفعيل دور الكليات التقنية في خدمة المجتمع عن طريق عقد دورات وندوات ومحاضرات تلبي حاجة المجتمع، وإجراء البحوث والدراسات والخدمات التعليمية.
- زيـــــادة الاستفـــادة مـــــن إمكانات مراكز البحوث المتخصصة في تنفيذ الدراسات والبحوث الخاصة بسوق العمل والمهن التي يتطلبها.

- التطوير المستمر لنوعية برامج ومناهج التدريب، والتأكيد على جوانبها التطبيقية في جميع المستويات وإشراك القطاع الخاص في ذلك.

٣/٥/٣/١١ البرامـــــــــج :

تركز برامج هذا القطاع خلال خطة التنمية السابعة على تطوير التعليم والتدريب وتحسين نوعيته، كما تولي عناية خاصة لتحقيق التنمية الإدارية وخدمة المجتمع والتدريب المستمر، وتنفيذ الإنشاءات اللازمة لزيادة الطاقة الاستيعابية، إضافة إلى التوسع في إعداد الدراسات والبحوث ذات العلاقة بقضايا ومعوقات التعليم الفني والتدريب المهني.

٦/٣/١١ أعداد الطلاب المستهدفة :

توضح الجداول (٩/١١)، و(١٠/١١)، و(١١/١١)، (١٢/١١)، (١٣/١١)، الأهداف المحددة للنمو خلال خطة التنمية السابعة في أعداد المستجدين والخريجين، وإجمالي الملتحقين في برامج التعليم الفني والتدريب في القطاعين الحكومي والخاص.

الجدول رقم (٩/١١)
التعليم الفني والتدريب
المستجدون والخريجون
خطة التنمية السابعة

البيـــــــان	١٤٢٠/١٩هـ ١٩٩٩م	١٤٢١/٢٠هـ ٢٠٠٠م	١٤٢٢/٢١هـ ٢٠٠١م	١٤٢٣/٢٢هـ ٢٠٠٢م	١٤٢٤/٢٣هـ ٢٠٠٣م	١٤٢٥/٢٤هـ ٢٠٠٤م	المجمـــوع
أ ـــ المستجدون:							
الكليات	٦٠٠٥	٦٦٩٤	٧٤٦٢	٨٣١٨	٩٢٧٣	١٠٣٣٧	٤٢٠٨٤
الصناعي	٤٩١٣	٥١٠٧	٥٣٠٩	٥٥١٨	٥٧٣٦	٥٩٦٣	٢٧٦٣٣
التجاري	٣٢٧١	٣٣٩٢	٣٥١٨	٣٦٤٨	٣٧٨٣	٣٩٢٣	١٨٢٦٤
الزراعي	٤٥٧	٤٧٢	٤٨٧	٥٠٢	٥٢٠	٥٣٧	٢٥١٨
المراقبون	٩١٧	٩٥٢	٩٨٨	١٠٢٦	١٠٦٥	١١٠٦	٥١٣٧
المجموع	١٥٥٦٣	١٦٦١٧	١٧٧٦٤	١٩٠١٢	٢٠٣٧٧	٢١٨٦٦	٩٥٦٣٦
متعددة التخصصات		٤٠٠	١٢٠٠	٢٦٠٠	٤٣٠٠	٥٠٠٠	١٣٥٠٠
ب) الخريجون:							
الكليات	١٩٥٨	٢٢٣٨	٢٦٧٥	٣٣٣٦	٤١٦٢	٥١٨٩	١٧٦٠٠
الصناعي	١٧٤١	١٨٩٩	٢٠٧١	٢٢٥٨	٢٤٦٢	٢٦٧٦	١١٣٦٦
التجاري	٢٢٩٠	٢٣٧٤	٢٤٦٢	٢٥٥٤	٢٦٤٨	٢٧٤٦	١٢٧٨٤
الزراعي	٢٠٩	٢٢٥	٢٤٢	٢٦١	٢٨١	٣٠٢	١٣١١
المراقبون	٦٣٢	٦٧٥	٧٢١	٧٦٩	٨٢١	٨٧٧	٣٨٦٣
المجموع	٦٨٣٠	٧٤١١	٨١٧١	٩١٧٨	١٠٣٧٤	١١٧٩٠	٤٦٩٢٤
متعددة التخصصات				٢٦٠	٨٤٠	١٨٢٠	٢٩٢٠
جـ – إجمالي عدد الطلاب:							
الكليات	١٢٤٦٢	١٣٠٨٩	١٣٧٤٧	١٤٥٩٨	١٥٥٠٢	١٦٨٩٧	
الصناعي	٩٦٦٧	١٠١٥٣	١٠٦٦٤	١١٢٠٠	١١٧٦٤	١٢٣٥٥	
التجاري	٧٦٧٨	٨١٥٣	٨٦٥٨	٩١٩٤	٩٧٦٣	١٠٣٦٧	
الزراعي	٨٢٣	٨٨٦	٩٥٤	١٠٢٨	١١٠٦	١١٩١	
المراقبون	٢٣٤٦	٢٤٦٤	٢٥٨٧	٢٧١٧	٢٨٥٣	٢٩٩٦	
المجموع	٣٢٩٧٦	٣٤٧٤٥	٣٦٦١٠	٣٨٧٣٧	٤٠٩٨٨	٤٣٨٠٦	
متعددة التخصصات		٤٠٠	٢٦٠٠	٤٩٤٠	٨٤٠٠	١١٥٨٠	

الجدول (١٠/١١)
مراكز التدريب المهني
الملتحقون والخريجون
خطة التنمية السابعة

البيـــــــان	١٤٢٠/١٩هـ ١٩٩٩م	١٤٢١/٢٠هـ ٢٠٠٠م	١٤٢٢/٢١هـ ٢٠٠١م	١٤٢٣/٢٢هـ ٢٠٠٢م	١٤٢٤/٢٣هـ ٢٠٠٣م	١٤٢٥/٢٤هـ ٢٠٠٤م
الملتحقون	١١٨٦٩	١٢٧١٨	١٣١٦١	١٣٨٢٨	١٤٧٨٢	١٦٥٣٥
الخريجون	٧٠٠٦	٨٠٢٧	٨٣٦٥	٨٧٩٣	٩٤٩٤	١٠٦٢٦

الجدول (١١/١١)
معهد الإدارة العامة

أعداد المتدربين
خطة التنمية السابعة

البيـــــــــــــــــان	١٤٢١/٢٠هـ ٢٠٠٠م	١٤٢٢/٢١هـ ٢٠٠١م	١٤٢٣/٢٢هـ ٢٠٠٢م	١٤٢٤/٢٣هـ ـــ ٢٠٠٣م	١٤٢٥/٢٤هـ ٢٠٠٤م
أ/١) المتدربون المخطط لالتحاقهم:					
البرامج التدريبية أثناء الخدمة	١٥٢١٤	١٥٨٢٦	١٦٥٤٤	١٧٣٣٧	١٨٠٣٩
البرامج التدريبية الخاصة	١٧٠٧	١٧٧٥	١٨٤٦	١٩٢٠	١٩٩٧
مجموع المتدربين في البرامج التدريبية	١٦٩٢١	١٧٦٠١	١٨٣٩٠	١٩٢٥٧	٢٠٠٣٦
أ/٢) الدارسون المخطط لقبولهم :					
البرامج الإعدادية العامة	١٣٥١	١٣٨٤	١٤٢٤	١٤٤٠	١٤٨٤
البرامج الإعدادية الموجهة للقطاع الأهلي	٦٨٩	٧٠٦	٧٥٠	٧٩٨	٨٥١
البرامج الإعدادية الخاصة	٢٥٠	٢٧٥	٣٠٠	٣٢٥	٣٥٠
مجموع الدارسين في البرامج الإعدادية	٢٢٩٠	٢٣٦٥	٢٤٧٤	٢٥٦٣	٢٦٨٥
أ/٣) المشاركون المخطط لالتحاقهم :					
عدد الحلقات التطبيقية المخطط لتنفيذها	٨٦	٨٨	٩٠	٩٢	٩٤
عدد المشاركين المخطط لالتحاقهم بالحلقات التطبيقية	١٩٢٠	١٩٧٠	٢٠٢٠	٢٠٧٠	٢١٢٠
عدد الندوات والمؤتمرات	٥	٦	٧	٧	٧
عدد المشاركين في الندوات والمؤتمرات	١٥٠٠	١٨٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠
مجموع المتدربين والدارسين المخطط لالتحاقهم ببرامج المعهد المختلفة	٢٢٦٣١	٢٣٧٣٦	٢٤٩٨٤	٢٥٩٩٠	٢٦٩٤١

الجدول (١١/١٢)
برامج التدريب في القطاع الحكومي*
أعداد الطلاب
خطة التنمية السابعة

البيان	١٤٢٠/١٩هـ ١٩٩٩م	١٤٢١/٢٠هـ ٢٠٠٠م	١٤٢٢/٢١هـ ٢٠٠١م	١٤٢٣/٢٢هـ ٢٠٠٢م	١٤٢٤/٢٣هـ ٢٠٠٣م	١٤٢٥/٢٤هـ ٢٠٠٤م
ملتحقون	٧٤١٩٧	٧٨٤٧٧	٨٣٠٦٦	٨٧٩٨٧	٩٣٢٩٦	٩٨٩٣٨
خريجون	٦٦٨٩٦	٧١١٢٣	٧٥٧٥٧	٨٠٨٧٨	٨٦٥١٥	٧٢٧٤٠

الجدول (١١/١٣)
برامج التدريب في القطاع الخاص
أعداد الطلاب
خطة التنمية السابعة

* يشمل ما يلي: (مراكز التدريب البريدي ومراكز التدريب التابعة لكليات الاتصالات ومراكز التدريب التابعة لوزارة الزراعة والمياه ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الخارجية ورئاسة الطيران المدني والشؤون الصحية بالحرس الوطني ومستشفى قوى الأمن ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومستشفى الملك خالد التخصصي للعيون والموانئ والخطوط الجوية العربية السعودية والخطوط الحديدية وأرامكو السعودية والهيئة الملكية للجبيل وينبع وسابك والتحلية والكهرباء).

البيان	١٤٢٠/١٩هـ ١٩٩٩م	١٤٢١/٢٠هـ ٢٠٠٠م	١٤٢٢/٢١هـ ٢٠٠١م	١٤٢٣/٢٢هـ ٢٠٠٢م	١٤٢٤/٢٣هـ ٢٠٠٣م	١٤٢٥/٢٤هـ ٢٠٠٤م
ملتحقون	٥٤٤٢٧	٥٩٦٦٣	٦٥٤٠٢	٧١٦٩٥	٧٨٥٩٢	٨٦١٥٣
خريجون	٤٦٢٦٢	٥١٣٠٩	٥٦٩٠٠	٦٣٠٩١	٦٩٩٤٦	٧٧٥٣٧

٤/١١ العلوم والتقنية:

١/٤/١١ الوضع الراهن:

أكدت خطط التنمية المتعاقبة على الدور الحيوي للعلوم والتقنية، وركزت على أهمية العمل على بناء قاعدة وطنية قادرة على الابتكار والتجديد واستيعاب التقنية وتطويعها.

من هذا المنطلق واصلت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية خلال خطة التنمية السادسة نشاطاتها وإنجازاتها من خلال برامجها العلمية والتقنية في العديد من الميادين، وتتلخص أهم هذه الإنجازات في الآتي:

- في مجال دعم البحوث التطبيقية واصلت المدينة ضمن برامج المنح السنوية (١٥، ١٦، ١٧) جهودها لدعم الأبحاث في مجالات علمية مختلفة، حيث تم دعم (٧٧) مشروعاً بحثياً.
- بالنسبة للمنح الوطنية تم دعم (٥) دراسات بحثية، كما تم دعم (١٢٣) بحثاً ضمن برنامج المنح الصغيرة، أما في مجال منح بحوث طلبة الدراسات العليا، فقد تم دعم (١١١) رسالة بحثية.
- وفي إطار جهود إعداد الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية بعيدة المدى بالمملكة، تم استكمال المرحلة الأولى الخاصة بدراسة الوضع الراهن، والمرحلة الثانية الخاصة بالدراسات الاستشرافية، كما بدأ العمل في إعداد السياسة الوطنية للعلوم والتقنية.
- وفيما يتعلق بالتوعية الإعلامية، واصلت المدينة إصدار مجلة العلوم والتقنية التي صدر منها (٤٨) عدداً أسهمت في نشر الوعي العلمي والتقني بين المواطنين.
- تم منح (١٠) براءات اختراع، واستكمال إجراءات فحص (٧٩) طلباً، أما في مجال البنك الآلي للمصطلحات، فقد ارتفعت موجودات البنك من المصطلحات العلمية المخزنة إلى ما يزيد عن (٣٥٨) ألف سجل تغطي معظم الحقول العلمية والتقنية.
- بلغ عدد المبتعثين لدراسة الماجستير والدكتوراه (٧٢) مبتعثاً، وعدد الملتحقين بدورات تدريبية داخلياً وخارجياً (١٨٥٧) متدرباً.
- تم الانتهاء من تركيب (١٢) محطة لرصد الإشعاع الشمسي.
- أما في مجال الاستشعار عن بُعد فقد واصلت المدينة تزويد القطاعات الحكومية والخاصة

بالصور الفضائية والتي بلغت (٦) آلاف صورة فضائية على هيئة صور مطبوعة أو أشرطة متوافقة.

١١/٤/٢ القضايا الأساسية:

١- الإمكانات التقنية:

أصبحت المملكة في حاجة إلى تعزيز بناء قاعدة وطنية قادرة على استيعاب التقنيات المتطورة الأمر الذي يتطلب تفعيل مؤسسات البحث والتطوير وتكثيف دورها، وإيجاد آلية ملائمة للتنسيق والتكامل بين أنشطة هذه المؤسسات بالقطاعين الحكومي والخاص، وتوفير المعلومات الكافية لمواجهة التطورات التقنية المتسارعة عالمياً، وتكوين الكفاءات الوطنية المؤهلة والقادرة على التعامل بمرونة وكفاءة مع القضايا ذات العلاقة باستيراد وتطويع وتوطين التقنية.

٢- التنسيق بين مراكز البحوث الوطنية:

تفتقر معاهد ومراكز البحوث الوطنية إلى التنسيق الداخلي والخارجي، وقد أدى ذلك إلى ضعف الترابط والتفاعل بين منتج الحلول التقنية الوطنية ومستخدمها مما يعد عائقاً أساسياً في تطوير القاعدة البحثية الوطنية، الأمر الذي يتطلب حلولاً فاعلة خلال خطة التنمية السابعة لمعالجة هذه القضية وزيادة الاستفادة من النشاطات والإمكانات المتوفرة.

١١/٤/٣ الكفاءة الإنتاجية :

تشير التوقعات إلى زيادة مطردة في احتياجات القطاعات التنموية المختلفة من خدمات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، مما يتطلب تكثيف الجهود خلال خطة التنمية السابعة لتحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال استقطاب المزيد من الكوادر العلمية والكفاءات المتميزة وتكثيف برامج الابتعاث والتدريب، وترشيد استغلال الإمكانات المتوفرة لدى المدينة من معاهد ومختبرات عن طريق توسعة مجالات التعاون والتنسيق مع الجهات البحثية بالجامعات والقطاع الخاص.

١١/٤/٤ دور القطاع الخاص:

أصبح البحث العلمي والتطوير التقني مطلباً أساسياً لتحسين المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية بالأسواق الداخلية والخارجية، مما يتطلب تضافر جهود القطاعين الحكومي والخاص لتوفير المتطلبات الاستثمارية الضخمة اللازمة لتطوير التجهيزات الفنية والمادية وإعداد الكوادر الوطنية المتخصصة، لذا أصبح من الضروري أن تقوم المؤسسات والشركات الكبرى بالقطاع الخاص

بتخصيص جزء من مواردها لتمويل أنشطة البحث العلمي والتطويـــر التقني. ومن المأمول زيادة إسهام القطاع الخاص في المجالات الآتية:

- تبنّي الابتكارات الواعدة، والتوسع في إنشاء مراكز البحوث والتطوير.
- الاستفادة من أنشطة البحث والتطوير المتوفرة لدى مراكز البحث العلمي.
- تمويل نفقات الاختبـــــارات والمسوحات الميدانية ذات العلاقة بتطوير المنتجات وتحسين نوعيتها واستغلال النتائج.
- إنشاء مراكز تدريب متقدمة لخدمة أغراض التطوير في مجال العلوم والتقنية.

١١/٤/٥ استراتيجية التنمية:

يتم تنفيذ استراتيجية التنمية في قطاع العلوم والتقنية من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١١/٤/٥/١ الأهداف:

- تطبيق التقنيات المتطورة لترشيد استغلال الموارد الاقتصادية، مع تكثيف الجهود في مجالات تطويع التقنية وتوطينها.
- تطوير وتعزيز قواعد البيانات وربطها بمراكز البحوث في القطاعين الحكومي والخاص.
- تعميق الوعي العلمي والتقني لدى الطلبة في جميع مراحل التعليم.
- تشجيع الابتكار وإتاحة الفرص للدارسين والباحثين لإجراء البحوث العلمية والتقنية.

١١/٤/٥/٢ السياسات:

- استكمال إعداد الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية بعيدة المدى.
- دعم مشروعات البحوث التطبيقية والتطويرات التقنية.
- تطوير مناهج العلوم والتقنية لتواكب المتطلبات الفعلية للقطاعات التنموية المختلفة.

- تعزيز الإمكانات والقدرات المحليـــــة في حقل الاستشارات وإعداد التصميمات الهندسية، نظراً لأهميتها في استيراد التقنية الملائمة وتطويرها محلياً.
- وضع آلية لربط نشاط قطاع البحث والتطوير باحتياجات القطاع الإنتاجي.

١١/٤/٥/٣ البرامـــــج:

تركز برامج هذا القطاع على دعم القاعدة التقنية الوطنية وتطويرها، ودعم البحوث العلمية، وتنفيذ البحوث التطبيقية والتطويرية في المدينة، والأنشطة المساندة للعلوم والتقنية، والتعاون العلمي

والتقني، ودعم تطوير سياسات العلوم والتقنية، ومنشآت وتجهيزات المدينة، وذلك بهدف تعزيز المقدرة التقنية المحلية والتوسع في تنفيذ الأبحاث العلمية التطبيقية على المستوى الوطني وبما يخدم التنمية الوطنية.

١١/٥ المعلوماتية:

تُعدّ مواكبة التطورات المتلاحقة في تقنيات المعلومات والتعامل معها بكفاءة ومرونة، من أهم التحديات التي سوف تواجه المرحلة المقبلة من المسيرة التنموية، لذا ينص الهدف الرابع عشر لخطة التنمية السابعة على: "الاهتمام بالعلوم والتقنية والمعلوماتية، وتشجيع البحث والتطوير وتوطين التقنية"، ويؤكد هذا الاهتمام الأساس الاستراتيجي الرابع عشر، والذي ينص على: "بناء قاعدة وطنية للعلوم والتقنية قادرة على الابتكار والتجديد ونشر التقنية وتطويعها".

١١/٥/١ القضايا الأساسية:

إعداد خطة وطنية للمعلوماتية:

أصبح من الضروري معالجة قضية المعلوماتية والمعلومات لتصبح عاملاً مساعداً لصانعي القرارات والمخططين، بهدف ملاحقة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة، لذا.. تضمن الأساس الاستراتيجي الرابع عشر لخطة التنمية السابعة – البند الخامس – والذي ينص على: "إعداد خطة وطنية توظف المعلوماتية وغيرها من التقنيات لخدمة العلم ودعم التنمية الاقتصادية"، وعلى الرغم من اتخاذ عدة خطوات إيجابية وتمهيدية بهذا الشأن، إلا أن إعداد هذه الخطة يتطلب تكثيف جهود جميع الجهات ذات العلاقة بالقطاعين الحكومي والخاص بالتنسيق مع وزارة التخطيط.

١١/٥/٢ دور القطاع الخاص :

يلاحظ محدودية الإنتاج الصناعي المحلي في مجالات المعلوماتية (الإلكترونيات والاتصالات والحاسوب والبرمجيات)، حيث تتركز معظم الأنشطة الحالية في استيراد المنتجات المعلوماتية وتسويقها بالسوق المحلي وتقديم بعض الخدمات الفنية، إلا أنه من المأمول خلال خطة التنمية السابعة أن يؤدي القطاع الخاص دوراً ملموساً في النشاطات الصناعية ذات العلاقة بتقنية المعلومات.

١١/٥/٣ استراتيجية التنمية:

تهدف استراتيجية التنمية في قطاع المعلومات خلال خطة التنمية السابعة إلى تحقيق الأهداف والسياسات التالية:

١١/٥/٣/١ الأهداف:

- إعداد خطة وطنية توظف المعلوماتية وغيرها من التقنيات لخدمة العلم ودعم التنمية الاقتصادية.
- توفير البيانات والمعلومات المحدثة وتسهيل الحصول عليها.
- تحديد أدوار المؤسسات المنتجة والمجمعة للمعلومات ومرجعية المعلومات بما يضمن تكاملها.
- إنشاء نظام معلومات ضمن شبكات فرعية ترتبط بنظام المعلومات الوطني المتكامل.
- نشر تقنية وخدمات المعلوماتية في المجتمع.

١١/٥/٣/٢ السياسات:

- تنمية مصادر المعلومات الوطنية من خلال تطوير أنظمتها.
- رفع مستوى الوعي المعلوماتي في المجتمع من خلال المناهج التعليمية والبرامج الإعلامية.
- حث القطاع الخاص على المشاركة في نشاطات المعلومات.
- رفع مستوى خدمات المعلومات وتحسين نوعيتها من خلال إنشاء قاعدة موحدة للبيانات والمعلومات على المستوى الوطني.
- دعم مكانة اللغة العربية في مجال تقنية المعلومات.

الفصل الثاني عشر
التنمية الاجتماعية

١٢- التنمية الإجتماعيـــة :

يلقي هذا الفصل الضوء على الإنجازات التي تمت خلال خطة التنمية السادسة في قطاعات الخدمات الصحية، والخدمات الاجتماعية والشبابية والإعلامية، والخدمات الثقافية، والخدمات الدينية والقضائية، والخدمات التطوعية. كما يتناول القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية السابعة، والكفاءة الإنتاجية، وتعزيز دور القطاع الخاص، ويبين الأهداف والسياسات والبرامج الخاصة بهذه القطاعات خلال خطة التنمية السابعة.

١/١٢ الخدمات الصحية:

١/١/١٢ الوضع الراهن:

تعد وزارة الصحة الجهة الرئيسة التي تتولى مسؤولية الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية. فهي تقوم بتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال شبكة المراكز الصحية التي تضم (١٧٥١) مركزاً منتشرة في جميع أنحاء المملكة. كما تطبق نظام الإحالة الذي يحقق الرعاية الطبية العلاجية لأفراد المجتمع بدءاً من مستوى خدمات الممارس العام بالمراكز الصحية حتى مستوى الخدمات العلاجية التخصصية ذات التقنيات المتطورة، وذلك من خلال قاعدة عريضة من المستشفيات العامة والتخصصية تضم (١٨٢) مستشفى. إلى جانب ذلك، تقوم الوزارة بالإشراف على الأنشطة ذات العلاقة بالرعاية الصحية التي يمارسها القطاع الخاص.

وبالإضافة إلى ما تقوم به وزارة الصحة، تتولى الجهات الأمنية والعسكرية توفير الرعاية الصحية بمستوياتها الأول والثاني والمتخصص بصورة مباشرة لمنسوبيها ولقطاعات أخرى من السكان. كما تتولى وحدات الصحة المدرسية تأمين خدمات الرعاية الصحية الأولية المباشرة للطلبة والطالبات. وتوفر المرافق الصحية التابعة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والرئاسة العامة لرعاية الشباب الخدمات الطبية لفئات معينة من السكان، هذا فضلاً عن المرافق الصحية التي أنشأتها الهيئة الملكية للجبيل وينبع لتقديم الخدمات الصحية للعاملين بالمدينتين الصناعيتين. إلى جانب ذلك كله، يقوم

القطاع الخاص بتوفير الخدمات الصحية من خلال منشآته التي تضم مستشفيات ومستوصفات وعيادات ومختبرات وصيدليات ومراكز علاج طبيعي منتشرة في جميع مناطق المملكة.

ولا تقتصر الرعاية الصحية على الوقاية والعلاج فحسب، وإنما تمتد إلى الأبحاث الطبية، إذ يقوم مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بما لديه من تقنيات عالية باستقبال الحالات التي تتطلب العلاج التخصصي الدقيق فضلاً عن قيامه بإجراء البحوث في المجالات الصحية بصفةٍ عامة وما يتعلق منها بالمملكة بصفةٍ خاصة.

وتسهم الجامعات، عن طريق كلياتها الطبية ومستشفياتها، في تقديم الخدمة العلاجية المتخصصة إلى جانب قيامها بتنفيذ برامج التعليم والتدريب الطبي، وإجراء البحوث الصحية بالتعاون مع المراكز البحثية الأخرى.

وتقوم جمعية الهلال الأحمر السعودي بعمل مهم وفعال من خلال تقديم الخدمات الطبية الإسعافية خلال مرحلة ما قبل المستشفى سواء في موقع الحادث أو أثناء نقل المريض، هذا بالإضافة إلى عملها المميز في توفير هذه الخدمة بالمشاعر المقدسة لحجاج بيت الله وللمعتمرين.

ويوضح الجدول رقم (١/١٢) التطور الذي حدث في عدد المستشفيات والأسرة في مختلف القطاعات الصحية خلال المدة من عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) إلى عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م). كما يوضح الشكل رقم (١/١٢) التطور الذي تحقق في عدد الأسرّة خلال المدة نفسها.

الجدول رقم (١/١٢)
المستشفيات والأسرة ومراكز الرعاية الصحية الأولية

البيان	١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)	١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م)	الزيادة	
	العدد	العدد	العدد	النسبة
المستشفيات:				
وزارة الصحة	١٧٣	١٨٢	٩	٥,٢
الأجهزة الحكومية الأخرى	٣٤	٣٩	٥	١٤,٧
القطاع الخاص	٧٢	٨٧	١٥	٢٠,٨
المجموع	٢٧٩	٣٠٨	٢٩	١٠,٤
الأسّرة :				
وزارة الصحة	٢٦٨٧٨	٢٧٤٢٨	٥٥٠	٢,٠
الأجهزة الحكومية الأخرى	٨٣٥٧	٩١١٩	٧٦٢	٩,١
القطاع الخاص	٦٥٩٢	٨٤٨٥	١٨٩٣	٢٨,٧
المجموع	٤١٨٢٧	٤٥٠٣٢	٣٢٠٥	٧,٧
مراكزالرعاية الصحية الأولية *	١٧١٩	١٧٥١	٣٢	١,٩

* وزارة الصحة فقط .

ويوضح الجدول رقم (٢/١٢) نسب الزيادة التي تحققت في عدد العاملين في الخدمات الصحية خلال المدة من عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) إلى عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م). كما يوضح الشكل رقم (٢/١٢) تطور القوى العاملة الصحية خلال المدة نفسها.

الجدول رقم (٢/١٢)
العاملون في الخدمات الصحية

البيان	١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)	١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م)	الزيادة	
			العدد	النسبة
الأطباء	٢٩٢٢٧	٣٠٢٨١	١٠٥٤	٣,٦
هيئة التمريض	٦١٢٤٦	٦٤٧٩٠	٣٥٤٤	٥,٨
الفنيون الصحيون	٣٢١٦٧	٣٨٧٣٠	٦٥٦٣	٢٠,٤

وفي مجال تطور المستوى الصحي، حققت الخدمات الصحية، خلال المدة نفسها، تقدماً ملموساً. فقد ارتفعت نسبة الأمهات الحوامل اللاتي تحصلن على الرعاية الصحية بواسطة مهنيين صحيين من (٨٦%) إلى (٩٠%)، كما ارتفعت نسبة تحصين الأمهات الحوامل ضد الكزاز من (٦٣%) إلى (٦٨%)، وزادت نسبة الولادات التي قام بها مهنيون صحيون من (٩٠%) إلى (٩١,٤%). واستمر تنفيذ برنامج تحصين الأطفال ضد الأمراض المعدية، وخاصة الدفتريا، والسعال الديكي، والكزاز، وشلل الأطفال، والحصبة، والنكاف، والالتهاب الكبدي، فضلاً عن نشر الثقافة الصحية، وإصحاح البيئة. وقد أدت برامج الرعاية الصحية للأمومة والطفولة إلى رفع نسبة المواليد الذين يزيد وزنهم عن (٢٥٠٠) جرام من (٩٤%) إلى (٩٥%)، ونسبة الأطفال دون الخامسة الذين تتناسب أوزانهم مع أعمارهم من (٩٢,٧%) إلى (٩٤%). وأدت برامج المكافحة والوقاية ضد الأمراض المعدية والمستوطنة إلى استمرار تناقص نسب الإصابة بأمراض الدفتريا، والسعال الديكي، والحصبة، وتدني معدل الإصابة بشلل الأطفال على نحو يتجه للقضاء عليه تماماً، كما انخفضت أيضاً نسب الإصابة بالأمراض المستوطنة (البلهارسيا – الملاريا – اللشمانيا).

وعلى الرغم من التطورات الايجابية سالفة الذكر، إلا أن هناك قضايا أساسية مازالت في حاجة إلى إجراءات فاعلة لمعالجتها خلال مدة خطة التنمية السابعة.

٢/١/١٢ القضايا الأساسية:

حرصاً على استمرار نمو القطاع الصحي من أجل التوسع في نشاطاته وبرامجه ليكون بمقدوره تلبية احتياجات الزيادة السكانية، ورفع مستوى كفاءة خدماته، تحرص خطة التنمية السابعة على

معالجة القضايا التالية التي تواجه تنمية هذا القطاع، والعمل على وضع الحلول الملائمة لها.

شكل (١/١٢)

التطور في عدد الأسرّة خلال الخطة السادسة

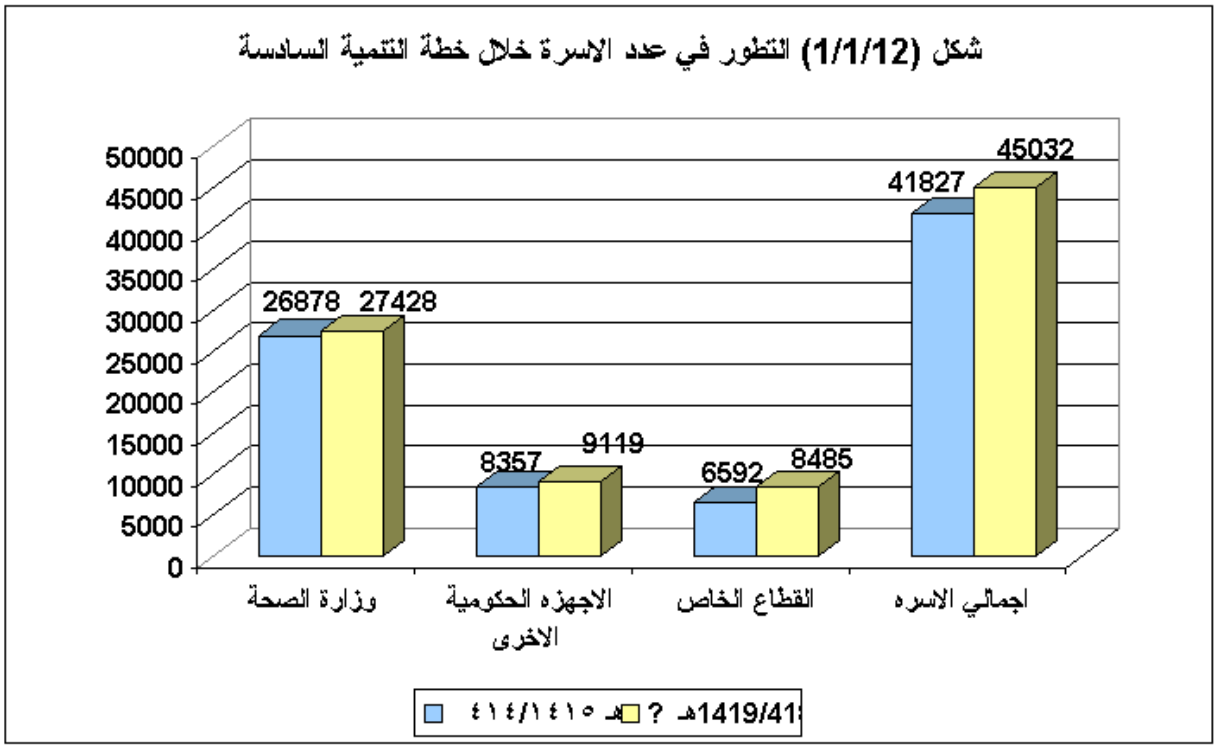

شكل (٢/١٢)

التطور في عدد القوى العاملة الصحية بالمملكة خلال الخطة السادسة

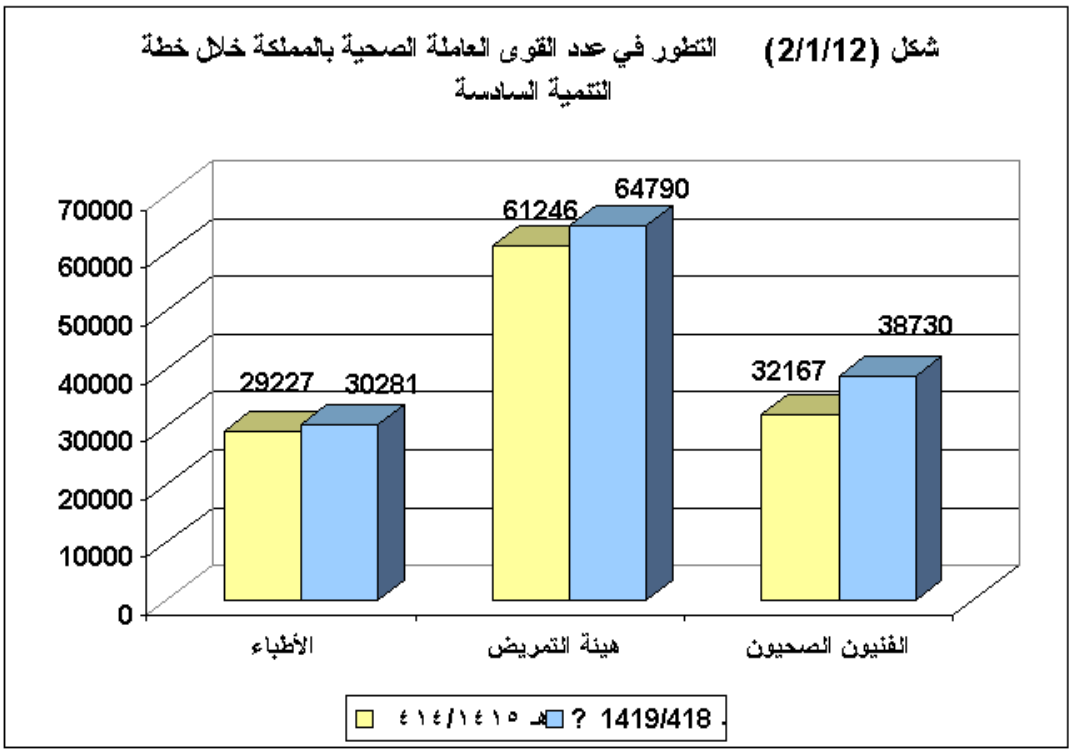

١- إدارة النظام الصحي:

تقدم الدولة خدمات الرعاية الصحية من خلال العديد من الجهات الحكومية، ويقوم القطاع الخاص بجانب آخر منها، مما يشير إلى أهمية صياغة منظور إداري يحقق أسلوباً محدداً للتنسيق والتكامل بين مختلف الجهات التي تقدم خدمات الرعاية الصحية، يضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، كما يضمن لها كفاءة الأداء والجودة النوعية. وتحقيقاً لذلك تؤكد خطة التنمية السابعة على أهمية تكوين مجلس وطني لتنسيق الخدمات الصحية يكون من بين مهماته ما يلي:

- التنسيق والتكامل بين جميع عناصر النظام الصحي بما فيها القطاع الخاص.
- الاستخدام الأمثل لخدمات المرافق الصحية والموارد المتاحة لها.
- اختيار البدائل المناسبة لتشغيل المستشفيات وتمويل خدمات الرعاية الصحية.
- وضع معايير محددة لإنشاء المرافق الصحية الجديدة.
- تحقيق التوازن بين مناطق المملكة المختلفة في مجال تقديم الخدمات الصحية.
- اختيار البدائل المناسبة في مجال الضمان الصحي.
- القيام على المستوى الوطني بالأبحاث والدراسات في مجال الخدمات الصحية.
- التنسيق مع الأجهزة التعليمية والتدريبية من أجل تلبية احتياجات القطاع الصحي من القوى العاملة السعودية.

٢- الخدمات الصحية :

يتزايد الطلب على خدمات الرعاية الصحية نتيجةً للزيادة السكانية المطردة من جانب، وارتفاع مستوى الوعي لدى المواطنين، وتغير نمط الأمراض، من جانب آخر. ويصاحب هذه الزيادة ارتفاع في المتطلبات المالية اللازمة للتوسع في المرافق الصحية للمحافظة على مستوى المعدلات الصحية العامة التي بلغتها المملكة، والارتقاء بخدمات الرعاية الصحية على نحو شامل. ولمواجهة ذلك يتطلب الأمر اتخاذ خطوات لتأمين التمويل اللازم لمقابلة الطلب المتنامي على الرعاية الصحية، من ضمنها تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة بقدر أكبر في التمويل والاستثمار في إنشاء المرافق الصحية وإدارتها، فضلاً عن التنسيق والتكامل بين الأجهزة الحكومية التي تقدم خدمات الرعاية الصحية من أجل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

٣- القوى العاملة الصحية :

يصاحب النمو المطرد في الخدمات الصحية زيادة في الطلب على القوى العاملة الصحية. ويتعذر في الوقت الحاضر الحصول على الأعداد اللازمة من القوى العاملة الصحية السعودية بسبب قلة أعداد الخريجين من المؤسسات التعليمية والتأهيلية الطبية مقارنة بالحاجة لهم. لذا فإن الأمر يقتضي ضرورة التعجيل في زيادة الطاقة الاستيعابية لكليات الطب، والصيدلة، والعلوم التطبيقية، والتمريض،

وإنشاء كليات جديدة لهذه التخصصات، وزيادة عدد كليات العلوم الصحية التي تشرف عليها وزارة الصحة من أجل تأهيل الفنيين المساعدين في مختلف التخصصات الصحية المساندة، وتطوير المعاهد الصحية القائمة لتصبح كليات للعلوم الصحية، وزيادة طاقتها الاستيعابية، وتوسيع فرص الابتعاث إلى الخارج، ودراسة إمكانية تشجيع القطاع الخاص للقيام بإنشاء كليات صحية تؤهل القوى العاملة الفنية المساعدة في المجالات الصحية تحت إشراف وزارة الصحة.

٣/١/١٢ الكفاءة الإنتاجية :

ترتبط الكفاءة الإنتاجية في القطاع الصحي بتوفير الخدمات الصحية بأكبر قدر من الكفاءة ذات الجودة النوعية الملائمة، وبأقل قدر من التكلفة الاقتصادية، كما ترتبط من ناحية أخرى بكفاءة أداء العاملين في هذا القطاع. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى استمرار تحسن المستوى الصحي في المملكة بصورةٍ عامة، بدليل الإنجازات التي شهدها هذا القطاع. فقد انخفضت نسب الإصابة بالأمراض المعدية والطفيلية، فوصلت، على سبيل المثال، نسبة الإصابة بشلل الأطفال إلى ما يقارب الصفر، وانخفض عدد زيارات المراجعين، على مستوى المملكة، بنسبة (٢,٧%) في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م). مقارنة بعام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م). كما حقق نظاما السجل الصحي العائلي والإحالة اللذان تطبقهما وزارة الصحة خفضاً في الطلب على خدمات المستشفيات العامة والتخصصية نظراً لتوفير خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية بمستوى الممارس العام في المراكز الصحية التي تقدم الخدمة الصحية الأولية.

إلا أن تحقيق المزيد من الكفاءة الإنتاجية في مجال الرعاية الصحية خلال خطة التنمية السابعة يتطلب الاستمرار في تطبيق برامج الجودة النوعية، والمتابعة والتقويم المستمرين لبرامج الرعاية الصحية، وتطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني، والتنسيق بين جميع القطاعات التي تقدم الخدمات الصحية.

٤/١/١٢ دور القطاع الخاص :

أكدت الأهداف العامة والأسس الإستراتيجية لخطة التنمية السادسة على الاستمرار في زيادة إسهام القطاع الخاص في عملية التنمية. وفيما يلي أهم مؤشرات خدمات الرعاية الصحية التي يوفرها القطاع الخاص بنهاية عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م):

- (٨٧) مستشفى تضم (٨٤٨٥) سريراً، تمثل نحو (١٩%) من جملة عدد الأسّرة بالمملكة، شكل رقم (٣/١٢).
- (٦٢٢) مستوصفاً طبياً، و(٧٨٥) عيادة طبية، و(٤٥) مختبراً طبياً، و(١١) مركزاً للعلاج

الطبيعي.

- (٢٧٣) مستودعاً للأدوية، و(٣٢٠٨) صيدليات.
- استثمارات متنامية في تصنيع الدواء، وتوريد الأجهزة والمعدات الطبية والأدوية، والكيماويات الدوائية، والمستلزمات الطبية، فضلاً عن القيام بتشغيل بعض المستشفيات الحكومية، والصيانة والنظافة في جميع المرافق الصحية.
- تزايد نسبة إسهامه في تقديم خدمات الرعاية الصحية قياساً بنسبة زيارات المرضى لمرافقه الصحية التي ارتفعت من (١٢,١%) من إجمالي المرضى المراجعين في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) إلى (١٦,١%) في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م). وارتفعت نسبة إسهامه في إجمالي عدد المرضى المنومين بالمستشفيات في المملكة من (١٦,٦%) في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) إلى (٢٧,١%) في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م).

وتستهدف خطة التنمية السابعة استمرار تزايد إسهام القطاع الخاص في خدمات الرعاية الصحية، وتوسيع مشاركته في تمويل إنشاء المرافق الصحية، وارتفاع استثماراته في تصنيع الأدوية والكيماويات الدوائية، والتجهيزات الطبية. ولاشك أن تحقيق هذه الطموحات ومعالجة القضايا الأساسية سالفة الذكر يتطلب مجموعة متكاملة من السياسات لتنمية القطاع الصحي.

٥/١/١٢ استراتيجية التنمية :

يتم تنفيذ استراتيجية التنمية في قطاع الخدمات الصحية من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١/٥/١/١٢ الأهـــداف :

تتمثل الأهداف الرئيسة لقطاع الخدمات الصحية خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- استمرار توفير الرعاية الصحية الأولية بشقيها، الوقائي والعلاجي، وتيسير الحصول عليها من خلال مراكز الرعاية الصحية الأولية، مع استمرار دعم خدمات الرعاية العلاجية بمستوياتها التخصصية.
- استمرار تحسين المستوى الصحي، وخفض معدلات الإصابة بالمرض والوفاة.
- إعداد القوى العاملة الصحية وتطويرها لسد الاحتياجات لها كماً ونوعاً.
- تطوير الإدارة الصحية، وتحسين نظم المعلومات، وإجراء البحوث الصحية.
- التنسيق والتكامل بين الأنشطة والخدمات الصحية التي تقدمها مختلف الجهات ذوات العلاقة بالرعاية الصحية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

- تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية، وفي تمويل إنشاء المرافق الصحية وإدارتها.

٢/٥/١/١٢ السياســـــــات :

إن تحقيق الأهداف الرئيسة لقطاع الخدمات الصحية خلال خطة التنمية السابعة يعتمد على السياسات التالية:

- الاستمرار في تنفيذ برامج الرعاية الصحية الأولية، وجعل مراكز الرعاية الصحية الأولية القاعدة الأساسية للخدمات الصحية.
- إعطاء أولوية الرعاية الصحية للفئات الأكثر عرضة للمخاطر، خاصة النساء والأطفال والمسنين، وذوي العاهات، والمصابين بالأمراض المزمنة.
- الحد من أسباب الأمراض غير السارية ومضاعفاتها، وتطوير أساليب تشخيصها وعلاجها، واتباع السبل الواقية من التلوث البيئي والحوادث.
- زيادة أسرة المستشفيات لتحقيق معدل الأسرة المستهدف بالنسبة للسكان.
- الاهتمام بعمليات صيانة المستشفيات القائمة وتحديثها وتزويدها بالتجهيزات الحديثة.
- دراسة أفضل السبل لإدارة المستشفيات التابعة لوزارة الصحة وتشغيلها، بما يحقق مرونة في اتخاذ القرار، ودعم التمويل، ورفع كفاءة الخدمة العلاجية، وترشيد الإنفاق.
- توفير الخدمات التشخيصية المتطورة طبقا للمعايير العالمية المعتمدة.
- دعم برامج زراعة الأعضاء، وإيجاد أقسام للتأهيل الطبي في المستشفيات المركزية بالمناطق، وتوفير الإمكانات اللازمة لعلاج حالات الإعاقة.
- دعم الخدمات الطبية الإسعافية وخدمات الإغاثة.
- تطبيق برامج الجودة النوعية في جميع المرافق الصحية، مع وضع أدلة للعمل وإجراءاته بكل مستشفى.
- تطبيق نظام للمتابعة والتقويم المستمرين لبرامج الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية في جميع مستوياتها، باستخدام مؤشرات علمية واضحة ومحددة.
- تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني للمقيمين، ودراسة جدوى تطبيقه على السعوديين.

شكل (٣/١٢)

الأسهام النسبي للقطاع الخاص في إجمالي عدد الأسرّة

شكل (3/1/12) المساهمة النسبية للقطاع الخاص في اجمالي عدد الاسرة بالمملكة عام 1419/1418 هـ

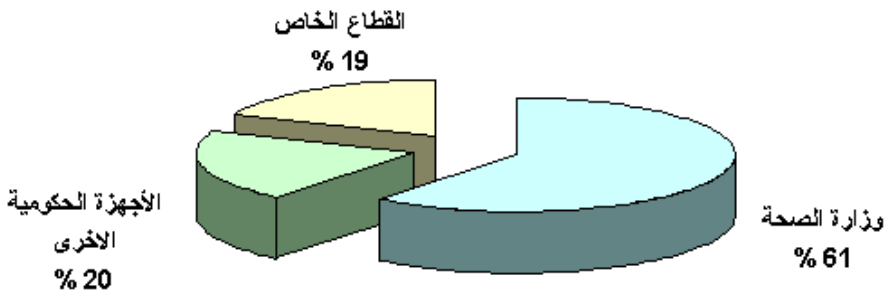

- التنسيق بين خدمات القطاعات الصحية المختلفة من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وذلك من خلال مجلس أعلى تمثل فيه القطاعات ذوات العلاقة.
- زيادة إمكانات الكليات الطبية القائمة، والتوسع في افتتاح فروع لها بالمدن المختلفة لاستيعاب المزيد من الطلاب الراغبين المؤهلين لتسريع سعودة القوى العاملة الصحية.
- تطوير المعاهد الصحية القائمة، والتوسع في افتتاح كليات للعلوم الصحية بمختلف مدن المملكة لاستيعاب المزيد من الملتحقين لمواكبة الطلب المتزايد على الفئات الفنية المساعدة.
- التوسع في برامج الابتعاث والتدريب في الداخل والخارج.
- تشجيع القطاع الخاص للإسهام في تأهيل القوى العاملة الصحية وتدريبها من خلال الاستثمار في المجالات التعليمية والتدريبية.
- رفع إسهام القطاع الخاص في مجال تصنيع الأدوية، والكيماويات الدوائية، والتجهيزات الطبية.

٣/٥/١/١٢ البرامج :

تهتم برامج هذا القطاع بالنهوض بالرعاية الصحية والمرافق والتجهيزات والبحوث والدراسات وتنمية القوى العاملة، وذلك بهدف توفير الخدمات الطبية الوقائية والعلاجية والإسعافية من خلال تنفيذ برامج الرعاية الصحية، وزيادة مراكز الرعاية الصحية الأولية والأسرّة العلاجية، واستكمال مشروعات المرافق الصحية الجاري تنفيذها وإنشاء مرافق صحية جديدة فضلاً عن تدريب

القوى العاملة والاهتمام بالبحوث والدراسات ذات العلاقة بتحسين المستوى الصحي.

٦/١/١٢ الأهداف المحددة للنمو :

تستهدف خطة التنمية السابعة تحقيق الأهداف المحددة التالية:

- الحفاظ على معدل الأسرة القائم، وقدره (٢,٤) سرير لكل ألف نسمة.
- خفض معدل الإصابة بالأمراض المعدية لكل مائة ألف نسمة إلى (٠,٠١) للدفتريا، و(٠,٢) للسعال الديكي، و(١٠) للحصبة، والقضاء على الإصابة بشلل الأطفال، وخفض معدل الإصابة بالكزاز الوليدي لكل ألف من المواليد إلى (٠,٠١).
- خفض معدل الإصابة بالدرن إلى أقل من (١٢) حالة لكل مائة ألف نسمة.
- خفض معدل الإصابة بالملاريا لكل مائة ألف نسمة إلى أقل من (٢٠٠) حالة في المناطق العالية التوطين، وإلى أقل من (٥٠) حالة في المناطق المتوسطة التوطين، وإلى أقل من (١٠) حالات في المناطق المنخفضة التوطين، مع الحفاظ على نظافة المناطق الخالية من العدوى.
- خفض معدل الإصابة بالبلهارسيا - لكل مائة ألف نسمة - إلى أقل من (٢٠٠) حالة في المناطق العالية التوطين، مع الحفاظ على معدلات منخفضة في المناطق الأقل توطيناً، والحفاظ على نظافة المناطق الخالية من العدوى.
- الحفاظ على معدلات عالية في تحصين الأطفال ضد الأمراض المعدية، بمستوى لا يقل عن (٩٥٪) للدفتريا والسعال الديكي والكزاز وشلل الأطفال والحصبة والدرن.
- توفير الرعاية الصحية للأمهات بواسطة مهنيين صحيين إلى ما لا يقل عن (٩٥٪) من الأمهات اللاتي توفر لهن هذه الرعاية.
- رفع نسبة الولادات التي تتم بواسطة مهنيين صحيين إلى ما لايقل عن (٩٥٪).
- رفع نسبة تحصين الحوامل ضد مرض الكزاز إلى ما لايقل عن (٨٥٪).
- افتتاح (٢٥٠) مركز رعاية صحية أولية وتشغيلها.
- إضافة (٤٦٣٠) سريراً بمستشفيات تم الانتهاء من إنشائها وتجهيزها، وبمستشفيات جار تنفيذها، ويتوقع انتهاؤها وتجهيزها خلال خطة التنمية السابعة.
- البدء في إنشاء (٤٤) مستشفى جديداً بسعة (٥٠) سريراً للمستشفى.
- البدء في إنشاء (١٥) مستشفى جديداً تتراوح سعتها مابين (١٠٠ و ٥٠٠) سرير، ومركزين تأهيليين للأمراض المزمنة بسعة (٣٠٠) سرير لكل منها.
- إنشاء (٥٠٠) مركز للرعاية الصحية الأولية.
- افتتاح (٦٠) مركزاً للإسعاف.
- تجهيز (١٣٠) مركزاً إسعافياً (متنقلاً) وتشغيلها سنوياً خلال موسم الحج في المشاعر وطرق

الحج.

٢/١٢ الخدمات الاجتماعية والشبابية والإعلامية:

١/٢/١٢ الوضع الراهن:

تقوم عدة جهات بتوفير الخدمات الاجتماعية والشبابية والإعلامية، أهمها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الإعلام، والرئاسة العامة لرعاية الشباب، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وتقدم وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية خدماتها الاجتماعية في مجالين رئيسين، الرعاية الاجتماعية، والتنمية الاجتماعية. كما تعنى وكالة الوزارة لشؤون الضمان الاجتماعي بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالبرامج والمشروعات التي تسهم في التخفيف عن كاهل المحتاجين، من خلال تقديم معاشات للأشخاص المستحقين، وتقديم المساعدات المؤقتة في حالات الكوارث الطبيعية، والظروف الطارئة، ولمن يتعرضون لعجز مؤقت يقعدهم عن العمل. ويدعم ذلك ما تقدمه المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجال التأمين الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص، وعمال الحكومة والمؤسسات العامة، وكذلك ما يقدمه صندوق معاشات التقاعد للمتقاعدين في القطاع الحكومي، وبنك التسليف السعودي للأفراد والأسر من أجل إتاحة الفرص لهم لتحسين دخولهم، وتوفير فرص الاقتراض لهم بشروط ميسرة.

ويوضح الجدول رقم (٣/١٢) مرافق الخدمات الاجتماعية، وأعدادها والجهات التي تقدمها كما تظهر في نهاية خطة التنمية السادسة ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)، ومن ضمن هذه الخدمات، المعاشات والمساعدات، وإعادة التأهيل لبعض الفئات القادرة على ممارسة أعمال تتناسب وظروفهم في مراكز للتأهيل والتدريب أقيمت خصيصاً لهذا الغرض.

وقد وصل الإنفاق على معاشات ومساعدات الضمان الاجتماعي (١٠,٨) ألف مليون ريال خلال المدة من ١٤١٥/١٤١٦هـ ـــ ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٥م - ١٩٩٨م)، ويتوقع أن يرتفع الإنفاق إلى (١٣,٨) ألف مليون ريال بنهاية خطة التنمية السادسة، بزيادة مقدارها (٥١,٦%) عن حجم الإنفاق في خطة التنمية الخامسة ١٤١٠/١٤١١هـ - ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٠م ـــ ١٩٩٤م). ومما يعكس مدى الاهتمام بالرعاية الاجتماعية، ما تضمنه قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٧٥) وتاريخ ١٤١٣/٦/٦هـ، الذي نص على زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي بنسب تتراوح ما بين (٤٣%) و(١٣٨%) بدءاً من العام المالي ١٤١٣/١٤١٤هـ (١٩٩٣م).

وتمثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إحدى قنوات توفير الخدمات الاجتماعية والصحية، وقد وصل إجمالي عدد العمال المؤمن عليهم في نهاية خطة التنمية السادسة

١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) نحو (٣٤٢) ألف عامل في فرع المعاشات، ونحو (١,٥) مليون عامل في فرع الأخطار المهنية.

وفي مجال الرياضة والثقافة نفذت الرئاسة العامة لرعاية الشباب برنامجاً واسعاً شمل إنشاء مرافق في مجالات رياضية وثقافية مختلفة توزعت على أكثر من (٢٧) مدينة من مدن المملكة.

وفي هذا السياق تؤدي وزارة الإعلام دوراً فعالاً في إثراء الثقافة العامة لدى المجتمع وتعريفه بتراثه وقيمه وعاداته الأصيلة، ومكتسباته، والأحداث والمستجدات في الداخل والخارج، بما فيها المجالات العلمية والثقافية والاجتماعية والترويحية. ومن جانب آخر تعمل الوزارة على تعريف العالم بمنجزات المملكة في جميع المجالات، وبدورها الرائد على الصعيدين العربي والإسلامي.

الجدول رقم (٣/١٢)
الخدمات الاجتماعية والوحدات التي تقدمها
١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)

وحدات الخدمات	عدد الوحدات
التنمية المحلية وتنمية المجتمع:	
– مراكز التنمية الاجتماعية	**١٥**
– مراكز الخدمة الاجتماعية	**٧**
– لجان التنمية الاجتماعية المحلية	**٧١**
– مركز التدريب والبحوث الاجتماعية	**١**
– الجمعيات التعاونية	**١٦١**
الرعاية الاجتماعية :	
– مراكز تأهيل المعوقين ومؤسسات رعاية الأطفال المشلولين .	**٢٥**
– دور التربية الاجتماعية، والرعاية الاجتماعية، والحضانة الاجتماعية .	**٢٧**
– دور الملاحظة الاجتماعية، والتوجيه الاجتماعي، ومؤسسات رعاية الفتيات .	**١٦**
– الجمعيات الخيرية .	**١٧٣**
الضمان الاجتماعي :	
– المكاتب الميدانية .	**٧٦**
التأمينات الاجتماعية :	
– المكاتب الفرعية .	**١٨**

ويوضح الجدول رقم (٤/١٢) ما وصلت إليه الخدمات الشبابية والإعلامية من تطور حتى نهاية خطة التنمية السادسة ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).

وقد هيأت هذه الإمكانات من الخدمات الشبابية والإعلامية فرصاً لتعدد النشاطات في العديد من المنافسات الإقليمية والدولية. وفي المجال الرياضي أقيمت (٤٢٧٦) منافسة محلية وخارجية خلال خطة التنمية السادسة ١٤١٥/١٤١٦هـ ـــ ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٥م ـــ ١٩٩٩م). وفى المجال الثقافي للمدة نفسها، أقيمت أكثر من (٧٥٩) مسابقة ثقافية في الشعر والقصة ومسابقات القرآن الكريم، و(٧٥) أسبوعا ثقافياً، و(٦١) مهرجانا للفنون الشعبية، و(٢١٥) مسابقة تشكيلية، و(٤٤) مهرجاناً للفنون المسرحية، إضافة إلى النشاطات الاجتماعية لمعسكرات الترويح التي بلغت (٦٠٠) معسكر، ونشاطات الخدمة العامة وصحة البيئة التي بلغت (٥٥٠) نشاطاً.

وفي المجال الإعلامي غطى الإرسال الإذاعي والتلفزيوني الدول العربية ودول الشرق الأوسط، وعبر الأقمار الصناعية أمريكا الشمالية وجميع أنحاء أوروبا وآسيا. هذا إلى جانب تنوع البث من خلال الإذاعات الست التالية: برنامج القرآن الكريم، وبرنامج نداء الإسلام، والبرنامج العام، والبرنامج الثاني، والبرنامج الأوروبي، والبرامج الموجهة.

وعلى صعيد النشاط الصحفي والنشر، أصدرت وزارة الإعلام حتى نهاية خطة التنمية

السادسة تراخيص لـــ (١٧٧) صحيفة يومية ومجلة أسبوعية وشهرية وفصلية، الأمر الذي يحفز روح المنافسة في هذا القطاع.

الجدول رقم (٤/١٢)
وحدات الخدمات الشبابية والإعلامية
١٤٢٠/١٤١٩هـــ (١٩٩٩م)

وحدات الخدمات	عدد الوحدات
الشباب :	
المراكز الرياضية والثقافية.	١٧
الأندية الرياضية الأهلية.	١٥٤
مقرات الأندية.	٢٥
بيوت الشباب والمعسكرات الدائمة .	٢٣
الملاعب والصالات الرياضية المغلقة .	١٢
معهد إعداد القـــادة.	١
اللجنة الأولمبية السعودية .	١
مستشفى الطب الرياضي .	١
المراكز الثقافية .	١
مكاتب الشباب الرئيسة والفرعية .	٢٢
الاتحادات الرياضية .	٢٢
الأندية الأدبية .	١٢
جمعية الثقافة والفنون .	١٠
جمعية هواة جمع الطوابع .	٤
الإعلام :	
محطات البث التلفزيوني.	١٢٣
محطات البث الإذاعي .	٢٥
محطات (أف.م) الإذاعية	٢٣
المراكز الإعلامية بالداخل .	٨
المكاتب الإعلامية بالخارج .	٣
مكاتب المطبوعات.	٣٧
مكاتب وكالة الأنباء السعودية .	٢١
القنوات المستأجرة على الأقمار الصناعية .	٦

٢/٢/١٢ القضايا الأساسية :

رغم ما حققته أجهزة الخدمات الاجتماعية والشبابية والإعلامية من منجزات، فما زالت هناك دائما رغبة في الارتقاء بتلك الخدمات، وتوسيع مجالاتها، ورفع كفاءتها، لتواكب حركة المجتمع المتطورة، وما تفرزه تلك الحركة من قضايا أساسية ينبغي معالجتها، ومن أهمها:

١- المعلومات والمؤشرات الاجتماعية :

يقوم عدد من الجهات بإجراء الدراسات الاجتماعية مثل المراكز الاجتماعية في المملكة،

وكليات الاجتماع وأقسامها، وأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ومركز التدريب والبحوث الاجتماعية بالدرعية وغيرها، إلا أنه لا تتم الاستفادة الكاملة من نتائج البحوث الميدانية والمؤشرات التي تستخلصها تلك الجهات وذلك لضعف التنسيق بينها وبين الجهات التي تقدم الخدمات الاجتماعية.

ومن هنا تبرز أهمية تطوير دور مركز التدريب والبحوث الاجتماعية بالدرعية ليتولى مهمة تكوين قاعدة عريضة من المعلومات والبيانات والمؤشرات الاجتماعية التي يستند إليها متخذو القرار في رسم السياسات ووضع البرامج وإعداد الخطط، على أن تتوافر لهذا المركز الإمكانات اللازمة لتدريب قوى عاملة وطنية وتأهيلهم للنهوض بمهمة إجراء البحوث والدراسات الاجتماعية الميدانية المطلوبة، ويكون قادراً على التواصل والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية المعنية بالدراسات الاجتماعية.

٢- الآثار الإيجابية والسلبية للفضائيات :

تقوم أجهزة البث الإذاعي والتلفزيوني السعودية بتأدية دورها المهم في النهوض بالرسالة الإعلامية، وإيجاد الخدمات الإعلامية المختلفة، إلا أن فاعلية هذا الدور، أصبحت محدودة نظراً لما تحظى به القنوات الفضائية من مقدرة على جذب المشاهدين مما يؤثر على متابعتهم للبرامج المحلية. وتزداد هذه القضية أهمية مع مرور الزمن وخاصة مع استمرار التقدم التقني في هذا المجال.

ويدعو هذا الموقف إلى ضرورة اهتمام إدارة "التلفزيون" بإنتاج البرامج القادرة على المنافسة، وتناسب جميع الفئات، مع مراعاة قيمنا الدينية وعاداتنا الاجتماعية.

٣- شغل أوقات الفراغ :

يمثل الشباب فئة اجتماعية لها احتياجاتها الخاصة التي تتطلب اهتماماً مكثفاً من قبل الأسرة والدولة على حد سواء. ونظراً لأن معظم الشباب غالباً ما يواجهون أوقاتاً طويلة من الفراغ، فإن الأمر يستدعي إيجاد الوسائل الملائمة لاستغلال ذلك الوقت لدى الشباب بما يعود بالنفع عليهم وعلى المجتمع بصفة عامة.

ويمكن الاستفادة في هذا المجال من المرافق والخدمات المتوافرة لدى الرئاسة العامة لرعاية الشباب والتي تتمتع بطاقات استيعابية فائضة وذلك بزيادة عوامل جذب الشباب لارتياد الاندية والمرافق التابعة للرئاسة في مختلف المناطق.

٣/٢/١٢ الكفاءة الإنتاجية :

يتطلب تحسين الكفاءة الإنتاجية خلال خطة التنمية السابعة بشأن الخدمات الاجتماعية والشبابية والإعلامية استيفاء المتطلبات الآتية:

- تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مرافق الخدمات القائمة وتجهيزاتها لخدمة أكبر عدد من المستفيدين.
- المحافظة على المرافق والتجهيزات وصيانتها بكفاءة عالية.
- تنمية القوى العاملة وتأهيلها وتدريبها.
- التقويم المستمر لفعالية البرامج المقدمة.

٤/٢/١٢ دور القطاع الخاص:

في إطار التوجه نحو تشجيع القطاع الخاص قام قطاع الخدمات الاجتماعية والشبابية والإعلامية بفتح المجال للقطاع الخاص للإسهام في تنفيذ ما يلي:

- إنشاء جميع مرافق الخدمات الاجتماعية والشبابية والإعلامية وصيانتها.
- إقامة مشروعات خيرية وتطوعية تسهم في دعم الرعاية الاجتماعية.
- برامج الإنتاج والتأليف والتوزيع، والاستثمار في مجالي الاعلان والبرامج الإعلامية.

٥/٢/١٢ استراتيجية التنمية :

يتم تنفيذ استراتيجية التنمية في قطاع الخدمات الاجتماعية والشبابية والإعلامية من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١/٥/٢/١٢ الأهـــــداف :

تتمثل الأهداف الرئيسة لقطاع الخدمات الاجتماعية والشبابية والإعلامية خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- تعزيز قيم الانتماء والولاء للوطن، والتعريف بمنجزات خطط التنمية.
- تنمية المجتمع من خلال توفير برامج التنمية والرعاية الاجتماعية اللازمة له وزيادة مشاركة المواطنين في ذلك.
- تحقيق النمو المتوازن للخدمات الاجتماعية في مناطق المملكة المختلفة.
- تحسين دخول الأفراد والمحتاجين من خلال المساعدات وجهودهم الذاتية.
- الاستمرار في تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية بفرعيه المعاشات والأخطار المهنية.
- النهوض بمستوى البرامج الإعلامية بمحتواها الاجتماعي والثقافي.
- تطوير برامج رعاية الشباب في المجالات الاجتماعية والثقافية والرياضية.

٢/٥/٢/١٢ السياســـــات :

إن تحقيق الأهداف الرئيسة لقطاع الخدمات الاجتماعية والشبابيـــة والإعلاميـــة خلال

خطة التنمية السابعة يعتمد على تنفيذ السياسات التالية:

- تحقيق مزيد من التطوير في مجال الرعاية الاجتماعية من خلال إنشاء المزيد من الدور والمراكز والمؤسسات الاجتماعية، وتشجيع قيام أسر بديلة وحاضنة لرعاية الأطفال الأيتام وذوي الظروف الخاصة، ودعم برنامج إعانات المعوقين، والعمل الاجتماعي التطوعي.
- التوسع في إيصال مختلف خدمات التنمية الاجتماعية لسكان المناطق الحضرية والقروية، وتطوير أنشطة مراكز الخدمة والتنمية الاجتماعية.
- الاستمرار في تقديم خدمات الضمان الاجتماعي، ومساعدة المستفيدين على تحسين مستواهم المعيشي بجهودهم الذاتية.
- التوسع في تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية ليشمل جميع العاملين في القطاع الخاص وعمال القطاع الحكومي، وتحقيق التكامل بينه وبين نظام التقاعد المدني.
- تحسين المعايير والأسس التي يجرى بموجبها تقويم البرامج الإعلامية، مع الأخذ في الحسبان الاستفادة من تجارب الدول ذات التجربة العالمية المتميزة في صناعة الإعلام، واستمرار الاشتراك في المنظمات الإعلامية الدولية والإقليمية والعربية، واستثمار الاتفاقيات الإعلامية معها، بما يتلاءم وخصوصيات المجتمع السعودي.
- الاهتمام ببرامج التوعية التي تبرز قيمة العمل، والترابط الأسري، ومحاربة الظواهر السلبية.
- تعزيز المناخ الثقافي والفكري بما يسهم في تفعيل الحياة الثقافية والأدبية في المملكة.
- توسيع قاعدة تمويل البرامج من قبل المؤسسات والشركات الخاصة.
- تغطية جميع مناطق المملكة بالخدمات الإعلامية.
- مواصلة العمل على إحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية، والاهتمام بتطويرها وتدريبها سواء من خلال الابتعاث أو التدريب على رأس العمل.
- زيادة الاهتمام ببرامج رعاية الشباب.
- تشجيع القطاع الخاص للإسهام في إنشاء مراكز الشباب وإدارتها بهدف تنمية قدرات الشباب الفكرية والجسمية.

٣/٥/٢/١٢ البرامـــــــج:

تركز برامج الخدمات الاجتماعية والشبابية والإعلامية على التعجيل بالتنمية الاجتماعية، مع زيادة الاهتمام بالأنشطة الإعلامية، وأنشطة رعاية الشباب، وبرنامج دعم النشاط التعاوني والأهلي، وبرنامج تنمية المرافق وتطويرها، وذلك بهدف دعم التنمية المحلية، وتطوير الأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية، ودعم الأنشطة التعاونية وتطويرها، واستكمال مشروعات مرافق الخدمات

الاجتماعية الجاري تنفيذها، وتنفيذ مشروعات جديدة، فضلاً عن تدريب القوى العاملة والاهتمام بالبحوث والدراسات ذات العلاقة بتنمية المجتمع وتحديد احتياجاته.

٦/٢/١٢ الأهداف المحددة للنمو :

من المتوقع تحقيق نمو كمي في الخدمات الاجتماعية والأنشطة الشبابية نتيجة الزيادة الطبيعية في أعداد السكان، وزيادة معدلات الاستفادة من البرامج المقدمة.

وخلال خطة التنمية السابعة سيرتفع عدد المستفيدين من خدمات التنمية الاجتماعية من (١٩٧) ألف مستفيد إلى (٢٣٨) ألف مستفيد. وفي مجال الرعاية المؤسسية ستزيد الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الإيوائية من (٣٧٢٢٨) مستفيداً إلى (٥٢٥٨٤) مستفيداً.

وفي مجال دعم النشاط الأهلي والتعاوني سيرتفع عدد الإعانات الممنوحة للجمعيات الخيرية من (١٧٣) إلى (١٨٣) إعانة، وعدد الإعانات الممنوحة للجمعيات التعاونية من (١٦٤) إلى (١٧٤) إعانة.

وفيما يتعلق برعاية الشباب، يتوقع ارتفاع أعداد الشباب المشاركين في البرامج الرياضية والثقافية والاجتماعية من (٥٤٦٨٣٠) إلى (٦٠٠٠٠٠) مشارك.

أما في قطاع الإعلام فإن معدلات النمو المستهدفة تتمثل في التالي :

- زيادة نسبة التغطية الإذاعية من (٩٥%) إلى (٩٧%) من المستفيدين في نهاية الخطة.
- زيادة نسبة التغطية التلفزيونية للقناة الأولىمن (٩٠%) إلى (٩٥%) من السكان في نهاية الخطة.
- زيادة نسبة التغطية التلفزيونية للقناة الثانية من (٧٥%) إلى (٨٥%) من السكان في نهاية الخطة.

٣/١٢ الخدمات الثقافيـــة :

تعد الخدمات الثقافية من أهم مكونات البعد الاجتماعي للتنمية، والذي يتكامل مع البعد الاقتصادي لتنمية قدرات الإنسان السعودي وتحسين نوعية الحياة، وقد أسهمت الخدمات الثقافية على مدار الخطط الخمسية المتعاقبة في تنمية التطور الحضاري للمجتمع بجميع جوانبه الروحية والمادية والفكرية والفنية والوجدانية، وعلى الرغم من الارتباط الوثيق بين ثقافة المجتمع السعودي والحضارة الإسلامية والعربية، إلا أنه أصبح من الضروري الاتصال بالثقافات الأجنبية في عمقها الحضاري، من أجل الاستفادة من الجوانب الإيجابية الفكرية والأدبية والفنية، ونبذ السلبيات التي لا تتماشى مع

ثوابت المجتمع السعودي، وترشيد سبل الاتصال بالعالم الخارجي.

١/٣/١٢ الوضع الراهن:

أسفرت حركة التعليم وما حققته مسيرة التنمية في المملكة من منجزات عن تطور كبير في مستوى الوعي العام، وعن وجود حياة ثقافية فاعلة، يعبّر عنها حجم مشاركات الكتّاب والكاتبات فيما يقدمونه من مؤلفات في مختلف الفنون والذين بلغ عددهم الحالي أكثر من (٥٠٠) كاتب وكاتبة، كما يعبر عن هذه الحياة الثقافية عدد الأندية الأدبية التي تشرف عليها الرئاسة العامة لرعاية الشباب والتي بلغت (١٢) نادياً موزعة على مختلف مناطق المملكة، إضافة إلى جمعية الثقافة والفنون والتي بلغ عدد فروعها (١٠) فروع. وتقوم هذه الأندية وفروع الجمعية بالعديد من الفعاليات الثقافية مثل الندوات والأمسيات الأدبية والمحاضرات وإصدار الكتب والأنشطة الفنية في المسرح والفن التشكيلي والموسيقي. وقد بلغ عدد الفعاليات الثقافية والفنية بنهاية الخطة السادسة نحو (٥٣٤) فعالية في القصة والشعر، و(٢١٥) فعالية في الفنون التشكيلية. وفي مجال المهرجانات تم إقامة (٦١) مهرجاناً شعبياً من ابرزها المهرجان الوطني للتراث والثقافة (الجنادرية) الذي ينعقد سنوياً، كما تم إقامة (٤٤) مهرجاناً للفنون المسرحية، بالإضافة إلى الأنشطة العلمية التي بلغ عددها (١١٣) نشاطاً علمياً، فضلاً عن نشاطات الخدمة العامة والبيئة، إذ تم إقامة أكثر من (٥٥٠) نشاطاً، كذلك تقوم أجهزة الإعلام المختلفة بدور أساسي في نشر الثقافة العامة والارتقاء بوعي المواطن من خلال ما تقدمه المحطات الإذاعية والتلفاز السعودي من مواد ثقافية وعلمية، في حين تقوم الصحف والمجلات السعودية وعددها (١٢) جريدة و(١٦٥) مجلة بتقديم ثقافة الخبر والتحليل والمادة الثقافية والفكرية والعلمية المتخصصة.

وتعد دارة الملك عبدالعزيز إحدى المؤسسات الثقافية الوطنية المهمة التي تتولى حفظ وتوثيق تاريخ المملكة، وتمثل مرجعاً أساسياً تقدم خدماتها العلمية والتاريخية للدارسين، لما تمتلكه مكتبتها من وثائق قيّمة بلغ عدد بطاقاتها المسجلة حتى نهاية الخطة السادسة (٧٥٠) ألف وثيقة و(٤٦,٨) ألف وعاءً للمعلومات، فضلاً عن قيامها بفهرسة المركز الوطني للوثائق والمخطوطات والذي يضم (٩٠) ألف مخطوطة، وتصدر عن الدارة مجلة فصلية كل ثلاثة أشهر، هذا إلى جانب إصدارها للأطلس التاريخي للمملكة والذي احتوى على (١١٨) خريطة، والقيام بمشروعات علمية مثل إعداد موسوعة أعلام المملكة ومعجم تاريخ المملكة والأفلام الوثائقية.

وتقوم المكتبات ودور النشر كذلك في القطاعين الحكومي والخاص بدور حيوي في تفعيل الحياة الثقافية ودعم الصناعة الثقافية بتوفير وطباعة ونشر وتوزيع الكتاب. وتجدر الإشارة إلى الآتي:

- تقوم مكتبة الملك عبدالعزيز بتوفير مصادر المعلومات من كتب ودوريات ومواد سمعية

وبصرية في جميع فروع المعرفة البشرية، إضافة إلى إحياء التراث الإسلامي والعربي، والتعاون مع مراكز البحوث والمكتبات على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، وإتاحة خدماتها لجميع فئات المجتمع، علماً بأن مقتنيات هذه المكتبة تضم (٧٨) ألف كتاب، و (١٠١٥) دورية، و (١٨) ألف مخطوطة، فضلاً عن (٧٠) ألف وثيقة، و(٣) آلاف من التسجيلات السمعية والبصرية، و(٣) آلاف من المواد الأخرى المتنوعة.

- تقوم مكتبة الملك فهد الوطنية باقتناء أهم الكتب والدوريات والمجلات والوثائق في مختلف فروع العلم والمعرفة وتوفيرها للراغبين في الاطلاع، بالإضافة إلى الخدمات المكتبية والمعلوماتية، وإصدار نشرتها الشهرية، والكتب المتخصصة في علم المكتبات، كما تتولى إعطاء تراخيص أرقام الإيداع للكتب المطبوعة محلياً، وفي هذا الإطار استطاعت مكتبة الملك فهد الوطنية القيام بحصر شامل للمؤلفين السعوديين الذين بلغ عددهم نحو (٣٠٩٠) مؤلفاً ومؤلفة. وقد بلغ عدد المكتبات ودور النشر في القطاع الخاص نحو (٢٣١) مكتبة ودار نشر، في حين بلغ عددها في القطاع الحكومي نحو (١٢٩) مكتبة ودار نشر.

وفي مجال التراث الثقافي والبيئي تقوم وزارة المعارف بالتخطيط والإشراف والمتابعة على عمليات الاستكشاف الأثري وإبرازها وصيانتها، كما تقوم الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها بالحفاظ على الثروات الطبيعية والبيئية وتنميتها وتطويرها.

وفي مجال الآثار والمتاحف يضم المتحف الوطني بالرياض والمصمك التاريخي العديد من المقتنيات الأثرية. وتسفر عمليات التنقيب المستمرة في مختلف مناطق المملكة عن مكتشفات أثرية قيمة إضافة إلى ما يتم من ترميم وصيانة للقصور والمساجد والأسواق والأحياء التاريخية في مناطق المملكة.

٢/٣/١٢ القضايا الأساسية :

١- دراسة الواقع الثقافي:

على الرغم من الجهود والمبادرات والتطورات الإيجابية السابقة في مجال الخدمات الثقافية، إلا أن الحاجة لا زالت تستدعي القيام بدراسة شاملة للواقع الثقافي من قبل المثقفين، ومراكز الدراسات والبحوث، ومؤسسات التعليم، وأجهزة الثقافة، ودور النشر. ويتطلب ذلك توفير الدعم المادي والمعنوي، وإعداد برنامج محدد لتنفيذ المهام المذكورة.

٢- التعامل مع الموقف الثقافي العالمي :

يمثل التعامل مع الموقف الثقافي العالمي جوهر الفعالية الثقافية الوطنية. ولقد أصبحت المسؤولية الآن مشتركة بين الدولة والمثقفين لتنمية الوعي العام باتجاه إدراك حقيقة الموقف الثقافي العالمي، بإيجابياته وسلبياته، ويتطلب الأمر أن تقدم الدولة كل أسباب الدعم، ويسهم المثقفون من خلال ما

ينتجون وعبر مسؤولياتهم في مختلف المواقع، في تنمية الوعي العام وتوجيه السلوك الاجتماعي نحو ما يدعم القيم الروحية والأخلاقية.

٣- المؤسسات الثقافية :

أسهمت الأجهزة والمؤسسات الثقافية في تنمية الخدمات الثقافية على مدار الخطط الخمسية المتعاقبة، إلا أنه أصبح من الضروري تكثيف الجهود خلال خطة التنمية السابعة لتجميع جميع الخدمات الثقافية في إطار مؤسسي واحد يعمل في ظل خطة وطنية شاملة لتنمية الخدمات الثقافية، وترجع أهمية تبني هذا التوجه إلى تواتر المنجزات التنموية وما طرحته من نقلات نوعية للحياة الاجتماعية، إضافة إلى تأثير المتغيرات والمستجدات ذات العلاقة.

٣/٣/١٢ استراتيجية التنمية :

سيتم تنفيذ استراتيجية التنمية في قطاع الخدمات الثقافية من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١/٣/٣/١٢ الأهـــــــــــداف :

تتمثل الأهداف الرئيسة لقطاع الخدمات الثقافية خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- إعلاء القيم الحضارية الإسلامية والعربية.
- إثراء البنى الفكرية، والعمل على تطويرها بصورةٍ دائمة، ودعم البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية.
- الوصول إلى رؤى واضحة ومحددة في كيفية التعامل مع معطيات الزخم الثقافي العالمي.
- النهوض بالإنتاج الفكري والأدبي والفني.
- دعم الفعاليات المبذولة لإثراء شخصية المواطن، وبناء تكاملها.
- تنمية ثقافة الطفل وإشباعها.

٢/٣/٣/١٢ السياســــــــات :

إن تحقيق الأهداف الرئيسة لقطاع الخدمات الثقافية خلال خطة التنمية السابعة يتطلب اتباع السياسات التالية:

- تعميق الدراسات والأبحاث في التراث الاسلامي في مختلف المجالات وتشجيعها.
- دعم أنشطة تحقيق التراث، وتوجيه جانب من نشاط الجهات الثقافية المدعومة إلى ذلك.
- مواصلة إخراج الموسوعات والمعاجم ودوائر المعارف التي تحتاجها الثقافة العربية .
- استثمار الفرص المتاحة من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية التي تشارك المملكة في

عضويتها، في دعم الفعل الثقافي بالإفادة من تجارب الآخرين، وتأكيد الوجود الثقافي الوطني خارج المملكة .

- توسيع نطاق مشاركة المملكة في المعارض الدولية للكتاب، ومعارض الفنون.
- تبني خطة وطنية للكتاب عموما، وللترجمة بصورةٍ خاصة، تحدد فيها الأولويات المهمة والاتجاهات المطلوبة، تشارك في صياغتها والإشراف على تنفيذها الجامعات والأندية الأدبية والجهات ذات العلاقة.
- الاستمرار في إقامة الأسبوع الثقافي السعودي في بلدان عربية ودولية مختارة، واستضافة مثيله بالمقابل في المملكة.
- الاستمرار في دعم مشاركة الأدباء والمفكرين السعوديين في المؤتمرات والمهرجانات الثقافية والندوات والمعارض الدولية.
- العمل على تكثيف المشاركات المسرحية والفنية في اللقاءات العربية والدولية.
- إنشاء مجلس أعلى للثقافة يتولى مهمة تحديد الأطر العامة والتوجهات الأساسية وسبل دعمها.
- مواصلة الدعم للمكتبات العامة والمكتبات المدرسية.
- تطوير الأندية الأدبية وجمعية الثقافة والفنون بفروعها.
- تعزيز قيمة الثقافة في المؤسسات التعليمية، وذلك بإكساب المناهج التعليمية بعداً ثقافياً.

- دعم الفنون التشكيلية وذلك من خلال تطوير قاعات العرض القائمة، وتضمينها مراسم للفنانين والهواة، وتشجيع اقتناء الأعمال التشكيلية المتميزة؛ لتكون أساساً لمعرض دائم للفنون.
- تطوير المتاحف الأثرية القائمة، وتزويدها بالمطبوعات الوثائقية والتاريخية والفنية، وتنشيط برامجها.
- تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على المشاركة في العمل الثقافي، وتقديم التسهيلات والحوافز والجوائز للمبدعين.
- تحفيز الأندية الأدبية وجمعية الثقافة والفنون وغيرها من المؤسسات الثقافية القائمة، على التوسع في نشر النتاج الثقافي والفكري الوطني.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتيسير حركة تداول الكتاب وانتشاره.
- تشجيع إقامة معارض الكتاب الدورية التي تتبناها الدولة، أو الجهات المعنية بحركة النشر.
- دراسة فكرة إنشاء مراكز للتنمية الثقافية للطفل، مزودة بالأدوات العلمية المناسبة، ووسائل

ممارسة الهوايات، والمكتبات، ومسرح الطفل.

- العناية بمكتبات الأطفال، والأقسام الخاصة بالطفل في المكتبات العامة، واستمرار تزويدها بالإصدارات الجديدة من الكتب والمجلات الخاصة بالطفل.
- تنشيط إنتاج المواد الثقافية للطفل سواء من المطبوعات أو البرامج الإعلامية والثقافية، وتشجيع المتخصصين في إنتاج هذه المواد.
- التوسع في البرامج الثقافية، وبرامج الثقافة العامة في الإذاعة والتلفزيون، والتأكيد على نقل وقائع ما يجري على الساحة الثقافية من أنشطة.
- العمل على تعميق الصلة بين المثقفين والفنانين، وبين أجهزة الإعلام والمراكز الثقافية الأخرى، وتذليل ما يحد من التواصل المباشر، والإفادة منهم في توجيه أكبر قدر ممكن من المنتج الثقافي أو الفني إلى سائر فئات المجتمع.
- وضع قاعدة للمعلومات الثقافية على مستوى المملكة تخدم الأفراد والهيئات.

٣/٣/٣/١٢ البرامـــــــج :

إن تفعيل البرامج الرئيسة لقطاع الخدمات الثقافية يتطلب دراسة جدوى إنشاء الجهات التالية:

المجلس الأعلى للثقافة والفنون :

نظراً لأهمية التعامل مع التحديات التي تطرحها المعطيات الثقافية لهذا العصر، وضرورة تكوين رؤية شاملة، وإطار عام لمنهج العمل الثقافي، فقد أصبح من الضروري التفكير في أمر تكوين مجلس أعلى للثقافة والفنون ينهض بهذه المهمة.

الهيئة العامة للآداب والفنون والعلوم :

ينبغي التفكير في جدوى إنشاء هيئة عامة للآداب والفنون والعلوم، لتنهض بمهمتين أساسيتين، هما رعاية التراث الفني والأدبي للمملكة من ناحية، وتوسيع مجالات التثاقف مع النماذج الراقية للثقافات العالمية من ناحية أخرى. وتتوزع مجالات نشاطاتها على المحاور التالية:

- تسجيل التراث الفني والأدبي والبيئي للمملكة وتوثيقه ودراسته، ونشره.
- إنتاج الكتاب العربي وتيسير تداوله.
- تنشيط فعاليات حركة خدمة التراث – وخدمة الترجمة من العربية وإليها.
- توثيق العلاقات الثقافية العربية والدولية، واتفاقيات التبادل الثقافي والفني، والأسابيع والمهرجانات الثقافية والفنية.

أكاديمية الفنون :

لقد أصبحت الحاجة تستدعي التفكير في دراسة جدوى إنشاء أكاديمية للفنون، لتنهض بمهمة دعم الكفاءات الفنية المتخصصة في مجالات الفنون والدراسات النقدية المتصلة بالفن، بما يهيئ على مدى قريب جيلا من العاملين بهذه المجالات قادراً على الإنتاج وعلى حسن توجيه الفعاليات الفنية، وتقويمها، الأمر الذي ينهض بالفنون والدراسات النقدية المتصلة، ويرسخ هوية ثقافية وطنية.

ويمكن أن تضم الأكاديمية معاهد عليا – بعد الدراسة الجامعية – متخصصة، مثل: المعهد العالي للدراسات المسرحية، والمعهد العالي للنقد الفني. على أن تبدأ الأكاديمية بمعهدين، ويضاف إليها معاهد أخرى بين مدة وأخرى.

٤/١٢ الخدمات الدينية والقضائية :

١/٤/١٢ الوضع الراهن :

تتولى وزارة العدل تقديم مختلف الخدمات القضائية في حين تعمل وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد على نشر الدعوة الإسلامية في الداخل والخارج، فضلاً عن رعايتها للأوقاف الخيرية والأربطة واستثمار عائدات الأوقاف لخدمة المسلمين، وتشرف الوزارة كذلك على إقامة المساجد، وتجهيزها وصيانتها، كما تهتم بالأقليات والجاليات الإسلامية في الخارج. وتتولى وزارة الحج رعاية حجاج بيت الله الحرام والمعتمرين وتيسير السبل لأداء المناسك في المشاعر المقدسة. وتتولى الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي خدمة ورعاية هذين الحرمين الشريفين. وتقوم الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء بإصدار الفتاوي الشرعية وإجراء البحوث والدراسات الإسلامية وتعميمها على المختصين والمهتمين. أما الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فتتولى حث الناس على التحلي بالخلق الإسلامي والالتزام بأوامر الله عز وجل واجتناب نواهيه.

ولقد استطاع قطاع الشؤون الدينية والقضائية تحقيق الكثير من الإنجازات خلال خطة التنمية السادسة كان من أبرزها استمرار توسعة مساحة المسجد الحرام بمكة المكرمة والوصول بها إلى نحو (٣٥٦) ألف متر مربع، وتوسعة مساحة المسجد النبوي الشريف والوصول بها إلى نحو (٤١٨) ألف متر مربع وتزويد كلا المسجدين بالفرش الفاخر وبالتكييف الشامل، كما بلغ عدد المساجد التي تشرف عليها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد (٤١) ألف مسجد. واستطاعت وزارة العدل إنشاء (٣٠٢) محكمة عامة ومتخصصة و (١٢١) كتابة عدل و (٥) وحدات متابعة إلى جانب (١١) فرعاً موزعة على مختلف مناطق المملكة مما أسهم في إنجاز عدد كبير من القضايا المنظورة أمام المحاكم وكتابات العدل.

وبلغ مجموع ما أنتجه مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف منذ بداية التشغيل عام ١٤٠٥هـ نحو (١٥٠) مليون نسخة، وبلغ عدد الإصدارات أكثر من (٧٠) إصداراً، فيما بلغت

الترجمات لمعاني القرآن الكريم أكثر من (٤٣) ترجمة، إلى جانب العديد من الكتب الإسلامية.

وفي مجال تنمية عائدات الأعيان الموقوفة واستثمارها تم إنشاء عدد من المجمعات السكنية التجارية وأسواق الأوقاف الخيرية، بالإضافة إلى العناية بالأربطة، ودعم المكتبات الموقوفة ورعايتها.

ومن جانبها أشرفت وزارة الحج على إنشاء (١٨) مركزاً لإرشاد الحجاج، وتحديث أسطول شركات نقل الحجاج بإضافة (٣٩٠٠) حافلة، فضلاً عن دعم لجان المراقبة. وتابعت إشرافها على مؤسسات الطوافة ومؤسسة الأدلاء وعلى النقابة العامة لسيارات نقل الحجاج، وعلى مكتب الزمازمة الموحد.

٢/٤/١٢ القضايا الأساسية :

على الرغم من الإنجازات التي حققها قطاع الخدمات الدينية والقضائية إلا أن هناك بعض القضايا الأساسية التي تتطلب المعالجة خلال خطة التنمية السابعة، وأهمها ما يلي:

١- التوعية والإرشاد :

ما زال نشاط التوعية والإرشاد الذي تضطلع به الجهات المختلفة الدينية بحاجة إلى تنظيم وتفعيل على أساس منهج ينبثق من استراتيجية توعوية يشترك في إعدادها جميع الجهات ذات العلاقة. ومن متطلبات تفعيل العمل التوعوي والإرشادي وضع دليل إرشادي موحد وبلغات متعددة يحتوي على الإرشادات اللازمة بالعبادة والشعائر وبالأماكن المقدسة، والتوسع في إدخال الميكنة وشبكات الحاسب الآلي في جميع الجهات الدينية.

٢- الخدمات القضائية :

رغم الإنجازات التي حققها جهاز القضاء، ورغم جهود وزارة العدل المستمرة والمكثفة لدعم الجهاز القضائي وتفعيل خدماته، إلا أن هذا الجهاز، ما زال بحاجة إلى المزيد من المقار الدائمة للمحاكم والقضاة وكتّاب العدل وكتّاب الضبط والمسجلين.

وفي سبيل ذلك ستسعى وزارة العدل خلال خطة التنمية السابعة إلى تكثيف جهودها من أجل زيادة المحاكم في جميع مناطق المملكة، وإدخال الحاسب الآلي في جميع مرافقها لتسهيل إجراءات العمل وتنظيمه وتسريع البت في القضايا المعروضة، إلى جانب العمل على استقطاب القوى العاملة المؤهلة وخاصة من القضاة والمسجلين وكتّاب العدل والضبط.

٣/٤/١٢ دور القطاع الخاص :

في إطار توجه الدولة نحو تعزيز مشاركات القطاع الخاص في قطاع الخدمات الدينية والقضائية فسوف يتم الاستمرار في هذا الاتجاه باتباع مايلي:

- إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة في تمويل إنشاء بعض مرافق الخدمات الدينية والقضائية.

- قيام القطاع الخاص بأعمال الصيانة والنظافة لكثير من مرافق الخدمات الدينية والقضائية.

٤/٤/١٢ استراتيجية التنمية :

سيتم تنفيذ استراتيجية التنمية في قطاع الخدمات الدينية والقضائية من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية :

١/٤/٤/١٢ الأهـــــداف :

تتمثل الأهداف الرئيسة لقطاع الخدمات الدينية والقضائية خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- العناية بكتاب الله تلاوة وتجويداً وحفظاً وفهماً ونشراً.
- العناية ببيوت الله وتعميرها.
- الاهتمام باستقطاب القوى العاملة القضائية والعمل على إيجاد القوى العاملة الأخرى وتطويرها.
- توفير الخدمات والتسهيلات للحجاج والمعتمرين.
- دعوة الناس إلى الإسلام وتوجيههم.
- إبراز جهود المملكة في دعم العمل الإسلامي والجاليات والأقليات الإسلامية.
- ضبط أعيان الأوقاف وحصرها وتنمية استثمارها والعناية بها وبالمكتبات الموقوفة.
- العناية بالأربطة والساكنين بها.
- توفير احتياجات المناطق المختلفة من الخدمات القضائية.

٢/٤/٤/١٢ السياســـــات :

سيتم تحقيق الأهداف الرئيسة لقطاع الخدمات الدينية والقضائية خلال خطة التنمية السابعة باتباع السياسات التالية:

- مواصلة نشر إصدارات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ومواصلة نشاط المجمع في ترجمة معاني القرآن الكريم بمختلف اللغات.
- الاعتناء بالمساجد وتهيئتها وصيانتها.
- دعم الجمعيات الخيرية لحفظ القرآن ورعايتها، وتشجيع الناشئة من أبناء المسلمين على حفظ كتاب الله وتجويده والإقبال عليه بالعناية والتدبر.
- إعطاء الأولوية في التعيين في الجهاز القضائي لكتاب الضبط والمسجلين. وتدريب القوى العاملة السعودية.
- تيسير إجراءات سبل التقاضي، وسرعة البت في القضايا.
- تطوير مراكز توجيه الحجاج ومراكز مراقبة التفويج وتغيير مواقع بعضها. وزيادة أعداد

مراكز إرشاد الحجاج التائهين، ومراكز استقبال شكاوى الحجاج بمكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة.

- تدريب العاملين بالحج والعمرة وفقاً للأساليب الإدارية والفنية المتخصصة ذات الكفاءة العالية.
- زيادة التنسيق بين لجنة الحج المركزية وبعثات الحج الإسلامية، والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة لتقديم أفضل الخدمات للحجاج والمعتمرين.
- دعم جهود المملكة في التضامن الإسلامي، وإصدار الكتاب الإسلامي، ونشره، وتوزيعه. ومواجهة خطر الحركات والمبادئ الهدامة ودحض الشبهات التي تثار عن الإسلام. وإيجاد مقر للتوعية الإسلامية في الحج بمكة المكرمة.
- الاستمرار في رعاية المراكز الإسلامية والمعاهد التابعة للمملكة في الخارج، ودراسة إمكان تقديم المساعدات لبعض المراكز والجمعيات الإسلامية الأخرى في الخارج.
- حصر الأوقاف واستخراج حجج الاستحكام الشرعية لها، والعناية بأعيان الأوقاف المختلفة وتنميتها وتطويرها، والسعي للاستثمار الأمثل للمجمعات التجارية القائمة وتنفيذ المزيد منها. والاستمرار في تحقيق شروط الواقفين من خلال الغلال المتحققة لكل وقف.
- التعاقد مع بعض المؤسسات الخدمية لتتولى الإشراف على الأربطة وحفظ الأمن فيها ونظافتها وصيانتها، والاستمرار في عمل دراسات المتابعة الاجتماعية للساكنين بها. ودراسة فتـــــح مجال التعاون مع الجمعيات الخيرية النسائية وذلك في الأربطة المخصصة للنساء.

٣/٤/٤/١٢ البرامـــــــج :

تركز برامج هذا القطاع خلال خطة التنمية السابعة على تنمية مرافق الخدمات الدينية والقضائية، بهدف زيادة عدد هذه المرافق ورفع قدراتها فضلاً عن الاهتمام بتدريب القوى العاملة وبالدراسات والبحوث ذات العلاقة بتحسين مستوى الخدمات الدينية والقضائية.

٥/١٢ الخدمات التطوعية :

حرصت الدولة دائماً على تأكيد أهمية العمل التطوعي من خلال الأنشطة التثقيفية والتوعوية لجهات الخدمات الدينية والتعليمية والتربوية والاجتماعية والإعلامية، إضافة إلى التنسيق مع الجهود الأهلية وتشجيعها للإسهام في الأعمال التطوعية في مختلف الميادين. وظل التأكيد على دور هذا القطاع مطروحاً طوال خطط التنمية، حيث أكدت خطة التنمية السادسة على: "الاستمرار في تشجيع الجمعيات التعاونية والمؤسسات الأهلية الخيرية والتجارية على القيام بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية مثل تشغيل المصحات والمستشفيات والعيادات الخاصة وتشييد المبرات والمناطق السياحية والمراكز الترفيهية، من أجل فتح المجال أمام الأعمال التطوعية لتسهم في تقديم الخدمات الاجتماعية لمساندة العمل الذي تبذله الدولة في سبيل تعزيز نمو المجتمع السعودي وتطوره". وأفردت خطة التنمية

السابعة أساساً إستراتيجياً خاصاً بالعمل التطوعي وهو الأساس الاستراتيجي الخامس الذي أكد على الاهتمام بتطوير الخدمات التطوعية وترسيخ مفهومها وأهميتها لدى أفراد المجتمع والارتقاء بوسائلها وأساليب أدائها.

١/٥/١٢ الوضع الراهن:

تشمل مجالات الخدمات التطوعية الخدمات الدينية، والاجتماعية، والتعليمية، والصحية وغيرها. وتشرف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على نشاطات العمل الخيري للجمعيات الخيرية ومراكز ولجان التنمية المحلية.

وتعد الجمعيات الخيرية أنموذجاً للعمل التطوعي المنظم، وقد بلغ إجمالي عدد هذه الجمعيات بنهاية خطة التنمية السادسة (١٧٣) جمعية، منها (٢٠) جمعية نسائية تقدم خدماتها في شتى الميادين الاجتماعية والتعليمية والصحية وأيضاً في مجالات التدريب وتقديم المعونات المالية للمحتاجين. وبلغت عضوية الجمعيات الخيرية بنهاية خطة التنمية السادسة نحو (٢٧,٥) ألف عضو منهم نحو (٢٥٠٥) أعضاء من النساء. ويوضح الجدول رقم (٥/١٢) بعض المرافق والخدمات التي تشرف عليها الجمعيات الخيرية حتى نهاية عام ١٤١٩/٤١٨هـ (١٩٩٨م).

الجدول رقم (٥/١٢)
المرافق والخدمات التطوعية التي تشرف عليها الجمعيات الخيرية
(في نهاية عام ١٤١٩/١٤١٨هـ (١٩٩٨م)

الرقم	نوع الخدمة	العدد
١	رياض الأطفال	١١٤
٢	مراكز الرعاية النهارية للأطفال المعوقين	٢٠
٣	دور الحضانة الإيوائية للأطفال	١٤
٤	نوادي الأطفال	٨
٥	مراكز تعليم الفتيات	٣١
٦	المشاغل النسائية	١٦
٧	مراكز تعليم الحاسب الآلي	٢٦
٨	مراكز تعليم اللغة الإنجليزية	٢٥
٩	المراكز الإيوائية لرعاية كبار السن	٤
١٠	المراكز الإيوائية للمعوقين	٤
	الإجمالي	٢٦٢

٢/٥/١٢ القضايا الأساسية :

يتطلب تطوير الخدمات التطوعية معالجة بعض المعوقات والقضايا التي برزت خلال خطة التنمية السادسة ومنها:

١- تنسيق الجهود الخيرية التطوعية وتنظيمها:

تحتاج الجهات التي تضطلع بالعمل التطوعي إلى تنسيق جهودها الخيرية التطوعية وتنظيمها للإسهام بشكل أكثر فاعلية في مجال التنمية الاجتماعية إلى جانب الجهود الحكومية في هذا المجال.

٢- المعلومات والبيانات الخيرية:

نظراً لتعدد الجهات التي تقوم بتقديم الخدمات الخيرية والتطوعية فإنه من الضروري حصر هذه الخدمات وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بها للوقوف على حجمها ونوعها وتطورها عبر الزمن.

٣/٥/١٢ استراتيجية التنمية :

سيتم تنفيذ استراتيجية التنمية في قطاع الخدمات التطوعية من خلال الأهداف والسياسات التالية:

١/٣/٥/١٢ الأهداف :

تتمثل الأهداف الرئيسة للخدمات التطوعية خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- تحسين مستوى الخدمات التطوعية.
- زيادة مشاركة المواطنين في تعزيز البرامج التطوعية والخيرية.
- تحقيق النمو المتوازن للخدمات التطوعية في مختلف مناطق المملكة.

٢/٣/٥/١٢ السياســـــات:

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسة للخدمات التطوعية خلال خطة التنمية السابعة على تنفيذ السياسات التالية:

- تشجيع إنشاء الجمعيات الخيرية، وتفعيل دورها في حقل العمل التطوعي.
- توسعة نطاق أنشطة الجمعيات الخيرية في المجالات المختلفة للخدمات والرعاية الاجتماعية بمناطق المملكة المختلفة.
- تقديم الدعم المادي والفني للجمعيات الخيرية التطوعية.
- توعية أفراد المجتمع بأهمية العمل التطوعي.
- التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية بتدريب المتطوعين وتأهيلهم.

الفصل الثالث عشر

النقل والاتصالات

١٣ – النقل والاتصالات :

يلقي هذا الفصل الضوء على الإنجازات التي تحققت خلال خطة التنمية السادسة في قطاعي النقل والاتصالات. ويتناول القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية السابعة، والكفاءة الإنتاجية، ودور القطاع الخاص، وكذلك الأهداف والسياسات والبرامج الخاصة بهذين القطاعين.

١/١٣ النقـــــل :

١/١/١٣ الوضع الراهن:

يعد قطاع النقل العنصر الرئيس في البنية الأساسية، وتستند عليه إلى حد كبير التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، لما يقدمه من مساندة لقطاعات التنمية كالزراعة والصناعة والتعدين والتجارة، وما يحققه من ربط للتجمعات السكانية.

وتعد وزارة المواصلات، والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية، والمؤسسة العامة للموانئ، ورئاسة الطيران المدني، والمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية الجهات الرئيسة التي تتولى مسؤولية إنشاء المرافق الأساسية في هذا القطاع وإدارتها وتشغيلها وصيانتها.

ففي مجال النقل البري قامت وزارة المواصلات بتوسعة شبكة الطرق وتحسين كفاءتها فبلغت أطوال الطرق المعبدة في نهاية خطة التنمية السادسة ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) نحو (٤٥,٤) ألف كيلومتر. ويوضح الجدول رقم (١/١٣) والشكل رقم (١/١٣) تطور شبكة الطرق في المملكة خلال خطة التنمية السادسة.

الجدول رقم (١/١٣)
تطور شبكة الطرق
خطة التنمية السادسة
(ألف كيلو متر)

السنة	الطرق المعبدة			طرق ترابية
	رئيسة	ثانوية وفرعية	المجموع	
١٤١٤/١٤١٥هـ	١٣,٩	٢٨,٣	٤٢,٢	٩٥,٩
١٤١٩/١٤٢٠هـ*	١٤,٨	٣٠,٦	٤٥,٤	١٠٦,٦
الزيادة %	٦,٥	٨,١	٧,٦	١١,٢

* تقديري.

– المصدر: وزارة المواصلات.

الشكل (١/١٣)
شبكة الطرق المعبدة

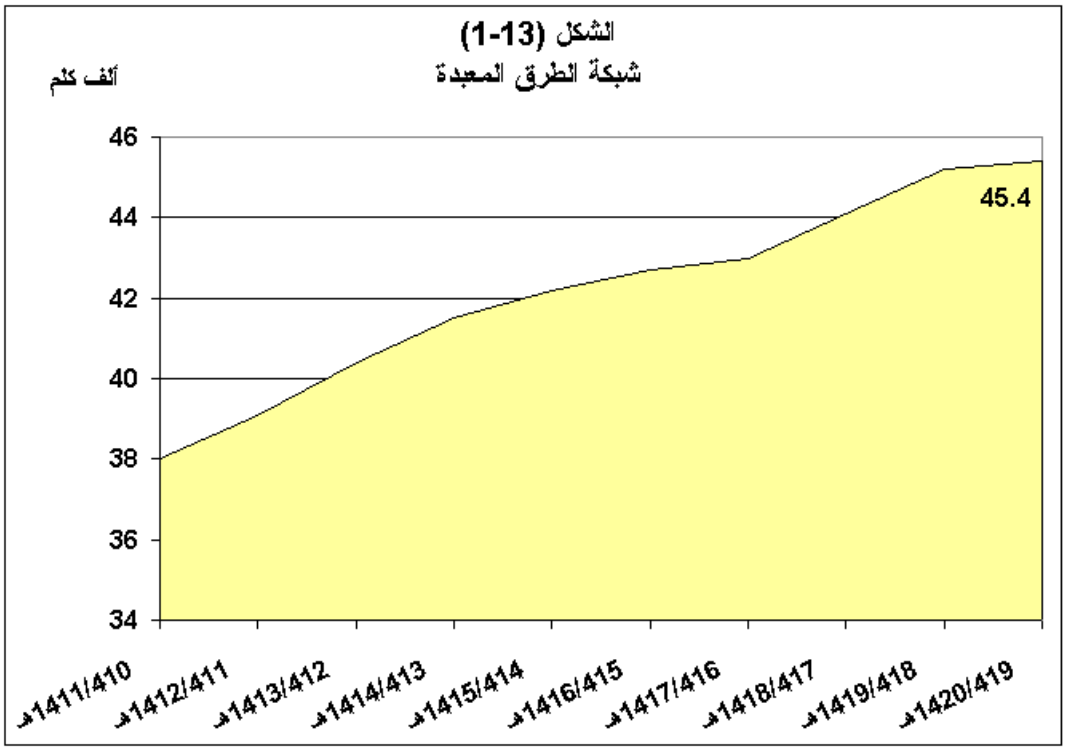

وفي إطار تحسين كفاءة الطرق والمحافظة عليها، شملت الصيانة العادية والوقائية التي قامت بها وزارة المواصلات نحو (٣٧) ألف كيلومتر من الطرق المعبدة والجسور. وقد واكب تطوير شبكة الطرق وتحسين كفاءتها انخفاض عدد الحوادث من (١٦٧,٣) ألف في عام ١٤١٦هـ إلى (١٥٣,٧)

ألف في عام ١٤١٨هـ بنسبة (٨%).

وفي مجال النقل الجماعي تقدم الشركة السعودية للنقل الجماعي (سابتكو)، خدمات النقل العام بصورة منتظمة داخل (٩) مدن رئيسة، وما بين (٤٥٠) مدينة وقرية وهجرة، كما تصل خدماتها إلى (٨) دول مجاورة، هذا بالإضافة إلى خدمات نقل الحجاج والمعتمرين. وقد نقلت الشركة، خلال السنوات الأربع الأول من خطة التنمية السادسة، (٨٩) مليون راكب داخل المدن، و(١٧) مليوناً بينها، ونحو (٢,١) مليون على رحلاتها الدولية.

وتتولى المؤسسة العامة للخطوط الحديدية تشغيل شبكة من الخطوط الرئيسة والفرعية يبلغ طولها (١٣٩١)كيلو متراً بالإضافة إلى ثلاث محطات رئيسة للركاب، والميناء الجاف بالرياض، وأسطول من القاطرات والعربات.

وقد شهد أداء الخطوط الحديدية تحسناً ملحوظاً بعد انشاء الميناء الجاف بالرياض، إذ كوّنت إيراداته (٦٨%) من إجمالي إيرادات الأنشطة الرئيسة في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م). ويتوقع أن تنقل الخطوط الحديدية خلال خطة التنمية السادسة ما مجموعه (٣) ملايين راكب، و(٩,٢) مليون طن من البضائع. ويوضح الشكل (٢/١٣) والشكل (٣/١٣) عدد الركاب وحجم البضائع المنقولة.

وفي مجال الموانئ بلغ عدد الرئيسة منها (٨) موانئ تضم (١٨٣) رصيفاً تبلغ طاقتها التصميمية نحو (٢٥٢) مليون طن وزني سنوياً. ويوضح الجدول (٢/١٣) عدد الموانئ التجارية والصناعية وطاقة الأرصفة ومعدل استغلالها.

الجدول رقم (٢/١٣)
الموانئ التجارية والصناعية
خطة التنمية السادسة

الموانئ	العـــــدد	الأرصفة المتاحـــــة	الطاقة التصميمية السنوية (مليـــــون طن)	معدل الاستغلال* (%)
التجارية	٦	١٣٧	٦٦,٨	٤٨,٥
الصناعية	٢	٤٦	١٨٤,٧	٣١
إجمالي الموانئ	٨	١٨٣	٢٥١,٥	٣٦

* تقديري ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).
– المصدر: المؤسسة العامة للموانئ

الشكل (٢/١٣)

عدد الركاب المنقولين بالخطوط الحديدية

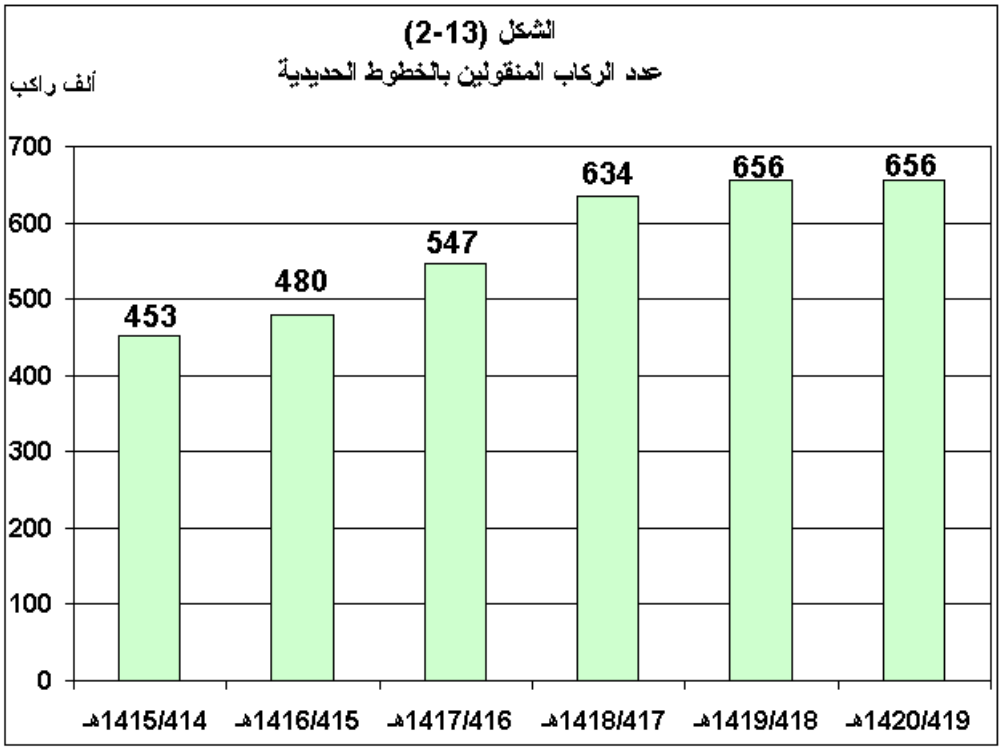

الشكل (٣/١٣)

حجم البضائع المنقولة بالخطوط الحديدية

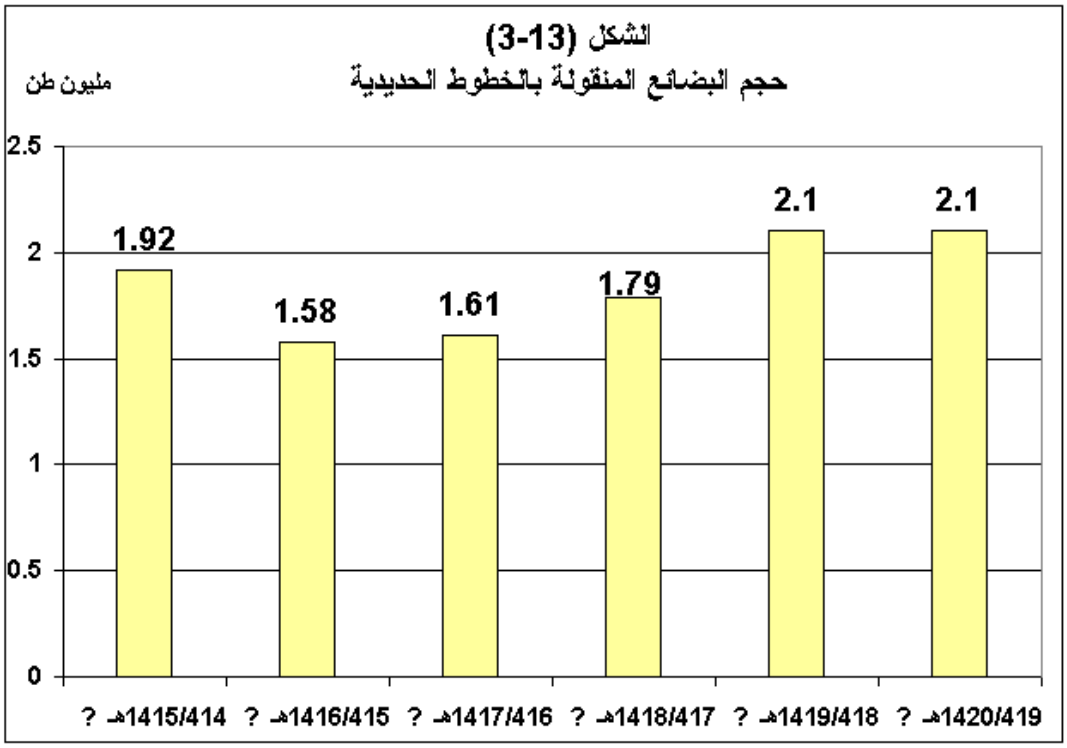

ويُعدّ ميناء جدة الإسلامي أكبر موانئ المملكة التجارية من حيث عدد الأرصفة (٥٨ رصيفاً)، يليه ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام (٣٩ رصيفاً). ويخدم ميناءا الملك فهد في الجبيل وينبع المنطقتين الصناعيتين فيهما. ويمكن القول أنه يتوافر في موانئ المملكة طاقة أرصفة كافية. وقد شهد

عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م) ارتفاع معدل الاستغلال في مينائي جدة والدمام، إذ بلغ (٥٧%) و(٥٥%) على التوالي.

وقد ارتفعت حركة مناولة البضائع في الموانئ الرئيسة من (٨٦,٨) مليون طن في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) إلى (٩١) مليون طن في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م). ومما تجدر الإشارة إليه صدور موافقة سامية رقم (٧/ب/١٦٩٤١) وتاريخ ١٤١٧/١١/٦هـ بإسناد جميع أعمال إدارة الأرصفة وتشغيلها وصيانتها وتوفير معداتها للقطاع الخاص، وصدور قرار لمجلس الوزراء الموقر رقم (٢٠١) وتاريخ ١٤١٩/١١/٦هـ الذي عزز هذا التوجه في إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في إدارة الموانئ وتشغيلها، كما دعا إلى مراجعة الهياكل التنظيمية والإجراءات، ودراسة جدوى إقامة مناطق حرة في الموانئ، وجدوى إنشاء خط حديدي بين موانئ المملكة على ساحل البحر الأحمر ومثيلاتها على الخليج العربي. ويوضح الشكل (١٣/٤) كمية البضائع المناولة عبر الموانئ التجارية والصناعية.

وفي مجال النقل الجوي بلغ عدد المطارات (٢٥) مطاراً بالإضافة الى مطار الملك فهد الدولي في المنطقة الشرقية الذي تم افتتاحه في نهاية خطة التنمية السادسة. ويوضح الجدول رقم (١٣/٣) تصنيف هذه المطارات وفقاً لمعايير استخدامها.

جدول رقم (١٣/٣)

المطارات

خطة التنمية السادسة

	دولي	إقليمي	محلي	المجموع
مطارات عاملة	٣	٧	١٥	٢٥
مطارات على وشك التشغيل	١	–	–	١
الإجمالـــي	٤	٧	١٥	٢٦

– المصدر: رئاسة الطيران المدني.

الشكل (١٣/٤)

البضائع المناولة عبر الموانئ التجارية والصناعية

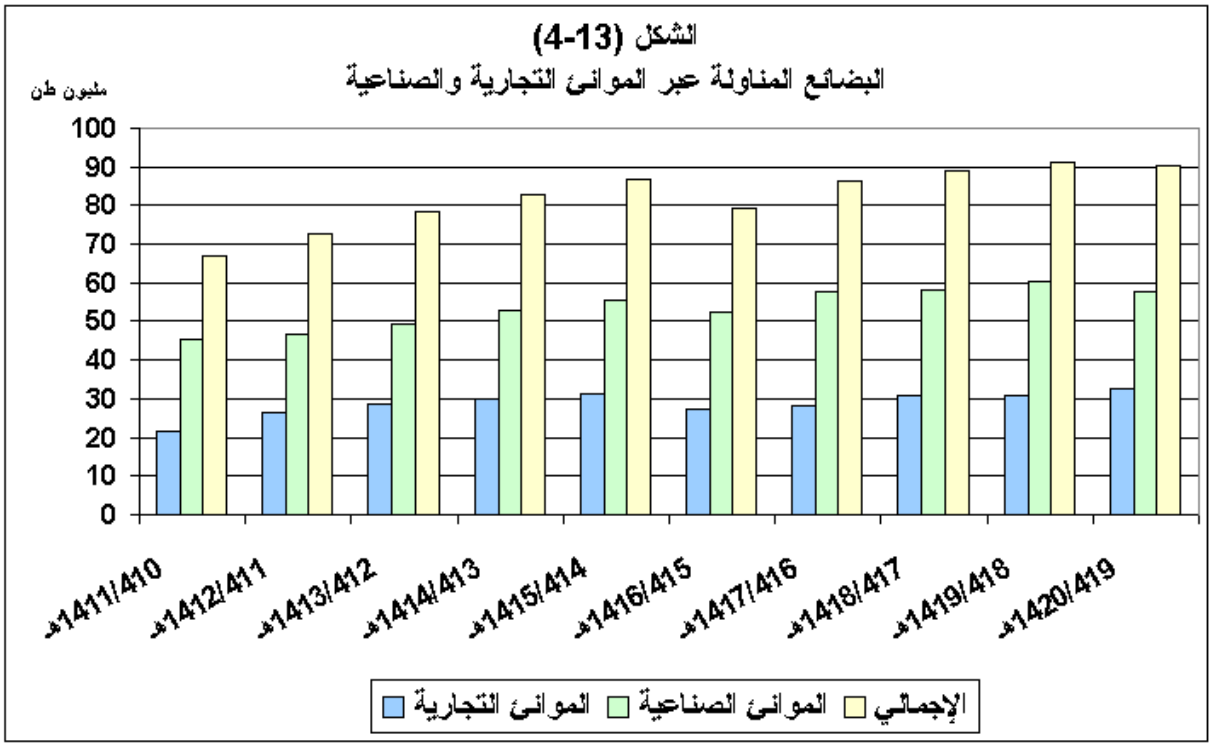

وتستحوذ المطارات الدولية الثلاثة في جدة، والرياض والظهران، على (٧٩%) من إجمالي حركة النقل الجوي. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي عدد المسافرين القادمين والمغادرين عبر مطارات المملكة نحو (١٣١) مليون راكب خلال سنوات خطة التنمية السادسة، وأن يبلغ إجمالي حركة الشحن نحو (٢,٢) مليون طن للمدة نفسها. ويوضح الشكل رقم (٥/١٣) توزيع الركاب على المطارات حسب فئاتها.

وتقوم الخطوط الجوية العربية السعودية (السعودية) برحلات جوية منتظمة بين خمس وعشرين محطة داخلية، وتصل رحلاتها الخارجية إلى أربعٍ وأربعين محطة أجنبية. ويجري تنفيذ برنامج لتحديث أسطول طائرات (السعودية) يتضمن شراء (٦١) طائرة حديثة من مختلف الاحجام.

وقد بلغت حصة (السعودية) من نقل الركاب في أسواق النقل الجوي الدولية من المملكة وإليها (٤٤,٦%) في عام ١٤١٩/١٤١٨هـ (١٩٩٨م)، وحصتها في سوق الشحن (٥٩,٢%) في السنة نفسها. ويوضح الشكل رقم (٦/١٣) عدد الركاب المنقولين بالرحلات المنتظمة.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية والانجازات السابقة، إلا أن هناك بعض المعوقات والقضايا التي مازالت تعرقل تنمية هذا القطاع، والتي يجب معالجتها في إطار التوجهات الإستراتيجية لخطة التنمية السابعة.

٢/١/١٣ القضايا الأساسية:

في إطار تطوير شبكة النقل وتحسين الكفاءة الإنتاجية للطاقات المتاحة برزت بعض القضايا التي ينبغي الاهتمام بها لتحقيق الغايات المستهدفة.. وأهم هذه القضايا مايلي:

١- **الهياكل التنظيمية :**

يُعدّ تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني من التوجهات المهمّة للتنمية. وهناك قضايا تصاحب تنفيذ هذا التوجه في قطاع النقل تتمثل في عدم ملاءمة الأنظمة المالية والإدارية في المؤسسات ذات العلاقة، مما يتطلب مراجعتها لتهيئة الظروف الملائمة لتشجيع القطاع الخاص على الإسهام بفعالية في تقديم خدمات النقل.

٢- **نظم المعلومات وقواعد البيانات:**

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الجهات المعنية في مجال إعداد قواعد البيانات وتحليلها، إلاّ أن الحاجة مازالت قائمة إلى المزيد من المعلومات وتنسيقها وتحسين نوعيتها، بما يتيح تحليل الطلب على خدمـــات المجالات المختلفة في قطاع النقل، ويسمح بإجراء تحليل تفصيلي للتكاليف ومدى استغلال الطاقات المتاحة. فضلاً عن العمل على توفير بيانات موثوقة عن أسطول المركبات.

الشكل (٥/١٣)

توزيع الركاب على المطارات

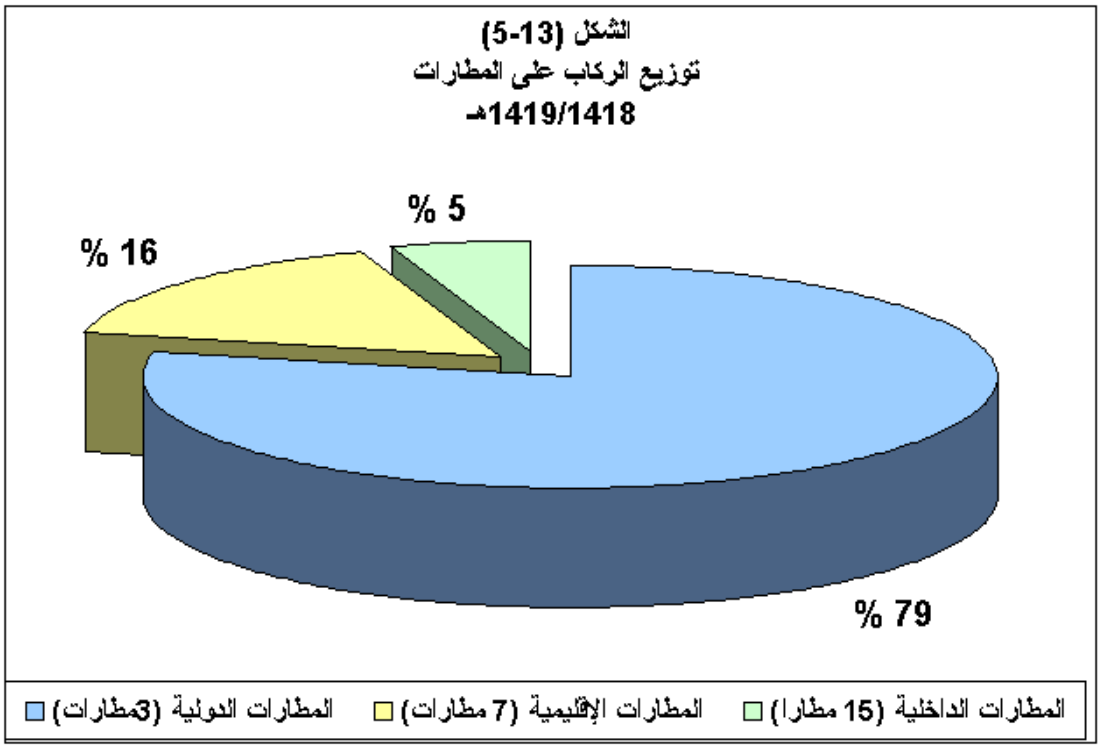

الشكل (٦/١٣)

السعودية – الركاب المنقولين على الرحلات المنتظمة

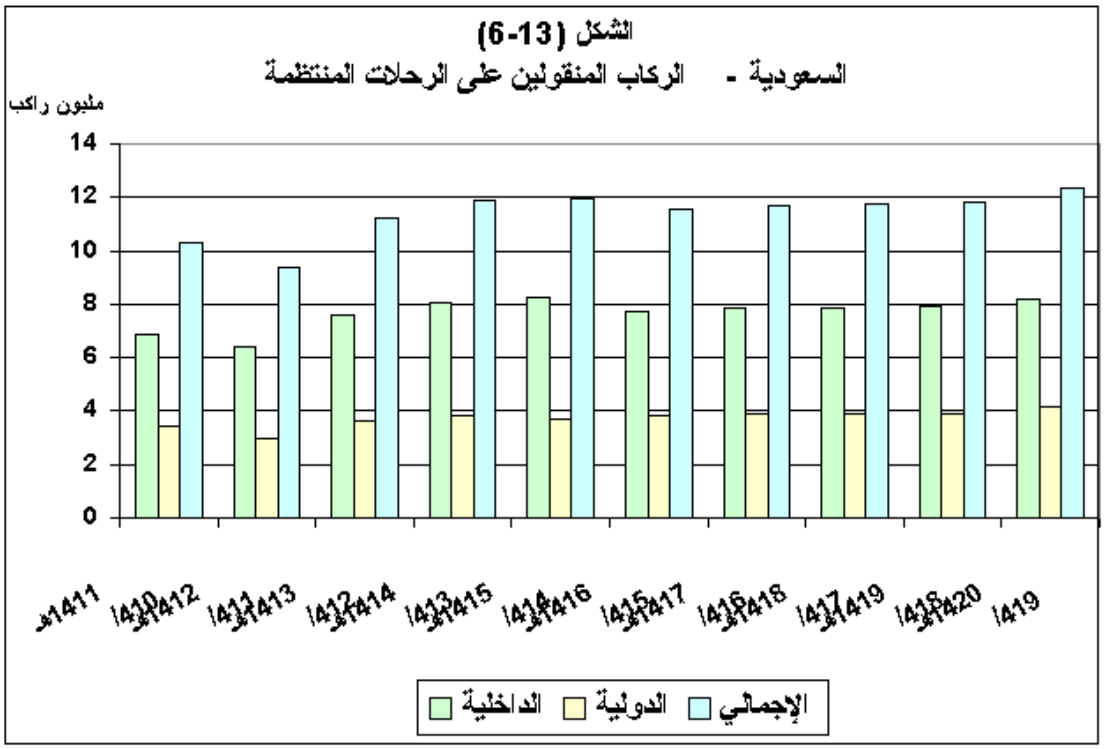

٣- سلامة الحركة المرورية:

على الرغم مما اتخذ من إجراءات من قبل الجهات ذات العلاقة لرفع مستوى السلامة المرورية على شبكة الطرق، إلاّ أن حوادث السير وما ينتج عنها من خسائر مادية وبشرية مازالت تشكل هدراً للموارد الاقتصادية والاجتماعية، إذ بلغ عدد حوادث السير (١٥٣,٧) ألف حادث نتج عنها مايزيد عن (٣٤٠٠) حالة وفاة في عام ١٤١٨هـــ، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود لتحسين كفاءة السائقين وسلوكياتهم، والتشدد في مراقبة الحركة المرورية على الطرق، والحالة الفنية للمركبات، فضلاً عن إعطاء العناية الكافية لزيادة الوعي المروري.

٤ - الآثار البيئية:

يؤدي التوسع في مرافق قطاع النقل، وزيادة الحركة المرورية على الطرق إلى التأثير سلباً على البيئة المحيطة نتيجة لتصاعد الانبعاثات الملوثة، وخاصة في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية، مما يتطلب بذل مزيد من الجهود للحد من مخاطرها، وزيادة الوعي بأضرار التلوث البيئي ومشكلاته، ووضع معايير لمستويات التلوث بمختلف أنواعه، وتطبيق إجراءات صارمة للحد منها، والعمل على استخدام الوقود الخالي من الرصاص.

٣/١/١٣ الكفاءة الإنتاجيـــة :

تشير مؤشرات ومقاييس الأداء إلى إستمرار التطورات الإيجابية بشأن تحسن الكفاءة التشغيلية للجهات العاملة في قطاع النقل خلال خطة التنمية السادسة، فقد ارتفع معامل الحمولة المقعدية لدى

الخطوط الجوية العربية السعودية من (٦٢%) عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) إلى (٦٤%) عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م)، وارتفعت إنتاجية القوى العاملة من (٢٢٨) ألف طن كيلومتري إلى (٢٣١,٣) ألف طن كيلومتري للمدة نفسها.

وتحسن الأداء التشغيلي للموانئ، فقد ارتفعت انتاجية الموظف بين عامي ١٤١٤/١٤١٥هـ و١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٤ و ١٩٩٨م) بنسبة (٧%) تقريباً، وحققت الموانئ على مدار خطط التنمية الست السابقة تطوراً كبيراً سواء في توسعة المرافق أو في تحسين كفاءة التشغيل. وقد أدى ذلك إلى تخفيض متوسط مدة بقاء السفينة في الميناء إلى (٣٩) ساعة.

وفي مجال الخطوط الحديدية ارتفع معدل تغطية مصروفات التشغيل من الإيرادات المباشرة إلى (٦٨%) في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م) مقابل (٥٢%) في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)، وازدادت إنتاجية الموظف في حركة نقل الركاب والبضائع بنسبة (٦٠%) تقريباً من (٢٥٨) ألف (طن + راكب) كيلومتر في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) إلى (٤١٢) ألف (طن + راكب) كيلو متر في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م).

وتحقيقاً لمزيد من الكفاءة الإنتاجية في قطاع النقل خلال خطة التنمية السابعة سيتم الاستمرار في اتخاذ إجراءات لتطوير الجوانب التنظيمية واتباع توجهات الخطة نحو التحول إلى تشغيل قطاعات النقل وتوسعة مرافقها بواسطة القطاع الخاص، مع مراعاة تحقق توازن بين المكاسب التجارية والمنافع الاجتماعية.

٤/١/١٣ دور القطاع الخاص:

استهدفت خطة التنمية السادسة إعطاء القطاع الخاص مزيداً من الفرص في مجال تشغيل المرافق التي تديرها الدولة. وقد اتخذت إجراءات فعلية في هذا الشأن حيث صدر قرار من مجلس الوزراء يقضي بالاستمرار في التوجه نحو إعطاء القطاع الخاص دوراً كبيراً في إدارة الموانئ وتشغيلها، بدأ باسناد جميع أعمال تشغيل الأرصفة ومعداتها وصيانتها إلى القطاع الخاص بأسلوب التأجير. كما صدرت الموافقة على إنشاء أسواق حرة في مطارات المملكة الدولية، والترخيص لشركة طيران خاصة في مجال النقل الجوي الخاص.

ويجري حالياً دراسة إسهام القطاع الخاص في إدارة الخطوط الحديدية وتشغيلها، وتحديد أنسب السبل لتحسين كفاءتها، وكذلك دراسة تنفيذ الطرق من قبل القطاع الخاص.

ولاشك أن تحقيق الطموحات السابقة ومعالجة القضايا والمعوقات ذوات العلاقة يتطلب سياسات وإجراءات فاعلة في إطار استراتيجية تنمية قطاع النقل بالخطة السابعة.

٥/١/١٣ إستراتيجية التنمية :

ينطوي تنفيذ استراتيجية التنمية في قطاع النقل على الأهداف العامة والسياسات والبرامج التالية :

١/٥/١/١٣ الأهداف:

الأهداف الرئيسة لقطاع النقل في خطة التنمية السابعة هي كما يلي:

- تحسين مستوى الكفـــــاءة التشغيليـــــة.
- تقليل الاعتماد على التمويل الحكومي وزيادة إسهام القطاع الخاص في مرافق النقل وتشغيلها.
- المحافظة على مرافق النقل والاهتمام بصيانتها.
- تحقيق التوازن بين التوسعة الملائمة في شبكة النقل المحلية والدولية وحجم الطلب المتوقع واتجاهات تدفق الحركة مع الأخذ في الحسبان جوانب السلامة، وتخفيض الآثار السلبية على البيئة.
- الاستغلال الأمثل للطاقة المتاحة.

٢/٥/١/١٣ السياسات:

ينطوي تحقيق أهداف قطاع النقل على اتباع السياسات التالية:

- تحسين الهياكل التنظيمية والإجراءات القائمة، بما يتيح توسعة دور القطاع الخاص في مجالات الإنشاء والتشغيل والصيانة لمرافق النقل في إطار يحقق التوازن بين مصالح المجتمع وتطلعات القطاع الخاص.
- دعم الكفاءة الاقتصادية في وسائل النقل المختلفة ومراجعة أسعار الخدمات لتغطي على الأقل تكلفة إنتاجها.
- زيادة معدل استخدام الطاقات المتاحة من خلال تحسين كفاءة التشغيل وإتباع سياسات تسويق ملائمة.
- وضع برامـــــج الصيانـــــة الوقائيـــة والعادية لحماية الاستثمارات في هذا القطاع والمحافظة عليها.
- الاستناد إلى المعايير الاقتصادية عند الاستثمار في مرافق جديدة.
- تحسين المهـــــارات الفنيـــــة للقـــــوى العاملة الوطنيـــــة ورفع إنتاجيتها.
- تحسين عمليات جمع المعلومات وخاصة المتعلقة بالحوادث المرورية وتطوير برامج السلامة المرورية.
- تكثيف عمليات مراقبة كفاءة السائقين وسلوكياتهم، ونشر الوعي بالأنظمة، وتطبيق المواصفات القياسية للمركبات، واللوائح المرورية بحزم.

- دراسة أنواع الملوثات البيئية بجميع أنواعها وتحديد مستوياتها.
- تطوير أنظمة النقل العام، واللوائح والمواصفات الخاصة بمستويات الضوضاء والتلوث.

٣/٥/١/١٣ البرامج :

تغطي برامج هذا القطاع مجالات عديدة لتطوير البنية الأساسية لشبكة الطرق وتحسين كفاءتها، وتطوير المطارات، وتحسين نظام الملاحة الجوية، وتطوير فعالية الموانئ وتحسين كفاءتها، وتطوير مرافق المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، والصيانة والتشغيل، وتنمية القوى العاملة.

٦/١/١٣ الأهداف المحددة للنمو :

تستهدف خطة التنمية السابعة تحقيق الأهداف المحددة التالية:

- ربط المزيد من المدن والقرى بشبكة الطرق الرئيسة.
- دراسة إنشاء مشروعات الطرق وتشغيلها من قبل القطاع الخاص.
- إدارة مرافق الموانئ وتشغيلها وصيانتها من قبل القطاع الخاص.
- استكمال دراسة تخصيص الخطوط الجوية العربية السعودية.
- استكمال دراسة جدوى المشروعات والتوسعات الجديدة في مجال الخطوط الحديدية.
- تطوير مرافق النقل الجوي القائمة.

٢/١٣ الإتصالات والخدمات البريدية :

١/٢/١٣ الوضع الراهن:

يؤدي قطاع الإتصالات دوراً حيوياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتزايد أهمية هذا الدور بصفة مستمرة على المستويين الحكومي والخاص، من خلال ربط مناطق المملكة ببعضها بالاضافة إلى ربطها بالعالم الخارجي. ويدعم ذلك وجود شبكة اتصالات فعالة لها أثرها الحاسم في تسيير أعمال القطاعين العام والخاص.

وقد أدت الأهمية المتزايدة لنظم الاتصالات والتطور التقني فيها إلى إعادة هيكلة هذا القطاع ليواكب المتغيرات في هذا المجال. وقد شهدت خدمات الاتصالات نمواً خلال خطة التنمية السادسة، فقد ارتفعت طاقة المقاسم الهاتفية من (١,٧٧) مليون خط في نهاية خطة التنمية الخامسة إلى نحو (٣,٦٣) مليون خط في منتصف عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)، وارتفع عدد الخطوط العاملة من (١,٥٣) مليون خط إلى (٢,٤٠) مليون خط، بزيادة قدرها (٥٧%) تقريباً. وبدأ خلال خطة التنمية السادسة تشغيل نظام الهاتف الجوال الذي شهد نمواً سريعاً بلغ معه عدد مشتركيه نحو (٧٣٥) ألف مشترك في منتصف عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م). وفي

خلال هذه المدة تم أيضاً إدخال عدد من الخدمات الجديدة الأخرى مثل الشبكة الوطنية للإنترنت، وخدمة البطاقات مسبقة الدفع، وخدمات الهاتف الجوال عبر الأقمار الصناعية بالإضافة إلى إدخال الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة (ISDN)، وشبكة نقل البيانات السريعة ذات النطاق العريض (ATM) لتكون العمود الفقري لشبكة نقل البيانات. وتم كذلك التوسع في الأنظمة الرقمية التي من شأنها رفع كفاءة شبكة الاتصالات بعيدة المدى وزيادة طاقتها. وبلغ عدد الهواتف العمومية خلال خطة التنمية السادسة نحو (٤٣) ألف خط يدير القطاع الخاص (٧١%) منها. ويوضح الشكل (٧/١٣) والشكل (٨/١٣) تطور خطوط الهاتف الثابت والهاتف الجوال.

وفي مجال الخدمات البريدية بلغ حجم المواد البريدية في نهاية خطة التنمية السادسة (٩٩٣) مليون مادة بزيادة قدرها (١١%) عن بداية الخطة، يكوّن البريد الخارجي مانسبته (٦٩%) منها، كما زادت التغطية البريدية بنسبة (١٦,٥%) مقارنة بنهاية خطة التنمية الخامسة.

ويوضح الجدول رقم (٤/١٣) تطور مرافق الشبكة البريدية والتغطية البريدية خلال المدة من ١٤١٤/١٤١٥هـ إلى ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٤ - ١٩٩٩م).

الجدول رقم (٤/١٣)
مرافق البريد
خطة التنمية السادسة

المرافق	١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م)	١٤١٩/١٤٢٠هـ * (١٩٩٩م)
مكاتب رئيسة	٤٤٨	٤٦١
شعب بريدية	١٧٨	١٨٥
مراكز البريد الممتاز	٣٨	٧٨
صناديق بريد المشتركين (بالألف)	٢٢٥,٢	٣٦٦,٦
القائمون بعمل البريد	٦٤٠	٧١١
الوكالات البريدية	–	٦٤
صناديق الشوارع	٢٢٧٣	٢٧٤٥
المدن والمحافظات والمراكز المخدومة بالبريد السطحي	٤٥٣	٥٨٦
المراكز المخدومة بالبريد الطواف	٣٥٩٤	٤٤٣٤
إجمالي المدن والمحافظات والمراكز التي تصلها الشبكة مباشرة	٥١٣٥	٥٩٨٢

* تقديري

القطاع الخاص وتخصيص الاتصالات:

شهدت خطة التنمية السادسة تحولاً كبيراً في الإطار التنظيمي لقطاع الاتصالات حيث صدر خلالها قرار لمجلس الوزراء الموقر رقم (١٣٥) وتاريخ ١٤١٨/٨/١٥هـ يقضي بتحويل مرفق

الاتصالات بمختلف مكوناته وتجهيزاته الفنية والإدارية إلى شركة مساهمة سعودية تدار على أسس تجارية، كما صدر في العام ذاته قرار لمجلس الوزراء الموقر رقم (٢١٣) وتاريخ ١٤١٨/١٢/٢٣هـ يقضي بالموافقة على تأسيس (شركة الاتصالات السعودية). وقد جاء هذا التطور بغرض رفع كفاءة الأداء وزيادة الاستثمارات والتهيئـــــة لمواكبة التطورات التقنية والتنظيمية في قطاع الاتصالات. وتم

شكل (١٣/٧)

تطور خطوط الهاتف

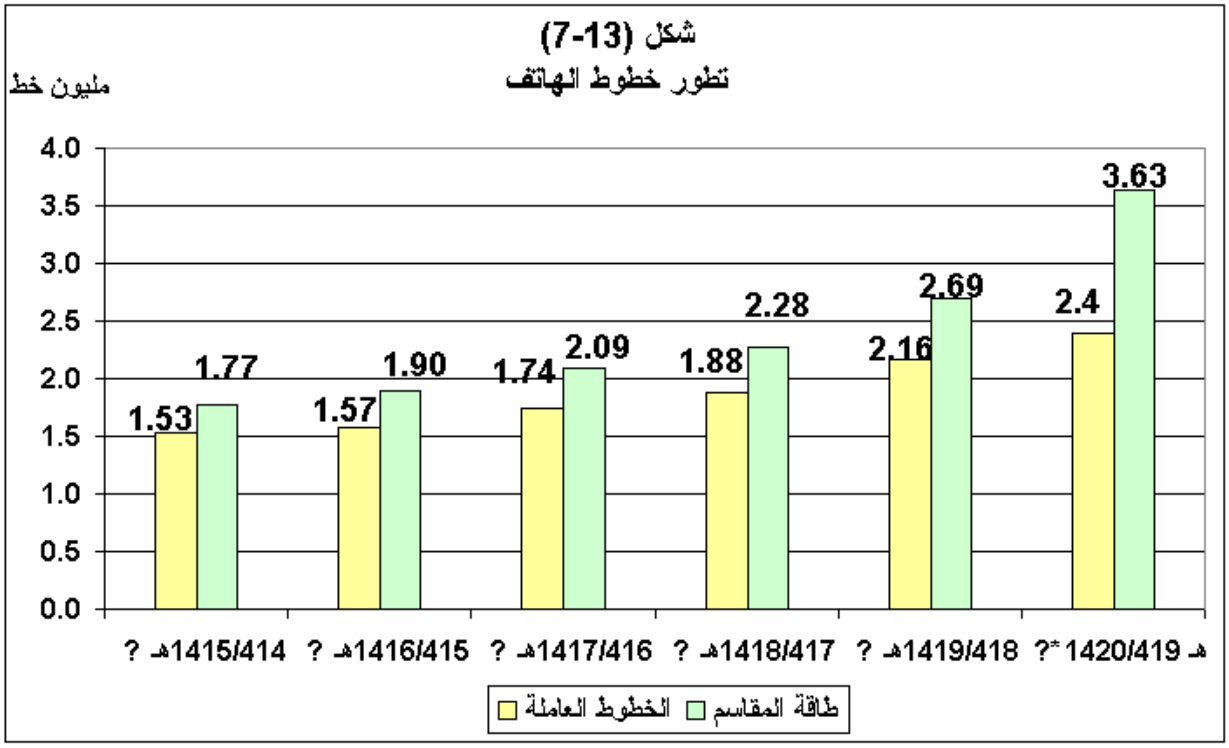

شكل (١٣/٨)

الهاتف الجوال

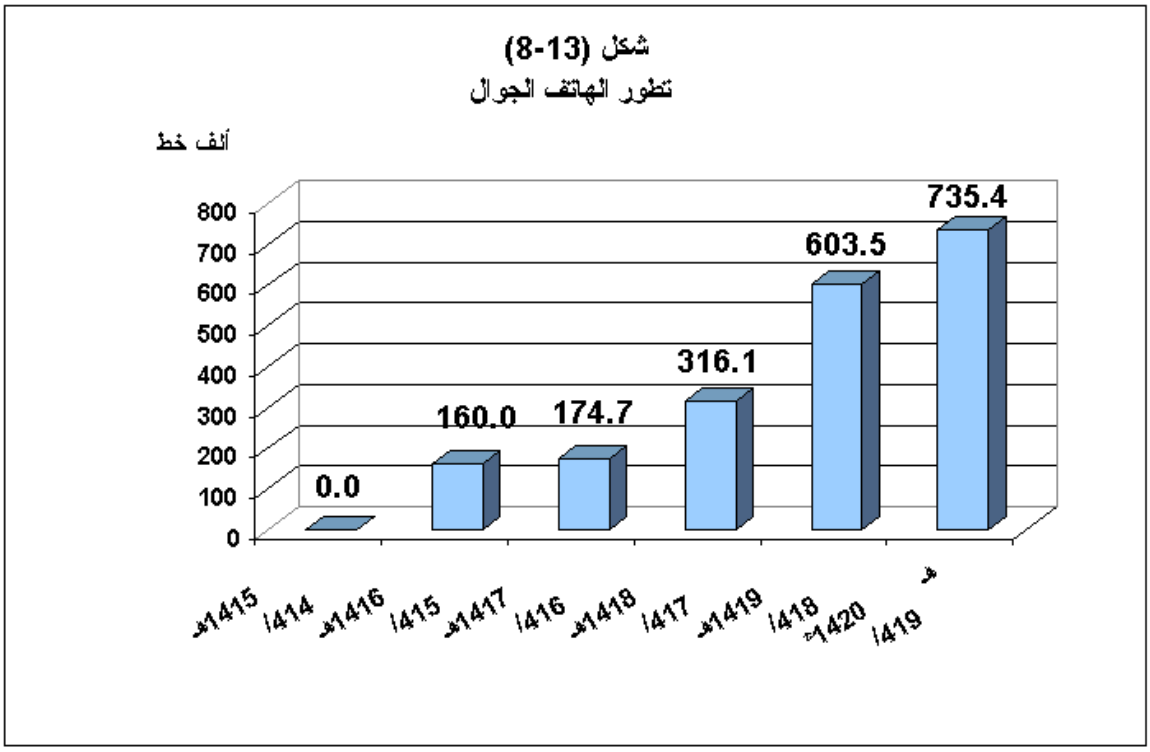

خـــلال الـــمدة نفسهـــا توسعـــة دور القطـــاع الخـــاص مـــن خلال تشغيل كبائن الهاتف العمومية، وتسويق البطاقات المسبقة الدفع، وتقديم خدمات الهاتف الجوال عبر الأقمار الصناعية. وتستهدف خطة التنمية السابعة فتح أسواق الاتصالات في المملكة للمنافسة تدريجياً، الأمر الذي سيؤدي إلى فتح المجال لجذب المزيد من استثمارات القطاع الخاص في بناء شبكات الاتصالات المختلفة وتشغيلها.

وفي مجال الخدمات البريدية شهدت خطة التنمية السادسة البدء في تقديم هذه الخدمات من خلال مكاتب تدار من قبل القطاع الخاص (الوكالات البريدية) مما أسهم في انتشار هذه الخدمة خاصة في المدن الرئيسة.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية والإنجازات السابقة، إلا أن هناك بعض القضايا التي مازالت تعرقل النمو المستهدف لهذا القطاع.

٢/٢/١٣ القضايا الأساسية:

١- التجهيزات الأساسية:

رغم ما شهده قطاع الاتصالات من توسع كبير خلال خطة التنمية السادسة سواء في مجال الاتصالات الثابتة أو المحمولة، إلاّ أن الطلب المتزايد على خدمات الاتصالات مازال يتطلب تنفيذ توسعات اضافية للوصول إلى معدل (٢٥) خطاً لكل مائة نسمة من السكان على الأقل في نهاية خطة التنمية السابعة مقارنة بـــ (١١,٢) خطاً في نهاية خطة التنمية السادسة. هذا فضلاً عن أن تطوير

الشبكة يتطلب التسريع في إعادة تأهيل الكبائن الحالية للشبكات المحلية، وإدخال الأنظمة الرقمية من أجل إيجاد المتطلبات اللازمة لتشغيل الخدمات الجديدة مثل الإنترنت، والاهتمام بايصال الخدمات لجميع المناطق بطريقة متوازنة، كما تجدر الإشارة إلى أهمية تطوير الخدمات البريدية من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان في جميع مناطق المملكة، وبصفة خاصة المدن الرئيسة والتي تشهد نمواً سريعاً ومطرداً، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود نحو توسعة المرافق البريدية.

٢- الهياكل التنظيمية:

تتطلب التغيرات في قطاع الاتصالات والبريد خلال خطة التنمية السادسة الاستمرار في مراجعة الهياكل التنظيمية لهذا القطاع. وقد بدأ فعلاً إعداد نظام الاتصالات الذي يشكل الإطار التنظيمي لخدمات الاتصالات، كما سيتم إنشاء هيئة تنظيمية متخصصة ومستقلة إدارياً ومالياً تتولى تنظيم قطاع الاتصالات، ووضع اللوائح والنظم التي تضمن المنافسة العادلة بين مقدمي هذه الخدمات، وتهيئة الأوضاع الملائمة لجذب الاستثمارات، والاستفادة القصوى من إدارة الترددات والترقيم. أما في قطاع البريد فسيتم مراجعة الجوانب التنظيمية، وتطوير الهياكل الحالية، والتركيز على مراقبة النوعية، وزيادة كفاءة أداء الخدمة، وإدخال خدمات جديدة.

٣/٢/١٣ الكفاءة الإنتاجية :

شهدت إنتاجية قطاع الاتصالات تطوراً ملحوظاً خلال خطة التنمية السادسة، فقد بلغت الإنتاجية (٧,٢) موظف لكل ألف خط في منتصف العام الأخير مقارنة بـ (١٣) موظفاً لكل ألف خط في بداية الخطة. وستشهد خطة التنمية السابعة التركيز على معايير الكفاءة الإنتاجية المتعلقة بزيادة الإيرادات وترشيد النفقات وعلاقتها بعدد الموظفين وعدد الخطوط تمشياً مع التوجه نحو تشغيل القطاع على أسس تجارية. وبصفة عامة، ترتبط زيادة الإنتاجية بزيادة مهارات الموظفين، وتحسين الشبكة والتجهيزات وتيسير الإجراءات.

وفي مجال الخدمات البريدية ارتفع معدل الرسائل التي يتم إيصالها خلال مدة تتراوح بين (٢٤-٤٨ ساعة) من (١٤%) من إجمالي الرسائل بنهاية خطة التنمية الخامسة إلى (٢٨%) في نهاية خطة التنمية السادسة. وارتفع معدل المواد البريدية المعالجة لكل موظف من (١١٧) ألف مادة بنهاية خطة التنمية الخامسة إلى (١٢٤,٥) ألف مادة في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م) أي بنسبة تحسن (٦,٤%) تقريباً. ويتوقع أن تصل إلى (١٢٥) ألف مادة لكل موظف في العام الأخير من الخطة ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)، وسيتم التركيز خلال خطة التنمية السابعة على تحسين هذه المعدلات، وتطوير مفهوم الموظف الشامل.

٤/٢/١٣ استراتيجية التنمية :

لقد تغيّر، على نحوٍ جوهري، الهيكل التنظيمي لقطاع الاتصالات بتطبيق برنامج التخصيص. وسيتم تنفيذ إستراتيجية التنمية في قطاع الاتصالات والخدمات البريدية بما يلائم هذه التغيرات ومن خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١٣/٢/٤/١ الأهداف:

الأهداف الرئيسة لقطاع الاتصالات والخدمات البريدية في خطة التنمية السابعة هي كما يلي:

- توفير التجهيزات الأساسية الحديثة للاتصالات، في إطار شبكة رقمية متكاملة للخدمات الثابتة والمتنقلة، كأساس لتقديم جميع الخدمات المحلية والدولية.
- تلبية الطلب المتزايد على خدمات الاتصالات في جميع المناطق، وضمان شمولية الخدمة وزيادة منافذها بما يتلاءم مع معدلات النمو السكانية والاقتصادية.
- توفير خدمات اتصالات ذات جودة عالية وبأسعار ملائمة.
- السعي المستمر لزيادة الإنتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي والمالي لخدمات الاتصالات والبريد.
- تطوير القوى العاملة السعودية وتحسين مستوى أدائها.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في خدمات الاتصالات، وإنشاء الشبكات وتشغيلها.

١٣/٢/٤/٢ السياسات:

ينطوي تحقيق الأهداف الرئيسة لقطاع الاتصالات والخدمات البريدية خلال خطة التنمية السابعة على اتباع السياسات التالية:

- توسعة شبكة الهاتف وتحديثها وبما يتفق مع المعايير الدولية للخدمة.
- تقديم خدمات جديدة حسب تطور التقنية واستناداً لخطة تسويقية استراتيجية.
- زيادة التعريف بالخدمات وتحسين النشاط التسويقي.
- تطبيق سياسة تسعير لخدمات الاتصالات تتناسب وتكلفتها.
- متابعة تقويم أداء الخدمات باستخدام المعايير والمؤشرات الملائمة.
- زيادة منافذ الخدمة البريدية.
- تحسين انتاجية الموظفين والتوسع في استخدام الميكنة والأنظمة الآلية والتقنية الحديثة.
- تطوير برامج تدريب القوى العاملة لتتلاءم مع التطورات التقنية والتسويقية وخدمة المشتركين.
- استكمال إعداد الأطر التنظيمية لقطاع الاتصالات بما يتلاءم مع التوجه نحو تخصيص قطاع الاتصالات وفتح الأسواق، ويضمن إيصال الخدمات لجميع المناطق.

٣/٤/٢/١٣ البرامج:

تولي برامج هذا القطاع عناية خاصة لتطوير المرافق البريدية وتحسين خدماتها، وتنمية القوى العاملة، وسيتم تنفيذ برامج قطاع الاتصالات وتمويلها من خلال شركة الاتصالات السعودية. وتهدف هذه البرامج إلى دعم خدمات الاتصالات، وتطويرها واستكمال المشروعات الجاري تنفيذها، وتنفيذ مشروعات جديدة، فضلاً عن تدريب القوى العاملة، والاهتمام بالبحوث والدراسات ذات العلاقة بتطوير هذه الخدمات.

٥/٢/١٣ الأهداف المحددة للنمو :

تحقيق معدلات النمو التالية خلال خطة التنمية السابعة يتمشى مع الأهداف العامة بعيدة المدى:

- زيادة معدل التغطية لتصل ما بين (٢٢ – ٢٥) خطاً هاتفياً لكل مائة نسمة كحد أدنى، والتخلص من قوائم انتظار الخدمة الهاتفية، وتقليص التباين في معدل التغطية بالخدمة الهاتفية بين المناطق الريفية والحضرية.
- ربط زيادة أنواع خدمات الاتصالات بتحليل وضع السوق والفرص المتاحة والمنافسة.
- رفع جودة خدمات الاتصالات إلى مستويات الخدمة الدولية.
- استخدام أحدث التقنيات لتوسعة الشبكة، وتطوير التجهيزات الأساسية.
- تحقيق نتائج مالية إيجابية في نهاية خطة التنمية السابعة.
- رفع معدل السعودة في شركة الاتصالات السعودية، وتنفيذ برامج شاملة لرفع مستوى مهارات العاملين، وتطوير قدراتهم.
- منح تراخيص لـ (١٥٠) وكالة بريدية في القطاع الخاص.
- إحداث (٢٠٠) مكتب بريد.
- تحسين الخدمة البريدية من خلال إدخال خدمات جديدة هي :
  - * نظم المعلومات البريدية وتقفي الأثر.
  - * خدمة البريد الدعائي.
  - * خدمة البريد المختلط.
  - * دراسة إدخال الخدمات التجارية.

الفصل الرابع عشر

تنمية المناطق والمراكز الحضرية

١٤ – تنمية المناطق والمراكز الحضرية:

يلقي هذا الفصل الضوء على الانجازات التي تحققت خلال خطة التنمية السادسة في قطاعات تنمية المناطق، والخدمات البلدية والقروية، والإسكان، كما يتناول القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية السابعة، والكفاءة الإنتاجية، ودور القطاع الخاص، ويبين الأهداف والسياسات والبرامج الخاصة بهذه القطاعات خلال خطة التنمية السابعة.

١/١٤ تنمية المناطق:

١/١/١٤ الوضع الراهن:

شهدت مناطق المملكة خلال الثلاثين عاماً الماضية تحسناً كبيراً في مستويات المعيشة ونمواً واسعاً في الخدمات وتوزيعها. وأسهمت المشروعات التي تم تنفيذها في مجالات التعليم والرعاية الصحية والمياه والكهرباء، ووسائل النقل والاتصالات، في تحقيق ذلك، كما أسهمت في نمو القطاعات الزراعية والصناعية، وفي تقليل التباينات في مستويات التنمية بين المناطق والحد من الهجرة السكانية غير المتوازنة من منطقة لأخرى.

ويعد صدور نظام المناطق خطوة مهمة على طريق تفعيل كفاءة التنمية على مستوى المناطق، الأمر الذي يسهم في بلورة تصور شامل ودقيق عن الإمكانات المتاحة لكل منطقة والتخطيط لاستخدامها في مشروعات تنموية مجدية. كما أتاح تأسيس مجالس المناطق الفرصة لتنسيق توزيع المشروعات المختلفة والمرافق والخدمات على مستوىكل منطقة، بما يحقق الهدف الاستراتيجي لخطة التنمية السابعة والمتمثل في تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة.

ولقد تحسنت كفاءة التخطيط على مستوى المناطق خلال خطة التنمية السادسة، نتيجة للجهود المبذولة في مجال توفير البيانات الجغرافية والمعلومات الاحصائية عن كل منطقة. ويُعد ضم مصلحة الإحصاءات العامة إلى وزارة التخطيط بمثابة خطوة مهمة نحو تحقيق قدر أكبر من الكفاءة في هذا المجال، مما أسهم في إرساء الأسس السليمة لإعداد الخطط المستقبلية للمناطق. وتركزت جهود التخطيط في معالجة قضايا ومعوقات التنمية في كل منطقة وتلبية الاحتياجات الأساسية من المرافق والخدمات واقتراح الاستراتيجية التنموية المناسبة لها من واقع مواردها المتاحة.

ومن المستهدف خلال خطة التنمية السابعة تفعيل دور مراكز النمو، بحيث تسهم في تحديد المواقع الملائمة لاستثمارات القطاعين الحكومي والخاص بالمدن والقرى المختلفة، انطلاقاً من الاستفادة من التجهيزات الأساسية والخدمات العامة القائمة والمستهدفة، بغية توفير السلع والخدمات للسكان في نطاق هذه المراكز، مع الأخذ في الحسبان الاختلافات العديدة بين المدن الكبرى والصغرى، والتجمعات القروية من حيث الكثافة السكانية، والموارد الاقتصادية، والمميزات النسبية.

٢/١/١٤ القضايا الأساسية:

١- الهجرة والتباين بين المناطق:

لا تزال المناطق الحضرية الكبرى في المملكة تمثل مصادر جذب للسكان من القرى والهجر لما تتمتع به من مزايا في الفرص الوظيفية وتوافر التجهيزات الأساسية والخدمات والمرافق ذات المستويات العالية. ولتفادي اختناقات التنمية الحضرية لابد من اتخاذ الاجراءات الملائمة للحد من الهجرة السكانية إلى المناطق الحضرية، وذلك عن طريق تحسين مستويات المعيشة وتوفير الفرص الوظيفية وتطوير التجهيزات الأساسية لمنظومة التجمعات السكانية في المناطق القروية.

ويمكن تقليص التباينات بين المناطق بشكل أفضل برفع معدلات التنمية في كل منطقة على حدة وبحسب ميزاتها النسبية. علاوة على تشجيع الاستثمار الخاص والاستمرار في تقديم المساعدة الحكومية من أجل تشجيع نشاطات التنمية على مستوى المناطق، مما يسهم في تحسين الأوضاع المعيشية، وتطوير هياكل التجمعات السكانية والتجهيزات الأساسية.

٢ - استكمال قواعد البيانات:

يُعد توفير بيانات كافية ودقيقة عن مناطق المملكة من أهم متطلبات العملية التخطيطية لكل من وزارة التخطيط ومجالس المناطق بهدف تحديد الإمكانات والموارد المتاحة والأوضاع الراهنة لاستغلال هذه الموارد، وسوف يتم تكثيف الجهود خلال خطة التنمية السابعة لجمع المعلومات والبيانات وتحليلها بالتنسيق والتعاون بين مختلف الجهات ذوات العلاقة، نظراً لأهمية هذه الجهود في إطار تطوير العملية التخطيطية وتحديد الأولويات لتنمية مناطق المملكة المختلفة.

٣/١/١٤ استراتيجية التنمية:

لا شك أن معالجة القضيتين المذكورتين بجميع أبعادها الفنية والاقتصادية والاجتماعية وتحقيق طموحات الخطة السابعة يجب أن يتم في إطار استراتيجية متكاملة لتنمية المناطق في المملكة تتضمن الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١/٣/١/١٤ الأهـــــــــداف:

سوف تستمر جهود التخطيط على مستوى المناطق في متابعة تحقيق التوازن والتكامل بين متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة، وتوفير الحد الأدنى من احتياجات المواطنين الأساسية مثل التعليم والخدمات الصحية والمياه والطاقة، من جهة أخرى. وتتلخص الأهداف الرئيسة لقطاع تنمية المناطق خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- الحد من الهجرة الداخلية ذات التأثيرات السلبية على المراكز الحضرية الكبرى.
- حماية البيئة والمحافظة عليها وتنفيذ النظم الوطنية والعالمية للبيئة وحماية التنوع الإحيائي.
- تطوير النشاطات الاقتصادية وتنظيمها وتنسيقها على مستوى المناطق، بحيث تتم الاستفادة القصوى من الميزات النسبية والموارد الاقتصادية لكل منطقة.
- تفعيل دور مراكز النمو للإسهام في تنمية مناطق المملكة المختلفة.

٢/٣/١/١٤ السياسات:

يعتمد تحقيق أهداف تنمية المناطق المختلفة على تطبيق السياسات الآتية:

- تحسين التجهيزات الأساسية والخدمات وتطوير كفاءة أدائها بالمراكز القروية، وذلك للحد من ظاهرة الهجرة منها إلى المراكز الحضرية.
- تشجيع القوى العاملة السعودية على العمل في المناطق القروية بتوفير الفرص الوظيفية المجزية والحوافز المادية المناسبة وتهيئة البيئة الملائمة للاستقرار في هذه المناطق.
- إنشاء مراكز معلومات في المناطق المختلفة، ووضع آلية فاعلة لتحديث بياناتها بانتظام.
- تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في المناطق التي تتمتع بمزايا نسبية ملائمة لاحتواء المشروعات الإنتاجية.
- توفير حوافز لتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته في المناطق المختلفة بما في ذلك تحديد المواقع الملائمة للاستثمار عن طريق مراكز النمو.

٢/١٤ الشؤون البلدية والقروية :

١/٢/١٤ الوضع الراهن:

يقوم قطاع الشؤون البلدية والقروية بالاشراف على كل ما يتصل بالتخطيط العمراني للمدن والقرى، وتحسينها وتجميلها وتوفير التجهيزات الأساسية وصيانتها وتقديم الخدمات البلدية، والإسهام في تحسين خدمات الصحة العامة وصحة البيئة. وتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية على قطاع الشؤون البلدية والقروية عبر أجهزتها التنفيذية المنتشرة في أرجاء المملكة.

وقد ركزت أولويات قطاع الشؤون البلدية والقروية علـــى توفير التجهيزات والخدمات البلدية في المراكز الحضرية والتوسع في مدها إلى المراكز القروية. ولدعم تلك التوجهات تم خلال

خطة التنمية السادسة رفع مستوى تصنيف العديد من البلديات كما يتضح من الجدول (١/١٤)، ومن ذلك تصنيف جميع المراكز الرئيسة في مناطق المملكة ضمن الفئة (أ) فزاد عدد البلديات في تلك الفئة من (٧) إلى (١١) بلدية. كما يوضح الشكل (١/١٤) الامانات والبلديات والمجمعات القروية حسب تصنيف وزارة الشؤون البلدية والقروية.

الجدول رقم (١/١٤)
المرافق البلدية والمجمعات القروية
خطة التنمية السادسة

الجهة	إجمالي العدد	الفئات			
		(أ)	(ب)	(ج)	(د)
الأمانات	٥	–	–	–	–
مصالح المياه والصرف الصحي	٧	–	–	–	–
البلديات	٩٧	١١	٢٠	٥٢	١٤
المجمعات القروية	٦٢	–	٩	٢٥	٢٨
الإجمالي	١٧١				

وبلغ عدد المشروعات التي تم اعتمادها خلال خطة التنمية السادسة (١٨٨٥) مشروعاً منها (١٢٨٥) مشروعاً انتهى تنفيذها أو لا تزال قيد التنفيذ، وكانت غالبيتها خاصة بمشروعات المياه والصرف الصحي والشوارع البلدية.

كما تم إعداد (١٧٠) مخططاً هيكلياً للعديد من مدن المملكة وقراها وجاري تنفيذ (٦٠) مخططاً منها. واستكملت مراجعة الاستراتيجية العمرانية الشاملة وتحديثها بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية والمنجزات المحققة، إلا أن هذا القطاع ما زال يواجه بعض المعوقات والقضايا التي سوف تتبنى خطة التنمية السابعة معالجتها.

٢/٢/١٤ القضايا الأساسية:

أسهمت التحولات الكبيرة التي أحدثتها التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر خططها المتعاقبة، في انتشار الطابع الحضري إلى معظم أجزاء المملكة، إلا أن هذا التحول الجذري أسفر عن ظهور القضايا الآتية:

١- الطلب على الخدمات والمرافق البلدية:

أدى تزايد السكان وتركزهم في المراكز الحضرية إلى زيادة مطردة في الطلب على الخدمات والمرافق البلدية. ومع أن الإيرادات البلدية قد تحسنت كثيراً عما كانت عليه في الماضي، إلا أن الحاجة مازالت قائمة لتعزيز الموارد المستخدمة في تقديم الخدمات البلدية وترشيد استخدامها. لذا فإن الأمر يتطلب:

- زيادة مشاركة القطاع الخاص في إنشاء المرافق وتقديم الخدمات البلديـــــة بانتقاء الأنشطة الأكثر ملاءمة لبرنامج التخصيص مع وضع الأنظمة واللوائح اللازمة لذلك.
- تكليف مطوري الأراضي ذوات المساحات الكبيرة ومنشئي المجمعات السكنية والتجارية بإنشاء المرافق والخدمات البلدية طبقاً للمواصفات والمقاييس الرسمية وتحت إشراف الأجهزة الحكومية المختصة.
- زيادة الوعي لدى المستفيدين من الخدمات البلدية بأهمية المحافظة عليها وترشيد استخدامها.

٢- الخدمات البلدية :

على الرغم من أن الخدمات البلدية قد شملت أكثر من (٥) آلاف قرية، إلا أنه مازالت هناك قرى بحاجة لتلك الخدمات.

ونظراً لأن المجمعات القروية تعد نمطاً ملائماً لتقديم الخدمات الأساسية لأكبر عدد من سكان القرى، ومراكز لجذب النشاطات الاقتصادية خاصة القائمة على الزراعة، وأداة فعالة في تقليل التباين بين المناطق الحضرية والقروية، وتسهم في الحد من هجرة السكان إلى المدن، لذلك فإن زيادة إمكانات المجمعات القائمة ورفع مستوى كفاءتها مـــــن خـــــلال توفير المعدات والآلات اللازمة وربطها بواسطة الطرق بالقرى التابعة لـــهـــا، ســـوف يسهم في تمكينها من تقديم خدماتها على نطاق أوسع وبصورة أفضل. ومن ناحية أخرى، تقتضي الضرورة المبادرة في إنشاء مجمعات قروية جديدة وفقاً لخطة زمنية محددة، وبذل المزيد من الجهود خلال خطة التنمية السابعة لمساندة التنمية في الأماكن التي توجد فيها مقومات النمو، وتوفير المتطلبات الأساسية، وتحسين المستوى المعيشي في المناطق القروية، وذلك لترغيب السكان في البقاء في أماكنهم تخفيفاً للضغط على المدن الكبرى.

٣- توسع المدن والنطاق العمراني :

أدى التباين الكبير بين التوسع العمراني وعدد السكان خاصة في المدن الكبيرة، إلى بروز ظاهرة الأراضي البيضاء داخل المدن، وانتشار الأحياء السكنية على مسافات متباعدة مما يعني صعوبة تغطية ذلك الانتشار المستمر بشبكات المرافق والخدمات اللازمة، وعدم استغلال التجهيزات الأساسية المتوافرة، بصورة أمثل، الأمر الذي يعني في كلا الحالتين زيادة في التكاليف والأعباء المالية سواءً للإنشاء أو التشغيل والصيانة. وللتغلب على هذه الظاهرة تتبنى خطة التنمية السابعة الاستمرار في

تطبيـــق قواعـــد النطـــاق العمراني علـــى أن يتسق التوسع العمراني لكل مدينة مع حاجتها الفعلية، إضافة إلى المحافظة على الأراضي الحكومية المخططة والبيضاء في مختلف مدن المملكة، ومنع التعـــــدي عليهـــــا، وإيجاد الآلية التي تكفل إزالة التعديات في الوقت المناسب، واستخدام الأراضي وفقاً لما خصصت له.

٤- مياه الشرب :

يؤدي اتساع النطاق العمراني ونمو السكان بمعدلات عالية إلى التوسع في توفير مياه الشرب من خلال حفر الآبار وتحلية المياه المالحة وتمديد شبكات المياه ومرافقها. ونظراً لمحدودية مصادر المياه وارتفاع تكلفتها وأهمية توفير كمية كافية من مياه الشرب بتكاليف معقولة فقد أصبح من الضروري ترشيد استخدام المياه للأغراض الزراعية والصناعية، والتوسع في الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة، فضلاً عن الاستمرار في إجراءات الحد من تسرب المياه في الشبكات القائمة، وكذلك الاهتمام بموضوع تلوث مياه الشرب للمحافظة على الصحة العامة في المجتمع.

٥- الصرف الصحي:

على الرغم مما تم تحقيقه من إنجازات في خدمات الصرف الصحي على مستوى المملكة، إلا أن الحاجة مازالت تستدعي مزيداً من التوسع في توفير الشبكات، والتوصيلات المنزلية، ومحطات المعالجة.ويتطلب ذلك البحث عن البدائل والحلول الملائمة لتمويل مشروعات شبكات الصرف الصحي الحيوية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في بناء الشبكات ومحطات المعالجة وتشغيلها وصيانتها، ووضع الضوابط اللازمة لذلك.

٦- السيول:

قد تؤدي السيول إلى خسائر في الأرواح والممتلكات وأضرار كثيرة لبعض البنيات الأساسية كالطرق المعبدة والجسور والكباري، وخطوط خدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء والهاتف، ونظراً لزيادة حدة هذه المشكلة خلال السنوات الماضية، فقد أصبح من الضروري إعطاء عناية خاصة لـــهـــذه القضية ومعالجتها من خلال دعم الأجهزة المسؤولة عن درء أخطار السيول والكوارث الطبيعية.

٧- إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة:

تُعدّ إعادة استخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها من أهم المصادر المائية الأساسية، والتي يتحتم استغلالها اقتصادياً خاصة في ظل الزيادة السكانية المطردة، ومحدودية مصادر المياه، وارتفاع تكاليف تحلية المياه وتوصيلها إلى مراكز التجمعات السكانية والمدن الكبرى، ومن الملاحظ أن معدل استغلال هذه المياه لا زال متدنياً جداً، حيث لم يتجاوز (٢٣%)، مما يتطلب إعطاء أولوية

قصوى للاستفادة من هذه المياه المعالجة، وتوسيع نطاق استخداماتها في المجالات المختلفة للري والصناعة، وتشجيع وتحفيز القطاع الخاص للإسهام في النشاطات المهمة عن طريق إقامة محطات المعالجة وشبكات التوزيع.

٨- المعلومات والبيانات الإحصائية البلدية :

على الرغم من التقدم الذي أحرزه قطاع البلديات في جمع البيانات ومعالجتها خلال خطط التنمية المتعاقبة، إلا أنه لا تتوافر معلومات متكاملة عن الطاقة الاستيعابية للمرافق والخدمات البلدية ومعدلات استغلالها وكفاءة ذلك الاستغلال، كما لا تتوافر معلومات حديثة عن أعداد المستفيدين من الخدمات البلدية والمساحة المغطاة بالخدمة، الأمر الذي يفضي إلى صعوبة تحديد الاحتياجات بصورة دقيقة. فضلاً عن أن عدم وجود منهجية واضحة لجمع البيانات وتحليلها أدى إلى تدني مستوى الاستفادة من المتوافر منها حيث تقوم عدة إدارات في وزارة الشؤون البلدية والقروية بجمع البيانات بطرق وأساليب مختلفة لا تخضع لقاعدة معلومات مشتركة وشاملة.

لذا أصبح من الضروري وضع نظام معلومات آلي شامل يربط بين وزارة الشؤون البلدية والقروية وجميع الجهات التابعة لها على مستوى المملكة، وأن يتم توحيد المقاييس والمواصفات والنماذج التي تجمع وتبوب وتدخل على أساسها البيانات حتى لا تختلف تلك المقاييس ويختلف معها القياس والتقويم.

٩- خدمات صحة البيئة :

شهدت مدن المملكة زيادة سريعة وملحوظة في النطاق العمراني مع تضاعف أعداد السكان وزيادة تركزهم في المدن وبخاصة المدن الرئيسة. وقد صحب ذلك التوسع بروز بعض الظواهر السلبية منها تدني نسبة المساحات السكنية المغطاة بشبكات الصرف الصحي، والإسراف في إنتاج النفايات مع محدودية الاستفادة منها. لذا، تقتضي الضرورة تكريس المزيد من الموارد لتحسين مستوى خدمات صحة البيئة. وفيما يختص بموضوع النفايات فإن الأمر يتطلب مزيداً من الجهد لدفع المواطنين للحد من إنتاج النفايات، وكذلك الإفادة من التجارب العالمية في مجال التعامل مع النفايات وطريقة استثمارها، إذ لا يتم حالياً سوى تدوير نحو (٣٥%) من إجمالي النفايات في المملكة.

٣/٢/١٤ الكفاءة الإنتاجية :

اتخذت وزارة الشؤون البلدية والقروية العديد من الإجراءات التي استهدفت تحسين كفاءة الأداء، من ذلك:

- إدخال إدارة الهندسة القيمية لتقويم مشروعات الوزارة بحيث يتم تنفيذها بأقل التكاليف مع الحرص على تحسين الأداء والجودة. وقد قامت هذه الإدارة منذ عام ١٤١٥هـ (١٩٩٥م)

بدراسات الهندسة القيمية لنحو (٤٥) مشروعاً مختلفاً شملت المباني، والطرق، وتصريف مياه الأمطار، والخدمات والمرافق، والصرف الصحي، والإنارة بلغت التكلفة التقديرية الأولية لها نحو بليون ريال سعودي. وقد أسهمت تلك الدراسات في خفض التكاليف التقديرية الأولية لتلك المشروعات بنسبة تراوحت بين (٥%) و(٣٠%)، مما أدى إلى تحسين كفاءتها الاقتصادية والهندسية.

- إعداد تصور عام لبرنامج وطني شامل للصرف الصحي لتحديد أولويات مشروعات الصرف الصحي، وسبل خفض تكاليفها، ومشاركة القطاع الخاص في تمويلها.
- تكثيف الجهود المبذولة في مجال تنمية الإيرادات البلدية، مما أسفر عن زيادة تلك الإيرادات من (٦٦٣) مليون ريال عام ١٤١٥/١٤١٦هـ (١٩٩٥م) إلى نحو (١٢٣٥) مليون ريال في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨م) بزيادة نسبتها (٨٦%) . وزادت تبعا لذلك نسبة إسهام الإيرادات في تغطية تكاليف الميزانية حيث بلغت (١١%) في السنة الأولى من الخطة، ومن المقدر أن تبلغ (٢٠%) في السنة الأخيرة منها. ومن جانب آخر، فقد غطت الإيرادات نحو (٤٦%) من تكاليف التشغيل والصيانة خلال خطة التنمية السادسة، وتهدف الوزارة إلى تغطية جميع تكاليف الصيانة والتشغيل في المستقبل المنظور.

٤/٢/١٤ دور القطاع الخاص :

قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية بإجراء دراسة لتحديد النشاطات البلدية القابلة للتخصيص من أجل رفع كفاءة الأداء ومستوى الخدمة. حيث يؤدي إسهام القطاع الخاص في تنفيذ بعض الخدمات إلى تقليص الإعانات الحكومية إلى أدنى الحدود، وقد يؤدي إلى إزالتها نهائياً على المدى البعيد. وسيسهم تحصيل الرسوم من المرافق والخدمات التي يتم تخصيصها في دعم إيرادات البلديات بالإضافة إلى إسهام تلك الرسوم في ترشيد الاستهلاك.

ويندرج إسهام القطاع الخاص في قطاع البلديات، على وجه العموم، فيما يلي:

- عقـــــود الخدمـــــات : مثل نظافة الشوارع التي يقوم القطاع الخاص بتنفيذها.
- عقود التشغيل والصيانة : مثل المسالخ، حيث تتولى الشركات الخاصة مسؤوليات تشغيلها وصيانتها.

وهناك فرص متاحة لوزارة الشؤون البلدية والقروية للدخول مع القطاع الخاص في مشروعات مشتركة، وهو ما سيفضي إلى قيام مشروعات خاصة مستقلة تماماً تقدم الخدمات البلدية وفقاً للأنظمة واللوائح التجارية العامة، وكأمثلة على ذلك تنقية المياه وتخزينها وتوزيعها، ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها.

١٤/٢/٥ استراتيجية التنمية:

يتم تحقيق استراتيجية التنمية في قطاع الشؤون البلدية والقروية من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١٤/٢/٥/١ الأهـــــــــــــداف:

تتمثل الأهداف الرئيسة لقطاع الشؤون البلدية والقروية خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- الاستمرار في تحسين الخدمات البلدية والبيئية، وتقديم الخدمات والتجهيزات البلدية المتطورة في المدن والقرى التي تتوافر فيها مقومات النمو.
- تحسين الكفاءة التشغيلية للتجهيزات والمرافق والخدمات البلدية واستغلالها الاستغلال الأمثل.
- تعزيز دور القطاع الخاص في مجالات إنشاء المرافق والتجهيزات والخدمات البلدية وتشغيلها وتمويلها.

١٤/٢/٥/٢ السياســــــــات:

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسة لقطاع الشؤون البلدية والقروية على السياسات التالية:

- زيادة كفاءة نظم المعلومات الخاصة بالبلديات وتحديثها.
- التخطيط للتنمية العمرانية بمشاركة البلديات وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- إعادة تنظيم هيكل الوزارة والجهات التابعة لها للحد من الازدواجية وتداخل المسؤوليات وبما يتفق مع نظام المناطق.
- التركيز على استخدام التقنية الحديثة والمناسبة لمعالجة مياه الصرف الصحي والاستفادة القصوى منها.
- اتخاذ جميع السبل المتاحة والمناسبة لتنمية موارد البلديات بما يكفل لها إيراداً منتظماً ومستمراً يساعد على تطوير خدماتها والمحافظة على تجهيزاتها الأساسية.
- تحديد النشاطات الأكثر ملاءمة لبرنامج التخصيص مع وضع اللوائح التنظيمية اللازمة.
- الإسهام في تطوير الأساليب الصحية للتخلص من النفايات واستغلالها اقتصادياً.
- استمرار تطوير المجمعات القروية وتحسينها لتصبح الخدمات البلدية في متناول سكان المناطق القروية.
- رفع كفاءة القوى العاملة السعودية وزيادة معدل السعودة.

١٤/٢/٥/٣ البرامـــــــــــــج:

تشتمل برامج هذا القطاع على مجالات عديدة تتضمن معالجة مياه الصرف الصحي، وتصريف مياه الأمطار، والعناية بالمرافق والخدمات البلدية، إضافة إلى تنمية القوى العاملة الوطنية، وإعداد الدراسات اللازمة بهدف تطوير المرافق والخدمات والتجهيزات البلدية وتشغيلها وصيانتها وتحسين كفاءة أدائها، والمحافظة على البيئة وحمايتها، وتطوير الخدمات والمرافق في المناطق القروية، واستكمال المشروعات الجاري تنفيذها وتنفيذ مشروعات جديدة.

٦/٢/١٤ الأهداف المحددة للنمو :

يتوقع تحقيق الأهداف المحددة التالية خلال خطة التنمية السابعة:

- إعداد الدراسات والمسوحات الميدانية اللازمة لتحديد احتياجات السكان الفعلية في مختلف مناطق المملكة.
- إنشاء (٢٥٠٠) كيلومتر من شبكات المياه الجديدة وإحلال (٢٠٠٠) كيلومتر، وتنفيذ (١٣٠) ألف توصيلة منزلية للمياه.
- إنشاء (٢٨٠٠) كيلومتر من شبكات الصرف الصحي، و(١٧٠) ألف توصيلة منزلية للصرف الصحي، ومحطات معالجة بطاقة (٤٥٠) ألف م٣/يومياً.
- رفع نسبة الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة إلى (١٠٠%).
- زفلتة (١٦٠٠) كيلومتر من الشوارع البلدية الرئيسة و(١١) ألف كيلومتر من الشوارع البلدية الفرعية والقروية.

٣/١٤ الإسكان:

١/٣/١٤ الوضع الراهن:

يشمل قطاع الإسكان عدداً من المجالات مثل سوق العقار والبناء والتشييد وصناعة الأثاث وغيرها، وتشارك في نشاطاته العديد من الجهات في القطاعين العام والخاص. وإذا كان لدور القطاع الخاص المقام الأول في بناء وتأثيث المساكن، فإن للمساعدات المالية والتجهيزات الأساسية التي توفرها الدولة دورها الأساس في تمكين القطاع الخاص من القيام بتلك المهمة.

وقد بلغ عدد الوحدات السكنية التي تم إنجازها والجاري تنفيذها خلال خطة التنمية السادسة ١٤١٥/١٤١٦هـ - ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٥ - ١٩٩٩م) نحو (٢٨٣,٣) ألف وحدة سكنية، ليصل العدد الإجمالي التراكمي للوحدات السكنية التي تم تنفيذها حتى نهاية عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) إلى نحو (٣,١٢) مليون وحدة سكنية نفذت من خلال وكالة وزارة الأشغال العامة والإسكان لشؤون الإسكان، وبعض الجهات الحكومية، والقطاع الخاص بتمويل ذاتي، والقطاع الخاص بتمويل من صندوق التنمية العقارية (الجدول رقم ٢/١٤).

الجدول رقم (٢/١٤)
الوحدات السكنية المنجزة
خطة التنمية السادسة

الجهة المنفذة	المتحقق خلال الخطة السادسة	إجمالي المتحقق تراكمياً حتى نهاية خطة التنمية السادسة	النسبة المئوية لإجمالي المتحقق إلى الإجمالي العام (%)
الإسكان الحكومي:			
وزارة الأشغال العامة والإسكان	–	٢٤٥٤٠	٠,٨
الجهات الحكومية لمنسوبيها	–	٢٢١٠٠٠	٧,١
المجموع الفرعي	–	٢٤٥٥٤٠	٧,٩
القطاع الخاص:			
صندوق التنمية العقارية	٣٣٣٠٠	٥٧٣٠٠٠	١٨,٣
بتمويل ذاتي	٢٥٠٠٠٠	٢٣٠٨٠٠٠	٧٣,٨
المجموع الفرعي	٢٨٣٣٠٠	٢٨٨١٠٠٠	٩٢,١
الإجمالي العام	٢٨٣٣٠٠	٣١٢٦٥٤٠	١٠٠,٠

كما قامت وكالة الإسكان بوزارة الأشغال العامة والإسكان بتسليم جميع الوحدات السكنية المنفذة في مختلف مناطق المملكة، إضافة إلى (٣٧٩٣) قطعة أرض مطورة في كل من الرياض وبريدة إلى صندوق التنمية العقارية ليقوم بتوزيعها على المواطنين المتقدمين للحصول على قروض سكنية.

وعلى الرغم من الإنجازات المتحققة في مجال الإسكان فما زال هناك عدد من القضايا الأساسية التي تتطلب المعالجة خلال خطة التنمية السابعة.

٢/٣/١٤ القضايا الأساسية:

١- قروض صندوق التنمية العقارية :

تشير التوقعات إلى أن موارد صندوق التنمية العقارية لن تكون كافية لتلبية الطلب المتزايد على قروضه، وذلك بسبب المعوقات التي تواجه تحصيل أقساط القروض السابقة، مما يتطلب تكثيف الجهود خلال خطة التنمية السابعة للتغلب على هذه المعوقات، وتقليص الفترة الزمنية للانتظار للحصول على قروض جديدة، فضلاً عن دراسة إمكانية التعاون مع المصارف التجارية لتوفير التمويل اللازم طويل الأجل للإسكان بشروط تعاقدية ميسرة، ودراسة تبنّي فكرة برامج الإسكان المتبعة في بعض الشركات الكبرى مثل أرامكو السعودية، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، بحيث يقوم القطاع الخاص بتنفيذ مشروعات للإسكان بالاتفاق مع الجهات المختلفة التي تقوم بتمليك الوحدات السكنية لمنسوبيها وفق شروط ومعايير محددة، بما يضمن تسديد قيمة الوحدات السكنية للمستثمرين ويحقق لهم مستوى معقولاً من الربحية.

٢- مساكن ذوي الدخل المتوسط والمنخفض:

يواجه المواطنون من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض صعوبات في تأمين مساكن خاصة بهم ابتداء من شراء الأرض إلى توفير المبالغ اللازمة لبناء المسكن. ومما يزيد من صعوبة الأمر أمام هؤلاء المواطنين انخفاض عدد الوحدات السكنية التي تقوم الجهات الحكومية بتنفيذها أو تمويلها. وأيضاً الانخفاض المستمر للقروض الممنوحة من صندوق التنمية العقارية.

لذا أصبح من الضروري توفير الأراضي السكنية المزودة بالخدمات والمرافق بأسعار مناسبة خاصة في مناطق التجمع العمراني، مما يعد خطوة أولى ومهمة نحو توفير المساكن للمواطنين من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض، إضافة إلى اعطائهم الأولوية في القروض التي يمنحها صندوق التنمية العقارية، كما تجدر الإشارة إلى أهمية تقديم الدعم لمحدودي الدخل في صورة عينية، وذلك من خلال برنامج خاص، والذي يتسم بمواصفات خاصة تتماشى مع الاحتياجات الأساسية لهذه الفئة من المجتمع.

٣- تكاليف تشييد المساكن:

تعد الزيادة المطردة في تكاليف بناء المساكن من أهم المعوقات التي تواجه تحقيق أهداف تنمية قطـــاع الإسكان، لذا أصبح من الضروري اختيار طرق التنفيذ ومواد البناء المناسبة للبيئة المحلية من أجل تخفيض تكاليف بناء المساكن وصيانتها، فضلاً عن إطالة عمر المباني السكنية نفسها. ويتطلب الأمر العمل على إصدار (نظام البناء السعودي)، وإعداد المواصفات والمقاييس لمواد البناء المحلية، وتوعية المواطنين من خلال وسائل الإعلام والنشرات المتخصصة ، إلى جانب التزام المكاتب الاستشارية والهندسية والمقاولين في القطاع الخاص بالتصميمات والمخططات ووسائل التنفيذ الملائمة للبيئة المحلية، وتلبية الاحتياجات السكنية للعائلة السعودية.

٤- استراتيجية وطنية بعيدة المدى للإسكان :

تتطلب الزيادة السكانية المطردة وضع استراتيجية وطنية بعيدة المدى للإسكان يمكن على أساسها تحديد الطلب المستقبلي على المساكن الجديدة. ولتوفير البيانات المطلوبة لإعداد هذه الاستراتيجية يمكن الاستفادة من نتائج التعداد السكاني لعام ١٤١٢/١٤١٣هـــ (١٩٩٢م)، وتحديث بياناته، بالإضافة إلى إجراء المزيد من الدراسات والمسوحات الميدانية كدراسة السوق العقاري الجاري تنفيذها من قبل وكالة وزارة الإشغال العامة والإسكان لشؤون الإسكان. كما يتطلب إعداد استراتيجية الإسكان التنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة لضمان تكامل هذه الاستراتيجية وشموليتها.

٣/٣/١٤ الكفـــــاءة الإنتاجية :

تسهم تنمية قطاع الإسكان في تحقيق النمو والانتعاش الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، وقد تم خلال خطة التنمية السادسة المحافظة على نسبة (٢٦%) من دخل الأسرة لإيجار المسكن مقارنة بـــ (٢٨%) في ألمانيا و(٣١%) في أمريكا، كما جرت المحافظة على نسبة ملكية المساكن في حدود (٦٠%) من إجمالي المساكن مقارنة بـــ (٤٨%) في ألمانيا و(٦٤%) في أمريكا، وذلك نتيجة لاستمرار صندوق التنمية العقارية في تقديم القروض للمواطنين وتوزيعه للوحدات السكنية والأراضي المطورة التي نفذتها وكالة وزارة الأشغال العامة والإسكان لشؤون الإسكان، مما يُعد مؤشراً إيجابياً لتحسن الكفاءة الإنتاجية لهذا القطاع.

٤/٣/١٤ دور القطاع الخاص :

يقوم القطاع الخاص بمهمة كبيرة في توفير الوحدات السكنية بمشاركته في تنفيذ وتمويل غالبية الوحدات السكنية. فقد قام هذا القطاع بتنفيذ نحو (٩٢%) من العدد الإجمالي التراكمي للوحدات السكنية المنفذة في المملكة حتى نهاية عام ١٤١٩/١٤٢٠هـــ (١٩٩٩م)، حيث قام بتنفيذ ما مجموعه (٢,٩) مليون وحدة سكنية منها (٥٧٣) ألف وحدة تم تمويلها من صندوق التنمية العقارية. وسيتم تلبية الطلب على الوحدات السكنية المتوقع خلال خطة التنمية السابعة والذي يقدر بـــ (٨٠٠) ألف وحدة سكنية من خلال استثمارات القطاع الخاص بالإضافة إلى قروض صندوق التنمية العقارية.

وسيستمر القطاع الحكومي خلال خطة التنمية السابعة في تقديم المساندة للقطاع الخاص من خلال إعداد استراتيجية وطنية للإسكان، فضلاً عن القيام بالدور التنظيمي لتهيئة البيئة الملائمة لسوق حر للعقار ذو كفاءة عالية.

٥/٣/١٤ استراتيجية التنمية :

لا في شك أن معالجة القضايا السالفة الذكر بجميع أبعادها الفنية والاقتصادية والاجتماعية وتحقيق طموحات خطة التنمية السابعة يجب أن يتم في إطار استراتيجية متكاملة لتنمية قطاع الإسكان تتضمن الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١/٥/٣/١٤ الأهـــــــداف:

تتمثل الأهداف الرئيسة لقطاع الإسكان فيما يلي:

- إعداد استراتيجية بعيدة المدى للإسكان.
- توفير الأراضي السكنية وتطويرها في المواقع المناسبة.
- زيادة أعداد المواطنين الذين يمتلكون منازل خاصة.
- ترشيد تكاليف الإسكان من حيث التخطيط والبناء والتشييد والصيانة.

- تطوير أساليب إسهام القطاع الخاص في تنمية قطاع الإسكان.

١٤/٣/٥/٢ السياســـــات:

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسة لقطاع الإسكان على السياسات التالية:

- تطوير قاعدة المعلومات والبيانات الإحصائية لقطاع الإسكان عن طريق إجراء الدراسات والمسوحات الميدانية.
- زيادة دور القطاع الخاص في التمويل من خلال تشجيع البنوك والمؤسسات المالية لتمويل القروض العقارية.
- مراجعة أنظمة البناء والمواصفات الوطنية لتحسين نوعية المساكن وتخفيض التكاليف.
- زيادة العرض من الأراضي السكنية وتوفير التجهيزات والخدمات العامة لها ووضع الضوابط اللازمة لمنح الأراضي السكنية .

١٤/٣/٥/٣ البرامـــــــج :

تهدف برامج قطاع الإسكان خلال خطة التنمية السابعة إلى استكمال مشروعات الإسكان لبناء الوحدات السكنية، واستكمال تسويات وتعويضات أراضي الإسكان، فضلاً عن تدريب القوى العاملة والاهتمام بالبحوث والدراسات ذات العلاقة بتنمية الإسكان وتحديد احتياجاته.

١٤/٣/٦ الأهداف المحددة للنمو:

تشمل الأهداف المحددة لقطاع الإسكان ما يلي:

- إنشاء نحو (٨٠٠) ألف وحدة سكنية لمواكبة حجم الطلب المتوقع على الإسكان خلال سنوات الخطة السابعة بمعدل (١٦٠) ألف وحدة سكنية سنوياً منها (١٢٥) ألف وحدة سكنية سنوياً لتغطية الطلب الجديد، و(٣٥) ألف وحدة سكنية سنوياً لتغطية طلب الإحلال.
- تقديم (٥٧) ألف قرض بتكلفة (١٥٧٠٠) مليون ريال من قبل صندوق التنمية العقارية لبناء (٧٠) ألف من الوحدات السكنية في مختلف مناطق المملكة خلال خطة التنمية السابعة.
- اضطلاع القطاع الخاص بتمويل بناء ما تبقى من الطلب المقدر خلال خطة التنمية السابعة والبالغ (٧٣٠) ألف وحدة سكنية بمعدل (١٤٦) ألف وحدة سكنية سنوياً.
- توفير نحو (١١٠) ملايين متر مربع من الأراضي السكنية لمواجهة الطلب على الإسكان خلال خطة التنمية السابعة وذلك بمتوسط سنوي قدره (٢٢) مليون متر مربع. ويتضمن

ذلك توفير المرافق والتجهيزات الأساسية اللازمة لها قبل مرحلة البناء من توصيلات المياه والصرف الصحي والكهرباء والهاتف والشوارع.

الفصل الخامس عشر

المحافظة على البيئة وتنميتها

١٥- المحافظة على البيئة وتنميتها :

يلقي هذا الفصل الضوء على الإنجازات التي تحققت في المجالات البيئية خلال خطة التنمية السادسة، ثم يتناول القضايا الأساسية، والكفاءة الإنتاجية، وتعزيز دور القطاع الخاص، ويبين الأهداف والسياسات والبرامج المقترحة في خطة التنمية السابعة.

١/١٥ الوضع الراهن :

تتبع مسؤوليات العمل البيئي، بطبيعته المتشابكة، للعديد من الوزارات والجهات التنفيذية، كوزارة الزراعة والمياه، ووزارة البترول والثروة المعدنية، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة الصحة، ووزارة الإعلام، والهيئة الملكية للجبيل وينبع، والجهات التعليمية، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وتعد المحافظة على البيئة من المهام الرئيسة لمصلحة الأرصاد وحماية البيئة، كما تعد المصلحة مسؤولة عن التنسيق بين جميع الجهات الأخرى ذوات العلاقة. إضافة إلى متابعة النشاطات البيئية، والإسهام في وضع الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بها، وإبراز وجهة نظر المملكة إزاء قضايا البيئة على المستويين الدولي والإقليمي.

أما الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها التي أنشئت عام ١٤٠٦هـ، فتعتني بالحياة الفطرية البرية والبحرية والمحافظة عليها وحمايتها وإنمائها بما يكفل التوازن البيئي بالإضافة إلى إجراء البحوث العلمية عليها وتطبيقها.

وقد شهدت خطة التنمية السادسة تحقيق العديد من الإنجازات على صعيد العناية بالبيئة وإدارتها وتحسين أوضاعها. فقد أعدت مصلحة الأرصاد وحماية البيئة، بالتنسيق مع الجهات ذوات العلاقة مشروع النظام العام للبيئة في المملكة، كما أعدت خطة لإدارة المناطق الساحلية للحفاظ على سلامة البيئة وتوازنها الطبيعي والمحافظة عليها من أخطار التلوث والتدهور البيئي، وتحقق الاستفادة المستديمة من مواردها الطبيعية. كما تم تحديث مقاييس التحكم في النفايات السامة والخطرة ونوعية الماء. وفيما يخص تحقيق التنمية المستديمة ومراعاة الاعتبارات البيئية على جميع المستويات، أعدت

المصلحة ما يسمى بجدول أعمال القرن الحادي والعشرين الخاص بالمملكة، الذي تم اعتماده من المقام السامـــــي. وقامت كذلك بدراسة النظام الموحد للتقويم البيئي، والنظام العام للبيئة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد تمت الموافقة عليهما من قبل اللجنة الوزارية للبيئة. فضلاً عن الانتهاء من إعداد مشروع اتفاقية التعاون للمحافظة على الظلفيات المعاد توطينها في الجزيرة العربية بين المملكة ودول الجوار.

من ناحية أخرى، تم إنجاز مرحلتين من أصل خمس مراحل تضمنها مشروع دراسة الآثار البيئية الناجمة عن مصانع البتروكيماويات بمدينة ينبع الصناعية، إلى جانب البدء في دراسة الآثار البيئية الناجمة عن محطات توليد الطاقة الكهربائية، ودراسة النفايات السائلة وحصرها بمدينة الرياض.

وفي مجال الحياة الفطرية أعدت الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها مسودة مشروع الاستراتيجية الوطنية للمحافظة على الأنواع الفطرية النباتية والحيوانية الرئيسة. وتم خلال خطة التنمية السادسة تحديد (٥) محميات جديدة بمساحة إجمالية تقدر بنحو (١٥) ألف كيلومتر مربع وبذلك تكون الهيئة قد وضعت (١٥) منطقة تحت نظام المناطق المحمية يبلغ إجمالي مساحتها (٨٢) ألف كيلو متر مربع، بنسبة (٣,٧%) من إجمالي مساحة المملكة. أما بالنسبة للمناطق التي يحظر فيها الصيد فتتضمن منطقة الربع الخالي ومنطقة النفود. (الشكل رقم ١/١٥).

وفيما يخص إنماء الأنواع الفطرية المهمة وإعادة توطينها في مواطنها الطبيعية، فقد استخدمت الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها فسيولوجيات وتقنيات الإكثار تحت الأسر لتحقيق ذلك. كما قامت بجمع المعلومات الخاصة بالتوزيع الطبيعي وإعداد الخرائط التوضيحية للثدييات الكبيرة من العاشبات والمفترسات ولبعض أنواع الطيور والنباتات الفطرية المهمة وحددت مواطنها الإحيائية الطبيعية في البيئة السعودية.

ورغم الإنجازات التي حققتها الجهات المعنية في مجال المحافظة على البيئة من أجل تحسين نوعية الحياة وتحقيق الرفاهية للمواطن السعودي في بيئة نظيفة خالية من التلوث، فما زالت هناك بعض القضايا البيئية التي ينبغي معالجتها وتحديد السياسات والإجراءات الملائمة للتعامل معها خلال خطة التنمية السابعة.

٢/١٥ القضايا الأساسية :

١- الموارد الطبيعية:

أدت التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة خلال العقود الثلاثة الماضية إلى بروز بعض المشكلات البيئية المتعلقة بمحدودية بعض الموارد الطبيعية كموارد المياه غير القابلة للتجديد، والتربة، والمراعي، مما يتطلب إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر، ووضع اللوائح المنظمة لترشيد المياه، وتحسين التربة، والمحافظة على المراعي وزيادة مساحتها ما أمكن.

٢- الوعي البيئي :

أصبح من الضروري تنمية الوعي البيئي لدى المواطنين للمحافظة على البيئة وصيانتها، والحد من مخالفات الصيد في المحميات، وبطء إجراءات تنفيذ برامج إعادة توطين الحيوانات الفطرية المهددة بالانقراض، وعدم الالتزام بإجراءات حماية البيئة في المشروعات الصناعية في المدن والمناطق الحضرية المأهولة بالسكان، حيث يؤدي نشر الوعي البيئي بين المواطنين إلى ترشيد النفقات التي تتحملها الدولة للمحافظة على البيئة، كما يسهم في تنمية السلوك الحضاري للمواطنين، مما يتطلب تكثيف جهود جميع الأجهزة المعنية بالبيئة عن طريق تكثيف حملات التوعية في الأجهزة الإعلامية المختلفة، ووضع برامج تدريبية للعاملين في المجالات البيئية، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل ذات العلاقة بالعمل البيئي، والتوسع في مناهج حماية البيئة والمحافظة على الحياة الفطرية في جميع مراحل التعليم.

٣- التنسيق بين الأجهزة المعنية بالبيئة :

يُعد التنسيق والتكامل بين نشاطات الأجهزة العديدة المعنية بالبيئة مطلباً ملحاً لتقليص الازدواجية وتداخل المهمات، والتي تؤدي أحياناً إلى عدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكلٍ واضح، وخاصة في مجال توحيد المقاييس والمعايير والنظم البيئية ومستويات الجودة، مما قد ينتج عنه انعكاسات سلبية على كفاءة أداء الأجهزة ذات العلاقة، لذا تتبنى خطة التنمية السابعة معالجة هذه القضية من خلال زيادة فاعلية إجراءات التنسيق والتكامل بين نشاطات الأجهزة المعنية بالبيئة.

٤- المعلومات والبيانات والمعايير البيئية:

يؤدي عدم كفاية المعلومات والبيانات البيئية أحياناً إلى التأثير سلباً على كفاءة أداء الأجهزة المعنية بالمحافظة على البيئة وصيانتها، وعدم الاستفادة من تحليل الظواهر البيئية وتحديد معايير الحد من المشكلات البيئية الناجمة عن النشاطات والعوامل الطبيعية، مما يتطلب توفير معلومات وبيانات كافية

عن البيئة تتاح لجميع الجهات ذات العلاقة.

٥- إسهام القطاع الخاص في حماية البيئة :

لا يزال دور القطاع الخاص في صون البيئة وحمايتها محدوداً. كما أن اسهاماته في برامج ومشروعات المحافظة على البيئة وحمايتها من التدهور ليست كافية، مما يتطلب وضع ضوابط تلزم مؤسسات القطاع الخاص بتنفيذ إجراءات حماية البيئة والتقيد بها، وتأسيس صناعات لا ينجم عنها أضرار بيئية، والاستثمار في النشاطات التي تحقق العائد البيئي والمادي معاً، مع تشجيع إسهامات القطاع الخاص في أنشطة التوعية البيئية، وذلك بتأسيس جمعيات أهلية تسمى "جمعيات أصدقاء البيئة" وتكوين جمعيات مهنية وورش عمل بيئية.

٣/١٥ الكفاءة الإنتاجية :

بذلت الجهات المعنية بالبيئة جهوداً ملموسة للحد من الآثار السلبية لتدهور البيئة، فقد تولت مصلحة الأرصاد وحماية البيئة تقديم المعلومات والبيانات البيئية والخدمات الأرصادية للجهات الحكومية والقطاع الخاص. كما عملت على تحسين الكفاءة الإدارية للقوى البشرية العاملة بها وزادت برامج التوعية. وقامت الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها بمضاعفة مساحة المناطق المحمية بالمملكة الواقعة تحت إشرافها وزيادة تكاثر الحيوانات الفطرية تحت الأسر وإعادة توطينها.

إلا أن تنفيذ طموحات خطة التنمية السابعة بشأن المحافظة على البيئة وتنميتها يتطلب بذل المزيد من الجهود لتحسين الكفاءة الإنتاجية للجهات ذات العلاقة، من خلال التركيز على ترشيد استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وحمايتها من التدهور، وتكثيف برامج التوعية البيئية الشاملة، وإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث، بالإضافة إلى وضع الخطط المناسبة لنقل التقنيات غير الملوثة للبيئة وتوطينها، وزيادة التنسيق بين الجهات ذوات العلاقة بالقطاعين الحكومي والخاص.

٤/١٥ دور القطاع الخاص:

يعتمد نجاح العمل البيئي على تكامل جهود ومبادرات القطاعين الحكومي والخاص، فقد أصبح من الضروري وضع ضوابط واتخاذ إجراءات ملائمة لتعزيز دور القطاع الخاص والتأكيد على مسؤولياته في المحافظة على البيئة وحمايتها، وذلك من خلال:

- تشجيع القطاع الخاص من خلال توفير الحوافز لإقامة صناعات تعمل على استخدام التقنيات غير الملوثة للبيئة.

- مراعاة الاعتبارات البيئية عند التعامل مع الموارد الطبيعية وخاصة الموارد غير المتجددة.
- التقيد بالمقاييس والمعايير البيئية في تنفيذ المشروعات التنموية.
- دعم البحوث والدراسات البيئية.
- الإسهام في حملات التوعية البيئية.
- إنشاء جمعيات أهلية لحماية البيئة.

١٥/٥ استراتيجية التنمية :

يتم تنفيذ استراتيجية المحافظة على البيئة وتنميتها من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

١٥/٥/١ الأهداف:

تتمثل الأهداف الرئيسة خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:

- المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث والتدهور والحد من التصحر.
- الحرص على تهيئة بيئة نظيفة خالية من التلوث للإسهام في تحسين نوعية الحياة للمواطنين.
- المحافظة على الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة، وبصفة خاصة الموارد غير المتجددة، بما يتماشى مع الأهداف التنموية بعيدة المدى.
- تطوير أنماط الحياة الفطرية وحمايتها وخاصة المهددة بالانقراض والعمل على إنمائها.

١٥/٥/٢ السياسات:

يتم تحقيق الأهداف الآنفة الذكر باتباع السياسات التاليـــة خلال خطة التنمية السابعة:

- وضع الإجراءات الرقابية اللازمة لمنع المخالفات البيئية والتقيد بالمعايير البيئية المحددة.
- زيادة الوعي البيئي وحفز المواطنين على المشاركة في برامج المحافظة على البيئة وتنميتها.
- مراجعة المعايير البيئية وتحديثها ووضع المقاييس والمؤشرات الخاصة بتلوث الهواء والتربة والمياه الجوفية والسطحية ومراجعتها بصورة دورية، وتطوير الإدارات المعنية بالمقاييس البيئية.
- تكثيف الأبحاث والدراسات العلمية الهادفة إلى نقل التقنيات البيئية الحديثة.
- توفير البيانات والمعلومات البيئية وتكثيف الاتصالات مع الجهات الدولية والإقليمية للاستفادة من تقنيات شبكات الاتصالات العالمية.

- زيادة التنسيق بين جميع الأجهزة الحكومية المسؤولة عن البيئة، لمنع الازدواجية وإعادة تنظيم القطاع البيئي ليضم جميع المؤسسات الحكومية والأهلية المهتمة بالشؤون البيئية.
- تحسين أساليب المسح والدراسات الخاصة بالمناطق المحمية الجديدة والمقترحة وتبادل المعلومات والآراء مع الجهات الدولية المختصة.
- تشجيع القطاع الخاص على الإسهام في مجال حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية والحياة الفطرية.

- زيادة كفاءة إدارة المناطق المحمية وتحسين الأداء في مجال تشغيل وصيانة هذه المحميات وزيادة مساحتها.
- تشجيع القوى العاملة السعودية للعمل في مجالات العمل البيئي وصقل مهارات العاملين بالتدريب والابتعاث.

٣/٥/١٥ البرامج :

تغطي برامج هذا القطاع مجالات عديدة لحماية البيئة، وخدمات الأرصاد الجوية، والمناطق المحمية، والإعلام البيئي، وذلك بهدف زيادة فاعلية الخدمات البيئية، وتوعية المواطنين بأهمية المحافظة على البيئة والحياة الفطرية، ودعم وسائل الإدارة البيئية وتطويرها لتحقيق التنمية المستدامة.

٦/١٥ الأهداف المحددة للنمو :

سوف تسعى الجهات المختصة بشؤون البيئة خلال خطة التنمية السابعة لتنفيذ الأهداف المحددة التالية:

- ربط الجهات المختصة بإدارة شؤون البيئة بشبكة معلومات، وتحديث معلومات الموارد الطبيعية والبيئة.
- إنشاء الجمعية السعودية لأصدقاء البيئة بالمملكة على أن يكون لها فروع بالمناطق المختلفة.
- خفض مستوى التلوث البيئي بمختلف أنواعه طبقاً للمعايير الدولية.
- إقرار النظام العام للبيئة في المملكة.
- وضع خطة وطنية للمحافظة على الحياة الفطرية وإنمائها.
- زيادة مساحة المناطق المحمية إلى (٦,٨٪) من إجمالي مساحة المملكة.

- إعداد الخطط الخاصة بمكافحة التصحر والتنوع الإحيائي (البيولوجي).
- تطبيق خطة إدارة المناطق الساحلية.

الملحـــق

الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السابعة (١٤٢٠/١٤٢١هـ - ١٤٢٤/١٤٢٥هـ)

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

القرار رقم (٥٨) وتاريخ ١٤٢٠/٣/٢٨هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٤٨١٥/٣/ر وتاريخ ١٤١٩/١٠/٢٧هـ المشتملة على خطاب معالي وزير التخطيط رقم ١/٢٠١١ وتاريخ ١٤١٨/١٢/٤هـ بشأن الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية المقترحة لخطة التنمية السابعة (١٤٢٠/١٤٢١هـ - ١٤٢٤/١٤٢٥هـ).

وبعد الاطلاع على الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية المذكورة.

وبعد الاطلاع على قراري مجلس الوزراء رقم (١٤٢) وتاريخ ١٤١٣/١١/١٩هـ، ورقم (٢٩) وتاريخ ١٤١٦/٢/٥هـ.

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٣٤/٣٠) وتاريخ ١٤١٩/٩/١٧هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣٣) وتاريخ ١٤٢٠/١/١٠هـ.

يقـــــــرر

الموافقة على الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السابعة (١٤٢٠/١٤٢١هـ - ١٤٢٤/١٤٢٥هـ) بالصيغة المرفقة بهذا.

رئيس مجلس الوزراء

الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية
لخطة التنمية السابعة
(١٤٢٠/١٤٢١هـ - ١٤٢٤/١٤٢٥هـ)

الأهداف العامة :

١- المحافظة على القيم الإسلامية، وتطبيق شريعة الله والعمل على ترسيخها ونشرها.

٢- الدفاع عن الدين والوطن، والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد، وتعزيز قيم الانتماء والولاء الوطني.

٣- تطوير الخدمات المقدمة للحجـــاج والمعتمرين بما يكفل أداء الشعائر بيسر وسهولة، ويسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي.

٤- توفير الروافد التي تجعل المواطن عاملاً منتجاً وقادراً على العطاء والتوسع في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في قطاعات التعليم والصحة والخدمات مع التنوع في وسائل تمويلها وإدارتها.

٥- تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة مشاركتها، ورفع كفاءتها عن طريق التدريب والتأهيل لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني، وإحلال القوى العاملة السعودية محل العمالة غير السعودية.

٦- دفع الحركة الثقافية والإعلامية إلى المستوى الذي يجعلها تساير التطور الذي تعيشه المملكة.

٧- العمل على تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة وزيادة مساهمتها في التنمية الوطنية.

٨- زيادة مساهمة القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٩- تهيئة الاقتصاد الوطني للتعامل بمرونة وكفاءة مع المتغيرات والتطورات الاقتصادية والمستجدات الدولية.

١٠- تخفيف الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل الوطني والعمل على زيادة القيمة المضافة للمنتج من النفط الخام قبل تصديره.

١١- تنويع مصادر الدخل القومي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في مجال الخدمات، والصناعة، والزراعة.

١٢- تنمية الثروات المعدنية، وتشجيع استكشافها واستثمارها.

١٣- استكمال التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة، والمحافظة عليها وتطوير أدائها وأساليب تمويلها.

١٤- الاهتمام بالعلوم والتقنية والمعلوماتية وتشجيع البحث والتطوير وتوطين التقنية.

١٥- الاستمرار في حماية البيئة من التلوث وتطوير أنظمتها والاهتمام بحماية الموارد الطبيعية والحياة الفطرية وصيانتها.

١٦- تعزيز وتقوية التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيـــة وتطوير علاقة المملكة بالدول العربية والإسلامية والدول الصديقة بما يحقق المصالح المشتركة.

الأسس الاستراتيجية:

الأساس الاستراتيجي الأول :

الاستمرار في تدعيم وجود نظام دفاعي وأمني واق، والتطوير المستمر للقوى الذاتية الدفاعية للمملكة.

الأساس الاستراتيجي الثاني :

تحسين كفاءة إنتاج الخدمات والمنافع والمنتجات التي تقدمها الحكومة للمواطنين بصفة مباشرة، كالتعليم والصحة والخدمات الأمنية والبلدية، وغير المباشـــــرة كالمـــــاء، والكهرباء، والنقل، والسلع الأساسية، وذلك عن طريق الآتي:

١- الحد من المواصفات المبالغ فيها في مشاريع التشييد والتشغيل والإشراف والصيانة، مع تطبيق مبادئ الهندسة القيمية، وتخفيض التكلفة الكلية، وتجزئة المشاريع.

٢- التوسع في استخدام التقنية المناسبة وتطويعها بما يتلاءم مع خصائص الاقتصاد الوطني في جميع مجالات الخدمات العامة.

٣- تطوير التنظيم الإداري والمالي وإعادة النظر في الأنظمة القائمة بما يتواءم مع المستجدات.

٤- إيجاد الآليات اللازمة لقياس الكفاءة وزيادة الإنتاجية.

الأساس الاستراتيجي الثالث :

الاستمرار في سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهام الاقتصادية والاجتماعية.. شريطة أن يترتب على ذلك منفعة حقيقية في تخفيض التكلفة، وحسن الأداء، وتشغيل المواطنين .. ويمكن أن تتأتى هذه السياسة عن طريق:

١- المضي في تنفيذ سياسة التخصيص، مع مراعاة اختيار التوقيت المناسب وتهيئة الأوضاع الملائمة للمرافق المرشحة للتخصيص بما يكفل تحقيق أهداف التخصيص.

٢- التعجيل بمراجعة جميع الأنظمة ذات العلاقة بأنشطة القطاع الخاص، بهدف تبسيط الإجراءات وتذليل العقبات.

٣- الاهتمام بصناعة السياحة الداخلية عن طريق تحفيز وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في

هذا المجال.

٤- تسهيل إجراءات قيام المزيد من الشركات المساهمة.

٥- تطوير السوق المالي لتداول الأوراق المالية وإتاحة الفرصة لمزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٦- تشجيع وتحفيز المستثمرين على استكشاف واستغلال الخامات المعدنية عن طريق إيجاد التجهيزات الأساسية، وإثراء قاعدة المعلومات، وتوفير التمويل الميسر للمشاريع التعدينية.

٧- الاستمرار في تشجيع الجمعيات التعاونية والمؤسسات الأهلية الخيرية على القيام بالمشاريع الاقتصادية والاجتماعية مثل تشغيل المصحات والمستشفيات ومراكز تأهيل المعاقين، والعيادات الخاصة، وتشييد المبرات.

٨- حث البنوك التجارية على زيادة تسهيلاتها للمشاريع الإنتاجية مع زيادة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة.

٩- العمل على زيادة فاعلية وتكثيف البرامج الخاصة بتعريف المواطنين بفرص الاستثمار المتوفرة في القطاعات الإنتاجية.

١٠- تعزيز قدرات القطاع الخاص وتوعيته للتعامل بمرونة وكفاءة مع الآثار المحتملة والناجمة عن المستجدات الدولية.

١١- تشجيع قيام شركات وطنية مالية لاستثمار الأموال في الداخل.

١٢- تحسين المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية لمواجهة تزايد حدة المنافسة مع نظيراتها الأجنبية بالأسواق المحلية والعالمية.

١٣- تنمية الوعي الادخاري لدى المواطنين، واستحداث قنوات لتجميع واستثمار المدخرات الصغيرة، ويتأتى ذلك عن طريق:

(أ) تكثيف دور وسائل الإعلام لإبراز أهمية الادخار.

(ب) حث البنوك التجارية على استحداث أساليب ونظم ملائمة لتجميع المدخرات الصغيرة.

(ج) تشجيع قيام بنك للادخار كنواة لبنوك إدخارية أخرى في المستقبل.

(د) الاستمرار في المحافظة على استقرار الأسعار لحماية المدخرات.

١٤- توفير المزيد من القنوات لاستقطاب مدخرات المقيمين.

١٥- تشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته في مجال التعليم والتدريب.
١٦- تشجيع القطاع الخاص على الإسهام الفعال في تنمية المناطق.

الأساس الاستراتيجي الرابع :

الاهتمام بصيانة التجهيزات القائمة للحفاظ عليها في حالة تشغيلية تتيح أقصى قدر من كفاءة الاستخدام وتقليل التكاليف، وذلك من خلال:

١- إعطاء أهمية خاصة لتكاليف الصيانة والتشغيل عند تصميم المشروعات وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لها.
٢- العمل على تخفيض تكاليف الصيانة وذلك عن طريق استخدام المواصفات والمقاييس النمطية كلما كان ذلك ممكناً ومجدياً.
٣- تضمين مناهج التعليم في المراحل الدراسية بعد الابتدائية مبادئ عامة تساعد على القيام بمتطلبات الصيانة البسيطة.
٤- ضرورة شمول أي مشروع على برامج للصيانة والتشغيل اللازمة في المستقبل وتكاليفه السنوية وأن يؤخذ في الاعتبار عند تصميم المشاريع تقليل متطلبات الصيانة بقدر الإمكان.
٥- يجب أن تشمل أعمال الصيانة وجود برنامج صيانة وقائية يتحدد بعمر الوحدة أو معدل تشغيلها.

الأساس الاستراتيجي الخامس :

تطوير الخدمات التطوعية وترسيخ مفهومها وأهميتها لدى أفراد المجتمع والارتقاء بوسائلها وأساليب أدائها، ويتم ذلك من خلال:

١- تشجيع وتسهيل قيام جمعيات تطوعية متخصصة تعنى بتنمية المجتمع.
٢- زيادة اهتمام الجهات التعليمية والإعلامية والثقافية والرياضية للقيام بجهد في توعية المواطن ودعوته إلى الخدمات التطوعية.
٣- دعم مراكز البحوث وتطويرها للقيام بدراسات ميدانية لتشخيص دوافع العمل التطوعي في المجتمع.

٤- زيادة العناية بدور المرأة في الخدمات التطوعية في إطار القيم الإسلامية، وتيسير السبل أمام ممارستها للخدمات التطوعية.

٥- ترسيخ أهمية العمل التطوعي في مناهج التربية الوطنية في مراحل التعليم المختلفة.

الأساس الاستراتيجي السادس :

ترشيد الإعانات المباشرة التي تقدمها الحكومة لبعض السلع والخدمات، وذلك عن طريق:

١- حصر الإعانات التي تقدمها الحكومة للسلع والخدمات ووضع برنامج زمني لتقليصها تمهيداً لإلغائها والاستعاضة عنها بسياسات التسعير المناسبة التي تراعي وضع ذوي الدخل المنخفض، واتخاذ الأساليب اللازمة لإيصال الدعم والإعانات في حالات الضرورة إلى من يستحقها.

٢- التركيز في جميع الإدارات الحكومية التي تدير أجهزة الخدمات العامة في الدولة على أن تكون المعايير الاقتصادية هي المنهج الأساس في إدارة دفتها، وذلك على أساس المبادئ الآتية:

المبدأ الأول : تخفيض التكلفة الكلية لإنتاج هذه الخدمات للمجتمع السعودي.

المبدأ الثاني : أن لا يقل ثمن بيع هذه الخدمات عن تكلفتها.

المبدأ الثالث: السعي إلى إزالة الاحتكار وإدخال عنصر المنافسة كلما تيسر ذلك.

الأساس الاستراتيجي السابع :

تحسين استغلال الموارد الاقتصادية المملوكة للحكومة، وزيادة كفاءة أداء أجهزتها المعنية، وتغليب النظرة الاقتصادية في أعمالها ومشاركة القطاع الخاص عن طريق الآتي:

١- جعل المياه عنصراً أساسياً ومقياساً مهماً في تقدير الكفاءة الاقتصادية في مشاريع الحكومة والقطاع الخاص.

٢- الاستمرار في استكشاف وتنمية الموارد الطبيعية مثل الثروات المعدنية والبحرية.

٣- التوسع الأفقي والرأسي في صناعة البتروكيماويات ومشتقات الغاز والبترول، عن طريق القطاع الخاص، أو الشركات المختلطة.

٤- زيادة طاقة التكرير من المنتجات البترولية المكررة إلى أقصى حد ممكن.

الأساس الاستراتيجي الثامن :

تطوير مخرجات التعليم بما يتفق والشريعة الإسلامية، واحتياجات المجتمع المتغيرة، ومتطلبات التنمية وذلك عن طريق :

١- وجوب التعليم بالنسبة للمرحلة الابتدائية للبنين والبنات.

٢- تحديث وتطوير المناهج الدراسية وطرق تدريسها ورفع مستوى المعلمين وتطوير وسائل التعليم لتلبية احتياجات المجتمع الفعلية.

٣- معالجة مشكلة التسرب الدراسي في مراحل التعليم كافة.

٤- زيادة الاهتمام بالبحث العلمي والتطبيقي في الجامعات ومراكز البحوث.

٥- تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في توسيع قاعدة التعليم العالي.

٦- توجيه سياسة القبول في مؤسسات التعليم العالي بما يتفق ومتطلبات سوق العمل وقصر المكافآت التي تمنح للطلبة على الطلاب المحتاجين في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل.

٧- الاهتمام بأوجـــه النشاط اللاصفي في مراحل التعليم جميعها.

٨- التوكيد على تكامل ومرونة قنوات وروافد التعليم.

٩- توسيع قاعدة التعليم العالي، ودراسة إمكانية الاستفادة من الأنماط الجديدة، مثل الجامعة المفتوحة والتعليم عن بُعد.

الأساس الاستراتيجي التاسع:

زيادة مساهمة المواطنين في القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخصوصاً القطاعات التي تتركز فيها العمالة الأجنبية، والتوسع في مجالات عمل المرأة بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية من خلال:

١- تعميم عملية السعودة على جميع القطاعات الاقتصادية المختلفة، مع التركيز على القطاعات القابلة للسعودة مثل القطاع التجاري.

٢- الاهتمام بتطوير إدارات التوظيف في مكاتب التوظيف الخاصة، ورفع كفاءتها للمساهمة في تشغيل المواطنين.

٣- توعية أفراد المجتمع بأهمية العمل كقيمة دينية واجتماعية، خاصة نحو الحرف والمهن التي لا تلقى قبولاً من بعض المواطنين.

٤- توفير معلومات سوق العمل بشكل دوري ومنتظم للاسترشاد بها في عملية الاختيار الوظيفي والمهني.

٥- الاستمرار في وضع الوسائل المناسبة لحث القطاع الخاص على إتاحة فرص العمل للمواطنين الراغبين في ذلك.

٦- حث القطاع الخاص على التوسع في التدريب المتخصص، والتدريب على رأس العمل.

٧- ضرورة إيجاد مجالات جديدة لعمل المرأة وأنماط حديثة تساعد على ذلك وفق الشريعة الإسلامية.

٨- الاستمرار في إحلال القوى العاملة السعودية المدربة محل غير السعودية.

٩- تركيز الاستقدام على العمالة المؤهلة.

١٠- استمرار مراجعة مواد نظام العمل والعمال بما يكفل المواءمة بينها وبين مقتضيات التنمية في المملكة.

١١- دراسة إمكانية المواءمة بين نظام التأمينات الاجتماعية ونظام التقاعد المدني لتحقيق التكامل بين النظامين.

الأساس الاستراتيجي العاشر:

الاهتمام بالرعاية الاجتماعية والصحية للمجتمع السعودي، والعناية بالفئات المحتاجة للرعاية وذلك من خلال:

١- العناية بالأم والطفل في المجالات كافة وعلى جميع المستويات بما في ذلك تطوير برامج رعاية الأطفال، والاهتمام بالرعاية الصحية للأم والطفل.

٢- زيادة الاهتمام بالمعوقين وإدخال برامج وطنية لتأهيلهم ورعايتهم، وتسهيل مجالات العمل لهم.

٣- الاهتمام بالرعاية الصحية الأولية والتأكيد على التوعية الصحية والطب الوقائي، وزيادة فاعلية المؤسسات الوقائية والعلاجية، مع التوسع في البرامج الصحية لتوفير الرعاية الصحية لجميع المواطنين.

٤- التوسع في برامج محو الأمية وتعليم الكبار بهدف القضاء على الأمية وفق خطة زمنية محددة.

٥- الاستمرار في تطوير مادة التربية الوطنية.

٦- زيـــادة الاهتمام ببرامج المجتمع المحلي التي ترتكز على مشاركة المواطنين ومساهمتهم في تخطيط وتنفيذ المشروعات المحلية.

الأساس الاستراتيجي الحادي عشر:

العمل على تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، وزيادة مساهمتها في التنمية الشاملة، ويتم ذلك من خلال:

١- اتخاذ مراكز النمو كأساس للتنمية الإقليمية وتحفيز الاستثمار فيها.

٢- العمل على تنويع اقتصاديات المناطق عن طريق الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة وميزاتها النسبية، وبما يعزز التكامل بينها.

٣- تعزيز دور مجالس المناطق في تنمية المناطق التابعة لها.

الأساس الاستراتيجي الثاني عشر:

المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها من خلال تحقيق السياسات الآتية :

١- تطوير أنظمة حماية البيئة والمحافظة على خصائصها الطبيعية والحد من التصحر.

٢- حماية مختلف أنماط الحياة الفطرية في المملكة وتطويرها.

٣- الاستمـــــرار في تحقيـــــق توازن مستمـــــر بين التوزيـــــع السكاني والطاقة الاستيعابية للبيئة مع الأخذ بالحسبان آثار النمو السكاني والأنماط الاستهلاكية على قاعدة الموارد الطبيعية.

الأساس الاستراتيجي الثالث عشر :

الالتزام بسياسة مالية توازن بين إيرادات الدولة وحجم الإنفاق من خلال:

١- الأخذ بالوسائل والطرق الرامية إلى تخفيض نفقات الدولة مع زيادة إيراداتها، والتأكيد على:

(أ) رفع كفاءة أداء الأجهزة الحكومية.

(ب) خفض الإنفاق الحكومي في القطاعات غير التنموية.

(ج) تنمية الإيرادات غير النفطية.

٢- الاستمرار في اتباع السياسات الرامية لإبقاء معدلات التضخم عند أدنى مستوى ممكن.

٣- تطوير أنظمة التمويل والاستثمار في مشاريع التنمية بحيث تمكّن القطاع الخاص من المساهمة الفعالة في هذا المجال.

٤- إعادة هيكلة أجهزة الحكومة بما في ذلك النظر في الحاجة لوجود بعضها أو إمكانية دمج بعضها.

٥- تقليص عجز الميزانية، والسعي لخفض حجم الدين العام إلى النسب المقبولة عالمياً.

٦- الالتزام في رصد البرامج والمشروعات بأهداف الخطة وأسسها الاستراتيجية.

الأساس الاستراتيجي الرابع عشر :

بناء قاعدة وطنية للعلوم والتقنية قادرة على الابتكار والتجديد ونشر التقنية وتطويعها من خلال :

١- توفير الخدمات والتجهيزات والأنظمة الأساسية اللازمة لتطوير العلوم والتقنية.

٢- تعميق الوعي العلمي والتقني لدى المجتمع والطلبة في جميع مراحل التعليم، وإيجاد الحوافز التي تشجعهم على ذلك.

٣- توفير الفرص للمختصين والباحثين لإجراء البحوث العلمية والتقنية.

٤- تشجيع الاختراع والابتكار والتطوير التقني من قبل الأفراد والمؤسسات الوطنية، وتعزيز قدراتهم الذاتية على الإبداع.

٥- إعداد خطة وطنية توظف المعلوماتية وغيرها من التقنيات لخدمة العلم ودعم التنمية الاقتصادية.

٦- تحفيز المصانع الوطنية على إنشاء مختبرات الأبحاث والتطوير والجودة النوعية، والعمل على توثيق الروابط فيما بينها.

الأساس الإستراتيجي الخامس عشر:

إتباع سياسة سكانية تراعي المتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزيعاتهم الجغرافية وتعزز العلاقة بين المتغيرات السكانية والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، من خلال:

١- بناء الموارد البشرية الوطنية وإعدادها وتأهيلها لمواجهة الحاجات المتجددة والمتغيرة للسكان.

٢- تنويع مهارات المواطن، ورفع مستوى إنتاجيته، وتشجيع الاستثمار في مجالات التنمية البشرية.

٣- إجراء الدراسات السكانية لتحديد احتياجات السكان الآنية والمستقبلية، والاهتمام بإجراء المسوحات الإحصائية للمتغيرات السكانية دورياً.

٤- تحقيق التوازن بين السكان والتنمية في مناطق المملكة.

٥- تحقيق المزيد من الرعاية الصحية والاجتماعية، وتهيئة الظروف الاقتصادية لمقابلة الأعداد المتزايدة للسكان.

٦- توفير الوسائل المناسبة لمقابلة احتياجات التركيبة السكانية.

٧- التوسع المدروس في كافة الخدمات والمرافق العامة بالكم والكيف المناسبين.

الأساس الإستراتيجي السادس عشر:

العناية بإعادة التأهيل والتدريب لرفع إنتاجية العامل بما يحقق الاستفادة القصوى من التقنيات والتجهيزات المستخدمة في الأنشطة التنموية من خلال:

١- الاهتمام بالتدريب التعاوني والتدريب على رأس العمل.

٢- إعطاء الأولوية لتنمية القوى العاملة من خلال التوسع في برامج التعليم التقني والفني والتدريب المهني.

٣- العناية النوعية في التدريب بالتركيز على التقنية المتطورة.

٤- إيجاد السبل والآليات اللازمة لإعادة تأهيل العمالة الوطنية بالتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص.

٥- إسهام القطاع الخاص في إعداد وتنفيذ برامج التدريب بأنواعه.

الأساس الاستراتيجي السابع عشر :

التركيز على الترشيد كأساس يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية .. وذلك من خلال:

١- زيادة الوعي لدى المواطنـــن عن طريق استخدام جميع الوسائل الإعلامية بأهمية الترشيد وإيجابياته بصفة عامة والمياه والطاقة بصفة خاصة.

٢- الاستمرار في تطبيق الأساليب الاقتصادية والمالية اللازمة للمحافظة على الموارد الطبيعية والاقتصادية.

٣- التوسع في استخدام التقنيات الحديثة للمحافظة على الموارد الطبيعية والاقتصادية الحرجة وتحسين كفاءة استخدامها.

٤- العمل على الاستفادة الكاملة من قدرات المرافق والخدمات المتوفرة في مناطق المملكة المختلفة.

٥- التوسع في وضع مواصفات ومقاييس فنية لضمان استيراد معدات وتقنيات تستخدم الموارد الاقتصادية الحرجة بأعلى كفاءة.